

منتديات الوحدة العربية

<http://arab-unity.net/forums/index.php>



المستقبل العربي

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم ١٧٤ لعام ٢٠٠٠)

- مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.
- يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.
- يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوجودية المنشودة.
- لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى فناعاتهم بالوحدة العربية.
- لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.
- لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.

المراسلات: باسم المستقبل العربي

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣

الحمراء - بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ - لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١) برقياً: «مرعبي» - بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الاشتراك السنوي:

- الأفراد: في أقطار الوطن العربي (٦٠ دولاراً أمريكياً)، وفي البلدان الأوروبية (٨٠ دولاراً أمريكياً)، وفي أمريكا وجميع البلدان العالمية الأخرى (٩٠ دولاراً أمريكياً).
- المؤسسات: في أقطار الوطن العربي (١٠٠ دولار أمريكي)، وخارج الوطن العربي (١٢٠ دولاراً أمريكياً).

الاشتراك لمُدَى الحياة:

- الأفراد: ٥٠٠ دولار أمريكي
- المؤسسات: ٧٥٠ دولاراً أمريكياً
- تدفع إشتراكات الأفراد مقدماً:
- (١) إما بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.
- (٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (٢٥٢٠٧٠١٣٥٠٩) بنك بيبيلوس - فرع الحمرا - السادات ص.ب: ١١-٥٦٠٥ - بيروت - لبنان - تلكس 44078-41601 LE Bybank - تلفون: ٧٣٦١٥٢ - ٣١ / ٢٥٥٦٢٠.

المحتويات

- **أوباما: درس جديد في الديمقراطية** محمد تركي بني سلامة ٦
- بحث يتناول النظام السياسي الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية، بالتحليل، ليتعرّف من ذلك إلى دور الانتخابات الرئاسية، وما تمثله للرأي العام الأمريكي، وبالتالي فهم ظاهرة جناح أوباما، كأول رئيس أمريكي من أصول أفريقية، باعتبارها درساً جديداً في الديمقراطية.
- **الحضارة العربية** قسطنطين زريق ٢٣
- بحث في الحضارة العربية من منظور الرجل العصري الذي يسعى إلى توطيد السلام والتفاهم. حيث يستنير الكاتب بمفاعيل: النهضة الروحية التي أذكتها شخصية النبي محمد (ﷺ) في نفوس المسلمين، والنظرة العالمية، والإيمان الراسخ بوحداية الحق، والروح التعاونية والسعي المشترك إلى التركيب والخلق.
- **استراتيجية التضليل الإعلامي الأمريكي وأسلوب التحدي في العراق:**
- **«الفاعل ورد الفعل»** فاضل البدراني ٣٩
- يرى الكاتب أن للإعلام دوره التضليلي في إدارة الصراع، والتمهيد للحروب. ويأخذ الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية في ممارسة التضليل نموذجاً، وإذ يحلل ما قامت به في العراق، يخلص إلى أن جهودها في بثّ الإعلام المخادع، قد فشلت، وأن الغزو الأمريكي للعراق أفرز لوناً جديداً من الصحافة، تتمثل بصحافة الممانعة والتحدي.



رئيس التحرير: خير الدين حسيب

□ الهوية: الإسلام، العروبة، التونسة سالم لبيض ٦٧

يُعنى الكاتب بموضوع الهوية باعتباره من الموضوعات التي بانت تحظى باهتمام ملحوظ في الفكر والمعرفة المعاصرين. ويأخذ الهوية في تونس بالتحليل والنقد، مركزاً على أبرز مكونات الهوية في مجتمع البحث، المتمثلة في اللغة والدين. وهو من أجل بيان تمثيلات الهوية وتطبيقاتها يدرسها في الخطاب السياسي، والنقابي، والتربوي، والطلابي، ويخلص إلى أن الهوية في تونس مثلت معركة حقيقية بين نخبة الجماهير، ذات الهوية العربية الإسلامية، ونخبة تعبّر عن نفسها بهويات مختلفة، لكن لا ينبغي أن تكون عربية إسلامية.

□ دور الثقافة والتربية في بناء الوحدة الوطنية

وآثرهما في مستقبل العراق الجديد نغم نذير شكر ٧٦

يطرح البحث مجموعة من التساؤلات المشروعة، ويجب عنها بعقلية أكاديمية: ما هو دور الثقافة في ترسيخ الوحدة الوطنية؟ هل يمكن تثقيف التربية؟ وما هو انعكاس ترسيخ الوحدة الوطنية على مستقبل العراق الجديد؟ ومن أبرز نتائج البحث: ضرورة التلازم الثنائي بين التعليم والثقافة، أو توأمة الثقافة والتعليم، بحيث يتحققان بأسلوب تكامل التنمية المستدامة، وإطلاق حرية الفكر لأنها من أهم القضايا التي تستدعيها الحالة العربية الراهنة، وأن يكون التوافق الوطني في إطار العملية الديمقراطية، من خلال ما تفرزه صناديق الاقتراع.

□ الدولة والوقف في القرن الحادي والعشرين:

- ٩٥ من الوصاية إلى الشراكة طارق عبد الله
- يرى الكاتب أن نظام الوقف أحد الأمثلة الحية للخبرات الاجتماعية التي طورتها التجربة الحضارية الإسلامية. لذا، فهو يسعى إلى التعرّف على العلاقات التي نشأت بين الوقف من ناحية وقطاعات المجتمع الأخرى (وبالتحديد الدولة) من ناحية ثانية. كما يدعو إلى إشاعة ثقافة الوقف والقيم التي ترتبط به، وتقديمها إلى الطلاب بشكل علمي، لما في ذلك من أهمية بالنسبة إلى مستقبل القطاع الوقفي.

□ التنقيبات الصهيونية تحت أسس الأقصى:

- ١٠٨ مسلسل من الفشل والتزوير حسن عبيد عيسى
- يكشف الكاتب مزاعم "إسرائيل" و"الصهيونية" في مسألة التنقيبات الأثرية تحت المسجد الأقصى، ولا يرى فيها إلا محاولة يائسة للبحث عن أسس الصروح التي كانوا يظنون أن الكيانات السياسية اليهودية قد شجّدتها. ويبرهن بالحجج أن التنقيبات أثبتت أن التوراة شكلت كميّاً ضخماً من السرقات الفكرية لإبداعات وجهود العراقيين والسوريين والمصريين القدماء، فقد أعيدت صياغة أساطير تلك الشعوب لتتحول على أيدي الخاخامات إلى أسفار مقدسة.

آراء ومناقشات

- معايدة وحدثان.. وأيام غزة آرا خاجادور ١٢٥

ترجمات مهمة

- ثورة أردوغان ومستقبل الدولة التركية جورج فريدمان ١٢٩

كتب وقرارات

- الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية
(منسق ومحرف علي خليفة الكواري) عبد الفتاح ماضي ١٣٤
- إشكالية السيادة والدولة (نموذج لبنان)
(أحلام بيضون) عبد الحسين شعبان ١٤٤
- الجِجَاج في البلاغة المعاصرة.. بحث في بلاغة النقد المعاصر
(محمد سالم محمد الأمين الطلبة) أحمد ولد نافع ١٤٩
- كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية مختارة كابي الخوري ١٥٢

مؤتمرات

- البيان الختامي الصادر عن: المؤتمر القومي - الإسلامي السابع: دورة غزة،
بيروت، ٥ - ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ ١٦٦
- البيان الختامي لمنندى بيروت العالمي للمقاومة
ومناهضة الإمبريالية والتضامن بين الشعوب والبدائل
بيروت، ١٦ - ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ١٨٠
- * موجز يوميات الوحدة العربية ١٨٦
- * ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٦

آراء الكتّاب لا تُعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: كمال فضل الله

أوباما: درس جديد في الديمقراطية

محمد تركي بني سلامة(*)

قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك.

مقدمة

في العشرين من شهر كانون الثاني/يناير لهذا العام، نُصّبَ باراك حسين أوباما رسمياً كأول رئيس أمريكي من أصول أفريقية^(١)، وقد أقسم أوباما اليمين الدستورية باعتباره الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، في اليوم التالي لذكرى مارتن لوثر كينغ، زعيم حركة الحقوق المدنية، الذي اغتيل في عام ١٩٦٨ على يد أحد المنادين بسمو الجنس الأبيض، وإذا كان ذلك من باب المصادفة التاريخية فإن لربط الحدثين معاً دلالات مهمة، ذلك أن التضحيات التي قدمها الأمريكيون السود، على مدى التاريخ الأمريكي، قد مهّدت الطريق لأوباما، وأسهمت بشكل كبير في تحقيق هذا الإنجاز التاريخي، الذي أدخل الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة تحول عميق، إلى درجة أن البعض اعتبر أن وصول أوباما إلى البيت الأبيض يعدُّ إيذاناً ببدء مرحلة جديدة في العلاقات المضطربة بين الأجناس، وأطلق على المجتمع الأمريكي مجتمع ما بعد التمييز العنصري.

وإذا كان يوم العشرين من كانون الثاني/يناير هذا العام يَدشن فصلاً جديداً في التاريخ الأمريكي، وفي مسيرة الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذا الحدث التاريخي المهم لم يكن نتاج المصادفة، وإنما نتيجة طبيعية لعدد من الأسباب أو العوامل، منها ما يتعلق بالنظام السياسي الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها ما يتعلق بنضال وتضحيات حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، وأخيراً، ما يمكن أن نسمّيها الظاهرة

mohammedtorki@yahoo.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(١) باراك حسين أوباما هو ابن كيني أسود هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينيات من القرن الماضي، وتزوَّج من أمريكية بيضاء من كانساس، ثم انفصل عنها، فتزوجت ثانية من إندونيسي، وعاش أوباما وحيداً مع جدته. انظر سيرة حياة أوباما على الموقع الإلكتروني: < http://www.barackobama.com > .

الأوبامية، التي تتعلق بشخصية باراك أوباما، وفوزه في انتخابات الرئاسة، ورؤيته لقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة القادمة. وستحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على هذا الحدث التاريخي والدرس الجديد في الديمقراطية في ضوء الظروف أو الأسباب السابقة.

أولاً: الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية

إن الحديث عن الديمقراطية في الولايات المتحدة يفترض معرفة واضحة بأصل أو مفهوم ومزايا وأركان أو مقومات النظام الديمقراطي، إذ إن من الصعوبة بمكان تقييم التجربة الديمقراطية في الولايات المتحدة دون معرفة المفاهيم السابقة، وكذلك الإلمام بالتطور التاريخي للنظام السياسي الأمريكي. ولما كان المجال لا يتسع في هذه الدراسة للوقوف على هذه الموضوعات بشكل مفصل، فإننا سوف نتناولها بشكل موجز.

الديمقراطية في أبسط تعريفاتها هي «حكم يقيمه الشعب وتكون فيه السلطة العليا منوطة بالشعب يمارسها مباشرة أو بوساطة ممثلين عنه ينتخبهم في نظام انتخابي حر»^(٢)، وبالتالي هي فلسفة في الحكم تكون السلطة العليا فيها للشعب. وعلى مدى تاريخ الولايات المتحدة، فإن التجربة الديمقراطية في ذلك البلد قد تطورت خلال تاريخ إنساني طويل حافل بالمعاناة والتضحيات منذ قيام الثورة الأمريكية عام ١٧٧٦ حتى الوقت الحاضر. ولذا، فإن التجربة الديمقراطية الأمريكية هي تجربة غنية وشاملة، وتأتي كتجربة رائدة في مقدمة التجارب الديمقراطية في العصور الحديثة^(٣)، فالثورة الأمريكية هي أولى الثورات التحررية في العصور الحديثة في العالم. لقد قامت هذه الثورة من أجل وضع نهاية للاستبداد والاستغلال والاستعمار الإنكليزي، والحصول على السلطة والثروة انطلاقاً من مقولة: «لا ضرائب دون تمثيل».

وقد جاءت هذه الثورة بالكثير من القيم والمبادئ والمؤسسات الديمقراطية، لعل أبرزها:

١ - إعلان الاستقلال.

٢ - وثيقة الحقوق.

٣ - الدستور.

إضافة إلى ذلك، فقد شكّلت تلك الثورة مصدر إلهام للكثير من الثورات والحركات التحررية في أنحاء المعمورة كافة لسنوات طويلة، لذلك لا غرابة في أن نجد أن الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ قد تأثرت كثيراً بأفكار الثورة الأمريكية التي سبقتها^(٤).

(٢) Robert A. Dahl, *Democracy and its Critics* (New Haven, CT: Yale University Press, 1989).

(٣) *Selected Readings in American History*, general editor John A. DeNovo, 2 vols. (New York: Scribner, [1969]).

(٤) Alden R. Carter, *The American Revolution: War for Independence*, First Book (New York: F. Watts, 1992).

وإذا كانت الثورة الأمريكية هي نقطة البداية في مسيرة الديمقراطية الأمريكية، فإن هناك الكثير من المحطات أو المؤسسات أو الرموز التي تُشكّل عماد هذه التجربة الديمقراطية، لعل أبرزها:

١ - الدستور الأمريكي باعتباره القانون الأعلى في البلاد، حيث يرسم شكل نظام الحكم القومي، ويحدّد حقوق الشعب الأمريكي وحرياته، ويعدّد أهداف الحكومة وسبل تحقيقها. لقد أرسى الدستور أسس ودعائم النظام السياسي الديمقراطي في الولايات المتحدة، فعلى مدى أكثر من ٢٠٠ عام لعب الدستور دور المرشد في تطور النظام الأمريكي بشكل يضمن الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحرية الفردية. يتألف الدستور الأمريكي من مقدمة وسبع مواد و٢٧ تعديلاً، وهو أقدم دستور مكتوب في العالم^(٥).

٢ - المؤسسون أو الآباء الأوائل (The Founding Fathers) من أمثال جورج واشنطن،

وجيمس ماديسون، وتوماس جيفرسون، وألكساندر هاملتون، وبنجامين فرانكلن، الذين ساهموا بشكل بارز في وضع أسس النظام الجمهوري، وركّزوا بشكل أساسي على ضرورة فصل السلطات، لإحداث التوازن ومنع الاستبداد، وضمان الحريات الأساسية لجميع المواطنين^(٦).

٣ - المؤسسات الحكومية، ولا سيما

مؤسسة الرئاسة والسلطة التشريعية المنوطة

بالكونغرس، وكذلك بالسلطة القضائية، ولا سيما المحكمة العليا التي تحتكر سلطة تفسير الدستور، وبإمكانها إبطال أي قانون فدرالي أو محلي يتعارض مع أيٍّ من أحكام الدستور^(٧).

٤ - الانتخابات، ولا سيما انتخابات الرئاسة الأمريكية باعتبارها أحد أبرز مظاهر

الديمقراطية في النظام السياسي، وهي انتخابات تنافسية، ودورية، وشمولية، وحاسمة، يتم فيها اختيار كبار صانعي القرار في الولايات المتحدة. وقد كانت هذه الممارسة الديمقراطية مقيّدة من قبل الفئات الحاكمة، حيث كان حق الاقتراع أو الترشيح مقتصرًا على فئة محدّدة من الرجال البيض في المجتمع الأمريكي، فالفقراء والنساء والسود كانوا من الفئات المحرومة من حق الانتخاب، إلا أن هذه القيود لم تعد قائمة اليوم، علاوة على أن الانتخابات التي تشهدها الولايات المتحدة هي انتخابات حرة ونزيهة.

٥ - الأحزاب السياسية، حيث تلعب الدور الأكبر في الانتخابات في أمريكا، سواء في عملية

(٥) دستور الولايات المتحدة الأمريكية مع ملاحظات توضيحية (منشورات وزارة الخارجية

الأمريكية، ٢٠٠٠)، ص ٢.

(٦) Steven W. Allen, *Founding Fathers: Uncommon Heroes*, edited by Rosemary Green (Mesa, Ariz.: Legal Awareness Series, Inc., 2005).

(٧) دستور الولايات المتحدة الأمريكية مع ملاحظات توضيحية، ص ٢.

الترشيح أو التمويل أو الانتخاب، ومنذ استقلال أمريكا حتى الوقت الحاضر يسيطر الحزبان العملاقان، الجمهوري والديمقراطي، على مجريات الحياة السياسية هناك. برئاسة الجمهورية، وعضوية الكونغرس ومجلس الشيوخ، وحكام الولايات، يسيطر عليها الحزبان. وبالرغم من محاولات إنشاء حزب ثالث في أمريكا، إلا أن هذه المحاولات كانت دائماً تؤدي إلى نشوء أحزاب صغيرة محدودة الحجم، لا يمكن أن تصل إلى السلطة^(٨).

٦ - وسائل الإعلام، التي تلعب دوراً بارزاً في الحياة السياسية في الولايات المتحدة، نظراً إلى تعددها وتمتعها بسقف عالٍ من الحرية، ويتمثل دورها في الإعلام والتوعية والرقابة على الحكومة وغيرها من المؤسسات القوية في المجتمع.

٧ - الرأسمالية، حيث يقوم النظام الاقتصادي الأمريكي على مبادئ الحرية الاقتصادية والسوق الحرة، فالحرية الاقتصادية عنصر مهم في أي مجتمع ديمقراطي، ولا سيما بعد فشل الاقتصاديات التي تسيطر عليها الدولة.

إذا كانت الموضوعات السابقة تشكل أركان النظام الديمقراطي الأمريكي، ولعبت دوراً في تأسيسه واتصافه بالعراقة والاستقرار، فإنها أيضاً وفّرت عدداً من المزايا والحقوق للمواطن الأمريكي، لعل أبرزها: حرية التعبير دون خوف أو تردد؛ وحرية التجمع، سواء كان لمؤازرة الحكومة أو انتقادها؛ وحرية التنظيم حيث يشارك الأفراد في تشكيل مؤسسات المجتمع المدني أو الانضمام إليها، وعلى رأسها الأحزاب السياسية؛ وحرية السفر والتنقل؛ وحرية الاعتقاد؛ إضافة إلى مجموعة الحقوق المدنية، وهذه تشمل: الحق في الترشيح والانتخاب، والحق في تولي الوظائف العامة في الدولة، والحق في محاكمة عادلة، وأخيراً السيادة للشعب. وهذه أهم مزايا الديمقراطية، والتي تعني أن الشعب هو مصدر السلطات.

وقد أثبتت مسيرة الديمقراطية في الولايات المتحدة أنها قابلة باستمرار للتطوير والارتقاء بهدف خدمة مصالح المجتمع الأمريكي. ويمثل انتخاب أوباما محطة مهمة في هذه المرحلة الديمقراطية إلى درجة تمكّنا من القول إن الديمقراطية الأمريكية قد سبقت ديمقراطيات أوروبا الغربية وتقدمت عليها بأشواط.

ولغايات هذه الدراسة، يمكن القول إن الانتخابات هي أحد أبرز مظاهر الديمقراطية الأمريكية، ولا سيما انتخابات الرئاسة الأمريكية، نظراً إلى أهمية منصب الرئاسة في النظام الرئاسي، بسبب الصلاحيات التي يتمتع بها الرئيس بحكم انتخابه مباشرة من قبل الشعب، بالرغم من قيام النظام على مبدأ فصل السلطات. وبناء على ذلك، يمكن القول إن انتخاب باراك أوباما يمثل صفحة مشرقة في مسيرة الديمقراطية الأمريكية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الخلفية التاريخية والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للسود في الولايات المتحدة.

Sidney M. Milkis, *Political Parties and Constitutional Government: Remaking American Democracy*, Interpreting American Politics (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1999).

ثانياً: حركة الحقوق المدنية

قبل الحديث عن حركة الحقوق المدنية التي يُعتبر نجاح أوباما تنويجاً لنضالها وتضحياتها، والتي نشطت في الفترة ما بين عامي ١٩٥٥ و١٩٦٨ في الولايات المتحدة، بهدف إلغاء التمييز العنصري ضد الأمريكيين السود، واستعادة حقوقهم المدنية، ولا سيما في الولايات الجنوبية، لا بدّ من التوقف عند جذور المشكلة.

١ - مآزق العبودية

بدأت عملية تهجير الأفارقة بأعداد ضخمة إلى شواطئ أمريكا الشمالية في سنة ١٦١٩، ولم يعاملوا كعبيد في البداية، بل اعتبروا خدماً لأجل محدود، يخدمون لفترة من الزمن، ثم يفوزون بالحرية، إلا أنه بحلول سنة ١٦٦١ أصبح السود يعتبرون رقاً مدى الحياة، وكانت هذه بداية العبودية في الولايات المتحدة^(٩).

جاء الأفارقة كعبيد بالقيود والسلاسل، وقد حرّموا من الحقوق التي كانت بالنسبة إلى الآخرين بديهيّة، فناضلوا ونذروا أنفسهم من أجل الحرية والكرامة المضمونتين لكل الأمريكيين، وقد ظهر من السود، جيلاً بعد جيل، عدد من القادة الزعماء الذين أبقوا هذا الحلم الأساسي حياً في ظل أحلك الظروف، وصد آراء الأكثرية من أمثال بول كوف، وريتشارد ألف، وفريدريك دوغلاس في القرن العشرين، وواي. بي. دوبوا، وجيمس فارمر، ومالكوم إكس، ومارتن لوثر كينغ، ولويس فرخان^(١٠).

منذ البداية، طرحت قضية العبودية ومعاملة السود معاملة غير البشر^(١١) أسئلة أخلاقية، وجدت أمريكا البيضاء صعوبة في الإجابة عنها: كيف يمكن لمجتمع حرّ أن يحرم عدداً من أعضائه من المساواة في الحقوق؟ لقد جاء في إعلان الاستقلال ما يلي: «إنّ الناس جميعاً ولدوا سواسية، وأن الخالق وهبهم حقوقاً معينة لا تقبل التصرف بها، وأن من بين هذه الحقوق الحق في الحياة والحرية ونشدان السعادة»^(١٢).

ولا شك في أن السود قد فهموا جيداً هذا المآزق الأخلاقي الذي طرحه اضطهادهم، واستخدموا فهمهم هذا عبر السنين لدفع أمريكا باتجاه التصالح مع نفسها وتحقيق المبادئ التي قامت عليها. كان الصراع الأول الذي فاز به السود يتمثل بالحرب ضد الاستعباد

(٩) «الحركة الوطنية وراثت مارتن لوثر كينغ الابن»، منشورات وكالة الإعلام الأمريكية (كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)، ص ٢.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١١.

(١١) استخدم المفهوم «Chattel» للدلالة على العبيد، والتي تعني الملك المنقول، وبالتالي عدم اعتبار السود بشراً، انظر: Aldon D. Morris, *The Origins of the Civil Rights Movement: Black Communities Organizing for Change* (New York: Free Press; London: Collier Macmillan, 1984).

(١٢) ميلفن. آي. أوروفسكي، قراءات أساسية في الديمقراطية الأمريكية، ترجمة شحدة فارغ (عمّان: دار البشير، ١٩٩٨)، ص ١٧.

العنصري، وكان ذلك بمساعدة الرئيس الأمريكي السادس عشر أبراهام لنكولن الذي أصدر مرسوماً عُرف باسم «إعلان تحرير العبيد» عام ١٨٦٣، تم بموجبه منح الحرية لجميع العبيد في الولايات المتحدة، والقضاء على مؤسسة العبودية التي دامت لأكثر من ٢٠٠ عام^(١٣). وبعد ذلك بفترة قصيرة جداً، وضعت رصاصاً قاتلاً حاداً لحياة لنكولن، ذلك أن المجتمع الأمريكي لم يكن مستعداً بعد لاعتبار السود بشراً، ومعاملتهم بالمساواة مع البيض، ولا سيما في الولايات الجنوبية، حيث مزارع القطن التي يعمل فيها السود، مثل ولايات نورث وساوث كارولينا، وجورجيا، وألاباما، والميسيسيبي، وفلوريدا. وقد شكّلت هذه الولايات جبهة موحّدة ضد السود، وأصبح الإلغاء التام والشامل لجميع الحقوق التي منحت للسود المحرّرين الهدف الأسمى لولايات الجنوب. وبحلول سنة ١٨٩٠ نجحت ولايات الجنوب بحرمان السود من حقوقهم السياسية، وكانت الخطوة التالية عبارة عن سلسلة قوانين أقرتها الولايات الجنوبية، وأطلق عليها «قوانين السود» أو قوانين «جيم كرو» (Jim Crow)، التي هدفت إلى عزل السود والحدّ من حقوقهم وحرّياتهم. فبموجب هذه القوانين، وكجزء من العادات والتقاليد، منع السود من ارتياد مرافق الخدمات العامة التي يستخدمها البيض، مثل المدارس والمطاعم ووسائل المواصلات والفنادق والمسارح، وحتى الكنائس، إلى درجة أنه في المحاكم لم يكن مسموحاً للسود بالقسم على الإنجيل نفسه الذي يقسم عليه البيض^(١٤)، فعلى الرغم من إنهاء مؤسسة العبودية، إلا أن مؤسسة جديدة ظهرت في المجتمع الأمريكي، قوامها لون البشرة، وأسست لمجتمع قائم على التمييز العنصري.

وفي سنة ١٨٩٦ حكمت المحكمة العليا في قضية بليسي فيرغسون (Plessy V. Ferguson) بصحة قوانين المواصلات، انطلاقاً من مبدأ «منفصلين لكن متساوين» (Separate-but-equal)^(١٥). وبعد ذلك، طبقت قوانين «جيم كرو» بمنطق قاس لا يرحم، فحرم السود من ممارسة أبسط حقوقهم وحرّياتهم، وعلى رأسها حق الاقتراع. ومثلت الفترة من عام ١٩٠٠ حتى الحرب العالمية الثانية منعطفاً أساسياً في تجربة السود، وفي بداية هذه الحقبة بدأ وكأن ظروف السود ميؤوس منها، إلى درجة أنه في أثناء الحربين العالميتين كان الجنود السود في ساحات المعارك يحاربون منفصلين عن البيض^(١٦).

وفي مستهل القرن العشرين ظهرت مجموعة من المفكرين السود في الولايات الشمالية، وقد غاظهم غياب المساواة العرقية والظروف السيئة التي يعيشها السود في أمريكا بشكل عام، وفي الولايات الجنوبية بشكل خاص، وبدأوا العمل على استعادة الحقوق المدنية للسود، والمطالبة بتحسين ظروفهم، وأصبح واي. بي. دوبوا ناطقاً باسم المجموعة. وفي عام ١٩٠٩

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

Gilbert Osofsky, *The Burden of Race: a Documentary History of Negro-white Relations in America* (New York: Harper and Row, [1967]). (١٤)

Peter Woll, *American Government: Readings and Cases* (Boston, MA: Little, Brown, 1978), (١٥) p. 159.

(١٦) «الحركة الوطنية وتراث مارتن لوثر كينغ الابن» ص ٣.

شارك دوبوا ورفاقه في تأسيس الاتحاد القومي لتقدم الملونين، وأعلن الاتحاد أنه ضد العزل الإيجابي، ودعا إلى تكافؤ فرص التعليم والتحرير الكامل للسود، وتبنيّ الاتحاد وسائل تقوم على إثارة الجماهير والدعاوى القضائية لتحقيق أهدافه^(١٧).

سار الإصلاح العرقي بخطى وثيدة جداً إلى أن قامت الحرب العالمية الثانية، حيث قاتل السود بشجاعة، واستمدوا من تجربة الحرب الثقة بقدراتهم، وأخذوا يضيقون ذرعاً بعناد معارضي الحقوق المدنية ودعوات سمو الجنس الأبيض، وأصبحوا أكثر إقداماً وجرأة، يناضلون لإحقاق حقوقهم بعزم لا يلين، فقد أثبتوا أنفسهم في المعركة وأرادوا من أمريكا أن ترتفع إلى مستوى المثل التي قاتلوا من أجلها. وقد أخذ البيض الليبراليون يتعاطفون مع السود، ويدركون بألم في ما هم عليه من تناقض، فهم يحاربون الفلسفة النازية والفاشية والعنصرية في أوروبا، بينما هم يسمحون بالتمييز العنصري في وطنهم. هذه الحقيقة كانت أيضاً محرجة ومؤلمة للولايات المتحدة، زعيمة العالم الحر، التي كانت تطالب الإمبراطوريات الاستعمارية بالتخلص من ماضيها في استعباد واستغلال البشر^(١٨).

وفي صيف ١٩٥٠ قامت مجموعة من المحامين المرتبطين بالاتحاد القومي لتقدم الملونين بشنّ هجوم جريء ومباشر على سياسة العزل في نظام التعليم. وفي أحد أشهر القضايا، وهي المعروفة بقضية «براون ضد مجلس التعليم» حكمت المحكمة العليا، خلافاً لقضية بليسي فيرغسون، حيث قال كبير قضاة المحكمة إيرل وارين: «في حقل التعليم الرسمي، لا مكان لمبدأ «منفصلين لكن متساوين»، فمرافق التعليم المنفصلة غير متكافئة حكماً، لذلك ترى أن المدّعين وغيرهم ممن هم في وضع مشابه محرومون من الحماية المتساوية للقوانين»^(١٩). وشكّل ذلك الحكم سابقة قضائية، إذ سارع بعد ذلك العديد من الولايات إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرار المحكمة.

٢ - نشأة حركة الحقوق المدنية وإنجازاتها

بعد مرور سنة واحدة على قرار المحكمة العليا الشهيرة بشأن التعليم، حصلت حادثة بسيطة ذات طابع إنساني بدت أنها غير ذات أهمية، لكنها أدت إلى نشوء حركة الحقوق المدنية، ودفعت بالحركة من المحاكم إلى الشوارع، وانتقل نشاط الحركة من ولايات الجنوب إلى العاصمة واشنطن^(٢٠). وكان من ثمار هذه الحادثة أن دفعت إلى الواجهة، على نطاق قومي، أحد أبرز قادة

Manning Marable, *W. E. B. DuBois, Black Radical Democrat*, Twayne's Twentieth-century American Biography Series; no. 3 (Boston, MA: Twayne, 1986).

(١٨) «الحركة الوطنية وترث مارتن لوثر كينغ الابن»، ص ٣.

(١٩) أوروبسكي، *قراءات أساسية في الديمقراطية الأمريكية*، ص ٣١١.

(٢٠) في أحد الأيام الباردة في شهر كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٥٥، أنهت روزا باركس يوماً من العمل كخياطة، واستقلت الأوتوبيس إلى بيتها في مونتغمري بولاية ألاباما، وكانت قوانين الولاية تنص على أن للبيض الأفضلية في الجلوس في المقاعد الأمامية، حيث جلست روزا باركس، وعندما صعد رجل أبيض إلى الأوتوبيس طلب السائق من السيدة باركس أن تخلي مقعدها وتنتقل إلى الخلف، إلا أنها رفضت، فاستدعى السائق شرطياً =

الحركة الذي حقق لنفسه بشكل أوضح من أي شخص آخر زعامة كاريزماتية: القس مارتن لوثر كينغ، في أعقاب النجاح الذي حققته المقاطعة بانتهاء العزل في المواصلات. بدأ كينغ الكفاح في سبيل الحقوق المدنية، واتبع فلسفة غاندي في اللاعنف، وقد أصبح زعيم الحركة وخطيبها المفوّه. وقد اعتقل ما يزيد على ٧ مرات خلال نضاله في الحركة. وفي عام ١٩٦٣ قام كينغ بتنظيم مسيرة «الزحف على واشنطن» للاحتجاج على بطء وتيرة التقدم نحو إلغاء العزل والتمييز العنصري، إذ قدم إلى واشنطن أكثر من ربع مليون أمريكي من مختلف الخلفيات الدينية والعرقية، فشاركوا في أكبر مسيرة في تاريخ عاصمة الأمة. وقد سار

الحشد من نصب واشنطن إلى نصب لنكولن التذكاري، حيث ألقى كينغ خطاباً بعنوان «لدي حلم»، اعتبر أحد أعظم الخطب في التاريخ الأمريكي، تحدث فيه عن آمله «بأن يأتي يوم يعيش فيه أطفاله الأربعة في أمة لا يحكم عليهم فيها بلون جلدهم، بل بماهية شخصيتهم»^(٢١).

وبضغط من حركة الحقوق المدنية بقيادة كينغ أقر الكونغرس عام ١٩٦٤ قانون الحقوق المدنية. ويعتبر هذا القانون أشمل ما أقره الكونغرس من قوانين داعمة للمساواة العرقية، وأبعدها أثراً، إذ أعطى التشريع المدّعي العام سلطة إضافية لحماية المواطنين ضد التمييز والعزل في الاقتراع والتعليم واستخدام المرافق العامة. وقد ساهم هذا القانون في تسريع وتيرة التغيير الاجتماعي، وزيادة اندماج السود في المجتمع الأمريكي. وقد عزّز في عام ١٩٦٥ بقانون حقوق الاقتراع، وترتب على نفاذ هذين القانونين ازدياد عدد المقترعين السود، وعدد المسؤولين السود، المنتخبين ازدياداً عظيماً^(٢٢).

وبفضل جهود كينغ ورفاقه من السود والبيض الذين عملوا معه جنباً إلى جنب، اقتربت أمريكا بجرأة وثبات من تحقيق رؤية الآباء المؤسسين بإقامة مجتمع ديمقراطي حرّ، حيث كل

قام على الفور باعتقالها، فقام السود بقيادة رجل دين محلي اسمه مارتن لوثر كينغ بتنظيم حملة مقاطعة لشركة أوتوبيسات مونتغمري استمرت ١١ شهراً، تكبدت على أثرها الشركة خسائر اقتصادية فادحة، فحاولت عمل تسوية، إلا أن السود رفضوا. وفي غضون ذلك رفعت قضية قانونية لإنهاء سياسة العزل في الأوتوبيسات، وحكمت المحكمة بأن سياسة العزل تشكل خرقاً للدستور الذي يمنع حرمان أي مواطن من الحقوق المتساوية، انظر: David J. Garrow, ed., *The Montgomery Bus Boycott and the Women Who Started It: The Memoir of Jo Ann Gibson Robinson* (Knoxville: University of Tennessee Press, 1987).

Bearing the Cross: Martin Luther King, Jr., and the Southern Christian Leadership Conference, edited by David J. Garrow (New York: W. Morrow, 1986), and Clayborne Carson, «Martin Luther King, Jr., «Charismatic Leadership in a Mass Struggle,» *Journal of American History*, vol. 74 (September 1987), pp. 448-454.

Claud Anderson, *Black Labor, White Wealth: The Search for Power and Economic Justice* (٢٢) ([Edgewood, MD]: Duncan and Duncan, [1994]).

www.arab-unity.net

الناس سواسية في نظر القانون، بغض النظر عن لون بشرتهم أو نوع معتقدتهم أو مكانتهم الاقتصادية أو غير ذلك. واعترافاً بإنجازات كينغ الهائلة أصدر الرئيس رونالد ريغان قراراً بجعل يوم الاثنين الثالث، من كانون الثاني/يناير عطلة رسمية قومية، تكريماً لذكرى مولد كينغ، وهي المرة الأولى التي تكرر فيها الولايات المتحدة أمريكياً أسود^(٢٣). وقد صادفت ذكرى ميلاد كينغ هذا العام التاسع عشر من كانون الثاني/يناير، أي قبل تنصيب أوباما بيوم واحد. وإذا كان ذلك من قبيل المصادفة التاريخية، إلا أن لها أبعادها ودلالاتها للسود، كما أشرنا سابقاً، الأمر الذي جعل السود يعتبرون يوم تنصيب أوباما اليوم الذي تحقق فيه حلم الأحلام، حلم مارتن لوثر كينغ.

يتضح بشكل جليّ مما سبق عرضه في هذا الجزء من الدراسة أن حركة الحقوق المدنية قد أثرت في مسيرة الديمقراطية في أمريكا بشكل كبير. لقد علّمت هذه الحركة السود الذين عانوا لعشرات السنين من العبودية والاضطهاد والحرمان والتمييز، كيف يقهرون الظلم والاستبداد، ويمكنون أنفسهم ويحسنون ظروف معيشتهم وأحوالهم، وأكدت أن الاحتجاج الشعبي وسيلة فاعلة لتحقيق أهداف سياسية. لقد تجاوز تأثير الحركة منح السود حق التصويت، وأكد حقوق المواطنة والعدالة الاجتماعية. أما على الصعيد الخارجي، فقد كانت الحركة مصدر إلهام لعدد من قادة حركة التحرر الوطني في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

ثالثاً: الظاهرة الأوبامية

أصبح باراك أوباما ظاهرة قومية في أمريكا، ولقد لفت الانتباه القومي إليه عندما فاز في مقعد ولاية إلينوي في مجلس الشيوخ عام ٢٠٠٤، وكان بذلك خامس أسود يصل إلى مجلس الشيوخ في تاريخ الولايات المتحدة^(٢٤)، وقد حصل على ٧٠ بالمئة من أصوات الناخبين في ولاية إلينوي، وهي أعلى نسبة يحصل عليها مرشح إلى مجلس الشيوخ في تاريخ الولاية. إلا أن أوباما بدأ صعوداً لافتاً منذ تموز/يوليو عام ٢٠٠٤ عندما ألقى الخطاب الرئيسي في مؤتمر الحزب الديمقراطي، والذي قال فيه: «ليس هناك أمريكا ليبرالية وأمريكا محافظة، بل هناك الولايات المتحدة الأمريكية. ليس هناك أمريكا سوداء وأمريكا بيضاء، أو أمريكا لاتينية أو آسيوية، بل هناك الولايات المتحدة الأمريكية، نحن واحد»^(٢٥). هذه الدعوة إلى الوحدة فعلت فعلها في بلاد شهدت انقسامات كثيرة في عهد الرئيس بوش، ومنذ ذلك الحين تبين للكثيرين أن أوباما هو أول أسود لديه فرصة حقيقية للوصول إلى البيت الأبيض. منذ ذلك التاريخ تحول أوباما إلى ظاهرة في أمريكا، وبدأت الأنظار تتجه إليه، وتكتب الصحافة عنه بطريقة ميزته من غيره من المرشحين.

(٢٣) «الحركة الوطنية وتراث مارتن لوثر كينغ الابن»، ص ١٠.

(٢٤) < http://en.wikipedia.org/wiki/Barak_Obama#Early_life_and_career > .

(٢٥) < http://usliberals.about.com/od/extraordinaryspeeches/a/obamaspeech_3.htm > .

أصبح أوباما ذو الأصول الأفريقية شخصية أساسية في الرحلة الطويلة والمؤلمة لتطور أمريكا، بعيداً عن العنصرية، وبلغت أخرى أصبح أوباما المرشح الوحيد الذي يحمل عبء الماضي. ويبدو أنه قد شعر بذلك، ونجد ذلك واضحاً في كتاباته^(٢٦) وخطاباته، حيث التاريخ معلمه الأول، انطلاقاً من فلسفته بأنه «لا يمكنك أن تصنع المستقبل إذا لم تكن على دراية تامة وفهم واضح للماضي»^(٢٧).

إن أوباما مولع بالرئيس الأمريكي أبراهام لنكولن القادم أيضاً مثله من ولاية إلينوي، وقد ظهر في ظروف مشابهة للظروف التي ظهر فيها أوباما. لقد ظهر لنكولن في مرحلة أزمة وطنية كبرى، حيث الحرب بين ولايات الشمال والجنوب، إلا أنه ربح الحرب الأهلية، ووحد البلاد، واتخذ قراراً جريئاً تمثل بإنهاء العبودية. كان لنكولن واقعياً، وليس حاملاً، وكان لديه الاستعداد لعمل أي شيء لإنقاذ الاتحاد، وكسب الحرب وتحرير العبيد. والأسئلة التي تثور في الذهن الآن هي: هل يمكن لأوباما أن يصبح أبراهام لنكولن الثاني في التاريخ الأمريكي الحديث؟ وهل لديه الاستعداد لعمل أي شيء لتحقيق أهدافه الرئيسية في إنهاء الحرب في العراق وأفغانستان؟ واستعادة هيبة ومكانة أمريكا في العالم، وإنقاذ الاقتصاد الأمريكي؟ وأخيراً بدء فصل جديد في مسيرة الديمقراطية في المجتمع الأمريكي باستعادة تماسكه ضمن مفهوم التنوع في إطار الوحدة؟

١ - كيف وصل أوباما إلى البيت الأبيض؟

أعلن أوباما عن ترشّحه للرئاسة عام ٢٠٠٧ في المكان نفسه الذي ألقى فيه أبراهام لنكولن خطابه الشهير، وهو «البيت المنقسم» (The Divided House) عام ١٨٥٨، وأعلن فيه أن المجتمع الأمريكي لا يمكن أن يستمر ونصفه أحرار والنصف الثاني عبيد^(٢٨). ولا شك في أن لذلك المكان رمزيته لدى الأمريكيين كافة.

بدأ أوباما حملته الانتخابية في الانتخابات التمهيدية في الحزب الديمقراطي، وأكد في برنامجه الانتخابي إنهاء الحرب في العراق، حيث كان قد صوّت ضد قرار غزو العراق في مجلس الشيوخ، وأكد ضرورة تنويع مصادر الطاقة وتوفير التأمين الصحي للجميع. وبعد منافسة قوية مع مرشحي الحزب الديمقراطي، ولا سيما هيلاري كلينتون، أعلن في حزيران / يونيو عام ٢٠٠٨ عن حسم السباق لصالح أوباما، فاختر السيناتور عن ولاية ديلاور جوزف بايدن نائباً له، وبدأ حملته الانتخابية التي تعتبر الأضخم والأكثر كلفة في تاريخ انتخابات الرئاسة الأمريكية، إذ قاربت التكاليف نصف مليار دولار^(٢٩).

Barack Obama, *Dreams from My Father: A Story of Race and Inheritance* (New York: Three Rivers Press, 2004).

Barack Obama, *The Audacity of Hope: Thoughts on Reclaiming the American Dream* (New York: Vintage, 2008).

(٢٨) أوروبسكي، قراءات أساسية في الديمقراطية الأمريكية، ص ٢١٩.

< <http://www.cnn.com/2008/politics/11/05/election> >

(٢٩)

منذ بداية الحملة الانتخابية، وحتى إعلان نتائج الانتخابات، كان أوباما متقدماً على منافسة الجمهوري السيناتور جون ماكين بفارق وصل أحياناً إلى عشر نقاط، وفق استطلاعات الرأي العام. وعند إجراء المناظرات الرئاسية (Presidential Debate) التي شاهدها ملايين الناخبين عبر شاشات التلفزة، تعزّزت فرص أوباما في الفوز. لقد كانت رؤية أوباما تقوم على ضرورة عودة الجنود إلى الوطن، وضرورة استعادة التحالف مع أوروبا، وردم الفجوة التي خلّفها جورج بوش، وإعطاء الدبلوماسية والمفاوضات، أو ما يعرف بالقوة اللينة (Soft Power) دوراً بارزاً في تحقيق أهداف السياسة الخارجية. أما على الصعيد الداخلي، فقد أكد ضرورة الاستمرار في تبني سياسة الهجرة المفتوحة، وإنعاش الاقتصاد الأمريكي، وإصلاح النظام الانتخابي وبرامج الرعاية الاجتماعية^(٣٠).

أما منافسه جون ماكين، فقد أوضح أنه يدعم الحرب على العراق، وكان من المنادين بضرورة إرسال المزيد من القوات إلى العراق وبقائها هناك لفترة طويلة. وبطبيعة الحال، كان قد أيّد غزو العراق في مجلس الشيوخ، كما أنه أوضح بأنه سيكون له موقف قوي ضد إيران وبرنامجها النووي. كما وعد أنه في حال فوزه، سيقوم بشنّ المزيد من الحروب الخارجية^(٣١). أما على الصعيد الداخلي، فقد أكد أنه مع تنظيم الهجرة، وهو الأمر الذي لم يعجب الكثير من الناخبين الأمريكيين، وتبيّن كذلك أنه لا يملك برنامجاً اقتصادياً مقنعاً للنهوض بالاقتصاد

أصبح أوباما، المولع بالرئيس الأمريكي أبراهام لنكولن، شخصية أساسية في الرحلة الطويلة والمؤلة لتطور أمريكا، بعيداً عن العنصرية.

الأمريكي. وباعتباره من قدامى محاربي فيتنام، ومرشح الحزب الجمهوري، فقد رأى الناخب الأمريكي في شخص جون ماكين جورج بوش الثاني، أو استمراراً لسياسات جورج بوش الذي يعتبر عهده أو ما يسمى بـ «الحقبة البوشية» الأسوأ في تاريخ أمريكا، نتيجة أحداث داخلية وخارجية أبرزها أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي ترتب عليها غزو أفغانستان، وكذلك احتلال العراق بناء على أكاذيب ومزاعم أسلحة الدمار الشامل، وذلك في مخالفة صريحة لمبادئ القانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة. لقد أدت الحرب على العراق إلى تدمير ذلك البلد وتقطيع أوصاله، وقتل وتشريد الملايين من أبنائه، ونهب ثرواته، ودخوله في حالة من الفوضى ومستنقع العنف الطائفي والمذهبي.

وفي إطار حرب بوش على ما يسمى بـ «الإرهاب» تم تشريع التعذيب، وانتهاك الحقوق والحريات، فمن قاعدة «باغرام»، مروراً بسجن أبو غريب، إلى معتقل غوانتانامو، ناهيك عن السجون والمعتقلات السرية في أوروبا وغيرها، في مخالفة صريحة لأبسط مفاهيم ومبادئ

(٣٠) منذر سليمان، «تحليل الانتخابات الأمريكية للعام ٢٠٠٨»، المستقبل العربي، السنة ٣٠،

العدد ٣٤٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، ص ٣٨.

< http://www.johnmccain.com > .

(٣١)

حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية، حتى إن أمريكا في عهد بوش أصبحت الدولة الأسوأ في العالم في مجال حقوق الإنسان، بدلاً من أن تكون الدولة القدوة والنموذج.

لقد ادعى بوش محاربة التطرف، ولكن سياساته عملت على إنكفاء التطرف وتوفير أسباب الاستمرار له، كما فشلت سياسة بوش فشلاً ذريعاً في الشرق الأوسط، فلم تزدهر الديمقراطية، ولم يتحقق السلام، ولم تقم الدولة الفلسطينية، كما وعد وبشر شعوب الشرق الأوسط من العراق إلى لبنان وفلسطين وغيرها. كما ترتبط إدارة بوش بأسوأ أزمة اقتصادية عرفها الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، إذ قفزت ديون الولايات المتحدة في عهده إلى ١١ تريليون دولار. ورحل بوش وقد خلف أكثر من ٨ ملايين أمريكي عاطل عن العمل، في الوقت الذي تسلّم من سلفه بيل كلينتون ميزانية صحية وصلت إلى حدّ فائض مالي يقارب ٥٠ مليار دولار، واقتصاد في حالة نمو. وأخيراً، فإنه يسجّل على الرئيس بوش أنه فشل تماماً في التعامل مع حادثة إعصار «كاترينا» التي ترتب عليها خسائر مادية وبشرية هائلة، وكشفت عن عمق مأساة التمييز العنصري في الولايات المتحدة الأمريكية^(٣٢).

وبعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وما ترتب عليها من سياسات خرقاء انتهجها بوش والمحافظون الجدد، فإنه كان من الطبيعي أن يحجب الناخبون الثقة عن جون ماكين، إذ فاز أوباما بما مجموعه ٣٦٥ صوتاً من أصوات الهيئة الانتخابية مقابل ١٧٣ لمنافسه جون ماكين. وهذه نتيجة لم يحصل عليها رئيس ديمقراطي منذ ما يزيد على ٤٤ عاماً^(٣٣). وبشكل عام، يمكن القول إن العوامل الداخلية والخارجية كانت تدفع باتجاه التغيير، وانتخاب رئيس جديد يشكّل عهده قطيعة كاملة مع عهد سلفه، وهذا ما تحقق في خطاب النصر الذي ألقاه أوباما، إذ أعلن أن التغيير قادم لا محالة إلى الولايات المتحدة^(٣٤).

٢ - مراسم التنصيب: اللحظة التاريخية

بخلاف كافة مراسم التنصيب السابقة التي كانت أقلّ بكثير من حيث العدد، والتي كانت غالبيتها من البيض، فإن الجمهور الذي زحف إلى واشنطن لحضور مراسم التنصيب كان خليطاً من البيض والسود والملوّنين الذين شعروا جميعاً بالتوحد والاندماج، وهو شعور طالما افتقدوه، علاوة على اعتبار هذا الحدث لحظة ميلاد جديدة للأمة الأمريكية. ويعكس هذا الحضور المختلط التطور الذي طرأ على المجتمع الأمريكي بشكل عام، والسود بشكل خاص، خلال الخمسين سنة الماضية، فمن مؤسسة العبودية ومزارع القطن في الجنوب الأمريكي المحرومين من أبسط الحقوق المدنية والسياسية، إلى مؤسسة الرئاسة أو البيت الأبيض. المواطنة الأمريكية السوداء روبي غولدنغ، البالغة من العمر ٨٢ عاماً، والتي حضرت الخطاب الشهير لمارتن لوثر كينغ عام ١٩٦٣ «لدي حلم»، جاءت من ولاية ألاباما لحضور هذه اللحظة

Sunday Times, 21/1/2009.

(٣٢)

CNN, < <http://www.cnn.com> > .

(٣٣)

< <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/americas/uselections2008> > .

(٣٤)

التاريخية وعبرت عن مشاعرها قائلة: «إنني سعيدة جداً لأرى جزءاً من أحلام مارتن لوثر كينغ قد تحقق، لم أكن أتوقع أبداً أن أرى ما رأيت اليوم»^(٣٥).

هل هي دورة التاريخ أم أنها الديمقراطية؟، فالسود المحرومون والمضطهدون الذين ذهبوا إلى واشنطن قبل ما يقارب نصف قرن، من أجل التعبير عن سخطهم عن التمييز والحرمان، وللمطالبة بنصيبهم في السلطة والثروة، ذهبوا هذه المرة كمواطنين تغمرهم مشاعر الفخر والاعتزاز، فشكراً للديمقراطية.

أقسم أوباما ذو الأصول الأفريقية اليمين الدستورية باعتباره الرئيس الرابع والأربعين لأمريكا محطماً قاعدة عريقة في تقاليد الرئاسة الأمريكية، إذ إنه باستثناء جون كندي الكاثوليكي، فإن كافة الرؤساء الأمريكيين كانوا من البيض الأنغلو ساكسون البروتستانت (White Anglo-Saxon Protestant)، وقد أقسم على الإنجيل نفسه الذي أقسم عليه لنكولن قبل ١٤٨ عاماً، وكأنه يستعيد أو يستحضر روح لنكولن صاحب الإنجازات في التاريخ الأمريكي^(٣٦). وإذا كان لذلك الكثير من الرمزية والدلالات، فإنها لا تقل رمزية عن المكان الذي جرت فيه مراسيم التنصيب، إذ إنه كان سوقاً لتجارة العبيد، ناهيك عن أن المبنى الذي وقف فيه أوباما وكبار الشخصيات، مبنى الكابيتول، قد بناه السود قبل ما يقارب ٢٠٠ عام. ولذا، فإنه من غير المستغرب في ذلك الاحتفال المشحون بالعواطف إذا ما شاهدنا الدموع تسقط من عيون الكثيرين من السود، وفي مقدمتهم جيسي جاكسون وكولن باول وغيرهم. لقد بدا لهم أن الحلم الذي تحدّث عنه مارتن لوثر كينغ قد تحقق، وأن شمس العنصرية بدأت بالأفول من سماء أمريكا، وفتحت صفحة جديدة في الديمقراطية هناك. إنه إنجاز بكل معنى الكلمة، وترويج لنضال السود وحركة الحقوق المدنية على مدى العقود والسنوات الماضية، وهو أيضاً يفتح الطريق أمام الأجيال القادمة. لقد ناضل السود طوال تاريخهم في أمريكا، وكانت تراودهم أحلام الحرية والعدالة والمساواة. وإذا كان مارتن لوثر كينغ، الرجل الرمز، قد أبقى هذا الحلم حياً في الذاكرة والوجدان، فإن أوباما، الرجل الأسطورة، قد حول الحلم إلى حقيقة مادية ملموسة.

٣ - خطاب التنصيب: تجديد أمريكا

تميّز خطاب التنصيب الذي ألقاه أوباما بالواقعية والشفافية، وقد حمل في مفرداته الكثير من الرسائل إلى المجتمع الأمريكي، وإلى أصدقاء وأعداء أمريكا في الخارج. فعلى الصعيد الداخلي، قال إن تدهور الوضع الاقتصادي كان بسبب عدم مسؤولية البعض، وهو بهذا يشير إلى السياسات التي انتهجها جورج بوش والفريق الاقتصادي الذي عمل معه. وأضاف إن «الخوف من أن أمريكا في تراجع أمرٌ لا مفر منه، وعلى الجيل القادم أن يخفض سقف توقّعاته»، وأضاف: «إن التحديات التي نواجهها متعددة وجديدة، وتحتاج إلى أدوات جديدة.

Wall Street Journal, 21/1/2009.

(٣٥)

New York Times, 21/1/2009.

(٣٦)

فالعالم تغيّر وعلينا أن نتغيّر معه»^(٣٧). ولما كان التغيير هو الشعار الذي بنى عليه حملته الانتخابية، فقد أشار إلى التغيّرات الكبرى التي طرأت على المجتمع الأمريكي، ولا شك في أن انتخابه يمثل قمة هذه التغيّرات، ولحظة أمل في إنهاء مشكلة التمييز العنصري في بلاده. وهو لم يتطرق إلى هذه المسألة في حملته الانتخابية حتى لا يحسب مرشحاً للسود، ولكن مسألة التمييز العنصري بدت واضحة في خطاب التنصيب، إذ قال إن والده لم يكن قبل ٦٠ عاماً بوسعه أن يدخل إلى مطعم في تلك المدينة، وهو يقف أمامهم ليقسم أقدس قسم في أمريكا^(٣٨). إنه يدعو إلى ضرورة تجاوز الماضي الأليم وقيمه وممارساته، فتحلّ مفاهيم وممارسات الاندماج بدلاً من العزل والفصل والإقصاء، والتسامح بدلاً من عدم التسامح، والأمل بدلاً من الخوف والتردد، إذ قال: «نحن مجتمعون في هذا اليوم لأننا اخترنا الأمل عوضاً عن الخوف»^(٣٩).

ولما كانت عين أوباما دوماً على التاريخ، فقد تحدّث عن الآباء مؤسسي الأمة الأمريكية الذين ما تزال قيمهم تضيء العالم، وأكد تضحيات الشعب الأمريكي في الماضي حتى وصلت أمريكا إلى ما وصلت إليه، فقال: «إن هناك رجالاً ونساء كافحوا حتى تصبح أمريكا أكبر من طموحاتنا الفردية»، وأضاف إن «أجيالنا أجهضت الفاشية والنازية بالمبادئ والتحالفات لا بالصواريخ والدبابات»^(٤٠)، وهو بهذا يريد قيادة أمريكا إلى عصر جديد بالعودة إلى المثل والمبادئ التي قامت عليها أمريكا، كالحرية والمساواة والعدالة الإنسانية والسلام والتعاون، وليس بالهيمنة والاعتماد على القوة العسكرية. وأكد التزام بلاده بالقيم الديمقراطية والمبادئ الأخلاقية، قائلاً: «نقول إلى جميع الشعوب والحكّام الذين يشاهدوننا اليوم في أكبر العواصم إلى أصغر قرية ولد فيها والدي في كينيا: اعلّموا أن أمريكا هي صديقة كل بلد، وكل رجل وامرأة وطفل، يسعى إلى مستقبل من السلام والكرامة، وعلّموا أننا مستعدون لتولي القيادة مجدداً»^(٤١). وبعث برسالة إلى الأنظمة غير الديمقراطية قائلاً: «إلى أولئك الذين يريدون التمسك بالسلطة عن طريق الفساد والخداع، أنتم على الجانب الخطأ من التاريخ، ونحن سنساعدكم إذا ما تخلّيت عن قبضتكم على السلطة». وبخصوص العراق وأفغانستان، قال: «سوف نبدأ بإعادة العراق إلى شعبه، وسنحقق السلام الصعب المنال في أفغانستان، وسنواجه التحديّ النووي الإيراني، وسوف نهزم الإرهابيين»، ولكنه في الوقت نفسه بعث برسالة حسن نوايا إلى العالم الإسلامي، قائلاً: «بالنسبة إلى العالم الإسلامي نسعى إلى نهج جديد للمضي قدماً استناداً إلى المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، وسندافع عن مصالحنا ومصالح أصدقائنا».

لقد قوبل خطاب أوباما بترحيب دولي رسمي، وارتياح شعبي عالمي. لقد وعد العالم

(٣٧) انظر خطاب التنصيب للرئيس الأمريكي باراك أوباما: «President Barack Obama's Inaugural Address.» < <http://www.whitehouse.gov/blog/inaugural-address> > .

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) المصدر نفسه.

بتجديد أمريكا وإعادة إحيائها، بحيث تستأنف قيادة العالم، ولكن وفق رؤية جديدة. فهو يريد من أصدقاء وحلفاء أمريكا أن يشاركوا في تحمّل المسؤولية التي كانت تقع على عاتقها وحدها، ولا سيما أن الكثير من القضايا العالمية، كالفقر والتغير المناخي والتهديدات النووية وغيرها، تستلزم تضامراً جهود المجتمع الدولي، وليس بوسع أمريكا منفردة أن تواجه مثل هذه التحديات^(٤٢).

إن خطاب أوباما يمثل قطيعة في اللغة والمضمون مع خطاب بوش القائم على مبادئ الحرب الاستباقية والصدمة والرعب، و«إذا لم تكن معنا فأنت ضدنا». إن خطاب أوباما التصالحي، على المستويين الداخلي والخارجي، يمثل خارطة طريق لرأسي ومنفذي السياسة الخارجية الأمريكية في المستقبل، وفي مقدمتهم وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون. فهو يريد استخدام القوة اللينة، أو سياسة كسب العقول والقلوب، والدبلوماسية والمفاوضات، ومشاركة الأصدقاء والحلفاء، والتعاون مع المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، واللجوء إلى القوة العسكرية كخيار نهائي.

خلاصة واستنتاجات

الديمقراطية في حدّ ذاتها لا تضمن الكثير، وهي توفر فرص النجاح، كما توفر مخاطر الفشل. وفي العبارة الشهيرة لتوماس جيفرسون، فإن ما تعد به الديمقراطية هو الحياة، والحرية، ونشيدان السعادة. إنها وعد بأن الإنسان الحرّ، بنضاله مع غيره من أبناء مجتمعه، قادر على تحقيق طموحاته في الحرية والفرصة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وهي تحدّ، لأن نجاح المشروع الديمقراطي يقع على كاهل مواطني المجتمع الديمقراطي، ولا أحد سواهم.

لقد كانت التجربة الديمقراطية الأمريكية منقوصة عندما حرم السود من التمتع بها، إلا أن كفاح السود ونضالهم وتضحياتهم في أن يتمتعوا بالحق في أن يكونوا أحراراً، ويشتركوا في اتخاذ القرارات وتحمّل المسؤوليات، وبناء مستقبل يتبنّى القيم الأساسية للحرية وحكم الذات، قد أسهم في اكتمال هذه الديمقراطية أو تقويم اعوجاجها. وبتعبير آخر، يمكن القول إن مسار التاريخ في أمريكا أثبت أن فتح الأبواب أمام الحرية والفرص أمر يعتمد على تفاني وتضحيات الباحثين عن الحرية والكرامة الإنسانية، بقدر ما يعتمد على القوانين والأنظمة والمؤسسات التي تنظّم وتجدر هذه الحرية.

لا شك في أن حركة الحقوق المدنية قد أثرت التجربة الديمقراطية الأمريكية، وهي تعدّ واحدة من أعظم حركات التحرر في القرن العشرين. لقد جعلت أمريكا تقف اليوم على رأس قائمة الديمقراطيات في العالم، ذلك أنه في أمريكا فقط يمكن أن يصل ابن مهاجر من أقلية عرقية إلى قمة الهرم السياسي، ولا يمكن لهذا أن يحدث، على الأقل في الوقت الحاضر، في أي نظام ديمقراطي آخر. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يصل إلى عضوية البرلمان أو يشارك في الحكومة

فرنسي جزائري، ولكنه من المستبعد أن يصل إلى رئاسة الجمهورية الفرنسية. وهذا ينطبق على بقية ديمقراطيات أوروبا الغربية. ولعل ما تثيره مشكلة الحجاب في فرنسا، أو ما تعانيه الأقليات في أوروبا بشكل عام، أو الموقف الأوروبي المناوئ لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، هي أمثلة بسيطة على ذلك.

لقد كانت مشكلة التمييز العنصري مشكلة العالم في القرن العشرين، وعلى الرغم من

إذا كان من المبكر جداً الحكم على أوباما، سواء سينجح أو يخفق في قيادة أمريكا.. فإن الحقيقة، غير القابلة للنقاش أو الاجتهاد، هي أن انتخابه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، يعتبر درساً جديداً في الديمقراطية.

اتساع رقعة الديمقراطية وانتشار قيم ومبادئ حقوق المواطنة والعدالة والمساواة أمام القانون ومفاهيم حقوق الإنسان، إلا أنه من الواضح أن مشكلة التمييز العنصري قد رافقت البشرية على مدى التاريخ، وصولاً إلى القرن الحادي والعشرين. إن الكثير من الدراسات والإحصائيات تدلّ على أنه لا توجد مساواة بين السود والبيض، وبعد مرور أكثر من ٤٠ عاماً على خطاب «لدي حلم» الذي ألقاه مارتن لوثر كينغ، والذي دعا فيه، ليس فقط إلى إنهاء التمييز العنصري، وإنما محاربة الفقر أيضاً، فإن الشاب الأسود اليوم ما تزال فرص التحاقه بالجامعة أقل بكثير من احتمالات دخوله السجن.

إن المجتمع الأمريكي اليوم هو خليط من أعراق وثقافات وأصول متعدّدة، ومن هنا فإن ما يوحد ويربط هذا المجتمع، ليس الروابط العرقية أو اللغوية أو الدينية، وإنما مبادئ الحرية والعدالة واحترام حقوق البشر. وهذا التنوع في ظلّ نظام ديمقراطي يصبح نقطة قوة في المجتمع، وليس عنصر ضعف، فموجات الهجرة التي شهدتها أمريكا أثرت في التركيبة الديمغرافية بشكل كبير. فالأقلية من أصول أمريكا اللاتينية (هسبانك) يزيد عددها اليوم على عدد السود، ووفق تقديرات دائرة الإحصاءات العامة فإنه بعد أقل من ٤٠ عاماً سوف تكون الأكثرية في أمريكا غير بيضاء^(٤٣). ولا شك في أنه في مثل هذا الوضع، يعتبر التجانس وثقافة الديمقراطية واحترام قواعد اللعبة السياسية، هي العناصر الأساسية للحفاظ على وحدة واستقرار ذلك المجتمع.

أما على الصعيد الخارجي، فالإشارات الأولى القادمة من واشنطن تدلّ على أن أوباما ماضٍ في تحقيق ما يمكن تحقيقه من الوعود التي قطعها في الحملة الانتخابية وخطاب التنصيب، وخصوصاً أن قائمة الوعود التي قطعها على نفسه طويلة جداً. لقد استهلّ الرئيس الأمريكي عمله بإصدار أمر تنفيذي بإغلاق معتقل «غوانتانامو» في غضون عام، وأصدر أمراً تنفيذياً آخر يمنع استخدام التعذيب في المعتقلات الأمريكية، والالتزام باتفاقية جنيف الدولية، وإغلاق كافة المعتقلات الأمريكية التابعة لوكالة الاستخبارات الأمريكية

خارج أمريكا. وقد ترأس اجتماعاً لأركان إدارته من أجل العمل على تحسين صورة أمريكا في الخارج. وتعتبر هذه الأمور جميعاً جزءاً من رؤيته للوجه الجديد لأمريكا، وقد قوبلت بترحيب وارتياح عالميين.

وإذا كان من المبكر جداً الحكم على أوباما، سواء سينجح أو يخفق في قيادة أمريكا في الأعوام الأربعة القادمة، فإن الحقيقة غير القابلة للنقاش أو الاجتهاد هي أنه الرئيس الفعلي للولايات المتحدة الأمريكية. وهذا بحد ذاته إنجاز تاريخي غير مسبق، ودرس جديد في الديمقراطية، أو صفحة مشرقة في التجربة الديمقراطية الأمريكية، وفصل جديد في تاريخ أمريكا سيتناوله المؤرخون لأجيال قادمة.

وختاماً، نقول إننا نعيش حالياً في حقبة تتردد فيها أصداء الدعوة إلى الحرية والديمقراطية في كافة أرجاء المعمورة، وأن القدر المذهل الذي عبأ فيه وعد الديمقراطية الشعوب في شتى أرجاء العالم قد أدى إلى تغيير سريع للأحداث في العالم، فهبت رياح الحرية، شمالاً وجنوباً، وشرقاً وغرباً، باستثناء المنطقة العربية التي ما تزال عصية على كل هذه التغيرات. إن الدكتاتوريات العربية تجري انتخابات شكلية معروفة النتائج سلفاً، وانتهاكات حقوق الإنسان تجعل سجلات الأقطار العربية، في هذا المجال، الأسوأ بين شعوب العالم، ناهيك عن التوريث السياسي والفساد والاستبداد والتآمر وغيرها من الأوضاع المأساوية في وطننا العربي. والسؤال المطروح الآن: إلى متى، أو هل نحن بحاجة إلى غاندي عربي، أو مانديلا، أو مارتن لوثر كينغ، ولا سيما أن تجاربنا في الوحدة والتنمية والتحرر بواسطة الدبابات قد فشلت فشلاً كاملاً؟

إن تجربة السود في أمريكا فيها الكثير من الدروس والعبر التي علينا أن نتوقف عندها ملياً، فالاستفادة من تجارب الشعوب والأمم التي سبقتنا في مضمار الحرية والتنمية أمر لا مفر منه. ونأمل أن تكون هذه الدراسة جزءاً من هذا الجهد، وفتاحة لمزيد من الدراسات والحوارات التي تسهم في تغيير الواقع العربي المؤلم والمحزن، ورسم صورة أقل كآبة له. ويقيني أن نشر ثقافة الاحتجاج والمشاركة والمقاومة والسعي نحو التغيير، نحو الأفضل، هي الخطوة الأولى في هذا المشروع التحرري، في ظل الأنظمة العربية المستبدة التي تشجع ثقافة العزلة والسلبية والخوف والقهر والإذعان والخنوع، وتوصد الباب في وجه كل محاولات الإصلاح والتغيير. لقد أصبح العرب في هذا العصر رجل العالم المريض! □

الحضارة العربيّة(*)

قسطنطين زريق

ترجمة: محمود حداد(**)

أستاذ مساعد في التاريخ، جامعة البلمند - لبنان.

- ١ -

إن الموضوع الذي سأتشرف ببحثه أمامكم الليلة واسع الأطراف، معقد النواحي، لأنّه موضوع يتناول حياة جزء كبير من البشريّة، وما قدّمه هذا الجزء من خدمات للحضارة الإنسانيّة خلال أعصر عديدة.

وهذا الجزء من البشريّة عريق في القدم، وها هم علماء الآثار والمؤرّخون يكشفون النقاب يوماً بعد يوم عن المآتي العظيمة التي قام بها العرب القدماء. وبفضل أبحاثهم أخذت الحجب الكثيفة، التي حجت شبه الجزيرة العربيّة أعصراً، تنقشع، فظهر لنا أن بلاد العرب كانت في ما مضى أحد المراكز الرئيسيّة للحضارة في العصور القديمة.

إنّ البذور التي بذرت في القدم السحيق، والتي أينعت في العصور القديمة والمتوسطة في المراكز العربيّة المختلفة، والتأثيرات التي كانت الجزيرة العربيّة عرضة لها من كل صوب، جميع هذه، مهّدت السبيل إلى النهضة العربيّة العجيبة في القرن التاسع الميلادي. ففي هذا القرن خرج العرب من جزيرتهم، وبوحي من تعاليم نبيهم محمد(***)، ليؤسّسوا إمبراطورية من أعظم إمبراطوريّات العالم، ولينشئوا حضارة من أمجد الحضارات التي عرفها التاريخ.

كانت الحدود الجغرافية لهذه الحضارة تمتد من غربي الصين إلى المحيط الأطلسي، ومن بحر قزوين إلى أواسط أفريقيا. وكانت اللغة العربيّة، التي تعبّر عن روح هذه الحضارة، اللغة المعترف بها كأداة لنشر الثقافة والعلم. وكان طلاب العلم والنور من جميع أنحاء المعمور يقدون زرافات إلى مراكز هذه الحضارة في سورية والعراق وفارس ومصر والأندلس وغيرها.

(*) في الأصل محاضرة قيّمة كان قد ألقاها بالإنكليزيّة المغفور له الدكتور قسطنطين زريق (١٩٠٩ -

٢٠٠٠) في مؤتمر الأونيسكو الذي انعقد في بيروت.

moh@balamand.edu.lb.

(**) البريد الإلكتروني:

(***) صلى الله عليه وسلم (المحرر).

وقد سرى أثرها شرقاً إلى بقاع شاسعة، وغرباً في مجارٍ مختلفة إلى أوروبا في العصور المتوسطة، ممهداً السبيل، بالاشتراك مع عوامل أخرى، إلى عصر العطاء وقيام الحضارة الغربية الحديثة. وهذه الحضارة هي أسّ الحضارة التي تقوم عليها الحياة العربية الحديثة، التي تبني عليها الشعوب العربية من إيران إلى الأطلسي، وهي شعوب تحتل بقاعاً من أهم المراكز الاستراتيجية في العالم. وطابع هذه الحضارة ظاهر في الشعوب الإسلامية في كل قطر.

ولا شك في أنكم تشعرون معي أنه لا يمكن أن نأتي خلال ساعة من الزمن على ذكر جميع النواحي لهذه الحضارة الغنية بثمارها، العريقة في قدميتها، الشاسعة في رقعتها الجغرافية. ولو أنّ لدينا من الوقت متسعاً، لكان من الخير أن نساير مجرى هذه الحضارة مبتدئين من الينابيع المختلفة التي غذتها عبر الأقطار التي جرت فيها، فأحييتها وأنهضتها، إلى أن نصل إلى التيارات المتقاطعة والتشعبات المختلفة التي آلت إليها هذه الحضارة. وفي رحلتنا هذه عبر الزمان والمكان نجد عند كل خطوة وعند كل منعطف ما يثير فينا حبّ الاستطلاع والبحث، ولكن يستحيل علينا هذا. فإننا وإن قصّرنا البحث على ما قدمته هذه الحضارة فعلياً للحضارة العالمية، نجد أنفسنا أمام مجموعة من الحقائق المثبتة التي لا تحتاج إلى جدل، كما إنّنا نجد أمامنا جملة من القضايا التي ما تزال عرضة للأخذ والردّ. فلا يمكن والحالة هذه أن نأخذ بالموضوع من جميع أطرافه، ولن نحاول في هذه المحاضرة أن نسرد بإسهاب قصة الحضارة العربية أو أن نأتي على ذكر خدماتها المتنوعة في حقل الفكر الإنساني.

الواقع أنّنا لا نرى لهذا ضرورة. فقد انقضى ذلك الزمن الذي كان فيه تاريخ الحضارة العربية محاطاً بالغموض. فقد هتكت بحوث العلماء المؤرخين من جميع الشعوب في القرن الأخير حجب الظلمة عن كثير من نواحي هذه الحضارة، فأصبحت بفضل جهودهم تحتل مكانتها السامية في تاريخ التطور الإنساني.

واليوم، وقد أخذت معالم هذه الحضارة بالبروز إلى العيان، بدأ العالم، أو على الأقل العالم المتأدّب المستنير، يقرّ بما كان لهذه الحضارة من فضل. وإنني أحيل منكم من يودّ الاطلاع على سير هذه الحضارة عبر التاريخ، بشيء من الإسهاب والإجمال، إلى هذه الدراسات التي قام بها هؤلاء الأفاضل العلماء. أما هدي في فهو النظر إلى الحضارة العربية في ضوء الأهداف التي جمعتنا معاً، بمنظار الرجل العصري الذي يسعى إلى توطيد السلام عن طريق التعاون الثنائي، لأنّ هذه هي الطريقة المجدية لمعالجة هذا الموضوع في الطرف الحاضر. وإنني أسأل نفسي: ما هي رسالة الحضارة العربية إلى عالم اليوم، وما هي رسالتها بصورة خاصة إلينا نحن وإلى حكوماتنا في سعينا الحثيث بواسطة اليونسكو إلى توطيد السلم والتفاهم؟ هل في تاريخ نمو هذه الحضارة وازدهارها، ثم تقهقرها، من العبر والعظات ما يسدّد خطانا، فنأمن معها شرّ العثار في سيرنا في هذه المغامرة؟

- ٢ -

وإنني الليلة سأحاول الإجابة عن أسئلة كهذه إذا تلطفتم عليّ بطول الأناة.

من الطبيعي أن تكون معالجاتي الموضوع عامة. فلن أتمكن مثلاً من إبداء التحفظات التي

يتطلبها الإسهاب في البحث. وقد أرمى بالسطحية أو بميلي إلى التصميم الذي يستهدف التبسيط. ولكنني أؤثر تحفيز نفسي على استهداف كهذا على أن أشغل وقتكم الثمين ببحث بعض النواحي الخاصة الضيقة للموضوع. إذ أشعر أننا في عصرنا هذا، العصر الذي أصبحت فيه المعارف محصورة ضمن نطاق ضيق من التخصص، بمسيس الحاجة إلى الرجوع إلى الأساسيات، إلى المبادئ العامة، إلى الحقائق الثابتة. وإنني سألفت أنظاركم إلى حقائق الحضارة العربية الأساسية الثابتة، أملاً مني أن عملاً كهذا ينسجم وأهداف اليونسكو الإنسانية والعالمية.

وأول حقيقة أعرضها أمامكم هي أن نهضة روحية رافقت، إن لم نقل سببت، نشوء الحضارة العربية. وقد بدت تباشير هذه النهضة في النصف الأخير من القرن السادس الميلادي، أو ربما قبل هذا الزمن. وقد كان للنبي محمد أن يجمع تيارات هذا الوعي الروحي إلى

تيار واحد. وكان جوهر رسالته وحدانية الله والإيمان برسله وأنبيائه الذين كان محمد خاتمهم. وكان وحي الله له خاتمة الوحي. وقد أذكت شخصيته في نفوس أتباعه ناراً، وجعلت من أولئك الأشخاص العاديين قادة رجال. وبقيادتهم الحكيمة خرج العرب من جزيرتهم لينشئوا إمبراطورية من أعظم إمبراطوريات العالم، وحملوا مشعل حركة دينية إلى شعوب مختلفة ينضوي

قامت الحضارة العربية بفعل النهضة الروحية التي أذكتها شخصية النبي محمد في نفوس أتباعه، وجعلت منهم قادة.

تحت لوائها اليوم أكثر من ٢٥٠ مليوناً من البشر. إن جهود بعض العلماء الذين حاولوا أن يعللوا نشوء الحضارة العربية على أساس مادي محض، هي في نظري، جهود فاشلة. فإنهم نظروا إلى الفتوحات العربية التي قام بها العرب بعد خروجهم من الجزيرة على أنها لا تختلف بكثير أو قليل عن تلك الهجرات السامية من الجزيرة العربية التي كانت تفرضها الأحوال الجوية والعوامل الاقتصادية الخانقة. وقد بالغوا في وضع أهمية على عوامل الضعف والتفكك التي تميّزت بها الإمبراطوريتان البيزنطية والفارسية آنذاك. وهم إنما يريدون بذلك الانتقال من مآتي العرب بوجه عام، والتقليل من قيمة العوامل الروحية بوجه خاص. وفي رأيهم أن الفتوحات العربية ليست سوى مجرد حملات عسكرية اقتضتها العوامل الاقتصادية أو العوامل السياسية، أو كلاهما معاً.

إن جميع هذه التفاسير التي قد يكون فيها، ضمن نطاق معين، بعض الحقيقة، لا يمكن أن تفسر الأسس الروحية التي قامت عليها النهضة العربية، ولا يمكن لتفاسير كهذه أن تطمس الحقيقة الناصعة، وهي أن الحكم العربي والتصرف العربي والعلوم العربية والخلق العربي، جميع هذه كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدين الإسلامي. وكانت جميع هذه المظاهر الروحية والفكرية تقدمية خلّاقة، منسجمة مع سير الروح العربية نحو مُثل من الحياة أسمى وأشرف. وقد كانت هذه المثل، وهذه الرؤى، خلال القرنين أو الثلاثة بعد موت النبي محمد، قوة حية. وكانت حيوية الحضارة وقوة الإبداع في الإمبراطورية العربية على أشدهما. ولكن عندما خفت

الرؤى، وعندما اكتنف المثل ما حجبها عن الأنظار، أصبحت الحياة السياسية عند العرب كفاً مريراً بين دولة إسلامية وأخرى، أو بين الأحزاب والشيع والأعراف البشرية للوصول إلى الحكم والسيطرة. وكان هذا فاتحة عصر التجزؤ والتفكك.

وهذا يصدق على الدين الإسلامي نفسه الذي، كما أسلفنا سابقاً، كان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحياة العربية وبالثقافة العربية. فقد كان الدين الإسلامي عندما كان محتفظاً بدوافعه وحوافزه الأصلية، أشبه بخميرة عطاء تؤثر في النظام السياسي، وكان الدين يفتح أمام عيون الناس آفاقاً جديدة واسعة في الحياة العملية والتأملية. ولكن عندما اقتصر الدين الإسلامي في ما بعد على مجموعة المعتقدات التي يجب أن يتقبلها الناس عن طريق الإيمان الأعمى، وعندما استحال إلى مجموعة شرائع وقوانين أخلاقية تفرض على الناس لتطبق عن عمية وبقسوة، فقد أصبح - كما يصبح أي دين آخر في ظروف كهذه - قرأً بدلاً من أن يكون حياً، وقيداً يشل بدلاً من أن يكون قوة تعق؛ هذا التقيد الحر في يقتل في المرء كل سعي وتقدم.

لا أرغب في مثل هذا الوقت أن أسلك مسلكاً شائكاً في التعليل التاريخي، فأحاول أن أزيل ما علق من الأوهام في هذه الناحية من التاريخ العربي، وأعني بها العوامل الروحية والمادية في الحياة العربية والحضارة العربية. فإننا نعلم اليوم أن الحياة الإنسانية كثيرة العوامل؛ عامل يؤثر في الآخر. ونعلم أيضاً أنه لا يمكن لعامل واحد فقط - مهما كان ذلك العامل قوياً نشيطاً - أن يعلل ظاهرة الحياة بكاملها. ولكني أود أن أبين بجلاء - وأعتقد أنني على صواب في ما أذهب إليه - أن الحضارة العربية، كأية ظاهرة تاريخية مشابهة لها، استمدت قوتها وإبداعها من إحياء روحي داخلي في صدور الناس. وقد تجلّى هذا الإحياء في مفاهيم جديدة للكون وللإنسان، في إيمان راسخ، وفي آفاق واسعة، وفي ولادة ثانية للشخصية؛ الشخصية التي تحلم وتفكر وتنشئ حياة جديدة. ولكن ما إن نضب معين هذه الحيوية، وما إن جفّ نبع هذه القوى، حتى أخذت هذه الحضارة بالأفول، وظلت قروناً هذه عدتها في حالة سبات. وبكلام آخر، إن قصة الحضارة العربية شاهد على تلك الحقيقة البسيطة الأساسية، وهي أن الأمة إنما تحيا وتعيش بالرؤى (بكل ما في هذه الكلمة من معنى) ودونها تموت.

هل في درس تاريخ الحضارة العربية من عبرة لنا اليوم؟ ألسنا جميعاً نبدى اهتماماً بمستقبل المدنية الحديثة؟ مشكلة اليوم، لا بل مشكلة الساعة، هي هل بالإمكان إنقاذ المدنية من الدمار، أو بالأحرى إنقاذ الحياة الإنسانية نفسها؟ وهل يمكن إنقاذ القيم الإنسانية وضمان البقاء والاطراد لها؟ إن خطورة هذه المشكلة يجب أن تستحوذ على نشاط اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة. هل هذه المدنية الحديثة في حالة تقدم أم تأخر، في حالة نمو وازدهار أم تفسخ وتقهقر؟ هل نجد في الرجل العصري حافزاً روحياً؟ هل يؤمن بالقيم الفكرية والروحية، ويحرص عليها؟ هل يترفع عن الشره والنهم للقوة، وعن كل ما من شأنه أن يحط من قدر الكرامة والإنسانية؟

أعتقد أنه يمكن أن نحصل على أجوبة عن أسئلة كهذه إذا تتبعنا بروية قصة الحضارة العربية.

- ٣ -

إن خلاص المدنية الحديثة يتوقف على هذه الولادة الروحية، فإنه يمكننا أن نوطد أركان السلم، ونضمن للبشرية وسائل الخير والتقدم، ونستطيع أن نحفظ بمثلنا العليا فقط عندما تتغير قلوبنا جميعاً، رجالاً ونساءً. وإنما إذا عجزنا عن إحداث هذا التغيير في نفوسنا، فلا نفع للاتفاقات السياسية والمعاهدات العسكرية، حتى والمؤسسات الشريفة التي نقيمها، كمنظمة الأمم المتحدة، وأجرؤ أن أقول منظمة اليونسكو هذه، فإنها لا تجدي نفعاً. قد تستطيع هذه المؤسسات أن تزيل أخطار الحروب ولو إلى فترة، ولكن لا يمكن أن تقضي على أسبابها. وكما أن الحضارة العربية في العصور المتوسطة ولدت إثر رؤى روحية جديدة، وعادت القهقري عندما فقدت هذه الرؤى، كذلك ازدهار المدنية الحديثة - لا بل كنه وجودها - يتوقف على مدى فعالية هذه الرؤى وأثرها في بعث النشاط ورفع الحياة الإنسانية إلى مراتب سامية.

لم تكن حوافز المدنية العربية وعواملها الخلافة روحية فحسب، بل كانت عالمية في واقعها وفي غاياتها، أو ربما كان الصواب أن نقول إنها كانت عالمية النزعة بفضل صفتها الروحية. ففي نطاق المعتقدات، نجد أن نقطة البدء هي فكرة وحدانية الله مبدع الكون ومالئه، الله الذي يدين الناس حسب أعمالهم، ويبيده أقدار الناس. كل شيء من صنعه، وكل شيء رهن إرادته. هو مبدأ النظام والثبوت والنمو في الكون وفي الحياة الإنسانية. وقد يختلف الناس في أعراقهم وبلدانهم، ولكن يجمع بينهم ولاؤهم لله الذي يربط بينهم ويجعل منهم أخوة واحدة في الإسلام. فهناك وحدة أساسية في البشرية، وحدة مصدرها وحدانية الله، مصدر كل شيء.

نعم، إن هذه الرابطة اقتصررت على أتباع الدين الإسلامي، ولكن هذا يصدق أيضاً على العالم المسيحي في العصور المتوسطة. فإن كلاً من هاتين الديانتين كانت نظاماً تاماً بنفسه. وكان أتباع الدين الواحد ينظرون إلى أتباع الدين الآخر على أنهم خارج الحضيرة. وكان هؤلاء يعتقدون أن من واجبه تبيخ أولئك وردّهم إلى حضيرة الإيمان، وأن الواحد منهم كان يعتقد أن أقطار الآخر نهب له يفتتحها متى شاء. وهكذا نرى أن البشرية لم تكن موحدة لا في الواقع ولا في المعتقد. وبكلام آخر، كانت النظرة إلى هذه الوحدة العالمية، أو الوحدة البشرية، في العصور المتوسطة، تختلف الواحدة عن الأخرى اختلافاً ظاهراً. لكنني أودّ هنا أن ألفت أنظاركم إلى أن النظرة العالمية في هذين النظامين، الإسلامي والمسيحي، كانت، رغم الفروقات، واحدة في جوهرها، أو على الأقل كان التشابه بينهما أقرب بكثير مما كان بينهما وبين نظرتنا الفلسفية العصرية المادية في تحليل الكون.

ورغم المشاحنات التي وقعت بينهم، ورغم الجدل العنيف الذي وجدوا أنفسهم فيه، فإن المسلمين والنصارى كانوا يتفاهمون، أو قلّ كانوا أقرب إلى التفاهم مما يستطيع الواحد منا، نحن الذين اعتنقنا النظرة العصرية المادية، أن يفهم أياً من هذين النظامين، وذلك لأنهم كانوا يصدرن عن المبادئ الأساسية نفسها وعن الذهنية نفسها.

فالحضارة العربية إذاً ضمن الإطار الذي حدّدناه، كانت تعكس نظرة فلسفية عالمية في

جوهرها، وما دامت هذه النظرة مهيمنة، وما دام أبناء هذه الحضارة يشعرون أنهم مرتبطون بأواصر من الولاء المشترك الذي يرتكز على وحدانية الله، وبالتالي على وحدانية الكون والإنسان، أقول ما دام الواقع هكذا فإن الإمبراطورية التي أنشأها العرب ظلت محافظة على قواها الداخلية، وعلى دوافعها التقدمية، وظلت الحضارة العربية تنمو وتبدع. غير أن أثر هذه النظرة العالمية الأساسية في الحياة الواقعية أخذ بالتقلص رويداً ... رويداً، كما حدث لحضارات أخرى قبل الإسلام وبعده، فنشأ خصام مميت داخل الإمبراطورية العربية، فقام العربي ضد الفارسي، والفارسي ضد العربي، وقُل هذا عن بقية العناصر من تركية وبربرية ومغولية. وكان كلٌّ يحاول أن يستقل بالحكم والسيطرة السياسية. وأخذت الأفراد والدويلات تناضل في سبيل الحصول على القوة والحكم، وقامت المنافسات الحزبية والطائفية تحزّ في أسس الدولة. وإني لا أرى ضرورة في سرد أسماء وتواريخ خيفة أن يتقل هذا على مسامعكم. ولكن الحقيقة الأساسية التي أرغب إليكم أن تعيروها انتباهكم هي أن هذا الولاء الشامل العام، هذه النظرة العالمية تقلص ظلها لتحل محلها نظرة ضيقة كان من نتائجها أن الحوافز الروحية أصبحت حوافز مادية تنشد الحكم والسيطرة بدلاً من أن تنشد أهدافاً سامية.

ولكن ينبغي أن أذكر أن هذا التراخي في النظرة العالمية وزوالها أخيراً من الحياة الواقعية، أثر في النطاق السياسي أكثر مما أثر في النطاق الثقافي، لأنه بعد أن دب الانقسام بين مختلف الأعراق والأحزاب والطوائف، ظلّ ولاه الأمر على شيء من التعاون الثقافي، الذي كانت السياسة تفسده، وكانت الثقافة تصلحه. والنظر إلى الحضارة العربية يرينا أن هناك وحدة أساسية في النشاط الفكري كانت تفوق وتسمو على الفروقات السياسية.

كان الرحالة الذي يطوف في العالم العربي يمرّ في دويلات عديدة. وكان يأتي على وحدات سياسية عدة - أحياناً في حالة حرب - ولكن أتى ذهب، من أواسط آسيا إلى إسبانيا، كان يجد وحدة في الثقافة، وهي ثقافة ذات لغة واحدة مشتركة، هي العربية. وكان يشعر أن هناك نظرة عالمية واحدة توحد بينهم. وإنما سنعود إلى بحث هذه الوحدة الثقافية في ما بعد. أما النقطة التي أريد أن أجمالها الآن - وهي الحقيقة الأساسية الثانية عن الحضارة العربية، والتي لها مغزاهما البعيد في هذه الآونة - هي أن صمود الحضارة العربية وإبداعها مرتبطان بنظرتها العالمية. وكان هذا الصمود والإبداع يتناسبان وفعالية هذه النظرة وقوتها في نطاق السياسة والثقافة. فهل لهذه النتيجة التي توصلنا إليها علاقة أو صلة بالمدنية الحاضرة؟ هل المدنية العصرية عالمية في روحها حقاً؟ في بعض نواحي الحياة مدنيتنا العصرية عالمية موحدة، فهناك التقدم العجيب في الآلة والتغلب على المسافات الشاسعة، وتعميم وسائل النقل والإذاعة، ونواح أخرى عديدة من تقدمنا الآلي العجيب؛ جميع هذه العوامل الفعالة تعمل معاً لتوحيد الحياة الثقافية، ولوضع مقاييس موحدة مشتركة. ولكن هذا التوحيد في الحياة وفي المقاييس يعمل في المستوى الخارجي المادي الوضيع للحياة. ففي الوقت ذاته، نرى أن المصالح القومية والعنصرية والطبقية ما تزال قوية، إن لم نقل أقوى مما كانت عليه. ونجد أن الشعوب تستغل هذه القوى الألية لتوسيع الفجوة بين البشر، ولزيادة التوتر بين العناصر المختلفة. وبهذا ينقادون إلى حروب أشدّ هولاً، ويجرّون البشر معهم إلى شفير الحرب والهلاك المحقق.

إن النظرة العالمية، التي نحن بحاجة إليها، يجب أن تكون على مرتبة فكرية روحية أسمى. يجب أن تكون نظرة عالمية واحدة في جوهرها تتغلغل غايتها إلى صميم وعي الشعوب في العالم، وتكون الحافز في حياتهم السياسية وتصرفاتهم العادية. هذه في نظري هي العبرة التي يمكن أن نعتبرها من دراسة الحضارة العربية أو أية حضارة أخرى من حضارات العصور المتوسطة. وإذا كانت النظرة العالمية إلى تلك العصور الخوالي لا تروق للفكر الحديث، فحري بنا أن نبذل قصارى الجهد في إيجاد الأسس لنظرة عالمية جديدة عصرية، وأن نتبناها، ونعمل على رقيها ونشرها في العالم كله. هذا في نظري المتواضع شرط من شروط الرقي الأساسية، الرقي الذي هو حياة الحضارة. وهذا هو المقياس الذي به يجب أن نحكم على قيمة الجهود التي نتبناها كأفراد وأمم، وعلى مدى الخدمات التي تسديها مؤسساتنا من العائلة إلى منظمة الأمم، وأخص بالذكر منظمة اليونسكو، التي أخذت على عاتقها مهمة توجيه النشاط القومي في حقل التربية والعلم والثقافة، لتوطيد السلم، ورفع شأن الحرية والكرامة الإنسانية.

**إن صمود الحضارة العربية
وإبداعها مرتبطان بنظرتها
العالمية. وكان هذا الصمود
والإبداع يتناسبان وفعالية
هذه النظرة وقوتها في نطاقي
السياسة والثقافة.**

لم تكن هذه النظرة العالمية التي تميّزت بها الحضارة العربية تركز على وحدانية الله وأخوة الأفراد الذين اعتنقوا الإسلام وحسب، بل على

وحدانية الحق. لم يكن الحق في نظر فلاسفة العرب ذاتياً ونسبياً، بل كان موضوعياً ومطلقاً. وواجب الإنسان أن يعرف الحق، ويسير مع الحق، ويبقى مع الحق. ولمعرفة الحق عند مفكرّي العرب سبيلان: السبيل الأول هو الوحي، بواسطة كلام الله الموحى به إلى النبي محمد، كما هو في القرآن. والسبيل الثاني هو الحكمة والفلسفة التي وضعها القدماء، ولا سيما أفلاطون وأرسطو. والحق في نظرهم واحد، سواء عرفه الإنسان عن طريق الوحي أو عن طريق الفلسفة. وواجب الإنسان أن يعرف الحق معرفة تامة. وهذا هو السبب الذي دفع العرب إلى إبداء ذلك النشاط العجيب في طلب العلم والتعليق عليه، ومحاولة التوفيق بين السبيلين. وطبيعي أن يكون هناك متطرفون من أتباع هذه الطريقة أو تلك، لم يتبعوا هذه الطريقة المثلى في معرفة الحق. فقد كان هناك فلاسفة حاولوا أن يفسروا النصوص الدينية تفسيراً مجازياً، وكان هناك فلاسفة محدثون ورجعيون يقولون إن الفلسفة وثنية في جوهرها مفسدة للمعتقدات. ولكن رغم وجود هذه الطغمة، فقد كان الفكر العربي الفلسفي واللاهوتي يرتكز على وحدة الحق الجوهرية، سواء كان التوصل إليه عن طريق الوحي أو عن طريق الفلسفة. وقد حاول مفكرو العرب أن يظهروا هذه الوحدة الأساسية للحق.

وهكذا نجد أن الفلسفة العربية، كالكلاسيكية، كانت تهدف إلى التوفيق، وإلى التركيب (Synthèse)، وقد عكف علماء العرب وفلاسفتهم على طلب الحق المطلق العام في مظاهره المختلفة. وبما أن الحقيقة واحدة، فالحق يجب أن يكون واحداً. ما أحوج عالم اليوم الجزأً، فكراً وخلقياً، العالم الضائع بين النظرات والمعتقدات المختلفة المتضادة، إلى أن يعتبر بهذه

العبرة. هذا الانقسام، وهذا التجزؤ، الذي نشهده في العالم اليوم سببه محاولتنا معرفة الحق عن طريق الذاتية الخاطئة، وتجزئة الحق الذي لا يتجزأ.

- ٤ -

وفضلاً عن الفلاسفة وعلماء الدين، كانت هناك جماعة من المتصوفة التي كانت تؤكد وحدانية الله والبشرية والحق. كان أولئك المتصوفون يخلقون في عوالم الروح، وكانوا أعلى ما توصل إليه الإبداع في الدين. كانوا في تفكيرهم يرتفعون عن حرفية المعتقدات والشرائع، وكانوا يرون في الشخصية الإنسانية وحدة تامة. كانوا يضعون الحب في مرتبة أعلى من الإيمان، وكانوا عالمين في تشوّفهم إلى الحياة الفضلى. كانوا يرون في هذا العالم المتعدّد المظاهر حقيقة واحدة هي الله. قال أحدهم: «اللهم إني لا أنصت إلى صراخ الحيوان أو حفيف الأشجار أو هدير الماء أو زقزقة العصفير أو إلى هبوب الريح أو قصف الرعد دون أن أشعر أنها شاهد على وحدانيتك وبرهان على أنك أنت لا شبيه لك». كانوا يؤثرون الاختبار الروحي ويفضّلونه على الشرائع والمعتقدات، فكانوا يتقبّلون الحق من أي مصدر جاءهم، وكانوا يعملهم هذا يؤكدون وحدانية الحق، ووحداية البشرية، بقطع النظر عن الأديان والحدود التي تفرّق بينهما. قال ابن عربي:

لقد صار قلبي قابلاً كل صورة فمرعى لغزلان ودير لرهبان
وبيت لأوثانٍ وكعبة طائف وألواح توراة ومصحف قرآن
أدين بدين الحب أتى توجهت ركائبه فالحبّ ديني وإيماني

إننا نجد في هذا التشوّف الصوفي صفة من أجمل ما تتصف به الحضارة العربية، أو بالأحرى الإسلامية، أو أية حضارة خلّاقة أخرى. ونجد فيه أيضاً أفضل شاهد على أن ثماراً كهذه لا يمكن أن تنمو إلا في تربة مشبعة بالنظرة العالمية وبالإيمان الراسخ في وحدانية الله والبشرية والحق.

وهنا أيضاً نجد أن لنتائج الحضارة العربية مغزى عميقاً في حياتنا الحاضرة، فإن تاريخ هذه الحضارة يظهر لنا بجلاء حقيقة الينبوع الذي كانت تستمد منه الحياة والقوة والمنعة، فنحاول، إن كنا جادين، أن ننهل من هذا الينبوع، فننعمش ما كاد يذوي.

كان لهذه النواحي من الحضارة العربية التي جئت على ذكرها باقتضاب - أعني الدوافع الروحية والنظرة العالمية والإيمان الراسخ بوحداية الحق - أثر بعيد الغور في واقع الحياة. وأبلغ أثر هو الروح التعاونية التي اتصفت بها الثقافة العربية، فإنه عندما خرج العرب من جزيرتهم إلى البلدان، وريثة الحضارة المتتابعة، التي نشأت في تلك البلدان، والتي تعود بتاريخها إلى فجر التاريخ، واستقرّوا فيها، لم يقضوا على تلك المدنيات، ولم يستأصلوا شأفتها، كما فعل غيرهم من الفاتحين، قديماً وحديثاً، بل على عكس هذا، فإنه بعقل نير وروح سمحاء شجعوا على استمرار نمو تلك المدنيات، وهيأوا أوضاعاً من شأنها توحيد هذه المدنيات في مدنية واحدة.

والواقع إن الحضارة العربية ليست من نتاج شعب واحد، بل هي مشروع تعاوني اشتركت فيه مختلف الأعراق البشرية ذات الحضارات والديانات المختلفة، نصارى ويهوداً، عرباً وآراميين، فرساً وأتراكاً، بربراً وغيرهم كثير؛ وجميعهم اشتركوا في هذا المجهود المشترك.

وكل أمة قدمت ما تميزت به حضارتها، فكانت خدمات العرب تنحصر في الناحية الدينية، في الحافظ الروحي الذي يتجسّم في الدين الإسلامي. وكذلك في الناحية اللغوية، فإن عبقرية اللسان العربي استطاعت أن تجعل من نفسها أداةً للتعبير عن هذه الحضارة. وأخيراً، تميزت خدمات العرب لهذه الحضارة في الذوق الأدبي المرفه. أما الفرس فإنهم قدموا نظام الإدارة والفنون الأدبية والفن. وكانت خدمات الهند في حقل الحكمة والفلسفة وعلم الفلك والرياضيات. أما الشعوب النصرانية التي كانت تتكلم السريانية والقبطية في سورية والعراق ومصر، والتي كانت قد تأثرت بالروح الهلينية إلى حد بعيد، فقد خدمت هذه الحضارة العربية في حقل الفلسفة واللاهوت والعلوم الطبيعية. وكذلك البربر واليهود والإسبانيون والمستعربون تعاونوا مع العرب، وتحت رعايتهم أنشأوا تلك المدنية العظيمة في الأندلس. وهذا يصدق أيضاً على صقلية وجنوبي إيطاليا وأواسط آسيا، وعلى جميع الأصقاع التي وقعت ضمن حيز الحياة العربية. وهكذا نرى أن الإقليمية والانكفاء الذاتي ليسا على شيء في التقليد العربي. ولو أن العرب كانوا على شيء من هذا لما نشأت حضارة عربية. ويجب أن نضيف إلى قائمة الخدمات المموسة التي قدمها كل شعب من هذه الشعوب عناصر أخرى فعّالة، هي الحياة الاجتماعية عند كل مجتمع، والأساليب التفكيرية والمبادئ الخلقية والتباين في طبائعهم وأمزجتهم، مما أغنى الحياة العربية وجملها. واشترك هذه الشعوب في كل نشاط ثقافي، وفي كل ناحية من نواحي الحياة العادية اليومية، حتى وإن كانوا مختلفين سياسياً، يظهر جلياً في طبيعة العلوم العربية، وفي الفلسفة وفي العلوم الدينية، وفي فن البناء وفي الفنون اليدوية، وفي كل مظهر من مظاهر الثقافة والحضارة.

- ٥ -

وهنا أرى نفسي مجبراً على أن أدحض صحة انتقادين يوجّهان إلى الحضارة العربية ويستهدفان الانتقاص من مفاخر هذه الحضارة: الانتقاد الأول هو أن هذه الحضارة مزيج مزج من عناصر مختلفة جمعت معاً دون أي ترتيب أو نظام. وإني أسف أن ليس لديّ من الوقت متسع لردّ هذا الادعاء بإسهاب. ولكن نكتفي بالقول إنه لو كان هذا الادعاء على شيء من الصواب، لاستحال أن تؤدي هذه الحضارة خدمات، لا ينكرها إلا كل مكابر، في العلوم والفلسفة والفنون، وهي خدمات لم يكن يقرّ بفضلها علماء الغرب أنفسهم، على أساس من الوحدة في النظر، وفي المجهود، وفي النتائج. فالحضارة العربية أشبه بنسيج تام الصنع، حيكت خيوطه من ألوان مختلفة. فهي ليست مزيجاً، بل مركباً فيه وحدة، والوحدة هي أسّ القوة والإبداع في الحضارات، كما هي حياة الأفراد والجماعات.

أما الانتقاد الثاني، فموجّه إلى العرب أنفسهم، الذين يقولون ما هي الخدمات التي أداها العرب أنفسهم في إنشاء هذه الحضارة، إنها تكاد تكون من صنع شعوب أخرى. ورداً على هذا

القول، إننا لو تغاضينا، ولو إلى برهة، عن خدمات العرب في إنشاء هذه الحضارة - أعني الإحياء الروحي الذي هم بدأوا به، وعبقريّة اللسان العربي، والمقدرة على التعبير عن مختلف الاختبارات بلغة نثرية أو شعرية واضحة محبوكة، وخدمات أفراد من العنصر العربي، في مختلف الصناعات والفنون - أقول إننا لو تركنا هذا جانباً، فإنني لا أتردد عن القول هنا، وفي جو اليونسكو، إنه وإن يكن العرب لم يقدموا شيئاً واحداً لإنشاء هذه الحضارة العربية، لكفاهم فخراً أنهم هم الذين أحيوا الروح التي خلقت هذه الحضارة، وهم الذين هيأوا الظروف والأحوال الملائمة لجمع هذه الشعوب معاً لتتشارك في مجهود روحي فكري مشترك.

فالعرب أنفسهم هم الذين شيّدوا إمبراطورية على أسس من التسامح، وهم الذين فتحو أبواب دمشق وقرطبة وبغداد وغيرها من المدن في وجه العلماء من جميع الأعراق والملل، وهم الذين استحضروا العلماء من أقاصي المعمور، وتنافسوا في اقتناء الكتب وإدخالها إلى بلدانهم، وهم الذين فآخروا برعاية الصناعات والفنون والإنفاق عليها دون تمييز أو محاباة. هذا وحده في نظري خدمة جلّ أسداها العرب، خدمة أسمى مرتبة مما يستطيع امرؤ أن يسدي، إن في حقل الفلسفة أو العلوم أو الفنون. ويحسن بنا اليوم أن نقتدي في جهودنا الثقافية بهذه الروح النبيلة التي اتصف بها العرب. واسمحوا لي أن أضيف شيئاً آخر باقتضاب كلي - إذ ليس لدينا متسع من الوقت للإسهاب في هذا الطرف - وهو أن أولئك الذين يتّهمون العرب سفهاً بالتعصّب الذميم، يجهلون حقيقة الروح العربيّة تمام الجهل. أو أدهى من ذلك، إنهم يحاولون إخفاء تعصّبهم باتهام غيرهم به.

في بدء محاضرتي قلت لكم إنني لن أوقر أسماعكم بالإسهاب أو التضليل الممل في ما يتعلّق بخدمات الشعوب العربيّة وتقديّماتها للحضارة، ولكن أستطيعكم عذراً إن عدت فذكرت لكم لماماً بعض ما أسدوه، وهدفي في ذلك أولاً أن ألفت أنظاركم إلى المرتبة التي يجب أن تتبوأها الحضارة العربية في تاريخ الفكر الإنساني، وثانياً أن أتخذ شاهداً من هذه الحضارة العربية نفسها على ما يمكن جنينه من الفوائد الجمّة إذا ما بعث في قلوب الناس إحياء روحي، ونظرة عالميّة، وإيمان بوحديّة الحقّ، ونزعة إلى التعاون الصادق.

ولنبداً بالحياة العاديّة اليوميّة، ولنعتبر ما أسدته الحضارة العربيّة لرفع مستوى المادي في العالم في حقلّي الزراعة والصناعة قبل أن استطاع الغرب أن يحدث ثورته الأكيّة. في اللغة شواهد عدّة. فاعتبروا مثلاً الكلمات الأوروبيّة التي ترجع بأصلها إلى العربيّة، وإن لم يكن بعضها عربي الأصل فإنّ للعرب الفضل بتعميمها ونشرها. فكلمات الأرزّ والقطن والسكر والنارنج والليمون والسمسم، جميعها تردّ إلى كلمات عربيّة أو معرّبة. فكلمة «Apricot» دخلت أوروبا عن طريق إسبانيا من كلمة عربيّة هي البرقوق (وهذه دخلت العربيّة من اليونانيّة)، وغيرها كثير. وإن دلّت هذه على شيء، فعلى مدى أثر الزراعة العربيّة ونتاجها في العالم الغربي. ويصدق هذا على حقل الصناعة، فكلمة «Muslin» (نسبة إلى نسيج موصلي)، و«Damask» (نسيج ينسب إلى دمشق)، و«Atlas» (نسيج ناعم، أصلاً طيلسان)، و«Sofa» (مأخوذة من صفة)، وغيرها كثير من مختلف أنواع الأقمشة والأصبغة والعطور والمعادن والزجاج والحلّجات المصنوعة من الجلد المدبوغ والأثاث وأدوات الزينة.

وفي تجارتهم وأسفارهم الاستكشافية أوغل العرب وإخوانهم المسلمون من غير العرب في أقطار نائية، فكانت قوافلهم تجتاز صحاري آسيا وأفريقيا وجبالهما، وكانت تمرّ في شرقي أوروبا وجنوبها الغربي حاملة البضائع من قطر إلى قطر آخر في العالم المعروف آنذاك. وكانت سفنهم تمخر مياه شواطئ بحر الروم وشواطئ القارة الأفريقية والأوقيانوس الهندي إلى موانئ الصين شرقاً، ناقلة البضائع بين بلد وآخر. وكان في هذا التبادل التجاري تبادل في الفكر والثقافة، وكانت هذه الأسفار تزيد في المعلومات الجغرافية والبحرية في تلك الحقبة. والعثور على قطع من النقود العربية في أقطار بعيدة، كالبلاد الاسكندنافية، شاهد على مدى النشاط التجاري الذي قام به العرب.

وقد أبقى لنا العرب في الفنون الجميلة آثاراً خالدة: جوامع ومدارس وقصوراً وبنيات

مختلفة منتشرة بين فارس والأندلس، وخلفوا لنا ذخيرة ثمينة في حقل الزخرف الدقيق، وفي نواح أخرى من فن البناء الشرقي الذي ترك أثراً بعيداً في البناء الغربي، كما يظهر في بقاء كلمات كـ «أرابسك» (Arabesque) (نقوش عربية دقيقة)، و«القبة» (Alcove)، و«الأوج» (Ogive) (وهذه الكلمة فارسية الأصل)، وغيرها في اللغات الأوروبية. ويجب أن نضيف إلى هذه جميعها ما أظهره من مقدرة فنية في الصنائع اليدوية، وفي المعادن والجلد، والعاج والزجاج. قال أحد أدباء الغرب: «إنها لم تكن إرثاً، بل كانت أشبه بمعين يستقي منه الفن الغربي سنة بعد أخرى»^(١).

الحضارة العربية أشبه بنسيج تام الصنع، حيكت خيوطه من ألوان مختلفة. فهي ليست مزيجاً، بل مركباً فيه وحدة، والوحدة هي أئس القوة والإبداع في الحضارات.

أمّا في حقل الموسيقى، فقد أثبتت الدراسات التي قام بها كل من ريبيرا (Ribera) وفارمر (Farmer) أن خدمات العرب في حقل الموسيقى، سواء من الوجهة النظرية أو العلمية، بعيدة الأثر، فإنّه فضلاً عن الموسيقى الخاضعة للمقاييس التي يعتبرها فارمر: «أعظم إرث خلفه العرب لأوروبا»^(٢)، لدينا كلمات تعود بأصلها إلى كلمات عربية مثل «العود» (Lute)، و«القيثارة» (Guitar)، و«الربابة» (Rebec)، تشهد ما للعرب من فضل في هذا الحقل. ومعلوم أن الشعر الغنائي يتمشّى والموسيقى جنباً إلى جنب.

والبحوث الأخيرة في حقل الشعر أظهرت ما كان للموشح العربي من أثر في شعر جماعة التروبادور (Troubadours) خاصة، وفي تحرير الخيال الغربي من ربة العصور المظلمة عامّة، وأخيراً ما كان له من أثرٍ في ازدهار الشعر الأوروبي الشعبي والموسيقى الشعبية في العصور المتوسطة.

(١) A. H. Christie, «Islamic Minor Arts and their Influence upon European Work,» in: Thomas Arnold and Alfred Guillaume, eds., *The Legacy of Islam* (Oxford: Clarendon Press, 1931), p. 151.

H. G. Farmer, «Music,» in: Ibid., p. 372.

(٢)

- ٦ -

وأخيراً، نذكر بخدمات العرب في المعارف الإيجابية: في العلوم الطبيعية والفلسفة وعلوم الدين. وإن نظرة عجل في مؤلف جورج سرطون القيم المدخل في تاريخ العلوم تكفي لحملنا على إبداء إعجابنا بفضل هذه الخدمات وإحلالها محل اللائق بها في تاريخ الفكر البشري. وكيفينا هنا أن نذكر بحقيقة لم تعد مجهولة، وهي أن العرب حفظوا ونقلوا إلى الشعوب اللاتينية، التي كانت قد انقطعت صلاتها الفكرية بالعالم الإغريقي القديم، الجزء الأكبر من العلوم الطبيعية والفلسفية عند الإغريق. ولم يقتصر عملهم على حفظ ونقل العلوم الإغريقية وحسب، بل أضافوا إليها ما اكتسبوه من معارف الشعوب الآرامية النصرانية والوثنية، ومن الفرس، ومن الهنود. وحسب العرب فضلاً أنهم درسوا هذه الذخيرة من المعارف وشرحوها وعلّقوا عليها (وقد عدت الشعوب اللاتينية الغربية أحد هؤلاء الشراح، ابن رشد، أعظم مفسر وشارح لأرسطو)، وإنهم أضافوا إلى جميع هذه المعارف والعلوم ما قاموا به أنفسهم من بحوث ودراسات. ففي حقل العلوم نجد أن بدء علم الجبر وعلم الكيمياء، يعود الفضل الأكبر فيه إلى العرب، وكلمتا «جبر» و«كيمياء» تشهدان على صحة هذا الأمر.

والعرب هم الذين عرفوا الغرب إلى الأرقام الهندية التي أصبحت عندهم معروفة بـ «الأرقام العربية» إقراراً بفضلهم. وأرصادهم الفلكية أثر خالد، يشهد على ذلك أسماء نجوم عديدة دخلت اللغات الغربية عن طريق العربية، مثل «العقرب» (Alacrab)، و«الجدي» (Algedi)، و«الطائر» (Altair)، و«الذنب» (Aldeneb)، وغيرها كثير، وهناك مصطلحات عدة مثل «Zenith» و«Nadir» و«Azimuth». وقد ظلت دراساتهم الطبية تشكل القسم الأعظم من منهج الدراسة الطبية في جامعات العصور المتوسطة، فإن كتاب القانون لابن سينا ظل، كما يقول د. أوسلر، «توراة الطب إلى مدة أطول مما ظل أي كتاب طبي آخر». وقد انتقل كثير من المعلومات الطبية ومعلومات علمية أخرى من العرب إلى الغرب اللاتيني، وكان لها أثرها في مجمل السمة الإيجابية التي هي المقياس الأول والأخير للتقدم البشري، والتي تشكل جوهر التاريخ الإنساني. وأخيراً، في حقل التاريخ والاجتماع، لدينا مقدمة ابن خلدون المشهورة التي ضمنها هذا العالم الكبير، الذي عاش في القرن الرابع عشر، ولأول مرة في التاريخ، مبادئ النقد التاريخي الصحيحة وطريقة تفهم التاريخ تفهماً صحيحاً. أما المرتبة التي يحتلها ابن خلدون في تاريخ الفكر، فيقول فيها الأديب الإسباني ألتاميرا (Altamira): «كان يجب أن يكتب في القرن الرابع عشر، عندما كان علم التاريخ في أوروبا بدأياً يتسكع وراء نظريات ابن خلدون في التاريخ، كتاباً كالمقدمة التي حاول فيها مؤلفها أن يحدد القضايا التاريخية ويعالجها بطريقة أصبحت في ما بعد الأسلوب الذي يتبعه مؤرخو العصر الحديث».

وأثمن الخدمات العلمية الملموسة روح البحث والاعتماد على العقل، الميزتان اللتان تميز بهما الفكر العربي في طوره الإنشائي الخلاق، واللذان كان لهما بعيد الأثر في بعث الفكر الغربي. لنصغ إلى أديلارد باث (Adelard of Bath)، وهو أديب إنكليزي من أدباء القرن الثاني عشر تتقّف على أيدي أدباء العرب في إسبانيا وسورية، يخاطب ابن أخ له درس في جامعات فرنسا: «إنني، والعقل رائدي، تعلمت شيئاً من أساتذتي العرب، بينما أنت تعلمت شيئاً آخر.

فإنّ مظاهر السلطنة الدينيّة بهرت عينيك وقيّدت رأسك بعنان، وهل يمكن أن نسمّي هذه السلطنة بغير عنان؟ إنّ الله أعطى الناس العقل ليكون هادياً، فيتميز الحقّ من الباطل»^(٣).

- ٧ -

هذه هي خدمات العرب للتقدّم والرقيّ الإنساني، استعرضتها باقتضاب. أمّا أولئك الذين يقرّون بوجود شيء اسمه «الحضارة العربيّة»، فإنّهم ينظرون إليها كما نظرتُ أنا في محاضرتي هذه، من جهة أثرها في العصور المتوسطة في الغرب، وبالتالي في مجمل الثقافة الإنسانيّة. ولكنني أذهب أكثر من هذا، فأقول حتّى وإن لم يكن للحضارة العربيّة من أثر في ثقافة العصور المتوسطة والحديثة، فإنّ هذا لا ينفق من قيمتها، إذ ستبقى هذه الحضارة غنيّة بمعناها، إذ إنّها تمثّل جهود شعوب عديدة مختلفة الأعراق والديانات والذهنيّات في تشوّفهم إلى حياة فضلى، وفي سعيهم إلى معرفة كنه الكون والإنسان. تلك الاختبارات الفكرية الروحيّة التي سعوا إلى حلّها هي القضايا نفسها التي تجابهها كل حضارة وكل ثقافة. وما قاموا به من مفاخر، وما ارتكبوه من هفوات، وما سموا به إلى العلاء، وما انحدروا به إلى الحضيض، في كل هذا تذكرة لمن يذكّر، وعبرة لمن يعتبر، إذ في تاريخ العرب تتجلّى لنا الطبيعة الإنسانيّة بما تتّصف به من صفات، وبما يلابسها من نقائص. ومن هذه الناحية، يمكن اعتبار الحضارة العربيّة شاهداً على وحدانيّة البشر، ووحديّة الفكر الإنساني والروح الإنسانيّة.

هذه هي حقيقة الحضارة العربيّة، وهذا هو مغزاها، وقد حاولت أن أستعرضها الليلة أمامكم. وهي أمور على غاية البساطة، ولكن في الوقت ذاته هي على كثير من الأهمية. ولكن بساطة هذه الحقائق يجب ألاّ تثير فينا الشكّ في صحّتها، لأنّ الحقيقة، عند التحليل الأخير، بسيطة جداً، إذا استطاع المرء أن ينظر إلى الحقيقة من خلال ما يكتنفها من سحب الجهل والفوضى.

لقد حاولتُ أن أبين أن الإبداع الذي اتّصفت به الحضارة العربيّة كان نتيجة دافع روحي، ونظرة عالميّة شاملة، وإيمان راسخ بوحديّة الحق، وروح تعاونية سمحاء. وحاولت بطريقة إجمالية، أن أوكد أن ثمرات هذا الإبداع ظهرت بشكل خدمات معيّنّة للثقافة الإنسانيّة، وبشكل أعمال واختبارات فكريّة روحية، أملاً أن نهتم بأمر مدنيّتنا الحديثة، ونسعى إلى إيجاد سبيل لإنقاذها من مصير محتمّ.

ولا بدّ لي الآن من كلمة أقولها في الحاضر والمتوقّع. كان للحضارة العربيّة دور نمو وإبداع وفخار، ثم إنّها، كسائر الحضارات، اعترها الوهن، فالتفكك، إذ بعد قرنين من الاتحاد والتوسّع تجزأت الإمبراطوريّة إلى دول مختلفة وإمارات مستقلّة، وأخذت المصالح الفرديّة والدوليّة والعنصريّة والإقليميّة تنخر في عظم الأمة، فقُضي على الأهداف المشتركة والمثل العليا. فلم ينقض وقت طويل حتّى انقضت عليهم جحافل بربريّة من الشرق، جحافل تعقب أخرى: جنكيز خان وهولاكو وتيمورلنك وغيرهم، موغلة في التقدّم إلى قلب الدولة للقضاء على

Bernard Lewis, *British Contributions to Arabic Studies* (London; New York: Longmans, Green (٣) and Co. [1941]), p. 4.

حياة الأمة ولاستئصال طابعها. وكان الغرب في هذه الأثناء يتمخض عن إحياء روحي جديد، وعن ثورة فكرية إصلاحية جديدة بسبب التحرير الفكري، وبسبب الرجوع إلى التراث الهليني القديم. والفضل في هذا الإحياء والإصلاح يرجع إلى حد بعيد، إلى العرب أنفسهم. وكان من نتائج النجاح الذي حالف الشعوب الغربية في تسلطها على قوى الطبيعة وتسخيرها أن اتسعت هذه الحضارة الغربية فشملت - على الأقل في نواحي حقل العلوم الطبيعية وفي السياسة والاقتصاد - العالم بأسره تقريباً. وبعد سبات كانت مدته ٤٠٠ سنة، أخذ الشرق العربي في القرن الأخير يستيقظ من جراء وقع هذه الحضارة الغربية، وراح ينشد الاستقرار والتقدم في هذا العالم الحديث الزاخر.

وإنني لن أتعرض في هذا المقام لذكر ما يجابه الوطن العربي الآن من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، مع علمي أنّ جميعها على غاية من الخطورة، ليس للعرب وحدهم، بل للمجتمع أجمع. ولكنني أرغب في أن أحصر همّي في مشكلة هي أعمق وأشمل، أعني الحضارة بمعناها المطلق، إذ يبدو لي أن المشكلة الأساسية التي نجابهها اليوم، والتي تشمل كل مشكلة أخرى هي: أي مكان تحتله حضارة عربية جديدة في عالم اليوم أو عالم الغد؟ أو قد نسأل سؤالاً يجب أن يسبق هذا وهو: هل يمكن قيام حضارة عربية في عالمنا الحديث؟

الجواب سهل. إنّ إمكانية قيام حضارة عربية، أو أية حضارة أخرى، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحياة الحضارة بأجمعها. فإن التقدم الآلي العظيم قد وحد الأقاليم وجمع بين الشعوب. فمصريها من الآن وصاعداً واحد، وسيكون هناك إمّا عالم واحد أو لا يكون هناك عالم، وسيكون هناك حضارة واحدة أو لا يكون هناك حضارة.

تقوم الحضارة على ما قامت عليه الحضارة العربية: أولاً الدافع الروحي، فإنّ هذا العالم الحديث الذي وصل إلى هذا الرقي الآلي، والذي تسيطر عليه فلسفة القوة وليس فلسفة الحق والشرع، والذي تسود فيه المصالح الفردية لا المبادئ العامة، الشهوة والحرص لا المحبة والسخاء؛ أقول إنّ عالماً كهذا يسير إلى الهلاك حتماً. عالم كهذا لا يكون فيه للعرب نصيب، ولا لأي شعب آخر، عظم أم صغر. ثانياً النظرة العالمية. نحن بحاجة اليوم إلى نظرة عالمية جديدة في الفكر والتصرف، لا إلى نظرة عالمية سطحية خطيرة تظهر بصورة اتحاد أو تحالف لا يتعدى المستوى المادي، سواء في السياسة أو الاقتصاد. نحن بحاجة إلى نظرة عالمية توحد الفكر والروح. ثالثاً الإيمان الراسخ بوحدانية الحق على أنّ هذا مظهر آخر لوحدانية الله، ووحدانية الطبيعة والفكر. رابعاً، وأخيراً الروح التعاونية والسعي المشترك إلى التركيب والخلق. ويحقّ لكم أن تسألوا هنا: هل من مكان لقيام ثقافة عربية، أو غير عربية، في حضارة هي حقاً عالمية؟ وجوابي عن هذا السؤال هو: نعم، لأنّه إذا كانت الحضارة عالمية حقاً، فإنّها تكون في روحها على كثير من الرحابة، وتستطيع أن تتفتح لتسع الكثير من النواحي مهما كان مصدرها. الحضارة العالمية تشجّع كل أمة على الماضي، في ما اختطت تلك الأمة لنفسها وتفاخر في أنّها تتسع لتبني كل حضارة وصهرها جميعاً لتجعل منها حضارة عالمية واحدة منسجمة. وعلى العكس من هذا، كل حضارة لا تشتمل على القيم الإنسانية العالمية لا تستحق أن تسمّى حضارة.

- ٨ -

هذه هي الشروط الضرورية لقيام الحضارة، والحضارتان العربية والعالمية أيضاً تقومان الآن بفضل توفّر هذه الشروط، أعني: عندما تستطيع النظرة العالمية الشاملة أن تحتوي النظرة الخاصة الفردية، وعندما تستطيع النظرة الفردية الخاصة أن تعكس النظرة العالمية الشاملة.

العرب اليوم، كالشعوب الأخرى التي تسعى إلى تنظيم حياتها الجديدة تحت ضغط الحضارة الغربية، يجدون أنفسهم أمام معضلة. فإنهم يخشون بعض نواحي الحضارة الغربية كروحها الاستعمارية وحبّها للتوسّع. ولكن مع هذا يدركون الإدراك كله أنّهم لا يستطيعون أن يتقدّموا أو أن يساهموا في تقديم خدمات للحضارة العالمية ما لم يأخذوا بهذه المدنية. فنراهم ينشدون خلاص أنفسهم عن طريق اعتناق الفلسفات القومية ذات

الألوان المختلفة والنزعات المتباينة. وهذه القوميات، مهما اختلفت ألوانها، هي في نشأتها، من جهة، ردّ فعل لأخطار خارجية، ومن جهة أخرى، حركة لتوحيد إيجابي داخلي، وإحياء أمجاد الماضي، ولتهيئة الأسباب للمساهمة مرّة أخرى في بناء الحضارة العالمية.

**تقوم الحضارة على ما قامت
عليه الحضارة العربية: الدافع
الروحي، والنظرة العالمية،
والإيمان الراسخ بوحداية الحق،
والروح التعاونية والسعي
المشترك إلى التركيب والخلق.**

إنّ تطوّر هذه القوميات لتصبح قوميات رغبة لا ضيقة، سمحاء لا متشدّدة منكمشة، تقدمية لا رجعية، أو بكلام آخر، إذا أسفرت هذه

القوميات عن كونها مظهراً من مظاهر روح الحضارة، أو أنّها تنكمش على ذاتها، فتختنق لعدم وجود الهواء والنور؛ جميع هذه الأمور تتوقف على مدى تكيف العرب وتماشيهم مع الزمن، وتتوقف أيضاً على مدى أثر سياسة الشعوب الباقية وتصرفها في سير المدنية العصرية بصورة عامّة. ولا نقصد بهذا الأثر السياسي والاقتصادي، بل بالأحرى الأثر الخلقي والروحي. ولكن هذا لا يعني أنّنا ننتقص من قيمة الأثر الاقتصادي والسياسي، ولا سيّما في هذا العالم الحديث الذي أصبحت فيه القوّة حسنة التركيز والتنظيم. إنّنا نكون مخادعين لأنفسنا إذا ظننا أنّنا نستطيع أن ننشئ تعاوناً ثقافياً مشتركاً إذا كنا في الوقت ذاته نتبع خطة اقتصادية سياسية تنمّ عن أنانية ضيقة. يقولون لنا إنّ السلم واحد لا يتجزأ، وكذلك الأخلاق والروح. والطريقة الوحيدة الممكنة لتوطيد سلم واحد لا يتجزأ، هي ولادة ثانية للأخلاق والروح يكون لها الأثر الفعال في قراراتنا السياسية، ونشاطنا الاقتصادي، وجهودنا الثقافية.

جاء في كتابات بلوتينوس الفيلسوف، الذي كان ينتمي إلى المدرسة الأفلاطونية الجديدة، والذي كانت كتاباته بعيدة الأثر في العرب، الفقرة التالية: «كل شيء له كيان، وكل شيء في حيّز الحقيقة، إنّما يكون بفضل الاتحاد، ولا يمكن أن يكون للأشياء وجود. فالجيش بوحداته، والجوقة بأفرادها، والقطيع بمفرداته، ولا يمكن للأشياء أن يكون لها كيان دون الوحدة. وكذلك صحّة الجسد، فإنها تتوفر إذا كان الجسد منسجماً في وحدة تامّة. ويحصل

الجمال إذا كان لدينا وحدة تامّة من الأجزاء، وتظهر فضائل النفس إذا توحدت واستحالت إلى وحدة منسجمة تامّة».

وهذا ينطبق على العرب، وعلى أيّة أمّة أخرى، لا بل على البشرية بأجمعها. فإنّه دون اتحاد بين العرب، لن يكون هناك حضارة عربيّة، ودون اتحاد شعوب العالم لن يكون هناك حضارة. وإنّني أمل أن يتمّ الاتحاد بين الأفراد ليشمل الجماعات، فيتوفر لدينا، كما يقول بلوتينوس، الصّحة والجمال والفضيلة. وعلينا جميعاً أن نسعى إلى هذه الغاية بكل ما أوتينا من نشاط وقوّة، إذ في نظر التاريخ ليس هناك من مهمّة أخطر، منها، شأنها ولا أنبل قصداً □

صدر حديثاً

الهوية: الإسلام، العروبة، التونسية

د. سالم لبيض



يهدف هذا الكتاب إلى دراسة موضوع الهوية ومفارقاتها بين المجتمع والدولة في تونس. وينطلق المؤلف من فرضية أن لكليهما (المجتمع والدولة) هوية خاصة به، وينشأ اختلاف يصل حد التناقض والصراع أحياناً، مردّه أن الدولة صاحبة القوة والنفوذ حاولت أن تطبع المجتمع بهوية من يتولونها، ولكن المجتمع أبى إلا أن يثبت هويته.

وقد اختار المؤلف تتبع دراسة هذه القضية وتجاذباتها من خلال أربعة أنماط رئيسية من خطاب الشرائح الاجتماعية الأكثر فعالية؛ وهي الهوية في الخطاب السياسي، والهوية في الخطاب النقابي، والهوية في الخطاب التربوي، والهوية في الخطاب الطلابي، وما انتهت إليه تلك الأنماط من تصورات لمسألة الهوية وقضاياها في الفعل والممارسة، ثم ختم دراسته بنوع من المقارنة بين هوية بعض النخب وهوية المجتمع، راصداً أيهما أقدر على البقاء.

٢٨٨ صفحة

الثمن: ١٠ دولارات

أو ما يعادلها

استراتيجية التضييل الإعلامي الأمريكي وأسلوب التحدي في العراق: «الفعل ورد الفعل»

فاضل البدراني (*)

أستاذ في قسم الإعلام، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، بغداد.

مقدمة

على رغم كلّ البديهيات التي غدت واضحة بشأن تداول المعلومة واتّساع دائرة تأثير الإعلام، الأمر الذي دفع البعض إلى تسمية الإعلام بـ «الحياة»، فإنّ الحضور المباشر والمؤثر لوسائل الإعلام في برمجة أسلوب حياة المجتمعات اليومية أضحت ظاهرة مسلماً بها تتطلب التأمل والبحث عن صيغ التعامل معها وتحليل نتائجها وأبعادها، فهناك ازدواجية في الإعلام لا بدّ من تشخيصها والتدقيق في نوايا إطلاق المعلومة إزاءها. إنّ المعلومة التي تردنا عبر فضاءات الإعلام من ساحات مختلفة يجب ألا نخضع لنيات مصدريها، فربما تكون صادقة وحقيقية، لكنّها أيضاً قد تكون مسمومة تستهدف تلوّث أفكارنا وإحباط حرياتنا وإعاقتنا عن مشروع التنمية والنهوض الفكري. إنّ هذه النظرة المزدوجة إلى الإعلام ينبغي إزاءها التمحيص والتأمل، وفي الوقت الذي يوظّف فيه الإعلام كأداة ومعول لهدم جدران المجتمعات واستهداف إرادتها وحقّها المشروع في المقاومة والرفض، فهو يستخدم كسلاح للدفاع عن قضايا التحرّر والتنمية.

وأمام هذه الأهمية والخطورة لدور الإعلام، فقد أصبح يشكّل واحدة من أبرز حلقات الصراع الدولي في العصر الحديث، وبات من المعلوم أنّ انطلاق الصراع الحقيقي للدول يبدأ بفضاء الإعلام الواسع. إنّ هذا الاستطراد في توصيف الإعلام وأهميته جعلنا نخضعه لواقع التجربة المريرة في العراق في أثناء الحملة الأمريكية التي بدأت في بداية تسعينيات القرن الماضي بصياغة استراتيجية إعلامية للشروع بها قبل الغزو والاحتلال، إذ إنّ المحتل الأمريكي كان حريصاً في هذه الاستراتيجية على تلازم الخطّة العسكرية والإعلامية قبل وبعد الحرب،

(*) صدر له: الفكر القومي لدى الأحزاب والحركات السياسية في العراق، ١٩٤٥ - ١٩٥٨،

سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥). البريد الإلكتروني: fmh1966@yahoo.com.

ومحاولة استثمارها لاختراق العقول والنفوس. ولكن إذا كان احتلال العراق بالمنطق العسكري السوقي جرى في أسابيع قلائل، فإن احتلال العقل العراقي لم يكن بالمقاييس الإعلامية والثقافية والنفسية والسياسية سهلاً عليه أبداً، على رغم آتته الإعلامية المتطورة، وجهازه الدعائي النفسي البارع، ومؤسساته الكبرى في الإعلام والعلاقات العامة وممارساتها في الحرب النفسية. وقد عبّرت سنوات المواجهة عن فشل هذه الاستراتيجية الثنائية «الإعلامية العسكرية»، وتفقّ المجتمع العراقي على أمريكا إعلامياً في طرح الصورة والمعلومة المفسّرة لها في فضاء الإعلام بتوظيف وسائل الإعلام الدولية لصالحه، انطلاقاً من الأهمية الفائقة لقيمة المعلومة، وسط تنافس محموم للإعلام الدولي، طبقاً للمهنية في نقل الأحداث وتفسيرها.

وعلى رغم بساطة إعلام المقاومة في العدة والأدوات، لكن زمام المبادأة في الأفعال المسلّحة التي كانت في يد المقاومة ساندت إلى حدّ كبير في صياغة هذا الامتياز، الأمر الذي دفع حتّى وسائل الإعلام الأمريكية إلى المشاركة في هذه الحقائق التفوّقية للعراقيين، ليس حباً أو مشاركة من ضمير، وإنّما حفاظاً على سمعتها الإعلامية، وحرصاً منها على كسب امتياز سبق الصحافي، الذي يجعلها تتعدّد كثيراً عن مسار الخارطة الإعلامية الأمريكية، واستراتيجية التضليل الإعلامي المعدة، الأمر الذي جعلها أمام المساءلات القانونية الأمريكية في كثير من الأحيان. وبتراكم العجز، قاد ذلك إلى اعترافات أمريكية بفشل خططها على الصعد الإعلامية والسياسية والعسكرية في هذا البلد العربي، وانهاك الكثير من التداعيات، كما سلطنا الضوء على ذلك في هذا البحث.

إنّ المجتمعات بحاجة إلى الإعلام في عالم اليوم، فالكثير من الأفراد والجماعات قد يضربون عن الطعام لأيام، لكن لا يمكنهم الإضراب عن الإعلام لساعة أو أكثر. وقد أضحى الإعلام في الصراعات الدولية في هذا العصر أمضى من أية قوة عسكرية، بشرط أن يكون إعلاماً حقيقياً يمتاز بمعايير الأخلاقية المهنية والحرية الكافية. ومشهد هجوم الصحافي العراقي منتظر الزيدي ضدّ الرئيس الأمريكي جورج بوش بفردتي حذاء خلال زيارته التوديعية لبغداد في الرابع عشر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كانت أمضى وأكثر وقعاً من مدفع طائرة أمريكية تجوب أجواء العراق وتقصف بلا شرعية وبلا هوانة مدارس رياض الأطفال والجامعات والمستشفيات، بحجة وجود المسلّحين. وبالكاد أن يصوم الإنسان أياماً عن الطعام، لكنه لن يتخلّى عن مشهد صورة بوش مهزوماً من حذاء عراقي.

أولاً: ملامح الاستراتيجية الأمريكية للتضليل الإعلامي

عقب تفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر، وقبيل غزو أفغانستان والعراق، ظهرت ملامح استراتيجية أمريكية للتضليل الإعلامي بثلاثة جوانب: أحدها «مدني»، والثاني «عسكري». وهذه الاستراتيجية الأخيرة موجّهة بشكل رئيسي إلى العالم الإسلامي، وبصورة عامة إلى العالم كلّ، فضلاً عن جانب ثالث «خارجي» لهذه الاستراتيجية، يتعلق بالضغط بأشكال مختلفة على وسائل الإعلام والفضائيات العربية، التي لا تسير في ركاب الاحتلال (تكميم الأفواه العربية). وفي عصر الإرهاب العابر للقارات الذي أشاعته ماكينة السياسة والإعلام

الأمريكية، أفرزت تمييزاً لم يعد على تلك الدرجة من الوضوح والتحديد الذي كان عليها من قبل، وخصوصاً بعد أن عمدت الولايات المتحدة، في إطار استجابتها لهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إلى تصنيف كل من يعاديها بأنه إرهابي، أو كما قال الرئيس بوش «إن من لا يقف معنا فهو ضدنا».

١ - ملامح التضليل الإعلامي المدني

وظهر الجانب «المدني» من هذه الاستراتيجية عندما كشفت صحف أمريكية عن «خطة لتحسين صورة أمريكا في العالم الإسلامي» عقب ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تولتها وزارة الخارجية الأمريكية، وأشرفت عليها خبيرة الدعاية الأمريكية شارلوت بيرز، بيد أن شارلوت قدمت استقالته رسمياً في أوائل شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣ من لجنة «تحسين صورة أمريكا»، وقالت لصحيفة واشنطن بوست الأمريكية في السابع من آذار/مارس ٢٠٠٣ إن محاولتها للدفاع عن سياسات «أمريكية» غير مقبولة في الوطن العربي، «كانت بمثابة إدخال الفيل في علبة صغيرة»، لأن صورة أمريكا لدى شعوب العالم -

لم تنجح خطط «تحسين صورة أمريكا» باعتراف شارلوت بيرز، المشرفة على الخطة، التي وصفت ذلك «بمثابة إدخال الفيل في علبة صغيرة»، لأن صورة أمريكا لدى شعوب العالم - كما قالت - أقبح كثيراً مما يتخيلها الأمريكيون.

كما قالت - أقبح كثيراً مما يتخيلها الأمريكيون. ومع دخول خطط احتلال أفغانستان والعراق مرحلة التنفيذ، جرت محاولة أخرى لتنشيط هذه الإدارة، بهدف نشر البرنامج الدعائي الذي تبنته الإدارة الأمريكية لتلميع صورة الاحتلال، ومنع تفشي الكراهية ضد الأمريكيين في المنطقة العربية. ولكن تم وضع برامج أخرى عديدة عقب احتلال العراق تهدف إلى إقناع العرب والمسلمين بأن الهدف ليس الاحتلال ونهب ثروات العراق، بل نشر الديمقراطية، لأن تعاضم الكراهية

للأمريكيين سياترتب عليه هجمات على غرار هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وقد أكدت وكالة رويترز يوم ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤^(١)، وجود هذه الحملة الجديدة نقلاً عن مسؤولين أمريكيين، وقالت أيضاً: إن تفاصيلها ما زالت محاطة بالسرية، وتردد أنه تم منح عقد الحملة الإعلانية إلى مجموعة شركات تضم «بل بوتينغر كوميونيكيشنز»، ومقرها لندن، و«بيتس بان غالف» التابعة لمجموعة «دبليو. بي. بي»، و«بالوتش أند رو»، ومقرها بغداد. وقال مارك ترنبول من شركة بل بوتينغر لرويتز: إن الهدف هو «حمل الناس على الاعتقاد بأن الديمقراطية قادمة بالفعل»، وقال إنه يتعين أن توجه الرسالة كذلك بشكل بعيد عن الدعاية الأمريكية المباشرة. وسبق هذه الحملة تخصيص إدارة وميزانية أمريكية للإعلام، والترويج لمفاهيم وسياسات واشنطن عبر سلسلة من المجالات والصحف المدعومة أمريكياً، مثل مجلة

(١) «تقرير حول التضليل الإعلامي الأمريكي»، وكالة رويترز للأنباء، ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

هاي، وإذاعة «سوا»، وإنشاء محطات فضائية، مثل «الحرّة»، إلى جانب دعم صحف ومجلات أخرى بدعم مالي مباشر، واستضافة صحفيين وإعلاميين عرب في برامج تدريبية أمريكية. ويبدو أن الحملة فشلت للمرة الثانية، بدليل أن خبيرة الدعاية الأمريكية شارلوت بيرز قدمت استقالتها للمرة الثانية من منصبها - بعد أن عدلت عن الأولى - في لجنة «تحسين صورة أمريكا» في أيار/مايو ٢٠٠٤، لأنها لم تجد ما تدافع به عن بلادها إزاء الاتهامات.

٢ - ملامح التضليل الإعلامي العسكري

أما الجانب «العسكري» من هذه الاستراتيجية الأمريكية، فقد تولّته وزارة الدفاع (البنتاغون)، ويقوم على أكثر من شقّ، مثل: ترويج المنظور الأمريكي الأحادي - الذي يفنّد الموضوعية - للحملات العسكرية الأمريكية من خلال المراسلين الغربيين الذين يرافقون قوات الاحتلال، إلى جانب القيام بحملة أخرى للخداع الإعلامي عبر وحدة شكلها البنتاغون، ثمّ حلّها عام ٢٠٠٢ عندما افتضح أمرها، إذ أغلق البنتاغون في ذلك العام ما يسمّى «مكتب التأثير الاستراتيجي» بعد أن اتهم منتقدون الوزارة بأنها أنشأت مكتب دعاية لنشر أكاذيب في أنحاء العالم بحجة تضليل أعداء الولايات المتحدة. وجاء الجزء الأكبر من خطة البنتاغون في تبنيّ الدعاية التلفزيونية وتمويل فضائيات عراقية، كنموذج أسرع للترويج، بتكلفة ٥,٨ مليون دولار، بغرض «المساعدة على إقناع العراقيين بصحة التوجّه الأمريكي لإقرار ديمقراطية في العراق، وعدم الرغبة في البقاء في العراق أو احتلاله، كما تقول المقاومة العراقية»، فضلاً عن التركيز على «إعلام الحرب» فقط، بالعمل على حصر خروج الأنباء من مناطق العمليات (مثل الفلوجة) بالمصادر العسكرية الأمريكية وما تسمح به الرقابة العسكرية، واتباع أساليب ليّ الحقائق في البلاغات العسكرية، مثل الإعلان عن تحقيق تقدّم عسكري سريع على الأرض، ونجاح اقتحام مدن لم يدخلوها بعد، بهدف إنهاك الخصم وتدمير الروح المعنوية للمقاومين، وهي استراتيجية نجحت خلال غزو العراق، ولكنها فشلت مع المقاومة العراقية.

٣ - استراتيجية إسكات الإعلام العربي الحرّ

أما الجانب الثالث لهذه الاستراتيجية فيقوم على تكميم الإعلام العربي، فإذا كانت الخطة الإعلامية الأمريكية عموماً تقوم على الترويج والدعاية للاحتلال، فالوجه الآخر لها هو حصار وسائل الإعلام العربي التي تنشر حقائق وصوراً عن الانتهاكات الأمريكية في العراق وغوانتانامو وغيرهما، وهو ما ظهر بشكل أوضح في الهجوم على قناة «الجزيرة» الفضائية في عدة مناسبات، وإغلاق مكاتبها، وضربها في أفغانستان والعراق، وتهديد قنوات أخرى علناً من قبل القادة العسكريين الأمريكيين. فقد بدأ الأمر بحملة ضغط سياسية وعسكرية كبيرة إلى حدّ إيفاد وزير الخارجية الأمريكي باول ونائبه ريتشارد أرميتاج إلى قطر لدعوة المسؤولين هناك إلى الضغط على «الجزيرة» وتدجينها في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عقب فشل الحملة العسكرية الأولى على الفلوجة بسبب كشف طاقم «الجزيرة» حقيقة ممارسات الاحتلال هناك. وعندما فشل الضغط السياسي بدأ التحرك الاستخباري والعسكري عبر اتهام محرّري «الجزيرة» بأنهم على علاقة بأبي مصعب الزرقاوي وتنظيم القاعدة، وتهديدهم هم وأسرهم، واستصدار قرارات باعتقال أقارب لهم. وقد

دفع هذا اتحاد الصحافيين العرب إلى التنديد بما أسماه «حملة التشويه والتحريض الأمريكية المصاحبة لاحتلال العراق، ضد كل صحافي وإعلامي يجتهد في نقل الحقيقة وإطلاع الجمهور على ما يجري في المعارك»، وكذلك التنديد بـ «تعمد قوات الاحتلال الأمريكي قتل الصحافيين في العراق، بهدف إخفاء الحقيقة وإرهاب الإعلام وتشويه واقع ما يجري على الأرض، وبالتالي تزييف التاريخ وخداع الرأي العام». وقال اتحاد الصحافيين: إن قوات الاحتلال مارست ضد القناة «حملة إرهاب منظّمة وتشويه متعمد، الأمر الذي يقدم نموذجاً صارخاً من نماذج استخدام القوة لقمع الإعلام والإعلاميين، وحرمان الرأي العام من الإطلاع على الحقائق والمعلومات، وهو أمر استنكره اتحاد الصحافيين العرب والكثير من الفعاليات والنقابات الإعلامية والصحافية المدافعة عن حقوق الكلمة الحرة، وخصوصاً إذا جاء من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي تعظ العالم بالديمقراطية وانسياب المعلومات وحرية الصحافة»^(٢).

٤ - معركة «الجزيرة» والإدارة الأمريكية

ويرى مراقبون أن هذه المعركة الإعلامية الهادفة إلى حصار الفضائيات العربية، وعلى رأسها قناة «الجزيرة»، تجلّت أيضاً في قيام الأمريكيين بتسريب معلومات - ربما عبر مصادر عراقية عسكرية موالية للاحتلال - إلى صحيفة الشرق الأوسط تقول: إن المساعد الرئيسي لأبي مصعب الزرقاوي هو العراقي عمر حديد، شقيق مدير مكتب قناة «الجزيرة» في بغداد حامد حديد، وأنه كان أحد أفراد الحرس الخاص للرئيس العراقي السابق صدام حسين قبل أن يلتحق بتنظيم القاعدة، ويتدرب في قواعدها في أفغانستان، وأنه قاد المعركة في الفلوجة ضد القوات الأمريكية هناك. وعلى رغم نفي عمر محمد أحمد حديد، شقيق مدير مكتب «الجزيرة» في بغداد، على قناة «الجزيرة» أن يكون هو عمر حديد، قائد المقاتلين في الفلوجة، وتأكيد أنه مجرد سائق شاحنة، ولا علاقة له بالعمل الإعلامي، أو أن يكون قد عمل في السابق في الحرس الخاص بالرئيس العراقي السابق صدام حسين، فقد استمرت الحملة.

وقال وزير الدفاع العراقي (المعيّن من قبل قوات الاحتلال) حازم الشعلان إن «الجزيرة» هي «قناة الإرهاب». وأكد الوزير العراقي يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ أن عمر حديد «هو بالتأكيد شقيق مدير مكتب قناة «الجزيرة» في العراق حامد حديد»، واتهمه بأنه على علاقة بتنظيم «القاعدة» و«متورط» في هجمات في العراق، وأنه كان يوصل أشربة فيديو المقاومة إلى قناة «الجزيرة» عن طريق شقيقه حامد الذي يجري التحقيق في قضيته حالياً. ويبدو أن معركة «إعلام الحرب» بدأت بالجوء إلى تصفية الخصوم الإعلاميين، واختيرت قناة «الجزيرة» لتكون «عبرة» لمن يعتبر، على غرار «الفلوجة» التي جعلت عبرة للمدن العراقية المقاومة، خاصة بعد أن اهتم الإعلام العربي بنقل مواقف وفتاوى هيئة علماء المسلمين السنّة في العراق المعارضة للاحتلال، وأبرز ما يجري لهم من قتل وتهديد متواصلين. ونتج من هذا الدور الإعلامي قيام

(٢) صباح ياسين، الإعلام: النسق القيمي وهيمنة القوة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

٣٠ ضابطاً وجندياً عراقياً في وقت لاحق بتقديم استقالتهم من الحرس الوطني «تلبية لتحريم هيئة علماء المسلمين السنّة مساعدة القوات الأمريكية بعد هجومها الأخير على الفلوجة»، لينضموا إلى ٢٠٠ آخرين من الضباط والجنود استقالوا إثر عملية واسعة النطاق للقوات الأمريكية والعراقية جرت في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ للسيطرة على سامراء، وأسفرت عن مقتل أكثر من ١٥٠ شخصاً، وتتكتم قوات الاحتلال على أنباء هذه الاستقالات.

وبالعودة إلى بداية الغزو الأمريكي للعراق، فإن دباية أمريكية دمّرت مكتب قناة «الجزيرة» في بغداد، وقتلت مصورها الفلسطيني طارق أيوب، لأن سياسة «الجزيرة» لم تكن مقبولة لدى الأمريكيين، خاصة في متابعتها الدقيقة والجريئة، وتغطيتها الشاملة للأحداث بشكل لفت انتباه الرأي العام، وهي تنقل خروقات حقوق الإنسان من قتل واعتقالات وحملات استهداف ضدّ المدنيين غير مبررة بدعوى أنّهم قد يكونون إرهابيين. وفحوى الموضوع أنهم اتبعوا لغة التأديب مع الوسائل الإعلامية الجريئة، ومنها قناة «الجزيرة»، إلى أن تفجّرت فضيحة الوثيقة السرية بعد أن نشرتها صحيفة **الديلي ميورور** البريطانية، بعنوان «سري للغاية» المتضمّنة «قد يصدر الرئيس أوامر بشنّ غارة جوية ضدّ مبنى مكاتب واستديوهات قناة «الجزيرة» في قطر»، وأنّ رئيس الوزراء البريطاني توني بلير قد عارض الهجوم على المحطة التي تبث من دولة صديقة للغرب في الخليج العربي. وأكدت **الديلي ميورور** أنّ قناة «الجزيرة» أثارت غضب إدارة بوش بعد كشف الحقائق التي أساءت إلى سمعتها كثيراً، وخاصة بعد الهجوم الذي حصل ضدّ الفلوجة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وأدّى إلى مقتل ٣٠ جندياً من المارينز، فضلاً عن المئات من الجنود المرتزقة الذين زجّ بهم في المعركة إلى جانب آخرين من الطرفين لم يكشف عنهم. وفي المقابل، اعترفت ثلاث صحف بريطانية، هي: **الديلي ميورور** و**التايمز** و**الغارديان** «بتعرضها لتهديدات بالملاحقة القضائية من النائب العام اللورد غولدسميث في حال إقدامها على نشر تفاصيل الوثيقة التي تتحدث عن القصف الأمريكي لمبنى «الجزيرة».

وقد امتثلت **الديلي ميورور** لقرار الحكومة، ووصفت **الغارديان** قانون السرية بأنه «لجم قانوني». وأما **التايمز**، فأشارت إلى التهديد الذي تلقته بعدم النشر^(٣). ويعلّق الباحث الإعلامي د. صباح ياسين على ذلك بأن استهداف مقر قناة «الجزيرة» في قطر هو لضرب كلّ مصادر الحقيقة و«تكميم الأفواه» التي تفضح وتنشر أخبار المغامرات الأمريكية في العالم، وفضائح التعذيب والسجون السرية، واستخدام الأسلحة الكيميائية الخاصة بوكالة الاستخبارات المركزية (C.I.A.). وهذه الفكرة وتسويقها بهذا الشكل، قد تحقّق نصف النتائج المرجوة منها، إذ إنها ستجعل وسائل الإعلام كافة خائفة من الصفعة أو الصفعات الأمريكية التي قد تتلقاها على ذنوبها، وهي بالطبع رسالة أمريكية لإخضاع وسائل الإعلام، ومنها قناة «الجزيرة»، وإجبارها على الانصياع والطاعة وإغماض العيون عمّا يحدث من جرائم في العالم، ومنها فلسطين والعراق وأفغانستان، على وجه التحديد^(٤).

< http://www.aljazeera.net > .

(٣) موقع الجزيرة نت، ٢٤/١١/٢٠٠٥،

(٤) ياسين، المصدر نفسه، ص ١٢٤.

٥ - تأكيد رسمي: خطط فاشلة

الطريف أنّه بعد كلّ هذه التدابير الأمريكية صدر تقرير رسمي في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤ عن مجموعة من مستشاري البنتاغون يؤكّد فشل خطط الدعاية الإعلامية الأمريكية، ويتحدث عن انتقادات شديدة للولايات المتحدة بأنها ارتكبت خطأ في عدم توضيح تحركاتها العسكرية ودبلوماسيتها واستراتيجيتها بشكل صحيح للعالم الإسلامي، وأن الولايات المتحدة «تخسر حرب الأفكار في العالم الإسلامي». فقد أكد التقرير الذي يتضمن ١٠٢ صفحة، وقدم إلى وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد، أن أي خطة في مجال العلاقات العامة أو في مجال الإعلام لا يمكن أن تساعد الولايات المتحدة إن استمرت في انتهاج سياسة خاطئة.

أخفقت الحملة الإعلامية الأمريكية في ما يسمّى "حرب الأفكار" في العالم الإسلامي، وتسببت بقطع العلاقات الاستراتيجية بين أمريكا وشعوب العالم الإسلامي، وما جاء في التقرير الذي صدر عن البنتاغون: "المسلمون لا يكرهون حريتنا، ولكنهم يكرهون سياساتنا".

واتهم التقرير، الذي أعدته «هيئة علوم الدفاع» في البنتاغون، أو مجموعة «ديفنس ساينس بورد»، المؤسسات الأمريكية بأنها قطعت «الاتصالات الاستراتيجية»، ودعا إلى إعادة تنظيم البنى السياسية والدبلوماسية، وكذلك الإعلامية، كما دعا إلى إقامة «هيكلية إعلامية استراتيجية» داخل مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض. وقال إن الصورة السلبية عن أمريكا لدى الرأي العام العالمي، وعجزها عن الإقناع، ناجمان أيضاً «عن عوامل أخرى غير الفشل في وضع استراتيجيات اتصال»، و«إن تحقيق النجاح في هذا المضمار يتطلب قيادة ابتداء من الرئيس، ووصولاً

إلى المراتب الأدنى». ولخصّ التقرير ما اعتبره «خطأ استراتيجياً» في هذه السياسة الأمريكية، وهو مقارنة «الجماهير الإسلامية» بتلك التي كانت مضطهدة في ظلّ السيطرة السوفياتية. وشدد على أن الولايات المتحدة تخسر «حرب الأفكار» في العالم الإسلامي، لأنها تعجز عن توضيح سياستها للمسلمين القلقين من النوايا الأمريكية، وأنه «إذا أردنا حقاً أن نرى العالم الإسلامي ككل، والدول الناطقة بالعربية خاصة، تتحرك أكثر صوب فهمنا لـ «الوسطية» و«التسامح»، يتعيّن علينا أن نؤكد للمسلمين مجدداً أن هذا لا يعني أنّه يتعيّن عليهم الرضوخ للطريقة الأمريكية».

وقال التقرير الذي استخدم لهجة شديدة إنّه بينما فشلت جهود الولايات المتحدة في شرح سياساتها، فإن جهود العلاقات العامة المحسّنة لا يمكنها أن تروّج لسياسات خاطئة، وركّز على أن «المسلمين لا يكرهون حريتنا، ولكنهم يكرهون سياساتنا». ولمس التقرير غضب العرب والمسلمين على أمريكا في الاعتراض بشكل خاص على «ما يعتبرونه دعماً متحيّزاً لإسرائيل ضدّ الحقوق الفلسطينية، ودعماً دائماً، بل متزايداً أيضاً، لما يعتبره المسلمون بصفة عامة حكومات طغيان تتمثل على أوضح ما يكون في مصر والعربية السعودية والأردن

وباكستان ودول الخليج»، بحسب نصّ التقرير. وأكد أنّه لذلك: «عندما تتكلم الدبلوماسية الأمريكية الشعبية على جلب الديمقراطية إلى المجتمعات الإسلامية، فإن هذا يُنظر إليه على أنّه لا يعدو أن يكون نفاقاً»، و«من وجهة نظر المسلمين، فإن الاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان لم يؤدّ إلى الديمقراطية هناك، بل إلى الفوضى والمعاناة».

وقال التقرير إن الحملة الإعلامية - أو كما ما يزال البعض يسمّيها «حرب الأفكار»، أو «صراع القلوب والعقول» - «هدفها فصل الغالبية العظمى من المسلمين الذين لا يستخدمون العنف عن المسلمين المتشدّدين الذين يعتقدون فكر الجهاد»، و«لكن الجهود الأمريكية لم تخفق فقط في هذا الشأن، بل حقّقت نتائج معاكسة لما أرادته»^(٥). والمشكلة ليست في اعترافهم بالفشل، ولا في فشل استراتيجيتهم بالفعل، ولكنها في اقتناع إدارة بوش بتصور اللوبي الصهيوني اليميني الذي يرى أن تحقيق هذه الأهداف هو أهم للمصالح الأمريكية وسيؤتي نتائج في نهاية النفق. أما المشكلة الكبرى فهي نجاحهم في التدليس على أكثر من ٥١ بالمئة من الشعب الأمريكي ممّن قالوا لبوش في انتخابات عام ٢٠٠٤، التي فاز بها على منافسه الديمقراطي: استمر في حملتك على «الإرهاب».

٦ - إحصائيات صحافية مخيفة

تدّعي الدول بأنها تراعي مسألة الحريات الإعلامية والصحافية، وأنها كلّما تتقدم عجلة الحياة، وتشهد المعمورة تطوراً تكنولوجياً وفكرياً، فإن ذلك يدعم نصيباً كبيراً لحرية الكلمة وتداولها، بعيداً عن أية حواجز. وبينما تتشدّق الحكومات في العالمين الشمالي والجنوبي على حدّ سواء بهذه المغالطات، نلاحظ أنّ التطبيقات العملية تكون مخيبة لآمال الجماهير. وتأتي التقييمات من المنظّمات المهتمة برصد حقوق الكلمة والإعلام ومستوى الحريات الممنوحة، مبدّدة للآمال، وتكشف بالأرقام مستوى خطورة المعتقلات التي تحجر فيها الأفكار والمعلومات، حيث توضع أمامها العقبات والحواجز من أسلاك شائكة، تقف عندها أوراق الصحف، وتضيع كلمات وصور الفضائيات، إن لم يُلْق القبض على القائمين عليها والمتحدثين فيها، أو كتابها ومعديها ومخرجيها، وتصدر الأوامر بإيقاف هذه الوسائل الإعلامية.

بهذه الخطوات تمنع الكلمة من حقوق الانتشار، إن لم تخنق حتّى تموت بأيادي الحكومات الرسمية، أو من قبل أدوات الحكومات. والمشكلة التي تواجه حرية تدفق الصحافة المعبرّة عن خلل في مستوى أداء الحكومات، وتجاوزها على حقوق الإنسان، وإخفاقها في تقديم الخدمات الأساسية للمجتمع، هي إسباغها بالإرهاب. وهذا التصنيف الجديد ترافق مع حملة بوش في سياسة الاحتلالات لدول مثل العراق وأفغانستان، وفرض الهيمنة حتّى على دول متقدمة وكبرى. والحصيلة في ذلك أن يكون سكان الدول التي تتعرّض للاستعمار الأمريكي الجديد هي ضحية مفهوم الإرهاب، فيقاد شعب كبير ومملكة صحافية بكلّ تيجانها

(٥) محمد جمال عرفة، في: إسلام أون لاين نت، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

الإنسانية وسياقاتها المهنية إلى غياهب الظلمات. وكما يحدث في العراق، فإن الاحتلال الأمريكي أخضع مليون عراقي في سجونهم على شكل وجبات، وأحياناً يزور السجين العراقي لأكثر من مرة سجون بوكا في البصرة، وكروبر في مطار بغداد الدولي، وسوسة في السليمانية، وبادوش في الموصل، منذ الاحتلال في مطلع عام ٢٠٠٣، وبأعداد وصلت إلى مئات الآلاف لدى السجون الحكومية العراقية، التي تعمل بتعاون وثيق مع المحتل. ومن بين ذلك يخضع الصحفيون والإعلاميون لهذه المعاناة والمطاردات، كما تلاحق مئات الوسائل الإعلامية، وتتهم بالإرهاب. ولعل تصنيفاً جديداً كشف للرأي العام تدني مستوى الحريات الإعلامية والصحافية في مختلف دول العالم، وكان لمنطقتنا العربية نصيب معيب منها، والأمر تعدى إلى الخلل في التركيبة الفكرية في الولايات المتحدة وممارسة التزيف والتضليل في الداخل والخارج.

وقد أصدرت منظمة «مراسلون بلا حدود» التصنيف العالمي لحرية الصحافة للعام ٢٠٠٨، فحلت دول أوروبية في المراتب العشرين الأولى، وجاءت أيسلندا في المرتبة الأولى، في حين حلت الولايات المتحدة في المرتبة ٣٦، وإسرائيل في المرتبة ٤٦، والدولة العربية الأولى هي الكويت التي حلت في المرتبة ٦١، وتلاه لبنان في المرتبة ٦٦. أما الدول التي تشهد نزاعات مسلحة، مثل العراق (المرتبة ١٥٨)، وباكستان (المرتبة ١٥٢)، وأفغانستان (المرتبة ١٥٦)، والصومال (المرتبة ١٥٣)، فبقيت «مناطق سوداء» في عالم الصحافة، على حدّ تعبير المنظمة. أما المرتبة الـ ١٧٣ والأخيرة، فكانت من نصيب إريتريا، وجاءت قبلها كوريا الشمالية (١٧٢)، وتركمانستان (١٧١)، وإيران (١٦٦). وحلت كوبا في المرتبة ١٦٩، والصين في المرتبة ١٦٧، والأراضي الفلسطينية في المرتبة ١٦٣، والسعودية في المرتبة ١٦١، وسورية في المرتبة ١٥٩، ومصر في المرتبة ١٤٦. وشمل التصنيف، كما ورد على عدة مواقع أخبارية، الفترة الممتدة من الأول من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى الأول من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وكان مرفقاً بتقرير تحت عنوان «في عالم ما بعد ١١ أيلول، وحده السلام يحمي الحريات»، الذي يشكّل «الرسالة الأساسية التي سعت «مراسلون بلا حدود» إلى بلورتها في نسخة العام ٢٠٠٨ من التصنيف العالمي السنوي لحرية الصحافة»، بحسب ما ورد في التقرير.

وقالت المنظمة في تقريرها: «بات عالم ما بعد الحادي عشر من أيلول واضح المعالم. فالاضطرابات تهزّ عرش ديمقراطيات كبرى تقف على أهبة الاستعداد للتصدّي لأي هجوم، وتقضم مساحة الحريات رويداً رويداً، في حين أن أكثر الدكتاتوريات نفوذاً تزداد سلطوية وغطرسة، مستفيدة من الانقسامات القائمة في المجتمع الدولي، ودمار الحروب المعلنة باسم مكافحة الإرهاب، وهي صبغة أمريكية بامتياز استغلّتها عقب تفجيرات الحادي عشر من أيلول، لتنتقل بها نحو منطقة الشرق الأوسط، وقد سبقتها حرب الإعلام، كما حصل في أفغانستان والعراق»^(٦).

(٦) منظمة مراسلون بلا حدود، حرية الصحافة في العالم: التقرير السنوي ٢٠٠٨. <http://www.rsf.org/IMG/pdf/rapport_ar-3.pdf>

ثانياً: مشكلات الصحافة الأمريكية في العراق

في إطار نظرة متأنية لحركة الإعلام الأمريكي في العراق، عقب الغزو والاحتلال في مطلع عام ٢٠٠٣، مقارنة بتلك الحركة بعد الاقتراب من السنة السادسة للغزو والاحتلال، يتضح بجلاء أن صعوبات كبيرة أخذت تواجه وسائل الإعلام والعاملين فيها في الأداء، لأسباب عدة، من بينها أن الإعلام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة في دول العالم المتقدمة والنامية. ولذا، فإنه حين نقول «إعلاماً حراً»، يتطلب ذلك فك الارتباط بين السياسة والإعلام، وإخلاء سبيل الأخير من قيود السياسة. ومهما يكن من توفر هامش الحرية الإعلامية، إلا أن الإعلام، نظراً إلى طبيعة الظروف الدولية، وتشعب المصالح، يبقى جزءاً لا يتجزأ من السياسة، لأن المال يكون دائماً في أيدي القادة والسياسيين، وحتى كبار التجار والمستثمرين فإنهم باتوا في عالم اليوم سياسيين وأصحاب مؤسسات إعلامية.

من ذلك، نتوصل إلى أن إشكاليات نكوص الإعلام الأمريكي في العراق، وغياب تأثيره، ولا سيما في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، تتعلق بعدة أسباب، من أبرزها: الدعم المالي المفتوح في زمن العسكرة والتجيش، ونضوبه خلال الاثني عشر شهراً الأخيرة، وكذلك يأس صنّاع السياسات الإعلامية وكبار المحررين لمختلف وسائل الإعلام من الحصول على نتيجة يواجهون بها المجتمع الأمريكي، وطول المدة الزمنية التي بات الوضع يتأرجح فيها ما بين بشارة النصر، كما زفها الرئيس بوش في وقت مبكر في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣، والتحديات التي فرضها العراقيون في الأعمال المسلحة التي عطّلت مشاريع أمريكا التي احتلت بلادهم عسكرياً، وانقسام السياسة العراقيين المستحدثين ما بين الطائفيات والعرقية والإثنيات والمناطقيات، وترك أمريكا تواصل قساوتها في فرض الضرائب على المواطن الأمريكي لإدامة وجودها ومكابرتها، وتكرار الخبر في الصحف والفضائيات الأمريكية أمام المشاهد الأمريكي لسنوات طوال؛ كل هذه الأمور سببت للمشاهد «شيزوفرينيا»، فأخذ صوته يتعاظم مشككاً بما تبثّه الوسائل الإعلامية من أخبار وتقارير عن العراق، ويقول إنَّ الخبر عن الشأن العراقي «أكذوبة»، فيما يتهم صنّاع السياسة الأمريكيين بـ «الدجالين». وانسحب هذا على أسلوب كتابة القصة الخبرية، وأهمية تناولها، في الإعلام الأمريكي.

١ - تكاليف القصة الاخبارية ونوعيتها

إن تغطية الأخبار التي كانت تركّز في السابق على التجربة العسكرية الأمريكية قد تغيّرت الآن إلى أخبار عن العراقيين الذين يتخذون خطوات عرجاء، غالباً ما تكون محلية، لبناء إدارة محلية، وحكم أنفسهم. ويتناقص عدد الصحافيين الأجانب في بغداد بشكل حاد، بما يعني أنه انسحاب لوسائل الإعلام، يعكس تراجع الاهتمام الأمريكي والدولي بالأوضاع السائدة في العراق، دون أن يسجل أي تقدّم في الاستقرار، وازدياد القيود المالية التي تواجهها بعض مؤسسات ووكالات الأنباء. ففي إشارة صاعقة إلى التغيير الحاصل في تركيز وسائل الإعلام على ما يجري في بغداد، ذلك الهبوط السريع في عدد الصحافيين الذين يرافقون القوات الأمريكية في العراق خلال العام ٢٠٠٧، يقول مسؤولون عسكريون أمريكيون إنهم «ألقوا

بهم صحافيين بأعداد كبيرة جداً مرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧». وقد تقلص هذا العدد إلى ٣٩ صحافياً في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ومن عشر صحف أمريكية رئيسية، وفروع لصحف أخرى التي كانت تقيم مكاتب دائمة لها في بغداد، في السنوات الأولى من الحرب، لم يبق منها إلا أربع صحف بموظفين دائمين من المراسلين الأجانب. ولم يعد لشبكتي «سي. بي. إس» و«إن. بي. سي» مراسل في بغداد طوال هذا العام. إلى هذا، قالت إليسا روبين، القائمة بأعمال رئيس مكتب نيويورك تايمز في بغداد: «تظل هذه الحال مهمة، كما تدعو إلى الاهتمام. غير أن ما نراه أمام أعيننا الآن هو وضع ثابت. فلا يوجد أي لغط واضح يستدعي الرواية. والأخبار أكثر تعقيداً».

ويقول جهابذة الصحافيين إن أخبار العراق، حيث ينتشر ١٥٥,٠٠٠ عنصر من القوات الأمريكية تقريباً، وتنفق فيه الولايات المتحدة قرابة ١٠ مليارات دولار شهرياً، أصبحت أكثر صعوبة في البث على الهواء، وعلى النشر المطبوع، فتغطية الأخبار التي كانت تركز في السابق على التجربة العسكرية الأمريكية، إلى حد كبير، قد تغيرت الآن، مثلما هو البلد ذاته يتغير. فبعد ست سنوات على غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة، غدا العديد من أهم الأخبار في العراق، مثل الجدل حول قوانين الانتخابات، والمفاوضات بشأن الإطار القانوني الذي يحكم وجود القوات الأمريكية فيه بعد انتهاء فترة التفويض بهذا الوجود في نهاية العام الحالي، أي في ٣١/١٢/٢٠٠٨، هو الذي يحظى بالاهتمام، ويجري خلف الأبواب المغلقة في غالب الأحيان.

وقال الجنرال ديفيد بريكينز، كبير المتحدثين باسم القوات الأمريكية في العراق: «إن الأخبار المتعلقة بأعمال العنف تحتل مكان الصدارة. أما الأخبار الأقل إثارة، مثل تسجيل الناخبين الأخير، للانتخابات المتوقع إجراؤها في المحافظات في أوائل العام المقبل، فلا تحظى بتغطية واسعة في وسائل الإعلام الغربية. وهناك العديد من التطورات الجارية، والشديدة التعقيد التي تتطلب، في الواقع، فهماً لتفصيلاتها وتعقيداتها كي تتم تغطيتها. فعندما يقع انفجار يلقي فيه ٢٠ شخصاً مصرعهم، لا تقتضي الحال كثيراً من الفهم لتداخلات ذلك الحدث في البلاد، وتوجه مصور صحافي إلى المكان بسرعة، ثم يكتب تقريراً بمصرع ٢٠ شخصاً فيه».

بدأ حجم الإعلاميين بالتقلص مع تفاقم الوضع الأمني في خريف عام ٢٠٠٤، بعد أن ارتأت عدة منظمات إعلامية سحب إعلامييها من العراق، لأن الاحتفاظ بالصحافيين في العراق أصبح مكلفاً وخطيراً للغاية^(٧). فقد قتل بالرصاص أحد الصحافيين الأمريكيين في البصرة عام ٢٠٠٥، كما تعرض صحافيون آخرون لإطلاق النار عليهم في الفلوجة. واعتقل أربعة صحافيين أمريكيين ومنتج صحافي عراقي في أيار/مايو ٢٠٠٤ في المدينة نفسها، وهم يتبعون لشبكة «إن. بي. سي» (NBC)، عندما توجهوا لتغطية أحداث معركة الفلوجة الأولى في نيسان/أبريل من العام نفسه عقب انتهاء العمليات العسكرية، لكن بجهود صحافي عراقي من سكان

(٧) ارنيسو لوندونو واميت باليه، في: واشنطن بوست، ٢٨/١٠/٢٠٠٨، وترجمة عوني أبو غوش.

الفلوجة أُطلق سراحهم بعد أسبوع من الجهود دون أخذ فدية. واعتبرت هذه الحالة فريدة من نوعها، إذ انفضت بطريقة سلمية على صعيد الساحة العراقية. وخلال بعض فترات الحرب، خاصة في ذروة أعمال العنف الطائفي، في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، كان التحاق الصحفيين بالقوات الأمريكية السبيل الوحيد إلى الوصول إلى أقصى مكان ممكن في البلاد. وقد وجدت المنظمات الإعلامية أن كلفتها الأمنية في تصاعد، إذ اشترى معظمها عربات مسلحة كلفة الواحدة منها ١٠٠,٠٠٠ دولار تقريباً، ووظفت حراساً أمنيين، غربيين ومحليين، بمرتبات تتجاوز ١٥٠٠ دولار في اليوم.

ومع تحسّن الوضع الأمني، صار الصحفيون يتجولون ببسر نسبي، ويجرون مقابلات آمنة مع أشخاص كانوا يخشون مثل هذه المقابلات قبل بضعة أشهر. غير أن زيادة تعمق الطبيعة السياسية للخبر من ناحية، وتفاقم وضع أمريكا في ساحات حرب أخرى من ناحية ثانية، فرضا تحديات جديدة على الصحفيين في العراق، وفي غرف التحرير في أرض الوطن أيضاً. وتتركز نوعية الأخبار الأمريكية المأخوذة عن الساحة العراقية على حجم كراهية المجتمع العراقي للجندي الأمريكي، وعن أسباب تمسك العراقيين بمقاومة دوريات الجيش الأمريكي. وفي كثير من الأحيان يشك الصحفيون العراقيون، الذين كانوا العمود الفقري لتزويد كبريات الشبكات والوكالات والصحف الأمريكية بالأخبار، في مهنية الوسيلة الإعلامية الأمريكية التي يعملون فيها، وفي مسؤولي مكاتبها في بغداد، ويتخوفون من أن تصبّ مرجعية الأسئلة المطروحة عليهم، والمطلوب الإجابة عنها، في خانة التوجّه الاستخباراتي^(٨).

إن تغطية الأخبار التي كانت تركز في السابق على التجربة العسكرية الأمريكية قد تغيرت الآن إلى أخبار عن العراقيين الذين يتخذون خطوات عرجاء، غالباً ما تكون محلية، لبناء إدارة محلية، وحكم أنفسهم.

٢ - تجربة العمل الصحفي

يقول كبير مراسلي شبكة «إن. بي. سي» (NBC). ريتشارد أنجل، الذي اعتاد المداومة في مكتب بغداد منذ بداية الغزو، وهو يتحدث العربية باللهجة اللبنانية: «لم يعد للقصة الخبرية من بغداد شأن مهم في نظر مركز الشبكة الذي يراقب توجهات الرأي العام الأمريكي، وحتى العالمي، وقد عزف عنها، لأنها أصبحت محلية بحتة، واتسمت بالرتابة، فهي تتعلق بالتنافر بين الأحزاب السياسية العراقية، وتنافسهم طبقاً لتوجهات طائفية ومذهبية وإثنية، تخصّ الرأي العام داخل العراق ليس إلا». وشخص أنجل الذي قابل معظم المسؤولين العراقيين المستحدثين، وزار معظم

(٨) كلشان البياتي، «ثورة الإعلام العراقي المقاوم ضدّ التضليل الإعلامي الأمريكي: دراسة تحليلية للحالة العراقية، للفترة ١٠ نيسان ٢٠٠٣ ولغاية ١٠ نيسان ٢٠٠٨»، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة لاهاي العالمية للصحافة والإعلام، ٢٠٠٨)، ص ٥٣.

المدن العراقية الساخنة، بما فيها الفلوجة، جانباً من أسباب رحيل جنود الصحافة الأمريكية عن ساحة العراق، حيث يطلق عليهم في المفهوم الإعلامي صفة «المراسلين الحربيين». وليس بعيداً عن ذلك، فإن تراكم الأمور نحو مزيد من التعقيد أمام الأمريكيين، وبقاء حوالي ١٥٥ ألف جندي على أرض العراق، أوجد لدى الجميع، ومنها وسائل الإعلام، الإحباط، فالإعلام يتصيد لحظات التغيير، لكن يجد نفسه في مثل هذه الظروف في رتبة شبيهة بالسجن تدفعه إلى الهروب، وهو ما يحدث الآن لوسائل الإعلام الأمريكية، التي تعودت أخبار الإثارة والنوعية.

وكتبت سوزان تشيرا، محررة الأخبار الأجنبية في صحيفة **نيويورك تايمز**، في رسالة لها بالبريد الإلكتروني: «إن الأخبار الناشئة في العراق تمثل فعلاً تحديات تتعلق بالتحريير وصياغة الفكرة في الظروف الحالية. وهي أخبار غير متبلورة، وغير منتظمة، والصراع العلني الواضح والصريح أقل حيّزاً، والاهتمام الحكومي والجماهيري تحول بدرجة ما إلى أفغانستان وباكستان». ويعترف مراسل مجلة **نيوزويك** في مكتب بغداد بتدخل الجهات العسكرية والاستخباراتية الأمريكية في ممارسة الضغوط على الصحفيين لمنع نشر ما لا يرغبون في نشره، مثل قتلى الجنود وتدمير الآليات. وقال مراسل إس. جي. (S. G.) بعد أن رفض ذكر اسمه الصريح خوفاً من الملاحقة الأمريكية: «حصلت معي عندما تناولت في قصة نشرت في المجلة وقوع أعداد كبيرة من الخسائر البشرية الأمريكية لحادثة معينة على أيدي مسلحين عراقيين، والمجلة مقروءة لدى الشارع الأمريكي، وعلى أثرها اتصل بنا شخصياً مسؤول في السفارة الأمريكية في بغداد، وهددني من اتباع هذا الأسلوب من الفضائح، كما سماها». واستطرد الصحافي الأمريكي ذاكراً أن وسائل الإعلام انساقت خلف الحملة الأمريكية في التضليل الإعلامي قبل غزو العراق وتشويه صورة صدام حسين، من خلال تناول موضوع أسلحة الدمار الشامل. وهذا الانسياق والكذب الإعلاميان جاء بضغوط أمريكية عليها، وليس بقناعات الصحفيين، الذين لم يروا أو يحصلوا على معلومة من هذا القبيل^(٩).

ويقول مسؤولون عسكريون أمريكيون إنهم ما يزالون يحبذون اصطحاب القوات الأمريكية للصحافيين، لكن العديد من الصحفيين في بغداد يقولون إن الجيش غير راغب في مرافقة الصحفيين للقوات على خطوط الجبهة. فعلى سبيل المثال، تمت التغطية الصحافية للعمليات العسكرية الأخيرة في البصرة ومدينة الصدر والموصل وديالى، بالاعتماد الكبير على التقارير الهاتفية والمعلومات من عراقيين يعملون كموظفين متميزين لدى منظمات أخبار غربية. ومع هذا، يعترف مسؤولون عسكريون أمريكيون، سرّاً، بأنهم لا يرغبون في عرض عمليات قتالية بقيادة القوات الأمريكية، في الوقت الذي تدعو بعض الكتل البرلمانية إلى المزيد من تقليص دور القوات الأمريكية، وإلى مواعيد دقيقة ومحددة لانسحابها من العراق. وفي هذا الخصوص، قال روبرت رايد، مدير مكتب الأسوشييتد برس: «من الواضح تماماً أنهم يريدون إبعادنا عن المناطق الفعالة للقتال، ويحاولون دفعنا إلى الأماكن التي تجري فيها أعمال إعادة

(٩) مقابلة الكاتب مع مراسلي شبكة NBC News ريتشارد انجل ومجلة **نيوزويك** (Newsweek)

الأعمار والتدريب. فمن الصعب أن ترى وحدة عسكرية بصحافيين مصاحبين لها وتضمن، نسبياً، مشاهدة قتال فعال». لقد نشرت الصحف الأمريكية التي تقلص توزيعها في السنوات الأخيرة مع هبوط عدد القراء، وانخفاض عائدات الإعلانات، عدداً أقل من الأخبار عن العراق، هذا العام، كما خصصت نسبة مئوية أقل لمساحتها على الصفحات الأولى عنها في أية فترة أخرى من سنوات الحرب.

٣ - الأخبار العراقية في الإعلام الأمريكي

انخفض عدد الأخبار المؤرخة عن العراق، في الصفحات الأولى لصحف نيويورك تايمز وواشنطن بوست ولوس انجلوس تايمز، التي ما تزال تحتفظ بمكاتب كبيرة لها في بغداد، سنوياً منذ بداية الحرب، إذ نشرت هذه الصحف ٨٥٨ خبراً مؤرخاً عن العراق عام ٢٠٠٣، وفي العام الماضي ٣٧٩ خبراً، فقط ١٣٨ خبراً في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٨، على صفحاتها الأولى. وفي هذا الصدد، قال مدير مكتب بغداد لإذاعة «ناشيونال بابلوك راديو»، لورديس غارسيا - نافارو، الذي كان يغطي أخبار العراق، بين الفينة والأخرى منذ عام ٢٠٠٢: «عندما تجري في العالم أحداث أخرى - مثل الأزمة المالية، والانتخابات الأمريكية، وأفغانستان، التي أصبح الصراع فيها الآن أكثر خطورة - فمن الصعب عليك أن تقوم بالبث الأثيري عن العراق. لقد ارتفع الحاجز المعيق». وكانت تانيا سوسمان، رئيسة مكتب لوس انجلوس تايمز في بغداد، قد اضطلعت بهذا الدور في أوائل عام ٢٠٠٧، مع إجراءات زيادة عديد القوات الأمريكية في ظل العنف المستوطن هناك. وفي الفترة الأخيرة، خفضت الصحيفة عدد المرسلين الأجانب في المكتب من ثلاثة إلى مرسلين إلى اثنين. وقالت سوسمان: «خلال الأشهر الاثني عشر الأولى من عملي في بغداد، لم يكن ممكناً، ولا طبيعياً، الخلود إلى النوم قبل الرابعة، حتى الخامسة صباحاً، لأن الخبر كان كبيراً، ومن المرجح نشره على الصفحة الأولى. لكن ذلك قد تغير، في الواقع، في الأشهر الأخيرة. وهذا أمر مثبط للعزيمة. فكيف يبرر رؤساء وسائل الإعلام، والأمريكيون منهم خاصة، عدم وجود دائم لصحفهم في بلاد تتمركز فيها ١٤٥,٠٠٠ من القوات الأمريكية، وقتل فيها ٤١٠٠ من هذه القوات؟».

أما صحيفة واشنطن بوست، فقد بعثت بأكثر من ٧٠ من مراسليها ومصورها ومحرريها إلى العراق منذ بداية الحرب. وغطى الغزو أكثر من عشرة من صحافيي الصحيفة. وفي السنوات الأخيرة، تقلب عدد أعضاء العاملين في مكتبها في بغداد، غير أن الصحيفة عيّنت اثنين أو ثلاثة من الصحافيين بصورة دائمة، كما جلبت إليه العديد لمهمات مؤقتة. وبلغ إنفاق الصحيفة على تغطية الحرب أكثر من مليون دولار في السنة. وفي العام ٢٠٠٧، كان العراق الخبر السائد في أخبار التلفزيونات المسائية، كما يقول أندرو تيندال، محلل شبكات الأخبار، والمتابع لتغطيتها على موقعه الإلكتروني. غير أن مراسلي الشبكات، المقيمين في بغداد، مضت عليهم أسابيع، أحياناً من دون أن يأتوا بأخبار عراقية لنشرات الأخبار المسائية. ففي الفترة الواقعة بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بثت الشبكات الثلاث ١٣٠ خبراً عراقياً مؤرخاً، مقارنة بـ ٢٤٢ خبراً بثت في الأشهر الاثني عشر السابقة، كما تبين ذلك قاعدة بيانات تيندال على الإنترنت. وفي هذا الشأن، قال ميغيل ماركيز، مراسل «أي. بي. سي» (A. B. C.)

الذي غطى أخبار العراق منذ عام ٢٠٠٥: «الجميع يدرك أنه موضوع مهم، لكن الأمر مستمر على هذه الحال منذ ست سنوات. وقد غدا الوضع أكثر دقة في الاختلاف، ولا يبدو أن للولايات المتحدة سيطرة على كل شيء بعد الآن».

وتحتفظ وكالتا «سي. إن. إن.» (CNN) و«فوكس» (FOX) للأنباء بعدد كبير من العاملين في بغداد. لكن لا يُطلب إليهم إلا وضع تقارير حيوية أقل، على نمة صحفيي الإذاعات. وتحتفظ «سي. إن. إن.» (CNN) روتينياً حالياً بطاقم واحد في مكتبها، مع اثنين أو ثلاثة من العاملين، لكن الأمر المعتاد فيه قبل بضعة أشهر كان غير ذلك، لوجود طاقم يضم مراسلين ومنتجين ومديراً ومصوراً أو أكثر. ويقول مراسل النيوزويك في بغداد: «قبل سنة من الآن، كنا ننشر قصتين في الأسبوع عن العراق، أما الآن فننشر قصة في الشهر على أكبر تقدير. وكان ملاك المكتب في بغداد يتراوح ما بين ٢ - ٦ صحافيين، واليوم يوجد اثنان فقط». ويعترف بدور الصحافيين العراقيين، ويقول إنهم أكفأ الصحافيين في المنطقة العربية. ويشير إلى صعوبات تواجههم في أفغانستان بسبب قلة الوعي الصحافي لديهم، وهم يختلفون عن زملائهم في العراق بشكل كبير من ناحية المهنية والقدرة على نقل الحدث وإعطاء تفسير دقيق له^(١٠).

أما المنظمات الإعلامية الغربية، فستواجه تحديات جديدة. فالعديد من الموظفين العراقيين لديها، والذين يعتبرون في حال أفضل لوضع تقارير عن مهمات معينة من حال الصحافيين الغربيين. فهم لن يسمح لهم بالسفر إلى الولايات المتحدة بمقتضى برنامج اللاجئين الجديد، كما إنه منذ الإعلان عن هذا البرنامج خلال هذا الصيف، تسلمت السفارة الأمريكية في بغداد عشرات الطلبات للدخول إلى الولايات المتحدة. وقال محمود عثمان، النائب الكردي في البرلمان العراقي: «لا أدري حقيقة ما يجري في أمريكا هذا العام»، وصرّح بأنه «لم يتلق طلبات لمقابلته من جانب صحافيين غربيين إلا القليل القليل». فلعل الانتخابات الأمريكية هي السبب، «لأن اهتمام الأمريكيين أضحى أقل، كما أعتقد»^(١١).

٤ - الأضحكات الثلاث في صناعة الإعلام الأمريكي

يقوم المنتجون في الاستديوهات الفنية للمركز الإعلامي في فايتفيل في نيويورك يومياً بإعداد الموسيقى والأخبار لتجهيزها إلى محطات راديو أو قنوات تلفزيونية قريبة لمشاهديها. فالكتاب الذين ينشرون في الصحف والمجلات في بغداد وكابول يتحدثون مع بعضهم البعض عبر مؤتمرات هاتفية. وهناك عربات مزودة بأجهزة تكنولوجياً عالية تنتظر في الخارج استعداداً للأزمة المقبلة. والمركز ليس جزءاً من وكالة أنباء، بل هو عملية عسكرية، وأولئك الكتاب والمنتجون هم جنود. وقد أصبحت وحدة العمليات السيكلوجية البالغ عددها ١٢٠٠ عسكري، والمتمركزة في قاعدة «فورت براغ»، كما يسميها الضباط هناك بـ «الرسائل

(١٠) العرب اليوم (عمان)، ٣١/١٠/٢٠٠٨، ومقابلة مع مراسل نيوزويك (Newsweek).

(١١) المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب. لمزيد من التفاصيل، انظر الموقع الإلكتروني في تشرين

< http://www.icaws.org >

الأول/أكتوبر ٢٠٠٨:

الصادقة» لدعم أهداف الحكومة الأمريكية. ومع ذلك، فإن قائد هذه الوحدة يعترف بأن تلك القصص منحازة، وأن الإشراف الأمريكي مخفي عن الأنظار. وقال الكولونيل جاك سوم الذي كان رئيساً لمجموعة العمليات السيكلوجية: «نحن نسّمى موادنا بمعلومات، ومواد العدو بالبروباغاندا. وحتى في البنتاغون هناك بعض المختصين في العلاقات العامة بشكل غير مؤيد لنا، بل البعض منهم يعتبروننا محتالين وكذّابين». وأثارت المعلومات الأخيرة عن وجود متعاقدين مع البنتاغون، يدفع للصحف العراقية كي تنشر مقالات تتضمن «أخباراً حسنة»، كتّابها جنود أمريكيون، ردود فعل ساخطة في واشنطن. وقال عدد من أعضاء الكونغرس إن هذه الممارسة تقوّض مصداقية الولايات المتحدة، لكن البيت الأبيض والمسؤولين العسكريين الكبار أنكروا أن يكونوا على علم بها.

وقال ستيفن هادلي، مستشار الرئيس بوش للأمن القومي، إن هذه الأخبار سببت «تعكيراً» كبيراً للرئيس بوش. ويقوم البنتاغون بالتحقيق في هذه القضية. لكن عمل المتعاقد، «لينكولن غروب»، لم يكن عملية مارقة، بل فتحت مواجهة المشاعر المضادة للولايات المتحدة في العالم الإسلامي، وظلّت إدارة بوش تشنّ حرباً إعلامية مكلفة، وغالباً ما تكون مخفية عن الأنظار، حسبما جاء في الوثائق والمقابلات مع المتعاقدين والمسؤولين الحكوميين. وبدأت الحملة من قبل البيت الأبيض، وقد شكّلت لجنة سرية بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ للتنسيق ما بين العمليات المعنية بالمعلومات من قبل البنتاغون ووكالات حكومية أخرى مع متعاقدين خاصين.

وفي العراق وأفغانستان كان التركيز الأساسي منصباً على الأنشطة ومحطات الراديو التي يديرها العسكريون والصحف، دون الكشف عن خيوط الارتباط الأمريكية. وتلك المحطات تنتج مواد الأخبار التي تنسبها في بعض الأوقات إلى «المركز الإعلامي الدولي» الذي يصعب تعقبه، وهي طريقة بالطبع تتبعها المؤسسات حين تفلس من مصادر صادقة. لذا تعدد إلى تضييع الحقيقة بتسمية مغلقة الأبواب، كما يسميها خبراء الإعلام. بمعنى آخر، من الصعوبة بمكان الوصول إليها، لأنّها هي صاحبة التوجيه، ومثل هكذا أساليب تتبع في الإعلام السياسي، وتسمى بـ «الصحافة الصفراء»، لأنّها ذات أغراض سياسية بحتة، مرجعيتها إما دول أو مؤسسات مهمة، وقد تكون ذات طبيعة استخباراتية. ويقول لنكولن إن هذا المركز نشر أكثر من ١٠٠٠ مقالة في الصحافة العراقية والعربية، ووضع افتتاحيات صحافية في موقع عراقي على الإنترنت، كما تظهر وثائق تعود إلى البنتاغون. ولبذل جهد إضافي ضمن مساعي الإقناع، خاصة في بلدان الجوار، قدم لنكولن خططاً، رفضت لاحقاً، إلى صحيفة سرية ولأخبار تلفزيونية وكوميدياً لمكافحة الإرهاب، تستند إلى قصة «الأضحوكات الثلاث».

وكما هو الحال مع شركة «لنكولن غروب»، تدفع الوحدات الخاصة بالعمليات السيكلوجية التابعة للقوات البرية من أجل أن يتم إيصال رسالتها، وهي تقدّم لمحطات التلفزيون الأموال كي تبث مقاطع دون الإشارة إلى من يقف وراءها، أو التعاقد مع كتّاب من الصحف نفسها، حسبما قال مسؤولون عسكريون. وقال الكولونيل جيمس تريديويل، الذي يدير عمليات سيكلوجية في قيادة العمليات الخاصة في تامبا: «نحن لا نريد شخصاً يقوم بمشاهدة المنتج نفسه أو عمل الحكومة الأمريكية، ثمّ يقطع صلاته بنا لاحقاً». وتلعب الدور

الإعلامي نفسه «وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية» أحياناً. فهذه الوكالة تدعم مالياً ما يقرب من ٣٠ محطة راديو في أفغانستان، لكنّها لا تخبر المستمعين بذلك. وقد وقّرت هذه الوكالة عشرات الآلاف من الأدوات الشبيهة بـ «أي بود» الخاصة بالراديو في العراق وأفغانستان، وهي تتضمن رسائل مسجّلة عليها مسبقاً، لكنّها تقوم بكلّ ذلك من خلال متعاقد يعد بـ «عدم ترك أي أثر لتدخل من قبل الحكومة الأمريكية». ويقول أحد المدافعين عن الحملات الهادفة لكسب التأثير في الشارع المسلم: إن «العمليات السيكولوجية هي جزء أساسي من الحرب، وهي أكثر أهمية في العصر الإلكتروني»، بحسب تشارلز كروهن، المتحدث المتقاعد باسم القوات البرية، والبروفسور في ميدان الصحافة. ويضيف: «إذا كنت تريد أن تغزو بلداً وتسقط حكومته، ثمّ تحتل أراضيه، فإن عليك في هذه الحالة أن تخبر الناس الذين يعيشون هناك لماذا أنت قمت بذلك. وهذا يتطلب برنامج اتصالات مشغولاً عليه من الناحية الذهنية كثيراً».

كانت موجة الإعلام بتوجيه أمريكي تعتمد اتجاهها واحداً موجهاً ضد أذان وعيون وعقول العراقيين، والعرب والمسلمين عموماً، في محاولة نفسية لتميع الإنسان، واختطاف العراق بمؤسساته.

وبعد أن أرغمت هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الكثير من الأمريكيين على إدراك موقف البلاد غير المستقر في الوطن العربي، قرّرت إدارة بوش العمل من أجل تحسين صورة البلد، والترويج لقيمه. وتوجّه البيت الأبيض إلى جون ريندون الذي يدير شركة اتصالات في واشنطن، للمساعدة على التأثير في الجمهور الأجنبي. وقبل

الحرب في أفغانستان عام ٢٠٠١ ساعد ريندون على إنشاء مراكز في واشنطن ولندن وباكستان، حتّى يمكن للحكومة الأمريكية أن تجابه على نحو سريع في وسائل الإعلام مزاعم طالبان. وقالت ماري ماتالين، التي كانت مساعدة شؤون الاتصالات لنائب الرئيس ديك تشيني في حينه: «كنا دون أفكار وحلول»^(١٢).

وفي حدود الفترة نفسها، كلف البيت الأبيض جيفري جونز، الكولونيل السابق في الجيش الذي أدار «مجموعة فورت براغ للعمليات السيكولوجية»، للتنسيق في إطار حرب المعلومات. وقد ترأس لجنة سرية، لم يجر الحديث عن وجودها في السابق، وكانت تتعامل مع كلّ شيء، من الدبلوماسية العلنية التي تشتمل على برامج التعليم والمساعدات والتبادل، إلى العمليات الإعلامية السرية. وتمكّن «مجمع لينكولن» من الحصول على عقود من البنّاعون في منطقة حرب بقيمة ٢٥ مليون دولار. وقبل المجيء إلى واشنطن، وتأسيس شركة لنكولن عام ٢٠٠٤، كان كريستيان ببلي، الذي ولد في بريطانيا، قد عمل لفترة قصيرة في كاليفورنيا ونيويورك. وكان بيغ كريغ، البالغ حالياً ٣١ عاماً، ضابط استخبارات سابق في المارينز. وعندما تأسست الشركة العام ٢٠٠٧ حاملة اسم «أرايكس»، كان هدفها المعلن تقديم خدمات الدعم لتنمية المشاريع والتجارة والاستثمار في العراق. كما بدأت الشركة بإصدار مطبوعة بزنس على الإنترنت لم تستمر طويلاً.

(١٢) الشرق الأوسط، ١٢/١٢/٢٠٠٥، وجيف غيرث، خدمة نيويورك تايمز، ١٠/١٢/٢٠٠٥.

وفي أواسط عام ٢٠٠٤، أقامت المجموعة شراكة مع مجموعة «ريندون»، وحصلت في وقت لاحق على عقد من وزارة الدفاع بقيمة خمسة ملايين دولار لحملة إعلانات وعلاقات عامة^(١٣).

ثالثاً: عصر تكنولوجيا الإعلام المقاوم

أشارت المفاهيم والدراسات التي وضعها اللغويون والمختصون في مجالات علوم الاتصال والإعلام إلى أن مفهوم الإعلام المقاوم انبثق مع انبثاق قضية مصيرية تواجه الأمة، ويذهب أحد خبراء الإعلام إلى أن وجود الإعلام المقاوم يفترض أن تكون هناك قضية، ويحتمل وجود القضية أن تكون هناك ظروف سياسية أو قتالية أو نضالية، يتمحور حولها هذا الإعلام، ويستلهم روحية تحرّكه من مضمونها وتفاعلاتها. ويورد الباحث الإعلامي جورج كلاس أربع وظائف للإعلام المقاوم، وهي:

١ - الإعلان عن رأي المقاومة كتيار عقيدي وميداني ومواقفها من الأحداث بشكل منفصل.

٢ - التبشير بآرائها ومبادئها ومواقفها وتفعيل أعمالها وإظهار صورتها النضالية.

٣ - الردّ على مواقف العدو ودحض آرائه ومواجهته إعلامياً كسلاح نفسي.

٤ - شنّ الحرب النفسية المركّزة على العدو وقواعده الشعبية، بمعنى «الدعاية المضادة»^(١٤). وللشروع بذلك، وتحقيق نجاح هذه الدعاية في الإطار المقاوم، والتحدّي للدفاع ضمن موقف وطني هدفه الحفاظ على وحدة الوطن وسيادته، لا بدّ من أن يرتكز هذا اللون الإعلامي على وسائل متطورة تكنولوجياً. وفي هذا العصر، فإن أفضل الأدوات وجدت للإعلام المقاوم، ذلك هو عصر التكنولوجيا الإعلامية من فضائيات وإنترنت ومحطات إذاعية يسهل نصبها في أي مكان، وأجهزة تصوير رقمية وعادية لتوثيق الأحداث، ومنها جهاز الموبايل، حيث إنّ المعلومة تطرح بسهولة عبر الفضاء. ولذلك تغيّر المفهوم السابق الذي يقول إنّ العالم أصبح قرية عصرية، واستبدل بعد التطور الحاصل في السنوات العشر الأخيرة، بأن العالم أصبح عبارة عن شاشة صغيرة بحجم شاشة الموبايل.

١ - مراقبة الإعلام (كيف تبطل سحر الآلة الإعلامية)

إنّ الإعلام هو الحياة، ولا يمكن للحياة أن تستمر دون إعلام. إننا كلنا بحاجة إلى إعلام، لأنّه في مفهومه المعروف يعني التبصير والتنوير وخلق الوعي لدى الناس. هذا في إطاره

(١٣) فاضل البدراني، «خطط إعلامية سبقت الحملة الأمريكية لغزو العراق»، العرب اليوم، ٢٢/٩/

٢٠٠٧.

(١٤) علي بن عمر بادحدح، «فقه المقاومة» < <http://www.iraq-amsi.org/news.php?action=view&id=>

> 5329&14702feb7ffdacb2b3a13c3842ee2e93»، وعبد الله قصير، «الإعلام.. والإعلام المقاوم (قناة المنار)»،

الفكر السياسي (اتحاد الكتاب العرب، دمشق) السنة ١٠، العدد ٣٠ (صيف ٢٠٠٧)، ص ٢.

المتواضع المسالم، لكنه في الاتجاه الآخر هو أيضاً صراع الأفكار والقيم، ويجسّد في حالات أخرى دور الجانب المرعب، «إعلام الرعب والخداع»، فالجريدة الصباحية التي تنصّفحها يومياً، قد تحمل ما يتفق أو يختلف مع قيمنا وقناعتنا، وأحياناً مع جانب من الحقائق التي ندركها. وقد يأتي ذلك في أشكال مختلفة مباشرة (في مقال رأي أو تحليل أو...)، أو بشكل غير مباشر (في إعلان أو تعليق على صورة أو...). النشرات الأخبارية والتعليقات والبرامج الإذاعية أو التلفزيونية التي نتعرض لها في كل لحظة قد تمثل الأمر نفسه؛ فهل نفكر في التفاعل بشكل مختلف مع هذه المتابعات حتّى نعدّل من أداء الوسائل الإعلامية المختلفة أو ندحضها؟!

هذا جانب أصيل مما تقدّمه تجارب كثيرة لوسائل الإعلام في كل مكان وزمان في العالم، مضافاً إليه ظروف الإنسان حين يقع ضحية مدفع وبقو إعلامي صاحب بصوت مزعج يدلك على عكس ما أنت فيه، هدفه الرعب والاستسلام ليس إلا، وإيقاع الإيهام بك، لأنك مستهدف برسالة سوداء. مرّت ظروف الغزو الأمريكي ضدّ العراق، وموجة الإعلام كانت باتجاه واحد موجهة ضدّ أذان وعيون وعقول العراقيين، ومعهم العرب والمسلمون، في محاولة نفسية بإطار عسكري لتميع صلابة الإنسان ومحاولة تكييفه قسرياً مع الوضع الجديد، لاختطاف بلد بمؤسّساته وتغييبه.

ولا بدّ من الإشارة إلى مواقف البعض من الهيئات الإعلامية العربية، وعلى وجه الخصوص اتحاد الصحفيين العرب، وبعض الاتحادات العربية التي أنكر أنّها احتجّت على التغطية الإعلامية للحرب ضدّ العراق والجدل الذي ثار - رغم حرج اللحظة التي مرّ بها الوطن العربي - حول تغطية بعض الصحف الرسمية والقنوات الفضائية، بما يدفع إلى التحليل والمراجعة وظهور فضائيات في وقت متزامن مع الحرب، فرضت نفسها بسرعة مع حركة الإعلام الدولي إلى اللحظة هذه بفاعلية. وخلال فترة أقل من الأسابيع، كما لاحظنا، برز الإعلام الشعبي المعبر، ومن ذلك تجربة الإعلام البديل، إذ كان وليداً لتلك الأوضاع القاسية، حيث تبناه المواطن العادي للتعبير عن مواقفه، وكذلك المقاومة باستحداث آليات تعامل إعلامية جديدة، برزت لتقدّم زاهداً الإعلامي في كل لحظة تتابعاً بالأحداث الجارية، ثم أخذت تتعامل مع ما يعرف بـ «المراقبة الإعلامية»، التي ربما تفرضها اللحظة التي نعيشها مع غيرها من تجارب يمكن أن تجعلنا أكثر قدرة على التأثير، وهو ما نحتاج إليه أكثر من أي وقت مضى.

لقد ذكر أحد الخبراء الإعلاميين أنّه يجب اعتبار الإعلام والاتصال «وسيلة للتغيير قابلة للتغيير». ماذا يعني ذلك؟! إننا خلال فترة تعايش لأكثر من ست سنوات مع الإعلام الشعبي المقاوم نستطيع أن نخضعه لمعايير الإعلام المقروء أو المشاهد... الخ، وفرض أهميته على الناس في عصر التكنولوجيا.

وهذا يعني أن الإعلام والاتصال، هذا القطاع الهائل، له قدرة فائقة على تشكيل الوعي وإدارة المواقف، بل إن البعض قال: «إن الإعلام الحديث بات من أدوات الصراع في ما بين الدول، ناقلاً لعناصر القوة في الدول وعاكساً لها». وقال البعض الآخر إن الإعلام أدى دوراً مؤثراً تفوّق فيه على الدبلوماسية، خاصة بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وما تلاها في كثير من الحالات. هذه القدرة الفائقة على التأثير يمكن التعامل معها، والتأثير فيها، إذا ما أخذت بالدقة والموضوعية،

أو أضرّت بمصالح وقيم البعض، وهو ما يمكن أن يحدث إذا ما قرّر هؤلاء المتضررون أن يؤثروا في المعالجة والتغطية، ويكونوا شركاء فاعلين في الرسالة الإعلامية التي تصلهم.

يستطيع كلّ منا أن يصبح مثل أبطال الروايات الأسطورية، ويبتل مفعول الساحرات، ويحرّر البشر؛ يحررهم من سحر الآلة الإعلامية التقليدية التي قد تصل إلى درجة من السيطرة تسلبنا القدرة على الفهم والتحليل، بل تمنعنا من الوصول إلى معلومات صحيحة في بعض الأحيان، لننظر مستلقين أمامها نلتقى يوماً بعد يوم الرسائل باتجاه واحد، غير عابئين بما تحدّته هذه الرسائل من تغيير في تصوّراتنا ومفاهيمنا عن أنفسنا وعن الآخرين، بل إننا أحياناً لا نلتفت إلى قدرتها على تهديد مصالحننا.

وهنا تبرز التجربة لتقول إنّه يمكننا ممارسة هذه المراقبة لوسائل الإعلام، ليس بالمعنى المعهود المقيد للحريات، وإنما بما يفترض من تفعيل لدورنا كمتابعين، وينقلنا من التلقي السلبي إلى التلقي الإيجابي، بما يراعي المصالح، ويحافظ على القيم. ومقابل ذلك، أن نكون فاعلين في ردّ الفعل إلى أية مواجهة ضدّنا، سواء كانت استفزازية مسلحة أو إعلامية تضليلية، كما هو الحال في العراق، أمام التحدي للخطاب التضليلي الإعلامي الأمريكي - الغربي^(١٥).

٢ - الإعلام البديل (المقاومة بالقلم والكاميرا)

لا يمكن نسيان أو تناسي لقطة تصوير فتي بعمر ١٦ سنة، عندما كان يكتب على أحد جدران مديرية الدفاع المدني في الفلوجة في آب/أغسطس ٢٠٠٤، عبارة «يا أمريكيان.. يا محتلين.. لن نقبل بكم محتلين لبلادنا...». وقبل أن يكمل كتابته سقط مضرجاً بدمائه بعد أن أطلق عليه جندي أمريكي رشقة إطلاقات نارية خارقة مرّقت جسده، واستشهد في الحال، وبقي تحت حراسة الجندي الأمريكي إلى وقت يزيد على النصف ساعة، لا يسمح لأحد أن يسعفه، إلى أن اطمأن إلى وفاة الفتى، ثم غادر مكانه. وقد ذكرتنا هذه اللقطة التي لم يكمل فيها الضحية عبارته، وهي تعدّ أحد عناوين الإعلام المضاد للاحتلال، وشاعت خلال انتشار تكنولوجيا الإنترنت «المدوّات» باللقطة المثيرة للطفل الفلسطيني محمّد الدرّة بعد انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية في الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. هذه لقطة شوهدت بعيون الناس، وتداولت أنبأؤها حتى اليوم، وهي واحدة من أمثلة كثيرة حصلت.

ولعل من بعض مفردات الإعلام المقاوم أن مسلحاً أهدى إلى فضائية أجنبية (فرنسية) لقطة مثيرة، حين رصد بنفسه جندياً أمريكياً يتخذ من مبنى قائمقامية قضاء الفلوجة موقعاً له لرصد أية تحرّكات للمسلّحين، ولكن المسلّح اختار طريقاً آخر، وأحبط بذكائه خطة الجندي الأمريكي، وذلك بتسلّقه على بناية مقابلة للمبنى الحكومي مباشرة من غرفة مهجورة، تتميز بارتفاعها الذي يفوق ارتفاع البناية المقابلة، ومعه مصوّر خاص به. وقبيل تنفيذ لحظة الاستهداف، قال المسلّح الذي يحمل بندقية لصاحب الكاميرا: «صوب بدقة على الجندي الأسود، فإنه أقسى من الجندي الأبيض في تعامله مع العراقيين»، وفي أقل من لحظة سقط

(١٥) داليا يوسف، موقع إسلام أون لاين، ١٣/٣/٢٠٠٣.

الجندي الأسود قتيلاً عندما أعطاه بـ «الكصّة»، كما يُقال باللهجة العراقية، وعند محاولة إسعافه من قبل زميله الأبيض جاءت طلقة أخرى في رأس الزميل، الذي سقط بجواره. هذه اللقطة وزّعت في ما بعد على فضائيات أخرى، منها فضائيات عربية، وشوهدت عبر لقطات مجزأة دون أن تثبّ اللقطة كاملة ليكتمل التفسير الحقيقي لها.

هذا يمثل الإعلام المضاد أو المقاوم، الذي تتخذه جماعات ذات إمكانيات محدودة تجاه الطرف الخصم، بحيث تستهدف عدوك وتشعره بأنك فاعل، وبإمكانك أن تقوم بالفعل المضاد، وأن تتخذ الوسيلة الإعلامية الناجحة لتسويق الحدث أو خسارته أمام الرأي العام العالمي. في لحظات هناك من يسجل الأحداث، وهناك من يترصد بالكاميرا التقاط الصورة لمقتل جندي أو تدمير «همر» أو دبابة أو سقوط طائرة، إذا لم تر وهي تشتعل في السماء، فإن حطامها يبقى في الأرض لأيام. وهنا يأتي دور الإعلام المقاوم، أو المضاد، البديل، فإنه في حال تمتعت الوسائل الإعلامية عن نشرها أو بثّها، فإن الإنترنت يجعلها في لحظات مادة إعلامية دسمة، وكثيراً ما دفع هذا الفعل الإعلامي الفضائيات والصحف وغيرها إلى اعتماد هذه الأحداث كمواد للنشر.

شوارع العالم تموج بحركة الشعوب المناهضة للحرب. قوات الشرطة هنا وهناك تصطدم بالمتظاهرين... جرحى وقتلى ومعتقلون... ذكريات ومشاهدات... وقائع وصور. هذه هي حركة الجماهير تعبر عن الضمير الإنساني المناهض للحرب... نريد أن نقرأ ونسمع ونرى الصورة الحقيقية لتلك الحركة الإنسانية. ولكن، هل تفتح صحيفتك اليومية، فلا تجد فيها أخبار تلك الحركة التي تعبر عنك؟ هل تفتح قنواتك الفضائية المفضّلة، فتجدها تتناول تلك الوقائع بشكل مشوه أو مبتسر؟ هل ترغب في أن تجد مكاناً بديلاً لوسائل الإعلام الرئيسية تلك؟ هل تريد أن تجد في تلك الوسيلة الخبر والتحقيق والصورة والتسجيل الصوتي والمرئي لتلك الفعاليات التي لا تجد لها مكاناً تستحقه في وسائل الإعلام الكبرى؟ إذاً دعونا نسأل: هل جرّبت يوماً أن تكتب على جدران الحائط؟! أو على خلفيات الأبواب المغلقة؟! هل جرّبت أن تصدر صحيفة حائط في مدرستك أو كليّتك؟ هل جرّبت أن تدوّن مشاهداتك وذكرياتك عن الأحداث التي تشارك فيها؟ هل تهوى حمل كاميرتك أو جهاز تسجيلك لتسجّل الوقائع المهمة؟

لقد كنتُ أهوى صنع ذلك، ولم أكن أجد مكاناً لنشر ما أكتبه أو أصوره أو أسجّله، لكنني ما زلتُ أحتفظ بأرشيفي الخاص... مشاهدات وذكريات... صور ومقالات. تستطيع أنت أيضاً أن تصنع وسيلتك الإعلامية بنفسك... تستطيع أن تحمل قلمك، وتذهب إلى هناك لتكتب خبراً أو تحقيقاً، أو تدوّن مشاهداتك... تستطيع أن تحمل كاميرتك الفوتوغرافية، أو حتى الكاميرا الموجودة بمحمولك لتصوّر الأحداث... تستطيع أن تحمل جهاز التسجيل الخاص بك، لتسجل أصوات الجماهير، ولتجري لقاءات حيّة مع رموزها... تستطيع أن تحمل كاميرا الفيديو أو السينما الخاصة بك، لتصوّر الوقائع حيّة، أو لتصنع فيلماً تسجيلياً، وتتمتع بفرصة ذهبية لم يتمتع بها جيلنا. وأنت تستطيع أن تجد متسعاً لنشر ما تسجّله أو تدوّنه... تستطيع أن تروّجه وسط آلاف، بل ملايين القراء والمشاهدين، كل ذلك ببساطة عبر شبكة الإنترنت التي تستطيع أن تحمل صوتك إلى نهاية العالم. صحيح، إنّ الإعلام المقاوم يعتمد على الأدوات البسيطة في نشر خطابه ورسالاته التي غلب عليها الطابع المقتضب، فهو إعلام حربي بلا شك، وهذا الأمر

دفع البعض من المختصين في الحقل الإعلامي إلى أن يسمّوه بإعلام التكنولوجيا المتواضعة، أو عصر تكنولوجيا التواصل الإعلامي الفاعل^(١٦).

٣ - معركة الإعلام والبنّتاغون (الإخفاقات والاعترافات)

واصلت مختلف الوسائل الإعلامية والسياسية والعسكرية، داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، جهودها للبحث عن أرقام حقيقية للخسائر التي مني بها جيش الاحتلال الأمريكي في العراق. ويتركز الحديث هنا على موقف وسائل الإعلام الأمريكية والغربية والعربية، ومن بينها إعلام المقاومة، الذي تجلّى في الدوريات والمواقع الأخبارية، التي ظهرت مع ولوج صفحة الاحتلال مطلع عام ٢٠٠٣، ومعركتها مع البنّتاغون حول ذلك. ويكتسب هذا الجدل والنقاش المستمر الدائر حول هذه القضية أهمية استثنائية في ظلّ الاستراتيجية الجديدة التي ستتبّعها الإدارة الأمريكية في العراق، خصوصاً بعد أن فشلت الاستراتيجيات السابقة في تحقيق أهدافها، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في الخسائر الأمريكية في العراق من جهة، وإلى استمرار تدهور الوضع الأمني فيه من جهة أخرى، فيما كانت إدارة الرئيس بوش تحاول

قدّر موقع "تي.بي.آر"، من خلال نشرة دورية يصدرها، أن عدد القتلى من الجنود الأمريكيين، في العراق، قد فاق الـ ١٥,٠٠٠ قتيل، و٢٧,٠٠٠ جريح.

التهرب كلياً من كشف الأرقام الحقيقية والفعلية التي منيت بها قواتها في هذا البلد. ويبرز هذا التهرب واضحاً في الأمر الرئاسي الذي كان قد أصدره بوش، القاضي بوجوب تحديد نشر أو تزويد الصحافة الأمريكية بالأرقام الحقيقية والفعلية للخسائر الأمريكية، سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها، وفي القواعد الأمريكية التجميعية للخسائر، وخصوصاً قاعدتي «رامشتاين» الجوية في ألمانيا، و«دوفر»، حيث تتركز فيهما عمليات تجميع الخسائر، سواء من القتلى أو الجرحى، إضافة إلى الأمر الوزاري التأكيدي الذي أصدره وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد بهذا الشأن أيضاً.

أ - حقائق صحافية وسياسية غربية

أكد براينغ هارينغ، وهو محلل ومراسل في المجال العسكري والاستخباراتي، وأحد الباحثين في مؤسسة أمريكية مستقلة للإحصاء وقياسات الرأي العام، أنّه إذا ما أخذنا بعين الاعتبار اعتراف المصادر الرسمية الحكومية الأمريكية بوجود ١٥,٠٠٠ جريح بإصابة بالغة وخطيرة، إضافة إلى ٢٥,٠٠٠ جريح بإصابة خفيفة أو متوسطة، فإن عدد القتلى من الجنود الأمريكيين في العراق الذي لا يتعدى وفق الإحصاءات الرسمية الأمريكية الـ ٣,٠٠٠، يصبح رقماً غير واقعي على الإطلاق. هذا إلى جانب المعلومات والتقارير الأخرى التي تحدثت عن

(١٦) مجدي سعيد، موقع إسلام أون لاين، ٢٧/٣/٢٠٠٣.

هروب أكثر من ٥٥٠٠ جندي أمريكي إلى دول أوروبية، مثل كندا وأيرلندا ودول أوروبية أخرى، لكي لا يعودوا إلى العراق ليواجهوا فيه خطر الموت الأكيد.. وقدّر موقع «تي. بي. آر.» الأخباري الأمريكي، وهو موقع متخصص في متابعة أعداد القتلى والجرحى من الجنود الأمريكيين في العراق، من خلال نشرة دورية يصدرها، أن عدد القتلى من الجنود الأمريكيين منذ بداية الغزو الأمريكي للعراق وحتى الآن، أي حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قد فاق الـ ١٥,٠٠٠ قتيل، بينما بلغ عدد الجرحى للفترة ذاتها أكثر من ٢٧,٠٠٠ جريح، وخصوصاً أن العملية، التي قامت بها المقاومة العراقية في تفجير وتدمير قاعدة «الصقر» الأمريكية وحدها بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٦، قد أوقعت أكثر من ٣٠٠ إصابة بين قتيل وجريح لم يتم تسجيلها رسمياً، مع العلم أن هذه القاعدة يوجد فيها أكثر من ٥٠٠٠ جندي أمريكي، بينما نفت تقارير الإدارة الأمريكية في أن يكون عدد الجنود الأمريكيين الموجودين فيها أكثر من ١٠٠ جندي!!...

واستناداً إلى براينغ هارينغ أيضاً، في مقالة له كان قد نشرها على موقع «غلوبال سيكيورتي»، أكد أنه تمكّن من الحصول على نسخ من قوائم الشحن الخاصة بوحدة النقل العسكري الجوي للجنود الأمريكيين القتلى في العراق، الذين تمّ نقلهم إلى قاعدة «دوفر» الجوية، وتبيّن من تلك القوائم أن أعداد الجنود القتلى الذين تمّ شحنهم هي أكثر بكثير من الأرقام الرسمية المعلنة. ويقول: تمكّنت أيضاً من الحصول على وثيقة رسمية صادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية، كانت الوزارة تنوي نشرها، إلا أنّها تراجع عن ذلك، مفادها أن العدد الحقيقي للجنود الأمريكيين القتلى في العراق، منذ بداية الاحتلال الأمريكي للعراق وحتى شهر تموز/يوليو عام ٢٠٠٥، قد بلغ ١٠,٠٠٠ جندي أمريكي قتيل في العراق. وأودع هارينغ هذه الوثيقة في الموقع لمن يريد الإطلاع عليها.

ب - حقائق صحافية وإعلامية عربية

ثمّ جاءت الأرقام التي أعلنتها المقاومة العراقية لأعداد الجنود الأمريكيين القتلى في العراق لتدقّ المسمار في نعش التقارير الرسمية الأمريكية المتعلقة بهذا الخصوص... وتشير المعلومات المتوفرة بخصوص المقاومة العراقية إلى أنّها أخذت بالتطور، من حيث مستوى تنظيمها ودقة عملياتها العسكرية وتشكيلاتها، مما جعل عملياتها العسكرية فاعلة، وقدرتها الإعلامية في تصوير العمليات التي تقوم بها، ونشرها على عدة مواقع في الشبكة الدولية (الإنترنت)، مؤثرة. وهذا النمط الإعلامي الجديد فرض نفسه على الولايات المتحدة، بحيث يكشف خسائرها، وهو يظهر المقاومة الفاعلة في واقع الحال.

وفي مقابلة مع مجلة **الفرسان**، وهي مجلة إلكترونية تصدرها هيئة الإعلام المركزي في «الجيش الإسلامي في العراق»، أكد قائد الجيش أن الإحصاءات المعتمدة لدى الجيش الإسلامي تشير إلى أن عدد القتلى من الجنود والضباط الأمريكيين في العراق منذ بداية الاحتلال الأمريكي للعراق، وحتى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قد تجاوز الـ ٢٥,٠٠٠ ألف قتيل، وضعفي هذا العدد من الجرحى.. ويعدّ هذا الرقم قريباً من الأرقام التي أكدتها مصادر

أخرى متخصصة من المؤسسات البحثية والإحصائية الأمريكية المستقلة.. أما المصادر العربية الأخرى، فكان من أبرزها وأكثرها دقة ومصداقية هو موقع «المختصر الأخباري»، وهو الموقع العربي الوحيد تقريباً الذي يرصد ويتابع ويعلن الأرقام الحقيقية لعدد الجنود الأمريكيين القتلى منذ بداية الاحتلال. وتشير إحصائية هذا الموقع إلى أن العدد الحقيقي للقتلى من الجنود الأمريكيين في العراق قد بلغ منذ بداية الاحتلال الأمريكي وحتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر (رمضان) ٢٠٠٦ ما مجموعه ٦٩٣,٣٣ قتيلًا، وهو ما يعادل حوالي ١٢ ضعفًا لما أصدرته وزارة الدفاع الأمريكية من أرقام رسمية. ويعتمد هذا الموقع على مواقع أخبارية أخرى في الرصد والتوثيق، وهي مصادر معروفة، وفي المقدمة منها موقعًا «مفكرة الإسلام» و«جهاد أنسين الإنكليزي»، وهما الموقعان الأكثر شهرة في هذا المجال، اللذان شنت وزارتا الخارجية والدفاع الأمريكيتان حملة إعلامية واسعة ضدّهما، وطالبت بإغلاقهما، إضافة إلى ما تنشره الصحف ووكالات الأنباء العالمية والعربية الأخرى، وموقع «الجزيرة» الأخباري. ويرى المراقبون والمحللون الاستراتيجيون، والأمريكيون منهم على وجه التحديد، أن هذه الأرقام هي الأقرب إلى الحقيقة من الأرقام الرسمية الأمريكية المعلنة لعدة أسباب موضوعية ومنطقية، منها:

(١) تنامي قدرة المقاومة العراقية في استهدافها للقوات الأمريكية في العراق، وتعدّد هذه الفصائل، الأمر الذي يجعل القوات الأمريكية عرضة لهجمات متعددة في مناطق جغرافية متعددة في العراق.

(٢) أن المقاومة العراقية نجحت في تشكيل جهاز مخابراتي أو استخباري فاعل، ويبدو هذا الأمر بشكل واضح في ما تعرضت له قاعدة «الصقر» الجوية الأمريكية، وغيرها من القواعد الأخرى.

(٣) استمرار سيطرة المقاومة العراقية على «المناطق الساخنة»، التي يحدّها القادة العسكريون الأمريكيون في مناطق: الأنبار والموصل وسامراء وبيجي وتكريت والتاجي، على رغم كلّ الحملات العسكرية الأمريكية التي جرت في هذه المناطق.

وقد أدى تصاعد المقاومة العراقية إلى إثارة حفيظة القوات الأمريكية بشكل كبير، مما جعل الإدارة الأمريكية والحكومة العراقية تمارسان لعبة «خط الأوراق»، باعتبار العمليات التي تقوم بها المقاومة العراقية على أنّها «إرهابية». ويقول باحثون متخصصون بدراسة الاستراتيجية الأمريكية في العراق أن هناك أسباباً أخرى، منها: أن التقرير اليومي الذي تصدره وزارة الدفاع الأمريكية، بخصوص القتلى والجرحى من الجنود الأمريكيين في العراق، يعاني خللاً فنياً، هو عدم إدراج أو إحصاء الخسائر التي تقع منذ فترة كتابة التقرير وحتى فترة نشره. وهذا يعني أعداداً إضافية من الخسائر غير المسجلة وغير المعلنة. ثمّ تتشدد الإدارة الأمريكية ووزارة الدفاع على وجه التحديد في تقييد حرية وسائل الإعلام العالمية عامة، والأمريكية خاصة، في الحصول على معلومات عن أعداد القتلى والجرحى، أو تصوير، أو نقل مراسم نقل الجنود القتلى والجرحى. وهذا يعني عدم الرغبة في كشف الأعداد الحقيقية للخسائر.. كما أنّ الأعداد التي تظهرها إحصاءات وبيانات وزارة الدفاع الأمريكية لا تشمل

أيضاً أعداد الجنود القتلى الذين يموتون متأثرين بجراحهم خلال عمليات إسعافهم الطبية، إضافة إلى أن الإحصاءات والبيانات الخاصة بوزارة الدفاع الأمريكية لا تشمل أيضاً الأمريكيين الذين يُقتلون، من العاملين في أجهزة الخارجية والمخابرات والاستخبارات العسكرية والإداريين والمتعاقدين التجاريين والعسكريين، والجنود الموجودين في الجيش الأمريكي حالياً من غير الحاصلين على الجنسية الأمريكية، وكذلك الفنيين والسواق والخبراء المتعاقدين، سواء مع القوات الأمريكية أو مع «سلطة الائتلاف» السابقة، أو المتعاقدين مع السفارة الأمريكية نفسها.

ج - تطابق الإحصاءات الغربية والعربية

وفي تقرير لوكالة رويترز للأخبار، فقد تمّ تقدير عدد المتعاقدين الأمريكيين من المدنيين والعسكريين بـ ١٠٠,٠٠٠ متعاقد، كانت المقاومة العراقية قد اعتبرتهم جميعاً أهدافاً لها كقوات احتلال الأمريكية، سواء بسواء، وقتل بالفعل عدد كبير منهم، ولم تأت التقارير والإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية على ذكرهم. ويؤكد الصحافي الأمريكي الشهير بوب وودورد، الذي يعمل في صحيفة «اشنطن بوست» الأمريكية، أن هناك ما بين ٨٠٠ إلى ٩٠٠ عملية عسكرية أسبوعياً تقوم بها المقاومة العراقية ضدّ القوات الأمريكية، سواء في العاصمة بغداد أو خارجها. ووفقاً للتقرير الذي أصدره مركز «بروكينغز» الشهير في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الذي يقع في ٥٧ صفحة، كان يوجد حتى شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ قرابة ١٦٢,٠٠٠ جندي من قوات التحالف، منهم ١٤٤,٠٠٠ جندي أمريكي، بالإضافة إلى وجود ١٠٠,٠٠٠ أمريكي آخر من المتعاقدين الأمريكيين في مختلف الشؤون والاختصاصات. وهذا يعني أن العدد الإجمالي للأمريكيين الموجودين في العراق من القوات الأمريكية والمتعاقدين معها يبلغ ٢٤٤,٠٠٠ أمريكي. وتأسيساً على ذلك، تكون الأرقام، التي ذكرتها المصادر المستقلة والمصادر العربية ومصادر المقاومة العراقية، قريبة إلى الواقع، قياساً إلى هذا العدد من الأمريكيين الموجودين في العراق.

ولا ننس، في هذا الخصوص، ما تواجهه القوات الأمريكية من مشكلات جدية في التجنيد وهروب المجندين من الخدمة في العراق، إلى درجة دفعت الإدارة الأمريكية إلى تقديم محفزات مالية كبيرة إلى الذين يخدمون في الجيش الأمريكي في العراق، وصلت إلى ٢٠,٠٠٠ دولار لكلّ مجند، إضافة إلى مصاريف التعليم، التي تصل إلى حوالي ٦٠,٠٠٠ دولار. كما قرّرت إدارة الرئيس بوش منح الجنسية الأمريكية إلى من يخدم في الجيش الأمريكي في العراق من الأجانب، طبقاً للقانون الذي وقّعه الرئيس بوش في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الذي يقضي بخفض المدة المقررة لمنح الجنسية الأمريكية من ثلاث سنوات إلى سنة واحدة للعاملين الأجانب في الجيش الأمريكي في العراق. وهكذا، فقد حصل أكثر من ٧٥٠٠ جندي أجنبي على الجنسية الأمريكية بعد خدمتهم في العراق.. والسؤال المهم هنا هو: لماذا يعاني الجيش الأمريكي قصوراً في التجنيد، ولماذا يعزف المجنّدون الأمريكيون عن الخدمة في العراق؟ الجواب هو: إن الخسائر الأمريكية في العراق مرتفعة جداً.. فالقبول بالخدمة في العراق يعني القبول بالموت مباشرة.. وقد اعترفت وزارة الدفاع الأمريكية ذاتها بهروب حوالي ٥٥٠٠ جندي

أمريكي منذ بدء الاحتلال الأمريكي للعراق، بسبب الموت الذي يواجهونه في العراق^(١٧).

٤ - شبكة الإنترنت إحدى وسائل الإعلام المقاوم

شكّل دخول خدمة الإنترنت وسهولة التعامل بها لدى جميع المواطنين، دون حكر على شخص أو جهة أو مؤسسة واحدة، أحد أهم الإنجازات الفكرية التي تحققت في ظلّ القفزة النوعية لعصر تكنولوجيا الاتصالات في السنوات الأخيرة. وجاء توظيف شبكة الإنترنت وإنشاء المواقع فيها من قبل فصائل المقاومة العراقية ليشكّل خطوة كبيرة في طريق بناء منابر الإعلام والدعاية والتثقيف في آن واحد، وكذلك في توفير إمكانات غير محدودة، وغير قابلة للاحتواء أو الإلغاء الكامل من قبل منظومة الدعاية الإعلامية الأمريكية، المجهزة فكرياً وتكنولوجياً لغزو عقلية الإنسان العراقي قبل المدفع والدبابة، وليشكّل هذا الجانب الإعلامي (الإنترنت) مصدراً أساسياً من مصادر إعلام الفصائل المقاومة، الواسعة الانتشار وبالغ التأثير^(١٨).

وأمام ذلك، ففي الوقت الذي تصعدّ فيه الولايات المتحدة الأمريكية من حربها في العراق ضدّ المقاومة العراقية، ميدانياً على الأرض، لم تنس المؤسسة العسكرية في البنتاغون أن تشمل في حربها هذه ما أضحى يعرف بساحة «الإنترنت»، التي بدورها أصبحت مساحة واسعة لفصائل المقاومة التي تبث عليها بياناتها وعملياتها العسكرية المصوّرة، وسط ضغوطات واتهامات تواجهها وسائل الإعلام العربية، وفي سعي من هذه الفصائل إلى إضفاء المصداقية على إعلامها ومعلوماتها حول حقيقة الخسائر الأمريكية في العراق. ولا يجد المتصفحّ الجيد لشبكة المعلومات صعوبة كبيرة في الحصول على المواد الإعلامية للفصائل المقاومة العراقية، من صور أو بيانات أو عمليات مصوّرة بالفيديو، فالأمر لا يحتاج سوى إلى اشتراك مجاني من متصفح الإنترنت في إحدى منتديات الحوار الإسلامية أو المجموعات البريدية المختلفة المنتشرة بكثرة، لتصله هذه المواد أولاً بأول دون عناء يذكر، في ظلّ التكنولوجيا المتقدمة التي توفّر الألية السلسلة لتحميل أفلام المقاومة أو بياناتها^(١٩). ولمواجهة هذه الظاهرة لا تخفي الولايات المتحدة الأمريكية حربها المعلنة على المقاومة في هذا المضمار، فعلى سبيل المثال تسعى ما تسمى «شرطة الإنترنت» في الولايات المتحدة لإسكات «أبوميسرة العراقي»، حيث يتميز هذا الشخص - بحسب تقرير نشرته صحيفة الشرق الأوسط اللندنية - بـ «البراعة في الانتشار في كلّ مكان، ولا أحد يعرف على وجه التحديد مكان وجوده في العالم، فهو يغيّر باستمرار حساباته الخاصة بالإنترنت، مستفيداً من التكنولوجيا الجديدة لإصدار بياناته للعالم».

وحول صعوبة مواجهة هذه التنظيمات على الإنترنت، تنقل الصحيفة ذاتها عن مستشار

(١٧) تقرير نشر على موقع الصحفي العربي بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، < http://www.alsahfe.com >، انظر أيضاً: وكالة رويترز للأنباء، «تقرير حول شركات الحماية الأمريكية (المرتزقة)»، نشر عقب أزمة مقتل مدنيين في ساحة النور ببغداد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

(١٨) جمال الزرن، «تساؤلات عن الإعلام الجديد والإنترنت»، في: أسامة الخولي [وآخرون]، العرب وثورة المعلومات، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١١١.

(١٩) عز الدين أحمد، في: السبيل (عمّان)، ١٢/٧/٢٠٠٥.

شؤون «الإرهاب» إيفان كولمان، قوله إنه «لا مجال لوقف نشر هذه التقارير، وإنه بوسع هؤلاء الأشخاص إرسال تسجيلات فيديو ذات نوعية متميزة إلى ملايين الناس دون أن تكون قد تعرّضت إلى حذف أو تعديل»، في إشارة إلى نجاح هذه الجهات في الصمود في حرب إلكترونية تدور رحاها على صفحات الإنترنت. ويرى مراقبون أن الإدارة الأمريكية تواجه تحدياً حقيقياً في هذا الموضوع في ظلّ التعتيم الذي تمارسه قواتها إعلامياً في العراق، فمثلاً عند الحديث عن عملية عسكرية استهدفت عربة أمريكية، تعلن فيه القوات الأمريكية أن لا إصابات، نجد أن هذه المجموعة المسلحة أو تلك تبث شريطاً مصوراً للعملية ذاتها يحوي مشاهد تظهر تفتت العربة وتطاير أجزائها، مما يشكك في صحة الرواية الأمريكية حول مختلف العمليات العسكرية.

يرى مراقبون أن الإدارة الأمريكية تواجه تحدياً حقيقياً في موضوع نجاح «إنترنت» الفصائل المقاومة. وباتت الولايات المتحدة لا تملك السيطرة الكاملة على مساحات الشبكة العنكبوتية «الإنترنت».

وعن تعامل وسائل الإعلام، ولا سيما الفضائيات، مع هذه الظاهرة بالإحجام أو عدمه في نشر هذه المواد الإعلامية، ردّ أحد المراسلين الصحفيين، وكان سبق له أن عمل في العراق لصالح إحدى الفضائيات، أنه ليس إجماعاً من قبل الفضائيات العربية بقدر ما هو ضغط يمارس

عليها من قبل جهات متعددة. وأضاف المراسل الصحفي، الذي فضّل عدم الكشف عن اسمه، أن الفضائية العربية لا يمكن بحال من الأحوال أن تكون ناطقة باسم المقاومة، نظراً إلى المواقف السياسية لدى الأقطار العربية التي تعمل فيها هذه الفضائيات، وأن هناك زيادة كبيرة في حجم الأفلام التي تصوّرها هذه الفصائل، وبالتالي زيادة في حجم الضغط على مكاتب هذه الفضائية أو تلك. ومن باب الاستشهاد بالحقائق، قال إن مكتب إحدى الفضائيات تلقى عشرة أشهر أشرطة مصوّرة في يوم واحد، الأمر الذي فسّر بحرص هذه الجماعات على توثيق عملياتها ونشاطها العسكري تلفزيونياً لمواجهة الجهد الأمريكي المضاد. ومعلوم أن لكلّ فضائية أجندة سياسية ملتزمة بها، حيث إن بعض هذه الفضائيات تقف موقف الرافض لعمليات المقاومة. وعن اتّساع ظاهرة انتشار هذه الأفلام والمواد الإعلامية على الإنترنت، قال المراسل الصحفي إن الولايات المتحدة عاجزة عن ملاحقة مصادر المجموعات المسلحة على الإنترنت لأنها ببساطة لا تملك السيطرة الكاملة على مساحات الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)^(٢٠).

خاتمة

نستخلص من خلال هذه الدراسة أنّ الإعلام شكل عنصراً مهماً في عالم اليوم، وأصبح الصراع يدور في فضاء الإعلام، وهو يسبق المنازلة العسكرية على الأرض. إنّ الولايات المتحدة الأمريكية أدركت بما لا يقبل الشك أن الإمكانيات الإعلامية والعسكرية والاقتصادية لم تكن

(٢٠) عبد الرحمن سلوم الرواشدي، الجهاد الإعلامي.. تأصيل وتفعيل (قراءة في الجهاد الإعلامي

< <http://www.76news.net/book.htm> > .

بالعراق)، ص ٦٢. للمزيد، انظر موقع وكالة الحق:

وحدها عامل الحسم في فرض الإملاءات، دون الأخذ بنظر الاعتبار دور الإيرادات الحرة للشعوب في الممانعة والرفض، والدليل على ذلك أنَّ الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية في ممارسة التضليل التي تبنتها قبل الغزو ذهبت أدراج الرياح بعد أسابيع قلائل من احتلال العراق، وأن الإعلام المخادع لم تعد تقع الأذان فريسة له إذا ما توفرت عوامل المقاومة في الصوت الرافض وسلاح الكلاشنكوف البسيط وصورة الكاميرات العادية والرقمية والموبايل التي كانت بأيدي المقاومين العراقيين. لقد أدركت الولايات المتحدة أقول نجم إعلامها المتطور تكنولوجياً، وإعلان خسارته في المعركة الإعلامية، في حين سجل الإعلام الشعبي العراقي تقدماً ملحوظاً لاعتماده على حقائق ملموسة، فضلاً عن مشاركة رجال المدونات عبر الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) في التحدي الإعلامي، وهو ما يطلق عليه «الإعلام البديل». ولا بد من استخلاص بعض النقاط من ذلك، وهي كما يلي:

١ - إنَّ الغزو الأمريكي للعراق أفرز لوناً جديداً من الصحافة، تتمثل بصحافة الممانعة والتحدي، وهي تتشكل من مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، إلى جانب ثقافة أدبية وفكرية تدخل في مضمار أدب المقاومة، ولا سيما رسائل الموبايل.

٢ - إنَّ الحقيقة كلمة مقدسة في نظر العديد من الصحفيين المهنيين، وقد قاتلوا من أجلها كثيراً في ساحة العراق، وقد كلفهم ذلك ثمن حياتهم، وذهب من أجلها ما يقرب من ٣٠٠ صحافي وإعلامي. لذلك، فلن تغيب عنها شمس الحرية.

٣ - بقدر ما سمحت ثنائية الاحتلال والفوضى من فتح مجالات تلغيم الساحة العراقية بالإعلام المفخخ والطائفي والعرقي، لتفتيت وحدة الوطن كجزء من أهداف الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية، بقدر ما أوجد ذلك حالة فعل وردة فعل داخل المجتمع العراقي، فظهرت وسائل إعلام اتسمت بالمهنية والحرفية ذات القدرة الفائقة على دحض مكونات الإعلام الميسس.

٤ - إنَّ انتكاسة الخطة الأمريكية الإعلامية والثقافية والعسكرية في العراق بعد التاسع من نيسان/أبريل ٢٠٠٣، دفع بصنّاع القرار السياسي في واشنطن إلى اتخاذ قرارات ارتجالية على صعيد الإعلام، أنتجت الكثير من الأعداء الذين ساهموا إلى حد كبير في تعرية الوجود الاحتلالي لأرض العراق، ومثال ذلك فضائية «الجزيرة» في قطر.

٥ - إنَّ مآزق الوجود الأمريكي والخسائر البشرية والمعداتية في العراق أسفر عن نسف كلّ ما بنى من خطط إعلامية ونفسية وعسكرية مسبقاً، وكان من تداعيات ذلك نشوب أزمة ثقة بين البنتاغون والمؤسسات الإعلامية والصحافية الأمريكية.

٦ - كسر حاجز الخوف من ذلك البيع الأمريكي المرعب، وهو ما ساعد المؤسسات الصحافية الدولية على أن تمارس حقّها في القصص الأخبارية دون خوف، على رغم استمرار لغة التهديد والوعيد.

٧ - الإعلام سيف ذو حدين، ففي الوقت الذي تعتمده دول استعمارية متقدمة كمعول هدم ضدّ الدول الأخرى، فإنه يمارس كسلاح للتعبئة الثقافية والسياسية والنفسية في الدول والمجتمعات من أجل الممانعة وعدم الاستسلام □

الهوية:

الإسلام، العروبة، التونسية(*)

سالم لبيض (***)

قسم علم الاجتماع، المعهد العالي للعلوم الإنسانية - تونس.

مقدمة

موضوع الهوية من الموضوعات التي باتت تحظى باهتمام ملحوظ في الفكر والمعرفة المعاصرين بعد أن أعادت الظاهرة إنتاج نفسها بسبب محاولات بعض مراكز القوة في العالم، خاصة الغربية منها في أوروبا وأمريكا الشمالية، إعلاء شأن بعض الهويات المستحبة لديها وطمس أخرى مستهجنة. مقياسها في ذلك هو مدى توظيف مسألة الهوية في المصالح الاقتصادية والسياسية لتلك الكتلة التاريخية المعروفة باسم الغرب.

من أسباب انتشار الاهتمام بالهوية في عالمنا المعاصر بروز العولمة بمفاهيمها الجديدة. إن توحيد الأسواق وإلغاء الحدود والحواجز الجمركية بين المجتمعات والشعوب لصالح رأس المال العالمي يحتاج ضرورة، إلى إذابة الفوارق الثقافية والخصوصيات المحلية حتى تزول آخر الحواجز أمام الرأسمالية التي تعيد تشكيل الإنسانية على أرضية التماهي وليس الاختلاف؛ ولعل ذلك من مفارقات الليبرالية في زمن العولمة. إن الخصوصية الوطنية والقومية هي أساسات الهوية اليوم. وهي مرتكزات الإرادة الوطنية في مجالات السياسة والاقتصاد والاستراتيجية، بما في ذلك بناء القوة العسكرية. لذلك فهي مذمومة منذ البداية، لأنها تشكّل نقيضاً للعولمة الليبرالية، ومرتكزاً لإمكانية بناء استقلال وطني. ولما كانت الهوية في مختلف أقطار الوطن العربي مدخلاً إلى مقاومة الرأسمالية في شكلها العالمي، فقد حظيت باهتمام مشاريع الإصلاح الأمريكية المتدفقة على المنطقة، من ذلك «مشروع الشرق الأوسط الكبير»، و«مشروع إصلاح الاستخبارات الأمريكية والحيلولة دون وقوع الإرهاب»، و«مشروع الشرق الأوسط الجديد»... الخ. وهي مشاريع تستند إلى مقولة «تجفيف المنابع»، والمنابع دون شك

(*) تمثل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي نشره مركز دراسات الوحدة العربية، بالعنوان نفسه (٢٨٨ ص).

(**) له عدة مؤلفات، منها: تاريخ شبه جزيرة جرجيس من العصور القديمة إلى نهاية الاحتلال

الفرنسي: دراسة اجتماعية - تاريخية في التاريخ المحلي (٢٠٠١)، ومجتمع القبيلة: البناء الاجتماعي وتحولاته في تونس: دراسة في «قبيلة عكار»، (٢٠٠٦). البريد الإلكتروني: labiadhsalem@yahoo.fr.

هي منابع الهوية التي تعتبرها تلك المشاريع مصدراً لنشر الإرهاب، فكراً وممارسة.

أولاً: مفهوم الهوية التونسية ومكوناتها

للهوية مفاهيم عدة وأصناف كثيرة، وهي من الظواهر التي تمّ الاهتمام بها في الفكر اليوناني القديم وفي الفلسفة العربية الإسلامية. وتكفي العودة إلى كتابات أرسطو أو الفارابي أو الجرجاني لتأكيد ذلك الاهتمام. إن مفهوم «الهوية»، كما هو مستخدم في هذه الدراسة، لا يعنى بالهويات الجزئية المهنية والإثنية والقبلية والطائفية، وإنما يعنى بما هو مشترك بين أبناء المجتمع الواحد. لا يهمّ أن نسميه الضمير الجمعي - العبارة لعالم الاجتماع الفرنسي دوركهايم - أو الوعي الجماعي، وإنما المهم أن تكون الهوية مستخدمة على أرضية وجود وحدة وديمومة الخصائص الأساسية بين أبناء المجتمع الواحد. إن مفهوم «الهوية»، كما هو معتمد في هذه الدراسة، ليس مفهوماً مغلقاً فكل الهويات منفتحة على غيرها، متأثرة بها، ومؤثرة فيها. ولكنه مفهوم يحتوي على عناصر تتميز بشيء من الثبات. وهنا نجد أنفسنا مباشرة أمام أبرز مكونات الهوية في مجتمع الدراسة، أي في تونس، والمتمثلة في اللغة والدين، وكل ما ينبثق

تعتبر الهوية في مختلف أقطار الوطن العربي مدخلاً إلى مقاومة الرأسمالية في شكلها العولمي. لذا حظيت باهتمام مشاريع أمريكية وغربية تستند إلى مقولة «جفيف المنابع»، أي منابع الهوية.

عنهما من أفكار وفنون وأنماط عيش ورموز وعادات وتقاليد وأعراف وأنظمة ثقافية واقتصادية وسياسية مختلفة. لا شك في أن اللغة العربية هي اللغة الأم في تونس فهي تحتل مكانة الفرنسية في فرنسا، والإنكليزية في المملكة المتحدة، والألمانية في ألمانيا، على الرغم من الازدواجية المتأتمية من التأثير الاستعماري. كما إن الإسلام، كدين، ينتظم في نسيج المجتمع ويخترق خلاياه الجهرية.

لقد شدّد عالم الاجتماع والمستشرق الفرنسي جاك بيرك على أهمية اللغة العربية، فوصفها بأنها لا تكاد تنتمي إلى عالم الإنسان، إذ يبدو أنها بالأحرى معارة له، ويضيف: «إن العرب مدينون للغتهم برهيف تحسّسهم لشخصيتهم... فقد زوّدتهم ثقافتهم القديمة بأبين الآيات النضالية من هويتهم». وشكّل الإسلام دين الغالبية العظمى في تونس، كما في الوطن العربي، فهو أداة توحيد العرب، وهو الذي حملهم رسالة وأعطاهم قاعدة فكرية وأيديولوجية، حسب تعبير المؤرخ عبد العزيز الدوري. لقد شكّلت الهوية موضوع جدال تاريخي، فالانتماء العربي والإسلامي لتونس كان مستهدفاً بالطمس طيلة الفترة الاستعمارية ما بين عامي ١٨٨١ و١٩٥٦، وخاصة أن الاستعمار قد قام على أرض لم تعرف مفهوم الوطن، كما بات متعارفاً عليه لاحقاً. فالدولة هي عبارة عن ولاية عثمانية تتقاسم المنافع فيها العائلة الحاكمة باسم السلطان العثماني ومن حالفها من القبائل، التي توزّع الأرض في ما بينها على شكل أوطان. فالوطن هو وطن القبيلة، وليس وطن الدولة أو الأمة. وقد كانت الرابطة المشتركة هي رابطة الأخوة الدينية الإسلامية التي كانت جنينية في البداية، ثم تحوّلت إلى نوع من الانتماء العربي الإسلامي. ولعل

الدور البارز في ذلك التحول يعود إلى المؤسسة الزيتونية، المؤسسة الدينية القائمة على جامع الزيتونة، الذي تجاوز إشعاعه حدود تونس إلى آفاق أبعد. أشار أحد المدرسين في تلك المؤسسة، وهو الفاضل بن عاشور، الرمز الديني والوطني، إلى أن الزيتونة مثلت مركز الضمير الجمعي ورمز الهوية الحضارية العربية الإسلامية، مما كان له دور بارز في الدفاع عن هوية تونس العربية الإسلامية. ومن الأحداث التي عرفتها تونس تجسماً للدفاع عن الهوية بمحتوياتها المشار إليها: أحداث الزلاخ الدامية لسنة ١٩١١، بسبب ترسيم المقبرة الإسلامية المعروفة بالاسم نفسه في السجل العقاري للدولة الاستعمارية، وأحداث التجنيس لسنة ١٩٢٣، التي اندلعت بسبب سنّ قوانين تمكّن من اعتناق الجنسية الفرنسية من قبل التونسيين، والمؤتمر الأفخارستي لسنة ١٩٣٠، الذي كان يهدف إلى إحياء الوجود المسيحي في تونس، وقد مثل ذلك أعلى درجات الهجوم على الهوية العربية الإسلامية للتونسيين.

لم يتوقف الجدل حول الهوية في تونس بعد نهاية الفترة الاستعمارية وظهور الدولة الوطنية سنة ١٩٥٧. فقد نشأت تلك الدولة على أرضية من الصراع بين تيارين في الحركة الوطنية، وفي الحزب الحر الدستوري، النواة الرئيسية في تلك الحركة؛ تيار أول، هويته عروبية، قائده بن يوسف، لا يرى الاستقلال إلا كاملاً وموحّداً في كافة أقطار المغرب العربي، ويعتمد الكفاح المسلح أسلوباً لتحقيق ذلك؛ وتيار ثان، يقوده بورقيبة يعتمد سياسة الخطوة خطوة على قاعدة «خذ وطالب»، لكن دون أن يفك الارتباط مع الدولة الحامية فرنسا. ولما كانت الغلبة للتيار الثاني، فإن التعامل مع مقومات الهوية التونسية، أي العروبة والإسلام، كان براغماتياً قبل تركيز السلطة الجديدة نفسها، لكن ذلك تلاشى ليتحوّل إلى نوع من الوصم لكل ما له علاقة بالعربية لغة، والإسلام ديناً.

إن الإرث الذي تميّز بدونية الهوية العربية الإسلامية في تونس، خلال مرحلتين من تاريخها المعاصر، لم يمنع بعض المدافعين عن الهوية بتلك المضامين من اختراق بعض مؤسسات الدولة الناشئة، وتضمنين رؤاهم في نصوصها الأساسية، مثل الدستور الذي أنهى وضعه سنة ١٩٥٩ المجلس القومي التأسيسي، وهو أول برلمان في تونس. وقد جاء في فصله الأول: «تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها»، وكذلك الفصل الرقم ٣٧، الذي ينصّ على أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ودينه الإسلام. إلا أن التهميش المنظم والمقصود للهوية في تونس، ومحاولة استبدالها بمضامين فرنكوفونية، وأخرى محلية هي أقرب إلى التقاليد والسلوكيات العامة والممارسات الثقافية، قد دفع النخب الفكرية والسياسية المشكلة للمجتمع المدني والسياسي، إلى رفض تلك التوجّهات التي تقوم على محاولة استبدال الهوية الحقيقية بأخرى مستحدثة. ولعل أكبر تعبير عن ذلك ما جاء بين دفتي نصّ تأسيسي ثان لا يقل أهمية عن الدستور، وهو الميثاق الوطني الذي وقّعت عليه الأحزاب والنقابات والجمعيات الوطنية سنة ١٩٨٨.

لقد عكس الميثاق الوطني رغبة في فكّ كامل للارتباط بالإرثين الاستعماري والبورقيبي، إذ نصّ صراحة على أن «هوية شعبنا عربية إسلامية متميّزة تمتد جذورها في ماض بعيد». وأعاد الميثاق الوطني اللغة العربية والدين الإسلامي الاعتبار، كما اعترف بانتماء تونس إلى الأمة العربية. وفرض قانون الأحزاب، الصادر سنة ١٩٨٨، على الأحزاب السياسية، الاعتراف

بتلك المستويات من الانتماء، وأن تضمّنها في مواثيقها وبرامجها وأهدافها واستراتيجياتها. جاء ذلك في الفصل الثاني من القانون الذي نصّ على أن «الحزب السياسي يعمل في نطاق الشرعية الدستورية، وعليه أن يحترم ويدافع بصورة خاصة عن الهوية العربية الإسلامية». وهو ما يقودنا إلى النظر في تمثّلات الهوية وتطبيقاتها لدى الأحزاب السياسية في تونس.

ثانياً: الهوية التونسية في الخطاب السياسي

تجاذبت الفضاء السياسي التونسي أربع كتل رئيسية، منها ما يعود إلى بدايات العشرينيات من القرن الماضي، ومنها ما ظهر حديثاً:

١ - الكتلة الأولى ظهرت مع تأسيس الحزب الدستوري القديم بقيادة الإصلاحية عبد العزيز الثعالبي سنة ١٩٢٠. لقد كان ذلك الحزب يتمثل الهوية في بعديها اللغوي والديني دون تفضيل عنصر على آخر. لكن انضمام مجموعة من الشبان اللائكيين خريجي الجامعة الفرنسية، متشبّعين بالفكر الغربي الليبرالي، قد عجّل بتصدّع ذلك الحزب وانقسامه إلى حزبين، فحمل الثاني تسمية «الحزب الحر الدستوري الجديد» لحظة الانقسام والتأسيس سنة ١٩٣٤. إن تراكم إرث من الخلافات قد أظهر في النهاية أن الأمر لا يتعلق بخلاف شخصي أو اختلاف حول الزعامة، كما بدا لبعض الساسة والدارسين، وإنما يتعلق برؤيتين مختلفتين إلى حدّ التناقض في مسألة الهوية. فالجماعة القديمة تراها عربية إسلامية، كما أسلفنا، والجماعة الجديدة ترى أن هناك إمكانية للانفتاح على الغرب، ولا سيما فرنسا الدولة المستعمرة آنذاك، وتبني بعض منظومتها الرمزية، بما في ذلك لغتها، ومن ثمة الانخراط في لعبة دولية عربية. لقد تجدد ذلك الانقسام مرة أخرى في وسط الخمسينيات من القرن العشرين، عندما دعا ابن يوسف، الأمين العام للحزب الدستوري الجديد، إلى الارتباط بالمشرق العربي وبمصيره، خاصة بعد أن حضر مؤتمر باندونغ في إندونيسيا، واحتكّ بجمال عبد الناصر وبالزعماء الجدد الذين تركوا بصماتهم على حقبة تاريخية بأكملها، في حين كان بورقيبة، رئيس الحزب، يردّد أن ما يربط تونس بالغرب أكبر مما يربطها بالعرب، وأن اجتياز البحر المتوسط أسهل من اجتياز الصحراء الليبية. انعكس هذا التوجّه على «حزب الدولة» في ما بعد، فجاءت سياسات بورقيبة وحكومته تجاه الهوية وقضاياها، مثل: التعريب، والوحدة العربية، والانتماء إلى جامعة الدول العربية، والقضية الفلسطينية، تنحو نحو التهميش، وإعادة إنتاج الدونية، وذلك طيلة ثلاثين سنة من الحكم. وقد حاول الحزب الدستوري إثر نهاية الحقبة البورقيبية، وبعد تغيير اسمه وإعادة رسم أهدافه واستراتيجياته، أن يعطي مكانة أكبر للهوية العربية الإسلامية، بل يعترف بها أيضاً هويةً لتونس، كما جاء في ميثاقه. لكن تسرّب بعض النخب الفرنكوفونية إلى أجهزة ذلك الحزب، وإلى مؤسسات الدولة، جعل تلك المهمة صعبة ومستعصية في أحيان كثيرة.

لقد ولدت أحزاب أخرى من رحم الحزب الدستوري نفسه منذ أواسط السبعينيات من القرن الماضي، من أبرزها حركة الوحدة الشعبية، والديمقراطيون الاشتراكيون، وهما حركتان أعلننا موقفاً مغايراً من الهوية وقضاياها، فلم تجداً حرجاً من الاعتراف بأن تونس جزء من الأمة العربية، وبالتالي فإن كل القضايا التي تمسّ هذا الكيان هي بالضرورة قضايا تخصّ التونسيين. وهو ما تجسّد خاصة في الموقف من القضية الفلسطينية، والاعتداء على العراق

سنة ١٩٩١، واحتلاله سنة ٢٠٠٣. ولم يشذّ الحزب الاجتماعي التحرّري الحديث التأسيس عن ذلك الموقف، فتدرّج في الإقرار بحقيقة الهوية في تونس على رغم طبيعته الليبرالية، فانعكس ذلك على مواقفه من القضايا الكبرى، مثل القضية الفلسطينية.

٢ - الكتلة السياسية الثانية هي الأحزاب القومية العربية، وهي عديدة، من ذلك التجمع القومي العربي، والاتحاد الديمقراطي الوحدوي، وغيرهما من التنظيمات التي وضعها خطابها في موقع الدفاع عن عروبة تونس، وما يرمز إليه ذلك من انخراط عفوي في الدفاع عن القضايا ذات الصلة. وقد طرأ تحوّل في مرجعيات بعض التنظيمات القومية ذات الخلفية الناصرية، فباتت تتبنّى خطاباً قومياً إسلامياً لا يفرّق بين العروبة والإسلام، فيعطيها المكانة نفسها.

٣- الكتلة السياسية الثالثة المشتغلة في

الحقل السياسي يمثلها التيار الإسلامي بمفهومه الواسع الذي ينقسم بدوره إلى مجموعة من التنظيمات، مثل حزب التحرير الإسلامي، والإسلاميون التقدميون، والمجموعات الجهادية، ومجموعات الدعوة. إلا أن التجربة الأهم هي تجربة حركة الاتجاه الإسلامي التي عرفت لاحقاً بـ «النهضة». ميزة هذه الحركة أنها بقدر ما دافعت عن هوية تونس الإسلامية منذ مراحل مبكرة من ظهورها، بقدر ما غيّبت انتماءها

إن الإرث الاستعماري الذي تميز بإقصاء الهوية العربية والإسلامية، وجعلها دونيته، أوجد جاذباً سياسياً داخل الكتل السياسية، بين مؤيد لانتماء تونس العربي والإسلامي، ورافض له.

العربي، بل عاداته أيضاً في مراحل عدة من تجربتها، بسبب خلفيتها الفكرية، التي قادتها إلى النظر إلى العروبة على أنها نوع من «العصبية المقيّنة» التي يجب تركها، أو بسبب الصراع الذي عاشته الحركة مع التيارات القومية العربية، متأثراً بالصراع الدامي بين جمال عبد الناصر وحركة الإخوان المسلمين المصرية. وعلى عكس ذلك، كانت الحركة ترى في «الثورة الإيرانية» مثلاً لها، على الرغم من الاختلاف القومي والمذهبي. وهو ما تفتّن له بعض القادة الإسلاميين لاحقاً، دون أن يكون له تأثير بسبب غياب حركة «النهضة» عن الساحة السياسية بفعل علاقتها المتوترة مع السلطة في تونس منذ سنة ١٩٩١.

٤ - الكتلة السياسية الرابعة والأخيرة هي مجموع الأحزاب والتنظيمات اليسارية

الماركسية، وهي كتلة خصبية بسبب توالدها وتفرّعها المستمرين. لقد عرف الموقف الماركسي من الهوية تدرجاً ملحوظاً. فبعد أن كان أول حزب ماركسي، وهو الحزب الشيوعي التونسي، الذي غير اسمه لاحقاً إلى حركة التجديد، ينادي باندماج تونس في الأمة الفرنسية أيام الهيمنة الاستعمارية، وتبنّى الدعوة إلى التونس الخالية من المضامين العربية والإسلامية، حتى إنه تحالف مع الحزب الدستوري الجديد عشية الاستقلال في الصراع ضد التيار اليوسفي المدعوم من مشائخ جامع الزيتونة وطلبته؛ طرأ تحوّل في مواقف ذلك الحزب، مما جعله يخصص حيّزاً لعروبة تونس في خطابه. إلا أنه بقي على موقفه السلبي من الإسلام بسبب صراعه مع التنظيمات الإسلامية، وخاصة حركة النهضة، ووصفها بالظلامية والانحدار من القرون الوسطى. ولعل ما يلفت انتباه الدارس هو اشتراك أغلب المجموعات والتنظيمات الماركسية في

تونس في الموقف من الهوية، على الرغم من اختلافها حول قضايا سياسية عديدة.

ثالثاً: الهوية التونسية في الخطاب النقابي

وعلى عكس الخطاب السياسي الذي تميّز بتدرج في إقراره بحقيقة الهوية، وتبنيّه للهوية العربية والإسلامية في تونس، فإن هذه المسألة كانت في صميم المعركة النقابية منذ نشأة أول حركة نقابية غير فرنسية، وهي جامعة عموم العملة التونسيين سنة ١٩٢٥. فقد خاطب زعيمها محمد علي الحامي العمال بلغتهم العربية، فقطع بذلك مع الفرنسية كلغة للتواصل بين النقابات الفرنسية والعمال. واستخدم في خطابه بعض القيم الإسلامية لحثهم على التضامن والتآزر والتآخي والوحدة والنضال المشترك، إلا أن تلك التجربة قضي عليها في المهدي بسبب عوامل عدة، منها ما تعلق بتنظيم العمال التونسيين في غير النقابات الفرنسية، وهو ما أفرغ تلك النقابات من منخرطها، ففقدت شرعية وجودها، ومنها ما تعلق بإحياء فكرة الوطنية عن طريق ضمّ العمال التونسيين في نقابة وطنية خاصة بهم، وما يعنيه ذلك من إثارة لمسألة الهوية والخصوصية وتوظيفها في الحقلين النقابي والسياسي، ومنها ما تعلق بظهور زعامة وطنية في الحقل النقابي لها تجربة سياسية بسبب الاحتكاك بقيادة الدولة العثمانية قبل أن تحلّ دولة الخلافة، وكذلك الاطلاع على التجربة الغربية في مختلف المجالات، ولا سيما السياسية والنقابية منها.

لقد كانت مسألة الهوية في أولويات الحركة النقابية الكبرى التي ظهرت بعد ٢٠ سنة من إجهاض تجربة جامعة عموم العملة. فقد شهدت سنة ١٩٤٦ تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل على يد الزعيم النقابي فرحات حشاد. إن نشأة هذا الاتحاد في ظلّ الهيمنة الاستعمارية الفرنسية على تونس غيرت طبيعة الحركة النقابية من حركة مطلبية صرفة إلى قوة وطنية تشتغل بالعمل السياسي، وتعمل على تحرير البلاد. ولكن أبعاداً أخرى مثل الانتماء إلى المغرب العربي، وما يعنيه ذلك من تبني القضايا المرتبطة باحتلال أقطاره، خاصة في الجزائر والمغرب، والعمل على تأسيس حركة نقابية مغاربية، أصبحت جزءاً من برنامج ذلك الاتحاد. ولم يغفل الاتحاد عن الانتماء العربي، وعن القضايا المرتبطة بالهوية العربية، كما تمثلها في حقبات تاريخية مختلفة، ولعل أبرزها القضية الفلسطينية، واحتلال العراق بعد الاعتداء عليه ومحاصرته. ولكن التجربة اخترقها بعض «البرود السياسي» في بعض اللحظات التاريخية الفاصلة بسبب الارتباط بالجامعة العالمية للنقابات الحرة «السيزل» التي لم يخلُ نشاطها من تأثير غربي وصهيوني، أو بسبب الارتباط بالدولة، وبالتالي تحمّل وزر مواقف قادتها ومسؤوليها. والدليل على ذلك هو تبني الاتحاد موقف بورقيبة من القضية الفلسطينية، الذي عبّر عنه في أريحا سنة ١٩٦٥، وهو ما أدانته الأجيال النقابية اللاحقة واعتبرته موقفاً استسلامياً. ولما كانت قضايا الهوية في صميم الخطاب النقابي، فإن ذلك دفع بالمنظمة النقابية إلى تبني مختلف قضاياها، مثل قضية التعريب والمشاركة في الجدل الدائر حولها. لكن يبقى موقف الاتحاد العام التونسي للشغل من الإسلام متميزاً بالغموض والضبابية، بسبب سيطرة نخبة لائكية ذات خلفية سياسية دستورية على العمل النقابي في البداية، وقد ورثتها النخب اليسارية الماركسية التي تقصي الدين من خطابها، على رغم أن الاتحاد يمثل شرائح اجتماعية واسعة من العمال والموظفين لا تخفي تدينها. ولا شك في أن موقف الحركة النقابية من الدين

جاء متأثراً بصراع النخب اللائكية مع حركة «النهضة» الإسلامية، وقد أعادت الرسوم المسيئة إلى الرسول (ﷺ) التي نشرت في بعض الصحف الغربية في السنوات القليلة الماضية، إلى الإسلام وهجه في خطاب بعض النقابات، ولا سيما نقابة التعليم الأساسي.

رابعاً: الهوية التونسية في الخطاب التربوي

تأثر الخطاب التربوي بدوره بالصراع السياسي الذي عرفته تونس في منتصف القرن الماضي. فجاء الإصلاح التربوي لسنة ١٩٥٨ حاملاً شحنات ذلك الصراع وخلفية المنتصرين فيه. لقد تبنى ذلك المشروع تعريب التعليم، إلا أن الممارسة والتطبيقات جاءت نقيض ذلك، كما يذهب إلى ذلك بعض المختصين في تاريخ التربية في تونس، لتحتل الفرنسية مكانة كبرى في مؤسسات تعليمية كانت تعاني، إلى وقت قريب، هيمنة الاحتلال الفرنسي للغوية، وسياساته التعليمية القائمة على الفرز النخبوي وإقصاء الغالبية العظمى من أبناء التونسيين.

في مقابل ذلك، تضمن القانون التربوي لسنة ١٩٩١، الذي جاء بعد أكثر من ٣٠ سنة من ظهور المشروع الأول، بعض الفصول المتعلقة بطبيعة الهوية التي يرمي مهندسو القانون التربوي الجديد إلى تلقينها للناشئة. وقد جاء فيها أن الغايات التي يصبو إليها القانون تنزل في إطار «الهوية الوطنية التونسية»، و«الانتماء العربي الإسلامي»، و«تنمية الحس المدني والشعور بالانتماء الحضاري، وطنياً وعربياً وإسلامياً». لكن المفارقة برزت مع تطبيقات هذا القانون، إذ إن ما أعطي للفرنسية والإنكليزية من زمن مدرسي، ومن أهمية في مستوى لغة التدريس، يتجاوز بكثير ما أعطي للعربية، مما أدى إلى اختلال التوازن اللغوي لدى التلميذ التونسي، وجعل منه ضحية للسياسة التربوية، التي تتمن اللغات الأجنبية وما تنتج من ثقافة وانتماء أكثر من تميمها للعربية وما يرتبط بها من انتماء وهوية. ولعل هذه المسألة تبرز بحدّة أكبر في برامج التعليم العالي، حيث لا مكان للعربية البتة في التخصصات العلمية الصرفة، أما ما يخص لها في الآداب والإنسانيات فهو جزء ضئيل من الزمن الدراسي الجامعي، ذلك أن تلك الاختصاصات تدرّس من قبل مدرّسين هم في غالبيتهم من خريجي الجامعات الفرنسية. وقد كرّس ذلك الفكرة الشائعة بأن العربية ليست لغة علم.

خامساً: الهوية التونسية في الخطاب الطلابي

تبرز الهوية كمسألة مركزية في خطاب وممارسة حركة اجتماعية أخرى لا تقل أهمية عن الحركة النقابية، هي الحركة الطلابية. وقد عرفت تلك الحركة تجربتين رئيسيتين في التنظيم والفعل الطلابي:

١ - التجربة الأولى هي لمنظمة «لجنة صوت الطالب الزيتوني»، التي انطلقت سنة ١٩٥٠ وتوقفت سنة ١٩٥٦. لقد ظهرت لجنة صوت الطالب الزيتوني في فضاء جامع الزيتونة من أجل الدفاع عن مصالح الطلبة الزيتونيين ومطالبهم في تعليم عصري، على غرار بقية أنماط التعليم المنتشرة في تونس، ولا سيما الفرنسي منه، دون أن يكون ذلك مناقضاً لتوجهات اللجنة في دعم الهوية العربية الإسلامية والتصدي لمحاولات مسخ الشخصية الوطنية. لقد وجدت لجنة صوت الطالب الزيتوني نفسها في مواجهة الإدارة الاستعمارية، وكذلك بعض الأحزاب

اللائكية، مثل الحزب الحر الدستوري الجديد، والحزب الشيوعي، وخاصة أنها كانت تشكّل منبثاً يدعم بالبشر والكفاءات القوى الداعمة للهوية بمضمونها العربي الإسلامي، مثل الحزب الدستوري القديم وجماعة الأمانة العامة.

٢ - التجربة الثانية ارتبطت باسم الاتحاد العام لطلبة تونس، وميزته أنه نشأ في أروقة الجامعة الفرنسية سنة ١٩٥٣، قبل توطينه محلياً بدايةً من سنة ١٩٥٤. ولما كان الاتحاد هو إحدى «المنظمات القومية» التابعة للحزب الدستوري الجديد، شأنه في ذلك شأن منظمات أخرى، مثل «الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة»، و«الاتحاد القومي للمرأة»، فإن خطابه نحو الهوية اتجه إلى تبنيّ التونسية المطلقة بخصوصياتها المحلية، كمضمون وحيد لتلك الهوية. إلا أن ذلك لم يدم طويلاً، حيث انخرط بعض المجموعات الطلابية اليسارية والقومية العربية في أنشطة المنظمة الطلابية، واخترق هياكلها في أواسط الستينيات من القرن الماضي على خلفية السيطرة عليها. لكن ذلك أدى إلى أزمة دامت

سنوات طويلة، تم خلالها تعليق أنشطة الاتحاد ما بين سنتي ١٩٧١ و١٩٨٨. التاريخ الأول يحيل على تعطل المؤتمر الثامن عشر وعدم إنجازه أشغاله، أما التاريخ الثاني فيرمز إلى استئناف ذلك المؤتمر في صيغته الاستثنائية الخارقة للعادة، التي تمت المطالبة بها طيلة تلك الفترة التاريخية. وعلى عكس المؤتمر الأول، الذي ضم طلبية دستوريين وآخرين يساريين وقوميين، فإن مؤتمر سنة ١٩٨٨ لم تحضره سوى المجموعات

برزت الهوية كمسألة أساسية في الخطابات النقابية والتربوية والطلابية، ومثلت معركة حقيقية بين النخب الجماهيرية في تأكيد الهوية العربية والإسلامية لتونس ورفض إلحاقها بفرنسا.

السياسية الطلابية اليسارية وبعض العناصر القومية المستقلة، التي لم تكن تمثل تياراً بعينه. وهنا يظهر كيف تحوّلت المنظمة الطلابية من لونها الدستوري إلى لونها اليساري، مما سيؤدي إلى تحول في لون الهوية.

لقد كانت الوطنية طيلة فترة الخمسينيات والستينيات في خطاب الاتحاد تعني الولاء لحزب السلطة وتبنيّ خطابه ومواقفه بما في ذلك تلك المتعلقة بالهوية. فإذا بها تتغيّر لتصبح الوطنية هي العداء لذلك الخيار، ووصمه بمختلف النعوت، ووضع موضع المساءلة التاريخية. وبالتوازي مع ذلك، برز خطاب جديد يعطي مضامين مختلفة للوطنية والهوية، تحيل على أبعادها العربية وما ارتبط بها من مسائل، ولا سيما القضية الفلسطينية، التي كانت تخصّص لها لائحة خاصة بها في جلّ المؤتمرات، هي لائحة الصراع العربي - الصهيوني. لكن يبقى الغموض يكتنف المقوم الثاني في الهوية الوطنية في تونس، وهو الإسلام. وتجربة الاتحاد العام لطلبة تونس في هذا المستوى شبيهة بتجربة الاتحاد العام التونسي للشغل، حيث انتقل خطابه من تأثير النخب اللائكية الدستورية إلى النخب اليسارية الماركسية.

لقد حظيت الهوية باهتمام النخبة في تونس، فكانت محلّ جدل دائم واختلاف مستمر، مرتكز ذلك الازدواجية اللغوية الناجمة عن الاحتلال الفرنسي. وهذه الازدواجية لم تنته مع ذلك الاحتلال، وإنما تواصلت في ظل الدولة الوطنية، كما أسلفنا. فكانت النتيجة أن تبنيّ كثير

من النخب تلك الازدواجية، بل إن بعضها لم يكن يخفي اعتزازه بالانتماء إلى اللغة الفرنسية وحقلها الثقافي، في مقابل عدائه للانتماء العربي والإسلامي. إن المضامين التي قدمها بعض النخب بديلاً لذلك الانتماء، هي: «القومية التونسية»، و«الأمة التونسية»، و«الشخصية التونسية». وكان رموز هذا التوجه عديدين، من ذلك بعض المؤرخين، مثل: البشروش، وشاطر، والبعض الآخر من ساسة «الدولة البورقيبية»، مثل البشير بن سلامة، وهو الأهم في ما أنتج فكراً، وما تم بلورته من مفاهيم. وهؤلاء ينتمون إلى فترة السبعينيات من القرن الماضي، وقد كانت كتاباتهم محدودة الرواج بسبب القاعدة الأيديولوجية الهشة التي كانوا يعتمدونها، مما قطع مع ذلك الاتجاه في نهاية الفترة البورقيبية، ومع توقيع قوى المجتمع المدني الميثاق الوطني. لكن حمى الترويج لـ «الهوية القومية التونسية» انبعثت فيها الروح بداية من أواسط التسعينيات مع كتاب أمثال القانوني عياض بن عاشور في مقال يحمل الاسم نفسه، والمؤرخ الهادي التيمومي في كتابه: تونس، ١٩٥٧ - ١٩٨٧ الصادر سنة ٢٠٠٦^(١). لكن هذه المؤلفات والأعمال لم تضيف شيئاً يميّز الكتابات السابقة، بل إن بعضها اعتبر أن «اللهجة العامية التونسية» هي ميزة الهوية القومية التونسية، وهي أطروحة هشة وقديمة، إلى درجة أن صاحبها لم يكتب عملاً واحداً من أعماله الكثيرة بتلك «اللغة التونسية» المتميزة على حدّ قوله. أما البعض الآخر، فقد ذهب مذهباً قديماً محدداً الهوية بالدولة، مقارناً بين تونس وفرنسا، وهي أطروحة دحضها عالم الاجتماع الفرنسي بورديو عندما ربط بين هوية الدولة وموازن القوى في داخلها، إذا كان مجتمع الدولة يتضمن هويات متعدّدة، ولا تصحّ في حالة تونس لأن خصائص الهوية تتجاوز حدود الدولة إلى جماعات أخرى خارجها.

لم يغفل جدل الهوية في أواسط النخب عن مسألة التعريب، حتى إنها احتلت مكاناً مركزياً في ذلك الجدل، منذ أن أثمرت المدرسة الفرنسية أول جيل لها في بداية العهد الاستعماري. وقد برزت أطروحات ووجهات نظر عديدة في أواسط النخبة طيلة قرن من الزمان، منها ما ذهب إلى حدّ اعتبار العربية عاجزة عن أن تكون لغة علم وتعليم البتة، وهي وجهة نظر النخبة الفرنكوفونية، لأنها تعلم أن الفرنسية هي البديل، ومنها من اعتبر «أن العربية هي لغة الجماهير العربية الوحيدة، خلافاً للنخب الفكرية والسياسية التي يمكنها الاتصال بلغة أجنبية»، وهي وجهة نظر الطاهر لبيب.



وفي الخاتمة نجيب عن سؤال: هوية نخبة أم هوية مجتمع؟ للقول: إن الهوية في تونس، عبر حقبات عديدة من تاريخها المعاصر، مثلت معركة حقيقية بين نخبة الجماهير التي تتمثل الهوية، كما يتمثلها عامة الناس، عربية - إسلامية، ونخبة تعبر عن نفسها، وهي تشحن الهوية بالمضامين التي تبتغيها، فيمكن أن تكون فرنكوفونية أو متوسطة أو أفريقية، أو حتى رومانية أو قرطاجية قديمة.. لكن لا ينبغي أن تكون عربية إسلامية □

(١) الهادي التيمومي، تونس، ١٩٥٦ - ١٩٨٧ (صفاقس: دار محمد علي الحامي، ٢٠٠٦).

دور الثقافة والتربية في بناء الوحدة الوطنية وأثرهما في مستقبل العراق الجديد

نغم نذير شكر (*)

قسم الدراسات الآسيوية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

مقدمة

تُعدّ مشكلة الوحدة الوطنية من المشكلات المهمة الحساسة في دول العالم الثالث، وتأتي هذه الأهمية من كونها غاية ووسيلة في آن واحد؛ فهي غاية يطمح إليها معظم هذه الدول، ووسيلة يركز عليها لتحقيق غايات ومرام أخرى يعتمد تحقيقها وإنجازها على وجود الوحدة الوطنية.

وتعتبر مشكلة التفاوت الثقافي من المشكلات الأساسية للوحدة الوطنية، حيث تجد هذه المشكلة جذورها في الفترة التي خضعت فيها بلدان العالم الثالث للسيطرة الاستعمارية، إذ تميزت السلبيات الاستعمارية في مجالات التعليم بمبدأين أساسيين هما الحد من فرص التعليم أولاً، ثم التمييز بين فئات المجتمع بعضها مع بعض في هذا الميدان، ثانياً.

ويبرز التمايز والتفاوت الثقافي، من ناحية، متمثلين في النظم التعليمية السائدة في معظم هذه الدول، فهذه النظم التعليمية تفتقر في معظم الأحيان إلى الوحدة التي تجعل منها نظاماً وطنية يغطي نشاطها وخدماتها وبرامجها كل المجتمع، فتشمل جميع أبنائه.

ومن ناحية أخرى، فقد أدت المتطلبات الحاضرة والمنافسة العالمية وواقع الدول الجديدة السياسي، في عالم موجّه عقائدياً، والإدخال الموجّه لنظام تقني جديد، إلى نشر تيارات وقوى متناقضة كثيراً داخل المجتمعات المتخلفة، من حيث استيعاب التجديد وفقاً لظروفها التاريخية والجغرافية والسياسية. ومن أهم المشكلات المطروحة هي النزوع بين الحاجة إلى التنمية التي تتطلب استيراد تنمية حديثة من الخارج والانشغال بالمحافظة على حالة الثقافات التقليدية كما هي، أو على الأقل على نوع من الاستمرارية يمكن الثقافة من أن تلعب دوراً أساسياً في الهوية الوطنية.

إن كل ذلك يزيد من مشكلة عدم الانسجام الوطني بين مختلف العناصر والفئات في

مجتمعات العالم الثالث عموماً، والعراق خصوصاً، فعدم التجانس يمثل عقبة أمام الوحدة الوطنية بما يتضمنه من وجود ثقافات متعددة ومتنوعة، يعتمد كل منها قيماً وسلوكيات خاصة ومتميزة تعمق أسباب الفرقة في المجتمع الوطني.

وعليه، فالوحدة الوطنية بحاجة ماسّة إلى قاعدة بشرية متعلمة، كما إن ذلك يجب أن يكون في إطار ثقافة قومية مشتركة ترجّح القيم الإيجابية والمصلحة القومية على المصالح الضيقة. فالثقافة الموحدة هي عامل هام وأكد في ترسيخ الوعي القومي والولاء الوطني، وهي بالتالي تمثل مرتكزاً للوحدة الوطنية وبنائها في دول العالم الثالث عموماً، والعراق خصوصاً.

وعلى هذا الأساس، فإن فرضية البحث تقوم على أساس طرح مجموعة من التساؤلات: ما هو دور الثقافة في ترسيخ الوحدة الوطنية؟ هل يمكن تثقيف التربية؟ ما هي الأطر التربوية الجديدة التي تساعد على ترسيخ التلاحم الوطني؟ ما هو انعكاس ترسيخ الوحدة الوطنية على مستقبل العراق الجديد؟

أولاً: دور الثقافة والتربية في ترسيخ الوحدة الوطنية

١ - مكونات الثقافة العراقية والخيار الثقافي الجامع

إذا فهمت الثقافة بصورتها المبسطة بأنها طريق وأسلوب في الحياة، وأنها تعبّر عن نمط حياتي لمجموعة إنسانية، برزت إشكالية التكوين في الثقافة العراقية، حيث يعرف الشعب العراقي بأنه يمتاز بالتنوع الثقافي الذي يعكس في إحدى صورته حالة من حالات الرقي الحضاري. ولكن المشكلة تكمن في التغيير الذي عاشته الثقافة العراقية المتنوعة، وغابت معه إمكانية الدخول في عمليات تكامل ثقافي، مما عرض الثقافة العراقية إلى حالة من المسخ الحضاري، حيث غُيب وتم تضييع بعض الثقافات الفرعية التي تصب في الثقافة المشتركة، وأسهم ذلك، من جهة أخرى، في ولادة جيل لم يستطع أن يعي ويعيش حالة التمازج الحضاري^(١).

من هنا يكون التحدي المطروح أمام الشعب العراقي هو العمل على تفعيل آليات التفاعل الثقافي، والعمل في الاتجاه ذاته على إيجاد مشتركات عامة لمجمل الثقافات الفرعية، بالشكل الذي يسهم في تكوين ثقافة عراقية تعكس هوية المواطن العراقي المعبر عن أمة العراق^(٢).

وإذا جاء التساؤل عن أبرز تلك الآليات والميكانزميات الثقافية التي ينبغي توافرها لتحقيق ذلك، نجدها تتعدد وتتنوع وفقاً للمرحلة والجهة اللتين تتصدیان لتحقيق ذلك. وهنا نجد التعليم آلية بارزة، لكون التعليم يسهم في بناء العقل المعرفي للإنسان الذي تقع عليه القيادة. بمعنى أن سلوك المنهج التعليمي والتربوي كآلية، سوف يسهم في تكوين ثقافة معرفية

(١) باسم علي خريسان، «الثقافة العراقية بين إشكالية التكوين وإشكالية الأنا»، النبا (المستقبل للثقافة والإعلام)، السنة ١٠، العدد ٧٢ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ١٢٦.

(٢) علي حسين عبيد، «مسح أولي لثقافة العراقيين»، ألواح، العدد ٢١ (٢٠٠٦)، <http://www.alwah.com/alwah21/alwah21-4.htm>.

عراقية مشتركة، هذا مع التأكيد أن تكون هذه الآلية قد انطلق من احترام التنوع الثقافي العراقي، وسعى إلى تحقيق ثقافة تعبر عن تلك الثقافات الفرعية، أي الوصول إلى ثقافة مشتركة تعبر عن الجميع^(٣).

أما الآلية الأخرى في هذا الإطار فيجب أن تتمثل في تأكيد نسبية الحقيقة، وجعل هذه النسبية أساساً في تكوين تلك الثقافة المشتركة، لكون الإطلاق في امتلاك الحقيقة سوف لا يسهم في تحقيق ما نصبو إليه، وهنا يجب أن تقيد النسبة بالأشياء المشتركة والعامّة. بهذا سوف نستطيع الجمع بين نسبية الحقيقة، التي تعبر عنها كل ثقافة، ونسبية الحقيقة التي تعبر عنها الثقافة العامّة، بحيث نصل إلى حالة من التكامل والاندماج^(٤).

أما بالنسبة إلى الآلية الثالثة فهي العمل على فسخ المجال لكل ثقافة في أن تعبر عن نفسها بحرية من خلال وسائل الإعلام، وكذلك توفير الدعم للحفاظ على ثقافتها الفرعية والدفع بها لكي تصبّ في المجرى الرئيسي لنهر الثقافة المشتركة، بحيث نصل إلى حالة من التكامل النسبي بينهما.

فضلاً عن ذلك، إذا كانت الثقافة العراقية تشكو التكوين، فإنها تشكو، أيضاً، الأنا العالية التي ترفض الآخر وتسعى إلى مصادرة حقه في الوجود، فيصبح هناك منظومة تمثل رأياً واحداً وثقافة واحدة وعرقاً واحداً ومذهباً واحداً وعشيرة

واحدة، مما جعل العلاقة بين الموجودات الثقافية العراقية علاقة صراع وتسقيط متبادل لكل منها، وهذا ما نجد الآن مطروقاً في الساحة العراقية حيث تعيش أطرافها في حالة من عدم الثقة المتبادلة بينها، وسعى كل منها إلى جني مصالحه الجهوية على حساب المصلحة العامّة^(٥).

ولقد انعكس ذلك على إدخال البلاد في حالة من عدم الاستقرار، الذي بدوره يجعل تحدي تجاوز هذه الإشكالية كبيراً، بما يتطلبه من النخب المفكرة من التصدي لها والعمل على توعية مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية بالشكل الذي يعزز المصلحة العامّة، مع تأكيد مصالح كل جهة بالشكل الذي يسهم في تحقيق توازن بين المصلحة الخاصة والعامّة.

مما تقدم، تتضح لنا أهمية الاهتمام الفعلي والعميق بدراسة الثقافة العراقية، وأبرز التحديات الكامنة فيها أو الطارئة عليها، التي تعيق حركتها، بالشكل الذي يمكنها من أن تكون

يمثل عدم التجانس عقبة أمام الوحدة الوطنية، بما يتضمنه من وجود ثقافات متعددة ومتنوعة، ولكل منها قيم وسلوكيات خاصة تعمق أسباب الفرقة في المجتمع الوطني.

(٣) حسين درويش العادلي، «الثقافة العراقية بين خيارات الاستلاب أو الانغلاق أو الانفتاح»، النبأ، السنة ١٠، العدد ٧٤ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)، ص ٢١ - ٢٢.

(٤) محمد صالح المسفر، «دعوة إلى حوار وطني في هموم التربية والتعليم»، موقع التجديد العربي، < http://www.arabrenewal.net/index.php?rd=AI&AI0=3006 >.

(٥) إنعام محمد سلطان، «الإعلام والدعاية وتأثيرها على الرأي العام»، النبأ، السنة ١٠، العدد ٧٢ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ٨٩ - ٩٥.

الإطار الضامن للتحويلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع العراقي بعد عودته إلى حركة التاريخ^(٦).

وعلى هذا الأساس، فالثقافة العراقية في مراحلها القادمة تقف على مفترق طرق حاسم، فهي أمام خيارات مصيرية ستحدد مستقبلها المتطور دون ريب، حيث إن تدويل قضايانا الوطنية، فضلاً عن التدخلات والاختراقات والمصالح المعقدة التي أثقلت وستثقل كاهل برامجنا الوطنية في اتجاهاتها كافة، وما تعانيه منظوماتنا الثقافية من تخلخل في البنية واضطراب في الاتجاه بفعل ثقل الأزمات وتبعاتها، تجعل تحديد الخيارات الثقافية من أهم وأخطر عوامل نهوضنا المنبعث أو انتكاستنا المتجددة.

من هنا فإن تحديد الخيار الثقافي هو تحديد بنيوي مصيري في ذاته، إذ ستم في ضوئه صياغة بناءات الإنسان والمجتمع والدولة العراقية الحديثة. وهنا إن الخيار الثقافي يعني في عمقه خيار الهوية والانتماء والوطن والتاريخ، فوفق معالمة ستتحدد خيارات الوحدة أو التشظي، الأصالة أو الاستلاب، الانغلاق أو الانفتاح أو التخلف، الفاعلية التاريخية أو الاندحار الحضاري^(٧).

إن المتتبع طبيعة الخيارات الثقافية المطروحة بين ما هو ليبرالي صرف أو قومي صرف أو إسلامي صرف أو ماركسي صرف، فضلاً عن قيمومة الثقل التقليدي للمنظومات الثقافية العرقية والطائفية والمناطقية، يرى التقابل الحاد بين هذه الخيارات الثقافية التي تتناول في العمق قضايا الانتماء والهوية والتاريخ والمستقبل، لكونها خيارات أحادية البعد، ومؤسسة على الانغلاق إلى حد التصادم ولو على الصعيد النظري^(٨).

وهنا تكمن الخطورة، إذ لم تنجح هذه المدارس بعد في التأسيس البرامجي لقواعد التعايش والتكامل المتبادل، استناداً إلى أرضية اشتراك الكل في الوعاء الثقافي الوطني الجامع، ولنا أن ننصوّر خيارنا في إدارة برامجنا الوطنية أو بناء كياننا العراقي القادم مع قيمومة هذا التقابل الحاد والمنغلق بين خطوطنا المدرسية وما هو إسلامي وقومي وماركسي، الذي يشكل خياراً معقداً لا يمكن معه إنجاز أي تقدم مجتمعي سياسي ثقافي وطني ذي مستوى.

والسؤال الذي يطرح نفسه، كيف لنا التعاطي مع مسائنا وبرامجنا الوطنية انطلاقاً من أرضية هذا التقابل الحاد والمتناقض بين خطوطنا المدرسية وما يؤسس عليها من تجارب على أرض الوطن؟

وكيف لنا توجيه وإدارة وقيادة مركبنا الوطني، وكل خطّ مدرسي واتجاه مذهبي يحاول

(٦) حسن الحاج علي أحمد، «تغيير الثقافة باستخدام السياسة: الولايات المتحدة وتجربة العراق»، المستقبل العربي، السنة ٢٦، العدد ٢٩٤ (أب/أغسطس ٢٠٠٣)، ص ٥٣ - ٦٣.

(٧) خالد عليوي العرداوي، «الطائفية والتعايش السلمي في العراق»، <http://www.alshirazi.com/world/article/34.htm>.

(٨) العادلي، «الثقافة العراقية بين خيارات الاستلاب أو الانفتاح»، ص ٢١ - ٢٢.

شد الواقع والإنسان والوطن إلى خياره وطروحاته ومشاريعه المنظرة والمسيرة للتجربة الوطنية^(٩)؟

إن التصادم والفشل هما النتيجة الطبيعية لهذا الخيار دون أدنى ريب؛ فأولى وأهم كوارث هذا التقابل المنكفي على الذات، والرافض للتواصل، والمستعصي على إبداع الأرضية المشتركة، هي تمزيق النسيج الوطني وفقدان بوصلة الاتجاه للمسيرة الوطنية الكلية سواء على صعيد الذات أو التجربة في تنوعاتها السياسية والاجتماعية والحضارية.

من هنا نقول إن من أهم واجبات النخب الوطنية الاتفاق على تحديد الخيار الثقافي للعراق الجديد، وهو ينهض مجدداً لبناء ذاته وإنجاز أدواره على الأرض. وما لم ننجح في إعادة قراءة وتمثّل الذات الثقافية الخاصة بكل مؤسسة تربية، بغية إعادة تركيبها وفق مرتسمات واقعية تلحظ تغيرات وضرورات الكيان والتجربة العراقية الجديدة، ثم الانطلاق في التحديد والتشخيص والتنمية لخيار ثقافي نوعي يمثل العراق الجديد بكل مؤسساته الثقافية، ما لم ننجح في إنتاج هذا الخيار الثقافي الوطني الجامع فلن يمكننا إدراك التحولات الجوهرية في مسيرتنا الجديدة^(١٠).

ومن كل ما تقدم، إن الخيار الثقافي القائم على منظومات الأصالة والحداثة والتنمية الشاملة، وضمن الحاضن الوطني المتشعب بقيم الخصوصية والثوابت والمصالح العراقية، والمنحاز إلى مناهج الانفتاح والتعايش والتسامح والفاعلية الحضارية الدائمة، والنافي للتطرف والعنصرية والسلبية والاحتران والانكفاء، لهو الخيار الثقافي الذي نتبناه كفاعل جوهري للتجربة العراقية المؤلمة، ومثل هذا الخيار هو خيار وطني شامل يجب أن ينخرط الكل العراقي لإنتاجه والنهوض بمشروعه التأسيسي.

٢ - الاستراتيجية المطلوبة لبناء أطر تربية جديدة وانعكاسها على تطوير الكفاءات العراقية

إن مصير العرب المستقبلي يتوقف على الكيفية التي سيعدون بها أبناءهم تربوياً، حيث إن بناء جيل عربي نقدي قادر على المواجهة وعلى التصدي والمشاركة والحضور يشكل منطلق كل محاولة نهضوية وأساسها الحضاري.

في البداية، علينا أن نرفض كل صيغ التربية التقليدية السائدة، وأن نبني فلسفة تربوية نقدية في تربية الأجيال العربية والعناية بها وهدايتها إلى سبل المشاركة في بناء الحضارة الإنسانية. إن الخيار الأصيل للتربية العربية يجب أن يكون في العمل على بناء أجيال قادرة على صنع المصير، أجيال لا تنغلق في التراث ولا تذوب في حمأة العولمة

(٩) غريبي مراد عبد الملك، «نظرة للوعي السياسي والتغيير في العراق الجديد»، شبكة النبا للمعلوماتية، < http://www.annabaa.org/nbanews/53/013.htm > .

(١٠) العادلي، المصدر نفسه، ص ٢٢.

والحدائث، أجيال تصنع التاريخ وتبدع الحضارة الإنسانية وتشارك فيها^(١١).

وعلى هذا الأساس فنحن مطالبون اليوم بتربية جديدة تعتمد أساساً جديدة؛ تربية تنطلق من مبدأ التغيير وتسير على هدى الإبداع وتعتمد الحوار وتعلي من القيم الديمقراطية؛ تربية منفتحة تعتمد على معطيات التكنولوجيا ومبدأ الاستمرارية وقيم التعاون والتكامل، وتتجسد بكونها تربية علمية عقلانية ناقدة.

إن هذه التربية تأتي رفضاً شامخاً للتربية العابرة، تلك التي تعتمد على التجزؤ وترفض العقلانية والروح النقدية في المجتمع، ومن أجل هذه الغاية الكبرى يترتب علينا أن نعمل على تأصيل منظومة من الفعاليات التربوية التي تشكل ركائز التنوير في العقل العربي^(١٢).

وتأسيساً على ما سبق، فإننا نقترح مجموعة من النقاط الاستراتيجية لبناء ثقافة عربية جديدة وعقلية عربية متنورة، أهمها:

أ - بناء العقل العلمي

تتطلب هذه المرحلة بناء العقل العلمي عند الناشئة، والخروج من دائرة التقليد. ويتضمن هذا التوجه العمل على تحرير هذا العقل من أمراض الاستظهار والحفظ والتلقين، ومن ثم بناء الأسس المنهجية للتفكير الحر، الذي يمكّن الطالب من امتلاك أصيل للقدرات الذهنية والعقلية التي يقتضيها منطق الحياة والتفكير في عصر العولمة. ويتطلب ذلك تطوير مهارات الطلاب الإدراكية والعقلية، وتزويدهم بمهارات التحليل والتركيب والتفكيك والتفسير والافتراض والاكتشاف، وتمكينهم من مختلف المنهجيات العقلية والفكرية، التي تعطيهم القدرة على فهم الظواهر وتحليلها، ومن ثم اتخاذ القرارات الذكية في المواقف الصعبة.

ب - بناء العقل النسبي

الحقيقة دائماً نسبية والمطلق الوحيد يتعين في ذات الله وحده وقدرته، وهذا يعني أن بناء المطلقات في العقل يؤدي إلى وضع العقل في زنانات أبدية، وهذا بدوره يدفع إلى التعصب والدوغماتية، ولذلك فإن الإيمان بنسبية الأشياء يتيح لنا بناء العقل المنفتح الذي يرسم للظاهرة الواحدة مدى واسعاً من الاحتمالات، وهذا يجعل العقل أكثر نضارة وحيوية وانطلاقاً. وفعلاً، فالحقيقة متغيرة دائماً والكون يتحرك في دائرة التغيير والتبدل من حال إلى حال، وجلّ حال الذي لا يتغير.

(١١) ربيع كسروان، معد، «مؤشرات أساسية عن التنمية البشرية في الوطن العربي»، المستقبل العربي،

السنة ٢٣، العدد ٢٦٦ (نيسان/أبريل ٢٠٠١)، ص ١٩٠ - ١٩١.

(١٢) عبد الله هدية، «الليبرالية السياسية والاقتصادية في الوطن العربي في ظل العولمة»، ورقة قدمت إلى:

الديمقراطية والتربية في الوطن العربي: أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية - جامعة الكويت (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٦٧ - ٧٧.

ج - بناء العقل على مبدأ الاختلاف

الاختلاف مبدأ الوجود، والتطابق هو استثناء مستحيل. هذه القاعدة يجب أن تؤخذ منطلقاً في بناء منطق الأجيال لقبول الاختلاف ورفض التماثل والتطابق، وفي هذا المبدأ تتحقق في النهاية منطلقات قبول الآخر على مبدأ الاختلاف، وقبول الأفكار المضادة دون تعصب أو صدود وانكفاء، بما ينعكس بدوره على تعزيز وإرساء أسس الوحدة الوطنية.

د - بناء العقل على مبدأ التغيير الدائم

لا ثبات في هذا الكون، فالعالم يتغير بإيقاعات ضوئية، والقانون الوحيد الثابت في هذا الكون هو قانون التغيير عينه؛ حيث إن التغيير مبدأ تقرّه الشرائع والنواميس والقوانين السماوية. ومن هذا المنطلق وبعيداً عن كل ممانعة ثقافية، يجب على المؤسسة التربوية أن تعمل جاهدة من أجل إعداد الأجيال لتقبل المتغيرات والمستجدات في عالم اليوم، وأن تدعم أدوارها في نشر قيم الحداثة دون تفريط في وظيفتها التقليدية المتمثلة في خلق مناعة ذاتية لدى الأفراد ضد الذوبان في العولمة.

هـ - بناء العقل الكلي

يجب على المؤسسات التربوية أن ترسخ النظرة ذات الطابع الكلي والشمولي، حيث يتوجب على العملية التربوية أن تغذي الناشئة والطلاب بأهمية إدراك السباق العام لحالة الأشياء بالضرورة، وهذا يعني أنه يجب علينا أن نقدم المعلومات إلى الأطفال والتلاميذ في سياقها العام وفي إطارها الشمولي.

و - بناء العقل المعقد

الكون ليس نظاماً شمولياً فحسب، بل هو دوامة من الحركة لا مركزية لها، ولذا فإن هذا التعقيد وهذه الدوامة من التفكير يحتاجان إلى نوع من التفكير الشمولي المتنوع والمعقد، القادر على اكتناه الطابع العالمي والكوني للأشياء، والقادر على إدراك الوحدة والتنوع في الشرط الإنساني، إنه نوع من التفكير متعدد الاتجاهات، مهياً لإدراك الظاهرة في كليتها وشموليتها وتغايرها.

في تاريخ العراق المعاصر انتعشت الحركة الفكرية والعلمية منذ منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي. ورغم الإمكانات المالية المحددة للعراق، فإن حركة البعثات العراقية العلمية إلى أهم الجامعات العالمية تشير منذ تلك الحقبة إلى الدور الذي لعبه الخريجون وخصوصاً خريجو الدراسات العليا في بناء العراق الحديث. ومع مرور الوقت، نشأت في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي كوادرات عراقية علمية عالية المستوى، انخرطت في سلك التدريس الجامعي أو في إدارة المؤسسات العامة، وقد رافقت ذلك حركة ناشطة في مجالات الإبداع الأدبي والعلمي، ونشاط غير متعمد في مجال التأليف والنشر والترجمة. وبعد تأسيس جامعة بغداد في منتصف الخمسينيات تحقق تطور إيجابي في نوعية التربية والتعليم، بفضل الكوادر العلمية العراقية المتقدمة، بالإضافة إلى الدور الذي لعبه الأساتذة والعلماء العرب والأجانب، خصوصاً

في كليات الطب والصيدلة والهندسة والعلوم والزراعة والقانون، بالإضافة إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية التي كانت تعكس نهضة علمية راسخة^(١٣). ورغم الظروف الصعبة التي يجابهها العراق في الوقت الحاضر، فإن العراق قادر على أن يرسم سياسة تتلاءم مع الطفرة العلمية الحالية التي تشهد تغيراً كبيراً وتطوراً هائلاً في ميادين العلم والتكنولوجيا، وذلك استناداً إلى مبادئ وأهداف أساسية، يجب تطبيقها، تتمثل بما يلي^(١٤):

- الاعتماد على العلم والتكنولوجيا كعنصرين أساسيين من عناصر التنمية الوطنية.

- بث المعلومات العلمية والنظرة العملية إلى الحياة والمجتمع والمهارات التكنولوجية بين المواطنين على أوسع نطاق، لضمان رفع المستوى الثقافي والفكري والسياسي والاقتصادي لأبناء الأمة.

إن الخيار الثقافي يعني في عمقه خيار الهوية والانتماء والوطن والتاريخ. ووفق معالنه تتحدد خيارات الوحدة أو التشظي، الأصالة أو الاستلاب.

- السعي إلى الاستفادة من القوة المادية والمعنوية التي يزود بها اجتماع العلم والتكنولوجيا بلداً من البلدان، لدعم الاستقلال الوطني في مظاهره السياسية والاقتصادية، وللتحرر من الحاجة إلى الاستيراد المفرط للعلوم المتقدمة والتكنولوجيا من البلاد الصناعية.

- إقامة أوسع تعاون بين الدول العربية والدول المتقدمة والمنظمات الدولية، وذلك لتبادل المعلومات في نطاق العلم والتكنولوجيا.

إن نجاح البحث العلمي يقاس بدرجة مساهمته الفعّالة في خدمة أهداف خطط التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتربوي، حيث إن تدعيم استخدام التكنولوجيا الحديثة في برامج التنمية، وتوجيه الأنظار إلى برامج البحوث، قد يؤديان إلى استخدام ميادين جديدة للتنمية. ومن الضروري التنسيق بين البحوث العلمية الصرف والبحوث التي تتناول مواضيع في العلوم الإنسانية مثل العلوم التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن الضروري هنا تأكيد أهمية دراسة أسس التعاون بين الأقطار العربية في مجالات البحث العلمي، وجعلها وسيلة فعّالة لتقوية الروابط وخدمة المجتمع العربي^(١٥).

ومن كل ما تقدم فإن السياسة العلمية يجب أن تقوم على أساس عريض هو بحث العلم في أوسع قاعدة شعبية ممكنة لأن ذلك سيخلق عدداً كافياً قادراً على الربط بين العلم والتقنية. فضلاً عن ذلك، فإن التحسن الكمي والنوعي في البحوث في العراق والأقطار العربية، يسهم إلى

(١٣) محمود علي داود، «مشاريع الكفاءات العراقية ومساهماتها في تطوير العملية العلمية والبحثية»، مجلة الحوار (المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي)، العدد ٥ (أذار/مارس ٢٠٠٦)، ص ٥٤.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(١٥) عبد الله عبد الدائم، نحو فلسفة تربوية عربية: الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربي، ط ٢ مزيدة ومنقّحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٦٧ - ٦٩.

درجة كبيرة في التنمية الحقيقية التي تحصّن الوطن، وتضمن ديمومة الحياة فيه على نحو مميز، ما ينعكس بدوره على تعزيز الوحدة الوطنية؛ إذ إن الحل المبني على دراسة واستقصاء متعمقين يتمتع بالجوى الاقتصادية والاستمرارية، كما إن تسارع المعرفة والتغيير المستمر في حضارة العصر يفرضان مواكبة هذا التغيير بصورة مستمرة، وذلك بتحديث عملية البحث والتقويم بدرجة التسارع نفسها للتجديد في الحضارة والمعرفة، لإعداد إنسان قادر على البقاء ضمن مستلزمات العصر، فضلاً عن أن الحاجة تبدو ملحةً أيضاً إلى استمرار دراسة الواقع البحثي وتنميته وتطويره ودعمه.

ثانياً: انعكاسات الوحدة الوطنية على مستقبل العراق الجديد

١ - دور الوحدة الوطنية في إرساء التعددية الإيجابية

تتميز مجتمعات دول العالم الثالث بكونها مجتمعات موزائكية^(١٦)، إذ تنطوي على انقسامات ذات طبيعة قبلية، عرقية، عشائرية، ودينية، وهي من التجذر والأصالة بحيث تنعكس على البنية السياسية المتجسدة بالدولة والنظام السياسي فيها^(١٧).

ولهذه الانقسامات المتنوعة، التي يمكن وصفها بالتعددية السلبية، تمييزاً لها من التعددية الإيجابية، أثر في عملية بناء الأمة، التي يعني وجودها، من ضمن ما يعني، أن يكون للأفراد أشياء مشتركة، وأن يعمل الكل على إنجاز ما هو صالح وجيد للمجتمع^(١٨).

وبسبب وجود ظاهرة التعددية السلبية، كانت واحدة من المهام الأساسية للدول المستقلة هي تحقيق الاندماج القومي وصهر هذه الجماعات الفرعية (العرقية - القبلية - العشائرية) ضمن الهوية الوطنية، التي هي دعامة أساسية للنظام السياسي، فمن دونها سيكون من الصعب عليه أن ينفذ قراراته ويصون سلطاته في ظل الانقسام، وسيكون عمل الحكومة لذاتها وبذاتها^(١٩).

و تتجسد أهمية الوحدة الوطنية بكونها تكاد تشابه الروح العامة لمجتمع ما، المسيطرة على كل أفراد وجماعاته، والمؤدية إلى توحيد مشاعرهم ووجدانهم، ومن ثم تماسكهم

(١٦) الواقع أن ٩٠ بالمئة من دول العالم هي متعددة القوميات والإثنيات؛ ففي سويسرا يوجد أربع لغات تعبر عن أربع قوميات، وكذلك انقسام ديني ما بين كاثوليك وبروتستانت، وفي كندا ٩٨ بالمئة من الشعب هم من المهاجرين و١,٢ بالمئة فقط هم من السكان الأصليين. انظر: Pierre L. van den Berghe, *The Ethnic Phenomenon* (New York: Elsevier Publisher, 1981), pp. 63, 193 and 206.

(١٧) عبد الجبار أحمد، «العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية»، (رسالة مقدمة إلى جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠)، ص ٥٦.

(١٨) *Nationalism and Progress in Free Asia* (conference), edited by Philip W. Thayer, with the assistance of William T. Phillips; introd. by Chester Bowles (Baltimore, MD: Johns Hopkins Press, 1956), p. 77.

Eric A. Nordlinger, ed., *Politics and Society; Studies in Comparative Political Sociology* (١٩) (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1970]), p. 333.

وتضامنهم. كما إنه لكي يستقيم أمر الدولة فلا بد من تقارب ثقافات سكانها وأن يكون هناك صهر لمختلف طوائفها، وتقوية روابطها وتوحيد آمالها وأهدافها بالشكل الذي أصبح فيه أمة لها كيانها، ودولة قوية متماسكة^(٢٠).

وفضلاً عن ذلك فإن الهوية الوطنية تساعد في تنمية المعتقدات المشتركة، وتعطي الناس إحساساً بالتضامن الاجتماعي، وتشعرهم بقيمتهم وتساعدهم في تحديد ذاتهم، وتخدمهم بوصفها أساساً للعضوية في المجتمع السياسي^(٢١). وهنا المجتمع السياسي هو الصيغة المعاكسة المضادة للمجتمع التعددي السلبي، إذ تتسم علاقة الحاكم والمحكوم فيه بالفهم والاهتمام المشترك، مستندة إلى إجراءات متفق عليها، وممارسات مبنية على الاعتراف المتبادل لا الاستبعاد^(٢٢).

ولكي يتحقق هذا المجتمع، لا بد من القيام بعملية إضعاف التقاليد التعددية الاستيعابية، ومحاولة بناء تقاليد تتجاوزها، تتسم بالاحتوائية التي تسهم في بناء دولة حديثة^(٢٣)، وكذلك يرتبط الأمر بالصراع الحاصل ما بين الثقافات الفرعية والثقافة الشاملة (الوطنية والسياسية). فإذا كانت الثقافة الفرعية تعني التوجيهات والمشاريع والقيم والأفكار المختلفة عن تلك الموجودة في النظام السياسي، والمرتبطة بالجماعات الإثنية والعرقية واللغوية، وحتى من موقع جغرافي مختلف ومستوى تعليمي واجتماعي متباين، فإن الثقافة العامة هي الثقافة العليا التي تعني تنازل جميع الأفراد عن ثقافتهم الدنيا من أجل القيم التي تمثلها^(٢٤)، والمرتبطة بوجود الأمة نفسها وبقيمة الوطنية.

وتكمن أهمية الهوية الوطنية في أنها تقدم للفرد أدلة على السلوك السياسي. وفيما يخص المجتمع، فإنها تؤلف بنية وقيماً وسناً تساعد في ضمان التماسك في عمل المؤسسات^(٢٥)، ثم إنها تقوم بوظيفة توحيدية ذات أبعاد شاملة لعموم أبناء الجماعات الوطنية، مثل وظائف الاتصال والتضامن الاجتماعي والمساواة والتحرر^(٢٦).

(٢٠) يحيى أحمد الكعكي، مقدمة في علم السياسة (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ص ١١٤.

(٢١) عبد الله سلمان أبو كاشف، «نحو بناء مفهوم الهوية في العالم الثالث» مجلة المنار (باريس)، العدد ٨ (١٩٨٥)، ص ٢٠.

(٢٢) Reinhard Bendix, *Nation-building and Citizenship; Studies of our Changing Social Order* (Berkeley, CA: California Press, 1964), p. 33.

(٢٣) Ali A. Mazrui, *Cultural Engineering and Nation-building in East Africa*, Studies in Political Culture and National Integration (Evanston, Ill.: Northwestern University Press, 1972), p. 210.

(٢٤) برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ١١٨.

(٢٥) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده [د.م.]: مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص ٢٤٨.

(٢٦) برهان غليون، «الهوية والثقافة والسياسات الثقافية في البلدان التابعة»، الفكر العربي المعاصر، السنتان ٢ - ٣، العدد ١٧ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢)، ص ٢٨.

إن وجود الحالة الطائفية لا يعني الاستسلام لها والخضوع لمنطلقاتها، وإنما يتوجب على الجميع العمل على التصدي لها ومحاربتها وصولاً إلى تجاوزها وإلغاء دورها. إن عملية إرساء وحدة وطنية تتطلب التصدي للطائفية، الذي بدوره يتطلب وضع حلول وصياغة مقترحات، وبتقديرنا إن هذه الحلول تكون على مستويات ثلاثة، سياسية ودستورية واقتصادية، كما يلي:

أ - الحلول السياسية

وهي تتضمن الآتي:

- إن نقطة الانطلاق في تجاوز الطائفية هي الإقرار بوجودها وعدم إنكارها، حيث إن ما من أحد يعترف بأنه طائفي على الرغم من أن هنالك طائفية. لذلك، نرى من الضروري مواجهة حقيقة النظام الطائفي وكشف الستار عن مقوماته، التي يعتقد أنها يجب أن تكون مساراً لإقراره؛ بمعنى أن تجاوز الحالة الطائفية ينطوي على محوها من النفوس قبل أن تكون في النصوص، أي أن التصدي للطائفية يجب أن يبدأ من النفوس ثم الانتقال إلى الوسائل الأخرى^(٢٧).

ومن هنا فإن عملية إلغاء الطائفية السياسية لا بد أن تسلك طريق التدرج، لذا يجب تأكيد تبني مسار لتجاوز الحالة الطائفية، بدلاً من الحديث عن قرار بإلغائها.

- إن الديمقراطية هي الضمانة الأساسية لعلاج مشكلة التمييز والاضطهاد الطائفيين، لأن الديمقراطية تتطلب المساواة بين جميع المواطنين دون أي تمييز أو أفضلية بسبب الطائفة أو الدين أو المذهب أو الرأي السياسي، فضلاً عن أنها تتطلب تأمين حرية الاعتقاد المطلقة دون أن يكون في ممارسة هذه الحرية انتقاص لحق أو حرمان من منفعة أو تضييق لإمكانات^(٢٨)، مع التحذير من أي محاولة لقمع الحرية بحجة محاربة أو معالجة الطائفية، لأننا بذلك نكون كمن يقول إن دواء الصداق هو في قطع الرأس، فالحرية هي من القيم التي لا يجوز التفريط بها^(٢٩).

- اعتماد مبدأ التوافق السياسي وتوسيع المشاركة السياسية لجميع الأطياف المكونة للشعب العراقي، وهو أن يتفق الجميع عرفياً وأخلاقياً، وليس علنياً ودستورياً، على أن أعضاء الحكومة وجميع قادة الدولة والجيش والنقابات والأحزاب، يجب أن يشملوا جميع تنوعات المجتمع الدينية والجغرافية واللغوية والمهنية. وهذا المبدأ يفرضه اعتبارات الأخلاق والضمير والمصلحة الوطنية، فضلاً عن أن الكثير من الدول الديمقراطية يلجأ إلى هذا المبدأ، ففي فرنسا، مثلاً، هناك دائماً ثمة وزير بروتستانتي واحد أو أكثر، وكذلك هناك يهودي رغم كونهم

(٢٧) حميد فاضل حسن، «إشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكفائية»، مجلة العلوم السياسية، السنة ١٧، العدد ٣٢ (شباط/فبراير ٢٠٠٦)، ص ١٨٨ - ١٨٩.

(٢٨) عبد الله الحود، في العلمانية والديمقراطية، ط ٢ (بيروت: منشورات دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢)، ص ٢١.

(٢٩) انظر مقابلة سليم الحص تحت عنوان: «الديمقراطية هي الحل»، حاوره مسعود ضاهر، المستقبل العربي، السنة ٢٤، العدد ٢٧٧ (آذار/مارس ٢٠٠٢)، ص ٨.

أقلية...الخ. إن خطوة كهذه كفيلة بإشعار الأقليات والطوائف الصغيرة بأنها مساهمة أو مشاركة في العملية السياسية العراقية^(٣٠).

ب - الحلول والمعالجات الدستورية والقانونية

وقوام هذه الحلول أن يضمن الدستور العراقي والسياسات القانونية المتفرعة منه الوسائل والأدوات الكفيلة بإزالة كل شكل من أشكال التمييز الطائفي وغرس أسس الوحدة الوطنية، وأهم هذه الحلول والمعالجات:

إن الهوية الوطنية تساعد في تنمية المعتقدات المشتركة، وتعطي الناس إحساساً بالتضامن الاجتماعي، وتُشعرهم بقيمتهم.. وتخدمهم بوصفها أساساً للعضوية في المجتمع السياسي.

- تجنب الدستور العراقي الجديد فرض تسمية الأشخاص حسب انتمائهم الطائفي والمذهبي والقومي...الخ، بمعنى عدم جعل التمثيل النيابي وتوزيع المناصب والوظائف الحكومية مرهونين بانتماء المواطنين إلى طوائف معينة، إذ إن الخطر في مثل هذا الإقرار الدستوري العلني لتقاسم السلطة هو في تكرار الحالة اللبنانية التي أدت إلى الحرب الأهلية، أي أن المواطن لن يتعامل على أساس عراقيته بل على

أساس انتمائه الديني والمذهبي واللغوي. ومثل هذه الحالة يؤدي إلى عكس المطلوب، أي إلى تعميق الهوة بين فئات الوطن، ودفع الأفراد إلى اعتبار أنفسهم أكثر من كونهم أعضاء في الأمة الواحدة^(٣١)، وهو ما يعني تحول العمل السياسي العراقي إلى الهوية الطائفية - القومية - الدينية، وليس إلى بناء الوطن وتشكيل الدولة، وحالة كهذه لها مردوداتها السلبية على الوطن وأبنائه، بالرغم من توفر الاستقرار النفسي لبعض الوقت، وربما الخدمات ضمن المجموعة الفئوية. بالإضافة إلى جانب سلبي آخر هو تشجيع العمل الفئوي على استمرار الصراع وليس التنافس السلمي، ودخول دوامة العنف والدمار بلا نهاية، والتنافس الحاد، وتوليد العداء والكرهية الدائمة والفوضى العارمة، على حساب تقوية الدولة وتدعيم السلطة الوطنية^(٣٢).

- تضمن الدستور إشارة واضحة إلى التعددية الرئيسية المكونة للمجتمع العراقي (القومية والمذهبية) عند الحديث عن الهوية العراقية، مع تأكيد حفظ الحقوق الثقافية والسياسية والدينية لهذه المكونات^(٣٣).

- تضمن الدستور اعترافاً صريحاً بإسهامات جميع الفئات اللغوية والدينية والمذهبية

(٣٠) سليم مطر، الذات الجريحة: إشكالات الهوية في العراق والعالم العربي «الشرقمتوسطي»

(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٧)، ص ٣٨١.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٨١.

(٣٢) غانم جواد، ماذا بعد التغيير في العراق: مقدمات لمشروع العدالة الاجتماعية (بغداد: المكتبة

العصرية، ٢٠٠٥)، ص ٦٣.

(٣٣) همام باقر حمودي، شيعة العراق: الحقوق، الضمانات (بغداد: [د.ن.]، ٢٠٠٤)، ص ٤٤.

والقومية في صنع تاريخ الوطن، إذ إن الهوية الوطنية الموحدة تستند أساساً إلى تاريخ وطني شامل وموحد يعترف به الجميع لأنه يعترف بدور الجميع في صنعه^(٣٤).

- احتواء الدستور مادة قانونية تنص على إنشاء هيئة وطنية للإشراف على الإجراءات والخطوات والسياسات الآيلة إلى تجاوز الحالة الطائفية، وفي مقدمة هذه الإجراءات والخطوات إعادة النظر في كل القوانين والقرارات المستندة إلى فكرة التمييز الطائفي والقومي وهيمنة الجماعة، وإزالة كل القوانين المجحفة بالطوائف والقوميات المكونة للمجتمع العراقي على صعيد المواطنة والجنسية والشعائر والثقافة... الخ^(٣٥).

ج - الحلول والمعالجات الاقتصادية

وتتمحور هذه الحلول بشكل أساسي حول إحداث التنمية في كافة أرجاء العراق، ولا سيما في المناطق التي عانت الحرمان والابتعاد وغياب المشاريع التنموية القادرة على استيعاب الأيدي العاملة، وإحداث التغيير الحضاري الملئم في هذه المناطق.

وهنا تكمن العلاقة ما بين التنمية الاقتصادية والوحدة القومية، إذ إن «الأسس الأولى كانت للهدف القومي، فبدون بلوغ هذا الهدف ما كان يمكن التفكير في الهدف الاشتراكي»^(٣٦). ولكن ما يمكن أن يقال عن هذه الأولوية هو: أما كان بالإمكان للهدف الاشتراكي أو (الاقتصادي) أن يسهم في تحقيق الوحدة القومية أيضاً؟ ففي سياق عملية بناء الأمة، نجد أن أحد أركان عملية التوحيد القومي هو تأكيد الماضي ورموزه وعده عاملاً مهماً من عوامل القوة. ولكن الحاضر هو الآخر مهم، والهدف الاشتراكي يُظهر (الاقتصادي) طبيعة الاعتماد المتبادل بين أجزاء الدولة وطبيعة التفاعل والتكامل ما بين شرائح المجتمع كافة، لذا، فإنَّ مَنْ وصف عملية التنمية الاقتصادية بأنها «إظهار لعمل الأمة بأكملها»^(٣٧)، مصيب في رأيه.

وسيكون الربط دائماً ما بين الاستقلال الاقتصادي والوحدة الوطنية^(٣٨) وضرورة وجود نوع من السيطرة المركزية، لضمان التجنيد الكامل لطاقت المجتمع وراء القيادة العاملة على خلق أمة حديثة. وعوامل تركيز السلطة عديدة، منها العوامل الاقتصادية المتمثلة بالتخلف الاقتصادي. والحجة الكامنة وراء تركيز السلطة هنا هي الادعاء بأن القضاء على التخلف يقتضي القيام بأعباء التنمية الشاملة، وأنه ليس هناك قوة حقيقية غير

(٣٤) مطر، الذات الجريحة: إشكالات الهوية في العراق والعالم العربي «الشرقمتوسطي»،

ص ١٢٧.

(٣٥) حسن، «إشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكفائية»، ص ١٩٠.

(٣٦) هوراس دافيز، القومية: نحو نظرية علمية معاصرة، ترجمة سمير كرم (بيروت: مؤسسة

الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ٢٨١.

(٣٧) Immanuel Wallerstein, *Africa, the Politics of Independence; an Interpretation of Modern*

African History (New York: Vintage Books, 1961), p. 90.

(٣٨) عبد العزيز الرفاعي، مشاكل أفريقيا في عهد الاستقلال (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠)،

ص ١٠٨.

الدولة قادرة على تأمين قيادة مؤثرة لعملية التطور الاجتماعي والاقتصادي^(٣٩).

ما نراه نحن هو أن القيام بالمشاريع الكبرى المهمة والحيوية للشعب يقتضي فعلاً أن يكون هناك دور متزايد للدولة، فإنجاز مشاريع مثل مشروع السد العالي في مصر، ومشروع نهر الفولتا في غانا (على سبيل المثال، كدول من العالم الثالث)، وتطوير الطرق الزراعية أو نظام ملكية الأرض تطويراً عصبياً، كل هذا يتطلب تمويلاً ضخماً، كما يتطلب تجنيد طاقات البلاد ومصادر ثروتها على نطاق يستلزم تدخلاً حكومياً كبيراً^(٤٠).

ويبدو أن مبرر هذه المشاريع سيكون إلى جانب أهدافها الاقتصادية، كونها وسيلة من الوسائل القادرة على خلق الإحساس بالاستقلال والهوية الوطنية^(٤١). وستغدو الديمقراطية مطلباً مؤجلاً، لأن الحل الاشتراكي، بحسب وجهة نظر القادة، سيكون هو طريق الديمقراطية بكل أشكالها^(٤٢).

٢ - دور الوحدة الوطنية في إرساء الأمن والاستقرار السياسي

الأمن^(٤٣)، هو من القواعد الأساسية والمهمة لنشوء المجتمعات السياسية التي يقع على عاتق الدولة تحقيقها للشعب وصيانتها وإزالة كل مسببات غيابها، ولذلك اعتبر بعضهم أن عجز الدولة عن ضمان الأمن والسلامة لشعوبها وعن رفع التهديد والخوف عنهم يفقدها لا محالة شرعية وجودها^(٤٤). واشترط بعض آخر لنجاح وبناء الدولة واستمرارها تمتع النخبة الحاكمة بالشرعية، بمعنى قبول غالبية المواطنين، وبفعالية، بمعنى الكفاءة في صيانة الأمن الخارجي واستتباب الأمن الداخلي وإشباع الحاجات الأساسية لأغلبية المواطنين^(٤٥).

ولصيانة هذا الأمن الوطني فإن الحال يقتضي توفير بعض الشروط الضرورية التي ستكون قاعدة لبناء الأمة واللحمة الوطنية، مثل الحد الأدنى من التنمية الاقتصادية ومن

(٣٩) محمد كاظم، «ظاهرة تركيز السلطة في المجتمعات النامية»، (أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ١٩٨٥)، ص ٨٣.

(٤٠) أوليانوفسكي بافلوف، آسيا تختار: بصدد مضمون التقدم الاجتماعي، المرحلة الانتقالية (موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥)، ص ١٨٤.

(٤١) محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢)، ص ٥٣.

(٤٢) العالم الثالث: مشكلات وقضايا، ترجمة حسن طه نجم (الكويت: الجمعية الجغرافية الكويتية، ١٩٨٢)، ص ١٤٧.

(٤٣) الأمن هو التحرر من الخوف. يقول سبحانه وتعالى ﴿فليعبدوا رب هذا البيت. الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾ [القرآن الكريم، «سورة قريش»، الآيتان ٣ - ٤]، وأيضاً ﴿وليبذلهم من بعد خوفهم أمناً﴾ [سورة النور، الآية ٥٥].

(٤٤) برهان غليون، «الخوف: الاستراتيجية وقضايا الأمن في الوطن العربي»، دراسات دولية (بيروت)، العدد ١٢ (١٩٨٦)، ص ٣٨.

(٤٥) أحمد، «العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية»، ص ١٥٩.

التوزيع العادل لها ومن الحرية السياسية^(٤٦)، إلى جانب مستلزمات القوة اللازمة للدفاع عن هذه الشروط.

وفي ظل هذا الأمن الحقيقي سيشعر المواطن أن وجود خطر ما داخلياً أم خارجياً إنما يهدد قيم المجتمع وكل كيان الأمة والدولة، وليس النخبة الحاكمة فحسب. ومن ثم ستكون مشاركة المواطن في حماية هذا الأمن مضمونة لا سيما إذا كان النظام السياسي قد كفّل له الحقوق والحرّيات الأساسية. فالأمن في مفهومه الموضوعي يحفظ حقوق الفرد الطبيعية والإنسانية، ويحرص على إتاحة الفرصة لحرية التعبير والحق في المشاركة الفاعلة في وضع القرار^(٤٧).

واستناداً إلى ذلك، فإن نظام الأمن الحقيقي يجب أن يجسد ما يعده الأفراد عادلاً وحقاً، وأن يصمم لضمان أمنهم وحمايتهم، لأن الأفراد إذا أيقنوا بأنهم لا يعاملون بحق وعدالة فإنهم لن يمنحوا ولاءهم الحقيقي للدولة وللنظام السياسي، وقد يخضع الأفراد للدولة ولكن ليس بمعنى القبول الطوعي. وهنا، إذا وجدت العدالة والمساواة في تعامل السلطة مع الأفراد والمواطنين والقوى الموجودة في المجتمع، فإنه من شأن ذلك تشجيع الانسجام والتماسك، ومن ثم تيسير عملية إنشاء وحدة وطنية حقيقية، لذلك وجد بعض الباحثين «أنه قد تكون القوة كافية لحماية الأمن، ولكن لخلق النظام فإن الأمر يحتاج أكثر من ذلك، إنها القوة زائداً الإجماع والقبول»^(٤٨).

أما من حيث الاستقرار فإن النظم السياسية قاطبة تسعى إلى تفادي عدم الاستقرار السياسي^(٤٩)، ودلالات عدم الاستقرار تتركز في سمة العنف السياسي وبأشكاله المختلفة^(٥٠)، كسمة رئيسية وغالبة في العلاقات ما بين النظام السياسي والقوى الاجتماعية والسياسية والمواطنين. وقد نجحت معظم النظم السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي لدولها في العالم المتقدم، أما دول العالم الثالث فما زالت تعاني عدم الاستقرار السياسي وبمظاهره المتنوعة.

(٤٦) غليون، المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٤٧) أسامة عبد الرحمن، «الإنسان العربي والتنمية: حقوق الإنسان ركيزة محورية لأي انطلاقة تنموية»، *المستقبل العربي*، السنة ١٢، العدد ١٣١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٠)، ص ١٣.

(٤٨) Leslie Lipson, *The Great Issues of Politics: An Introduction to Political Science*, 5th ed. (٤٨) (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1976), p. 73.

(٤٩) يعرف عدم الاستقرار من الناحية النظرية بالتغير السريع غير المنضبط أو المحكوم، الذي يتسم بتزايد العنف السياسي وتناقص الشرعية والانخفاض في قدرات النظام، أما من الناحية الإجرائية فهو اللجوء المتزايد إلى العنف السياسي وعدم لجوء بعض القوى والجماعات إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع وعجز مؤسسات النظام السياسي عن الاستجابة للمطالب المقدمة إليها والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام، انظر: أكرم عبد القادر، «الاستقرار السياسي في مصر (١٩٥٢ - ١٩٧٠)»، *السياسة الدولية*، السنة ١٨، العدد ٦٩ (تموز/يوليو ١٩٨٢)، ص ٣٠.

(٥٠) يعرف العنف بأنه الاستخدام الفعلي للقوة، أو التهديد باستخدامها، لتحقيق أهداف سياسية أو أغراض اجتماعية لها دلالات وأبعاد سياسية بشكل يأخذ الأسلوب الفردي أو الجماعي، السري والعلني، المنظم وغير المنظم، انظر: محمد سعد أبو عامود، «العنف السياسي في الحياة السياسية العربية المعاصرة»، *المستقبل العربي*، السنة ١٣، العدد ١٤٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠)، ص ٤.

وألية تحقيق الاستقرار السياسي يمكن أن تتحقق من خلال ضبط التطور الداخلي، وبشكل غير عشوائي وتحكمي في المجال السياسي، مثل انتقال السلطة بالطرائق السلمية، أو في المجال الاقتصادي بمعنى أولوية المصلحة العامة واحترام المصالح الخاصة في آن واحد، أو في المجال الاجتماعي بمعنى عدالة توزيع الأعباء والعوائد والقيم (العدل الاجتماعي)، أو في المجال الثقافي باحترام الحقوق والحريات الأساسية والحفاظ على التماسك الاجتماعي والقيمين^(٥١).

وتستطيع الديمقراطية تحقيق هذه الآلية من حيث توفير الاستقرار في قاعدة السلطة من ناحية شرعيتها، وانسحاب هذه الشرعية على بقية المجالات سواء باحترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطن، أم في غلبة المصلحة العامة على الخاصة، والمساواة والابتعاد عن التمييز لأي سبب كان، والاعتراف بالآخرين ومن ثم تهيئة المجال لتأسيس وحدة وطنية وديمقراطية.

وقد تتبدل هذه الآلية وتضيق معاني الاستقرار لتأخذ صيغة استمرار النخبة الحاكمة أو حزب سياسي معين في السلطة، وعدّ كل عمل سياسي يمنع هذا الاستمرار والبقاء باعثاً على عدم الاستقرار السياسي، ووصفه بأنه عمل يفتت الوحدة الوطنية. وواقع الحال يبيّن أن الذي يفتت الوحدة الوطنية ليس ذلك العمل السياسي بل هو الباعث الذي دفع إلى هذا العمل، وهو استبدادية النظام السياسي ونكرانه حقوق الآخرين. لذا، علينا أن نميز بين مطالب فعلية مشروعة وهبها الله سبحانه وتعالى للبشر، وأخرى قد تعبرّ فعلاً عن صياغات استعمارية مدفوعة، مع تأكيدنا أن العمل الديمقراطي هو الأضمن لمواجهة المطالب الأخيرة والحفاظ على الوحدة الوطنية^(٥٢).

وعلى العموم يمكن القول إن محتوى السلطة هو الذي سيقدر نوع التماسك والوحدة الوطنية، فإذا كان المحتوى هو من النوع السلطوي والشمولي^(٥٣)، فمن الطبيعي أن يسود

(٥١) أحمد، «العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية»، ص ١٦٧.

R. A. Schermerhorn, *Comparative Ethnic Relations; a Framework for Theory and Research*, (٥٢) consulting editor Peter I. Rose (New York: Random House, [1970]), p. 83.

(٥٣) السلطوية: عقيدة تؤكد قدرتها على صيانة النظام والسلطة من خلال التماسك والقوة والإكراه، سواء بذريعة حكم الفرد الواحد أو الطبقة المتميزة أم سيطرة مبدأ ما. وخصائصها هي تركيز السلطة بيد الأقلية والممارسة الاعتيادية لها وفردانية صنع القرار وعدم فتح باب للمنافسة والانتخابات المسيطر عليها ووجود سلطات تشريعية وقضائية شكلية مع استخدام واسع للقمع، انظر: Eugene J. Kolb, *A Framework for Political Analysis* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1978), p. 71.

أما الشمولية: فهي نظام حكم يكون فيه الحزب الواحد مسيطراً على السلطة السياسية والقانونية والعسكرية، ويحاول إعادة هيكلية المجتمع والتدخل بالحياة الشخصية للأفراد والسيطرة على رغباتهم وتحركاتهم وحرياتهم، وخصائصها أيولوجية تغطي كل مجالات الحياة وحزب سياسي وحيد يقوده شخص واحد ونظام واسع من الرعب واحتكار أسلحة الشرطة والجيش وسيطرة كاملة على وسائل الإعلام، انظر: Anthony M. Orum, *Introduction to Political Sociology: The Social Anatomy of the Body Politic*, Prentice-Hall Sociology Series (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1978), p. 114.

الإكراه والقمع، أما إذا كان المحتوى هو من النوع السلمي والديمقراطي فإن السائد حتماً سيكون الحوار والإقناع. وإذا كانت السلطوية تركز على حكم الفرد أو الطبقة فإن ما تحسبه الديمقراطية هو الأفضل ليس حكم الفرد الواحد أو الطبيعة الواحدة أو المبدأ الواحد الذي يستبعد أو ينفي الآخرين، بل الحكم الذي يعترف بالآخرين على أنهم رفاق وأصدقاء ومواطنون، وليسوا مجرد عبيد خاضعين لسادة، وأنه ومن خلال هذا الاعتراف يمكن تحقيق الإجماع ومبدأ الوحدة من خلال التنوع.

أما إذا كانت السلطوية هي ممارسة اعتبارية للسلطة تجعل الحقيقة مرهونة بيد النخبة الحاكمة، فإن الديمقراطية لا تجعلها مرهونة بأيدي الحكام بل تتركها تحدد، وبحرية، عن طريق السماح باختلاف وجهات النظر. وفي الوقت الذي تعطي السلطوية الأولوية للنظام على الحرية، فإن الديمقراطية تسعى إلى توحيد النظام مع الحرية ولا تجد تعارضاً فيما بينهما، بل هما مكملتان لبعضهما البعض، خدمة للمبدأ العام وهو استقرار المجتمع. كما إن النظرة الهرمية

من الضرورة، أن يكون هناك تلازم ثنائي بين التعليم والثقافة. هذه التوأمة تتحقق بأسلوب تكامل التنمية المستدامة.

التي تؤمن بها السلطوية وما سيراقتها من سيادة مفاهيم الطاعة والنظام والصرامة ستعطل من دور المواطن في المشاركة السياسية.

وكذلك الحال فيما يخص الحكم الشمولي الذي يعمل على إدماج الجميع بشكل سلبي، وذلك عندما لا يترك هامشاً لحركة وحرية الأفراد والجماعات أمام حركة الدولة ونشاطها، وتدمير أغلب المؤسسات والمنظمات التي تمكن الأفراد من مقاومة توجهات السلطة أو مراقبة نشاطها^(٥٤)، ومن ثم ستغيب مؤسسات المجتمع المدني بوصفها عاملاً إيجابياً وضرورياً لتحقيق الاندماج في المجتمع.

وببساطة، إن هذه النظم سوف تلغي أسساً مهمة في مجال عمل النظام السياسي، التي تؤكد الديمقراطية وهي الحوار والمشاركة والمعارضة. وإذ نلاحظ أن بعض النظم السلطوية فسر في الماضي وفي الوقت الحاضر، بأن الاستجابة للمطالب الديمقراطية، إنما تعني التنازل عن الاستقرار السياسي، فإن القصد من ذلك هو عدم الرغبة بالتخلي عن السلطة وعرقلة سير الديمقراطية، وهذا يدفعنا إلى التساؤل: هل إن في الأمر مفاضلة ما بين الاستقرار ووجود وحدة وطنية ديمقراطية؟

نجيب بالقول، إن المفاضلة والاختيار ما بين الاستقرار والوحدة الوطنية الديمقراطية أمر ينطوي على مغالطة؛ ذلك أن الديمقراطية هي التي تساعد على تحقيق الاستقرار المستديم الذي يتوافر أكثر في إطار الشرط الديمقراطي، إذ تخلق الديمقراطية آليات وعمليات تسمح بالتعبير

عن المطالب والآمال الشعبية، والتكيف مع المصالح المتنافسة، وإيجاد حلول وسط بالطرائق السلمية، وهو ما تعجز عنه النظم غير الديمقراطية بلجوئها إلى القمع وحفظ الاستقرار بالطرائق الدكتاتورية^(٥٥).

خاتمة

مما تقدم يمكن الوصول إلى بعض الاستنتاجات المهمة:

- إن الحديث والبحث في القضايا التربوية حديث ذو شجون، حيث تكون القضايا التربوية والتعليمية مقتصرة على رجال التربية والتعليم في بلادنا العربية، باعتبارهم الأكثر خبرة ودراية بإدارة تلك المؤسسات. وموضوعنا الأساس هنا مرتبط بتوأمة الثقافة والتعليم، بحيث يتحققان بأسلوب تكامل التنمية المستدامة، التي باتت تقلق مجتمعاتنا العربية على وجه الخصوص، بصورة لم تعد للكلام معها أية فائدة، حيث يتطلب الأمر خطاً واستراتيجيات واضحة، ومفهوماً يحدد أهداف العملية برمتها ومرآحها المختلفة.

ولذا نرى من الضروري أن يكون هناك تلازم ثنائي بين التعليم والثقافة. وفي رأبي، كباحثة، أرى أن يصبّ الاهتمام في بحث علاقة الفكر بالتنمية كواحد من العناصر الإنسانية الرئيسية ذات الصلة المباشرة بالدينامية والفعل اللذين تتحرك بهما ومن خلالهما المجتمعات البشرية، حيث إن للفكر دوراً في صياغة الشخصية الإنسانية، من دون تحميله ضغوطاً أو وضعه في حيز مهما كانت الدواعي أو المسوغات، التي قد تتراءى للبعض على أنها كذلك، فهي ذرائع سهلة تبرر لهم فعلتهم. وعليه، فإن إطلاق حرية الفكر هو واحد من أهم القضايا التي تستدعيها الحالة العربية الراهنة، على اعتبار أن الفكر الحر هو الوعاء الأكثر رحابة ومرونة للعطاء الإنساني، وهو المنطلق الحقيقي للإبداع والابتكار.

إن الضغوطات التي يعانيتها بعض الحكومات العربية في تغيير المناهج، والتي تحمل في طياتها الفكر الحضاري والثقافي المعد لأمتنا العربية، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية، هي من أجل تغيير الأفكار التي تحويها مناهجنا الدراسية التربوية، من حيث الفكر الوطني والقومي الذي يعتبر السلاح الفعال في بناء الجيل العربي الواعي لذاته في سبيل الدفاع عن مقدساته الحضارية والثقافية. وهذا الفكر الغربي هو سلاح ذو حدين، الهدف منه القضاء على الهوية الوطنية والقومية للأمة العربية من أجل تسهيل مهمة الأعداء في السيطرة على العقل العربي. ولذلك لا تستطيع أية أمة أن تحقق التقدم التكاملي المنشود ما لم يكن أبنائها قادرين على أعمال فكرهم وتركيزه على صناعة مستقبلهم، ولهذا كان ميلغيوس يردد عبارته الشهيرة «ليست العبقورية أكثر من تركيز الذهن»، في واحدة من إشارات إلى أهمية الفكر، وحصره في مجال العبقورية والإبداع، والخروج من دائرة التقليد والإشباع في أمور الحياة العملية والعلمية.

(٥٥) محمد جابر الأنصاري، «الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي»، المستقبل العربي،

السنة ١٨، العدد ٢٠٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، ص ٥.

- إن مبدأ التوافق الإنساني والوطني المبني على التشاور في الظروف الحالية هو مبدأ هام لتجميع طاقات مكونات المجتمع العراقي وقواه الفاعلة. وسياسة التوافق الوطني هي الحل الأمثل والطريق السليم والسالك لإخراج العراق من مأزق الانقسام والتناحر إلى حالة البناء والنمو والازدهار سبيلاً إلى تحقيق الوحدة الوطنية.

ولكي يكون التوافق حقيقياً ويتمتع بالشرعية اللازمة، ويحقق أهدافه، لا بد من أن يأخذ بالمعايير التالية:

أ - أن يحصل التوافق الوطني ضمن دائرة مصلحة الشعب العراقي العامة، وليس ضمن مصلحة المتحاورين السياسية أو الحزبية الضيقة، بما يفقد المحاوره السياسية غطاءها الشرعي.

ب - أن يكون التوافق الوطني في إطار العملية الديمقراطية من خلال ما أفرزته صناديق الاقتراع، وليس من خارج صناديق الاقتراع، لأن التحاور بعيداً عن نتائج الانتخابات يعني لي عنق العملية الديمقراطية وتجاوز إدارة الأمة.

ج - لن يقوم الحوار الوطني إلا على أساس إعطاء كل متحاور حقه بما يتناسب مع حجم التمثيل السكاني، الأمر الذي يحقق العدالة الديمقراطية، ويوجد نوعاً من الرضا السكاني، وبالتالي الاستقرار السياسي.

د - أن يكون هدف التوافق الوطني هو تحقيق التعايش السلمي بين مكونات الشعب العراقي، وحماية الحقوق الإنسانية، والاستناد إلى الحوار كآلية ذاتية ثابتة في حل الخلافات، مع الاعتماد على المطالبة السلمية الحرة بالحق □

الدولة والوقف في القرن الحادي والعشرين: من الوصاية إلى الشراكة

طارق عبد الله (*)

كلية الآداب والعلوم، جامعة زايد - الإمارات العربية المتحدة.

مقدمة

يعتبر نظام الوقف أحد الأمثلة الحية للخبرات الاجتماعية التي طورتها التجربة الحضارية الإسلامية؛ فإلى جانب الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ذات البعد المحلي، أدى الوقف دوراً أساسياً في توازن العلاقات الاجتماعية والسياسية، مشكلاً بذلك أحد العوامل النابعة من صميم الخبرة الإسلامية التي حافظت بها الأمة على وحدة شعوبها رغم فترات المد والجزر السياسيين اللذين ميزا تاريخها، ورغم امتداد جغرافيتها واتساع رقعتها. ومن الطبيعي التساؤل عن المنهجية التي مكنت من تثبيت هذا التوازن الاجتماعي فترات طويلة، والتعرف على العلاقات التي نشأت بين الوقف من ناحية، وقطاعات المجتمع الأخرى (وبالتحديد الدولة) من ناحية ثانية.

إن دراسة هذه العلاقات ورصد آثارها الاجتماعية، يقدمان لنا مؤشرات منهجية مهمة لتفعيل نماذج من مؤسسات المجتمع المدني في واقعنا المعاصر، ووضعها في مكانها الصحيح، خاصة في ضوء الحديث المتزايد عن دورها في الحراك الاجتماعي، وأهمية مساهمتها في مشروع نهضوي يستجيب لطموحات الوطن العربي.

أولاً: في البدء كانت الشراكة

ارتبطت فلسفة الوقف، منذ نشأته، بالإرادة الحرة للأفراد، وهذا ما أكده الرسول محمد (ﷺ) لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) الذي سأله عمّا يفعل بالأرض التي أصابها في خيبر، فنصحه الرسول قائلاً: «إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها»^(١). ولأنه قرار ذاتي يتخذه

tarak.abdallah@zu.ac.ae.

(*) البريد الإلكتروني:

(١) أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ط ٢ (بيروت: دار ابن كثير، ١٩٨٦)،

ج ٢، ص ٢٨٥.

الواقف «بمشيئته» دون إكراه أو فرض، فإن تحديد المستفيدين من الوقف والمشرفين على إدارته وتنميته، يقع على عاتق الواقف دون سواه. وتؤكد التجربة الوقفية في العالم الإسلامي كله، وإلى وقت قريب (بدايات القرن العشرين) أن إدارة الوقف كانت إدارة أهلية بامتياز، وحظيت باستقلالية تنظيمية ومالية عن الأجهزة الحكومية، على أساس ما تتميز به المؤسسة الوقفية من شخصية اعتبارية مستقلة وكيان متمتع بالأهلية القانونية التي تجعله محلاً لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات متى انعقد بإرادة صحيحة صادرة من ذي أهلية في ما يملكه، ومتى كان متجهاً إلى تحقيق غرض مشروع من أغراض البر والمنافع العامة أو الخاصة.

لقد انتمى الوقف منذ نشأته إلى الدائرة الاجتماعية الأهلية، وارتبط باحتياجات المجتمع، سواء من حيث إدارته أو من حيث الشرائح المستفيدة منه. وضمنت هذه الاستقلالية الإدارية والمالية عن الدولة فعالية مؤسسات الأوقاف، وحمتها من آثار التقلبات السياسية التي لم تخل منها فترة من تاريخ الحضارة الإسلامية. وقد

برز هذا الأمر جلياً مع التطور الاقتصادي وانتشار الأوقاف، حيث حرص الفقهاء على مراعاة فلسفة الوقف الأهلية حتى في مسائل ضبط القواعد المتعلقة بحل النزاعات المفترضة داخل المؤسسات الوقفية، والتصدي لكل إمكانات الفساد الإداري والأخلاقي. ولهذا، فقد اشترطوا استقلالية الجهاز القضائي ونزاهته لفض الخلافات التي يكون الوقف أحد أطرافها. وحمل

تطورت تجربة المؤسسات الوقفية وتكيفت علاقاتها مع باقي المكونات الاجتماعية، وأرست تقاليد عملية للتعاون مع القطاعات الاجتماعية، وعلى رأسها الدولة.

الفقهاء القضاء دوراً أساسياً في مراقبة وتقييم النظارة على الوقف، على خلفية تطور مؤسسة القضاء ذاتها، واختصاصها في حسم النزاعات، ونزاهتها المفترضة، وكذلك كفاءتها في الرقابة وحسم المشاكل، أي تخصصها بمسائل الوقف الفقهية والإدارية والمالية. ولم يكن اتجاه الفقهاء إلى القضاء يعني تمهيدهم لبسط الدولة سلطتها على الأوقاف، وإنما عملوا على الاستفادة من مؤسسات الدولة الرقابية والإدارية لتحسين الوقف وتحقيق شروط الواقفين، ومراعاة التطور الحاصل في النشاط الوقفي ذاته من خلال الانتقال بإدارته من الإدارة الفردية إلى الإدارة الجماعية أو المؤسسية، تطويراً لتجربتها وحفظاً لها من أي تلاعب.

في هذا السياق، تطورت تجربة المؤسسات الوقفية، وتكيفت علاقاتها مع باقي المكونات الاجتماعية، وأرست تقاليد عملية للتعاون مع القطاعات الاجتماعية، وعلى رأسها الدولة. لقد استندت علاقة الوقف بهذه المكونات إلى مبدأ الشراكة الاجتماعية، التي تقتضي أن يتحمل كل قطاع جزءاً من المسؤولية الاجتماعية وفق ما يتميز به من سلطات (اقتصادية كانت، أو سياسية أو اجتماعية). لهذا، لم يكن غريباً أن يكتسب الوقف مع تطور الحضارة الإسلامية جزءاً مهماً من السلطة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الإسلامية، ويجيرها لصالح المجتمع، في مقابل سلطة الدولة المرتبطة بمصالح الطبقة السياسية، أو سلطة القطاع الخاص ذات العلاقة بالمنفعة المادية لشريحة اجتماعية محددة. ولعل التخوف من تدخل المصالح

السياسية في غير موضعها هو الذي دفع بالعديد من الفقهاء إلى قطع الطريق على الدولة لتحويل جزء من الأموال العامة إلى «أوقاف». لهذا اعتبر بعضهم أن «ما توقفه الدولة» ليس وفقاً حقيقةً وإنما هو «إرصاد»، وذلك لعدم ملك السلطان، بل هو «تعيين شيء من بيت المال على بعض مستحقه»^(٢).

لقد قامت المؤسسات الوقفية بأدوار وظيفية بامتياز، وذلك في أوقات الشدة والرخاء الاجتماعيين. واستطاعت، من خلال العمل على تحقيق التكافل الاجتماعي، أن تسد الفراغ الذي خلفه انسحاب الدولة وعدم تحملها مسؤوليتها الاجتماعية. وراعت الأوقاف مصلحة الجماعة في مقابل المصالح السياسية المتغيرة التي لم تخدم مصالح المجتمع بشكل متواصل ومستديم، وعرفت خلال فترات تاريخية عديدة كبوات وتقلبات حادة.

كما نشأت علاقة مباشرة بين الوقف والقطاع الخاص من زاوية استثمار الأموال الوقفية وتنميتها بشكل يضمن استمرارية خدمة الأغراض التي أنشئت من أجلها؛ إذ ساهم الوقف في التنافس الاقتصادي المشروع من خلال المشاريع الاقتصادية المساندة التي أدت الدور الأساسي في استدامة مشاريع الأوقاف وتحقيق الأهداف التي جاء الوقف من أجلها، وبالتالي تقديم خدمات نوعية إلى فئات اجتماعية مختلفة.

من هنا، كَوّن الوقف صمّام أمان يتنفس المجتمع بملء رئتيه من خلاله، ويحفظ توازنه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ويحميه من آثار التقلبات السياسية الداخلية والأخطار الخارجية^(٣) على حد سواء. ونفهم بالتالي دور الوقف في الحفاظ على الكيان الاجتماعي عندما تضعف الدولة، بل عندما تنهار، سواء بفعل الفوضى السياسية الداخلية أو بفعل العوامل السياسية الخارجية مثل الاستعمار^(٤). ويشهد المؤرخون للمؤسسات الوقفية مساهمتها المباشرة في حماية مؤسسات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية طوال فترات تاريخية حرجة.

لقد خرج الوقف فكراً وممارسة، كما يكتب المفكر طارق البشري، «مؤسسة أهلية يقيمها الناس ويديرونها ويوجهون مصارفها إلى ما يحدونه من أهداف ومقاصد. وكل ذلك الأصل فيه - حسب مفهومه النظري وحسب الغالب من أحوال تطبيقه - أن يجري بعيداً عن السلطة وعن تنظيماتها الإدارية»^(٥).

(٢) انظر: كينيث إم. كنو، «الأيدولوجيا والخطاب الفقهي في مصر العثمانية: استخدام مفهوم الإرصاد»، ترجمة أبو بكر أحمد باقادر، أوقاف (الأمانة العامة للأوقاف، الكويت)، السنة ٥، العدد ٨ (٢٠٠٥)، ص ٥٩ - ٨٧.

(٣) عبد الهادي التازي، «توظيف الوقف لخدمة السياسة الخارجية في المغرب»، في: **الوقف في العالم الإسلامي: أداة سلطة اجتماعية وسياسية**، تقديم راندي ديغليلم وأندريه ريمون (دمشق: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، ١٩٩٥)، ص ٢٦٦ - ٢٩١.

(٤) انظر: محمد البشير الهاشمي مغلي، «التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي»، المصادر (الجزائر)، العدد ٦ (أذار/مارس ٢٠٠٢)، ص ١٦١ - ١٦٥.

(٥) طارق البشري، «تحولات علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني في بلدان وادي النيل»، ورقة قدمت إلى: **نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز =**

ثانياً: الدولة العربية الحديثة والوقف: إشراف أم وصاية؟

تطورت العلاقة بين الدولة والوقف في المجتمعات العربية - خاصة منذ نهاية القرن التاسع عشر - باتجاه تدخل تدريجي في شؤون الوقف، ومحاولات متعددة لتقييد حركته وصلت في العديد من الحالات إلى تقطيع أوصاله وإلغاء أجزاء منه^(٦)، والتجروء على اغتصاب أعيانه، وانتهت مع منتصف القرن العشرين إلى إحداث وصاية كاملة على المؤسسات الوقفية، وإلحاق ما تبقى منها بإدارات حكومية، وسن تشريعات تقنن هذا التوجه.

ويمكننا القول إن هذه الوصاية وجدت جذورها وتبريراتها في ثلاث مسائل رئيسية:

ارتبطت المسألة الأولى بالتطور التاريخي لتجربة الوقف، حيث اعترى نظام الوقف ما اعترى النظام الاجتماعي الإسلامي من وهن في مختلف حقوله المعرفية ومؤسسته الاجتماعية. وبالتالي، ظهرت منذ القرن السابع عشر أوجه قصور وتُغَر في البناء المؤسسي للوقف بنوعيه الذري والخيري. في هذه البيئة، لم تستطع الأوقاف الأهلية مجابهة جملة من الإشكاليات الشرعية والعملية، وإيجاد حلول عملية لها إلى حد أن هذه الأوقاف أصبحت أحد الأسباب الرئيسية في عرقلة تداول الثروات، خاصة العقارية منها. كما أدى تكاثر المستفيدين، بتوالي الأجيال، إلى تفتيت الحصص، وكثرة الخلافات والنزاعات القضائية التي لم يستطع الجهاز القضائي مجابتهها وإيجاد الحلول لها.

لقد أدى انحسار الاجتهاد في قضايا الوقف، وضعف القضاء، وعدم تخصص العاملين فيه بمسائل الرقابة على النظار وتصرفاتهم الإدارية والمالية ومدى نجاحهم في توزيع العوائد، إلى انتشار الفساد في إدارة الأموال الوقفية، والاستهانة المقصودة بتنميتها، وتسلب النظار بل اغتصابهم الكثير من الأوقاف.

وتتعلق المسألة الثانية بالمخلفات الثقافية والنفسية لهذا التردّي الاقتصادي والاجتماعي الذي أصاب الوطن العربي تحديداً، وما ولده من صور سلبية^(٧) أسست لحالة نفسية اتسمت بفقدان المجتمعات العربية الثقة في مكوناتها. وقد استغل الاستعمار الأوروبي هذه المخلفات، بل غذأها وعمل على تأكيدها بكل السبل والوسائل. وأسس المستعمرون خلال

= دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، تحرير إبراهيم البيومي غانم (بيروت):

مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٦٦٨.

(٦) تم إلغاء الأوقاف الأهلية في العديد من البلدان العربية مثل سورية (١٩٤٠)، ومصر (١٩٥٢)، وتم إلغاء كل نظام الوقف في تونس سنة ١٩٥٦ بشقيه الأهلي والخيري. انظر: جمعة محمود الزريقي، «الوقف الأهلي بين الإلغاء والإبقاء»، أوقاف، السنة ٢، العدد ٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢)، ص ٨٣ - ١٠٠.

(٧) من المهم إدراك الأبعاد الاجتماعية الدالة على استشراف هذه الحالة من خلال تحليل مدلولات السلوكيات السلبية المتعلقة بالوقف داخل المجتمعات الإسلامية مثل استعمال الأوقاف الذرية لحرمان الإناث من حقوقهن، أو استخدام الأمثال الشعبية التي تختزن تصورات سلبية عن الوقف الأهلي. فمن الأمثال المشهورة التي تصف حالة بعض النساء اللاتي لا يستطعن لا الطلاق ولا الزواج عندما يقال «مثل بيت الوقف»، الذي يعنى استحالة التصرف والتحرك رغم سوء الحالة ووجوب إيجاد حل.

هذه الفترة سياسة تحقيق لكل ما ينتمي إلى الحضارة العربية الإسلامية تزامنت مع طرح ممنهج للمؤسسات والأفكار الاستعمارية كبداية للتدهور الداخلي. غير أن الأخطر في هذه المسألة يبقى مواصلة سياسة الإقلال من شأن الخبرات الذاتية للمجتمعات العربية في فترة ما بعد الاستقلال السياسي. وليس غريباً في هذا المناخ أن يتم التعامل مع الوقف - كإحدى مؤسسات التراث - بمنهجية غلبت عليها العموميات والأحكام السلبية وتمهيش إمكانياته لفترات طويلة، دون كثير من التدقيق التاريخي والتحليل العلمي.

أما المسألة الثالثة، فتتعلق باستراتيجية الدولة في الوطن العربي في الفترة التي تلت خروج الاستعمار الغربي. لقد ارتبط مفهوم الدولة القومية في فترة ما بعد الاستقلال السياسي بمفهوم الدولة الراحية التي تقوم على أساس رعاية الأفراد في كل شؤونهم الحياتية. وبناء على هذا التوجه، أهملت أغلب الحكومات في الأقطار العربية مؤسسات المجتمع المدني، وأخذت على عاتقها تنفيذ الإدارة الكاملة للمجتمع من خلال برنامج اقتصادي واجتماعي وسياسي يعتمد إدارة مركزية لكل الشؤون والمؤسسات. وقد انتهت هذه الاستراتيجية إلى تنفيذ وصاية حكومية تامة على الأوقاف، وإنشاء وزارات وهيئات رسمية أوكل إليها تنفيذ ما يرتبط بالوقف من مهمات إدارية واستثمارية.

بيّنت الوقائع، بما لا يدع مجالاً للشك، أن الإدارة الحكومية لم تكن مؤهلة للتفاعل مع ديناميكية الوقف الاجتماعية والاستفادة من قدراتها؛ إذ خسر الوقف في هذه العملية الكثير من مميزاته في وقت كانت مؤسساته بحاجة ماسة إلى الكثير من الإصلاح. لقد وقع التضيق الشديد على حرية الحركة التي تتمتع بها المؤسسة الوقفية من خلال إدماجها ضمن نسق إداري مركزي يعتمد بالدرجة الأولى على الوسائل البيروقراطية في مسائل الصرف والاستثمار. كما تزامنت إدارة الأوقاف الحكومية مع عدم احترام شروط الواقفين بشكل تام، حيث سمحت التشريعات القانونية الخاصة بإعادة ترتيب أوضاع الأوقاف داخل الإدارة الحكومية للوزارات والهيئات، بتغيير مصارف الوقف دون الرجوع إلى الواقف، أو دون التقيد بشروطه^(٨).

بات من المؤكد أن بسط الدولة سلطتها الإدارية والتشريعية على الوقف انتهت بخسارتين فادحتين: تمثلت الأولى في إضعاف أكبر لنظام الوقف من خلال كل الإجراءات الإدارية والقانونية التي أقدمت عليها الدولة، وبالتالي عدم التصدي لما اعترى الوقف من وهن، بل إنها عمّقت ذلك الوهن^(٩). وارتبطت الثانية بإضاعة فرصة الاستفادة من الثروة الوقفية التي

(٨) يحلل المستشار طارق البشري تطور القوانين المصرية في هذا الاتجاه من خلال استعراض التغيير الذي حصل بعد ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢، والذي ألغى الوقف على غير الخيرات (الوقف الأهلي) (القانون ١٨٠/١٩٥٢) ثم مع صدور القانون ٢٤٨ لسنة ١٩٥٣ «أعطي الحق لوزير الأوقاف «أن يصرف الربح كله أو بعضه على الجهة التي يعينها دون التقيد بشرط الواقف». ثم مع القانون ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ تم إقرار قاعدة التغيير الآلي على جميع الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة، وبالتالي «جرد هذا القانون الوقف وإدارة الواقف من الأعيان ذاتها وقرر الاستيلاء على الأراضي الزراعية الموقوفة». انظر: البشري، المصدر نفسه، ص ٦٧٤ - ٦٧٥.

(٩) إبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والسياسة في مصر (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨)، ص ٣٣٣ - ٣٣٨.

استولى عليها الأفراد في العديد من الأحيان، وضاعت بالتالي فرصة ربطها باحتياجات التنمية. لقد تأثرت حركة الإيقاف سلباً بالإدارة الحكومية، سواء في الدول ذات الموارد القليلة أو حتى في الدول التي للنفظ فيها دور اقتصادي بارز. ففي كلتا الحالتين خُلف مفهوم «الدولة الراعية ذات المهام الشاملة» قلة حماسة الأفراد على الإيقاف. وقد برز هذا الأمر بشكل واضح في الأقطار الخليجية بالتحديد، ابتداء من ستينيات القرن العشرين، التي اعتمدت سياسة إنفاق حكومي واسعة، وخلقت بالتالي واقعاً موضوعياً قلّت فيه الحاجة إلى الإيقاف، وشهد أغلب البلدان العربية انحساراً لموجة الإيقاف، وآثر من أوقف، التوجه نحو بناء دور العبادة من منطلق قدسيته وتوقع «ضمان أجرها»، مع ابتعاد واضح عن المشاريع الاجتماعية والاقتصادية، خشية تدخل المؤسسات الحكومية فيها.

ثالثاً: دروس التجربة الوقفية الغربية

لقد ساهمت التغييرات الاجتماعية والاقتصادية، التي رافقت صعود النظام الرأسمالي في أوروبا، في تطوير القطاع التطوعي بشكل كبير، حيث تجذرت مسائل الإغاثة وإعانة الشرائح الاجتماعية لتصبح جزءاً من المشهد الاجتماعي والاقتصادي في هذه الدول. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تمثل طموح كل دول أوروبا الغربية في إيصال شعوب هذه الدول إلى مستوى من الرفاهية الاقتصادية، مستفيدة في ذلك من التقدم التقني، واستنزاف خيرات البلدان المستعمرة، إضافة إلى انتهاء النزاعات السياسية الكبرى التي اكتسحت جل بلدان القارة الأوروبية طوال أربعة عقود من الزمن. غير أن هذا النموذج وصل إلى حدوده مع بداية السبعينيات من القرن العشرين؛ إذ بدأ الحديث عن أزمة «الدولة الراعية»^(١٠)، وإعادة هيكلة إدارة اقتصاديات هذه البلدان، وتخفيف تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية. وقد تصدرت برامج الرعاية الاجتماعية^(١١) هذا الجدل بوصفها «العبء الاقتصادي الأكبر» الذي تتحملة حكومات هذه البلدان. وتم، بالفعل، اتخاذ سياسات اقتصادية تقلص من دعم الدولة للعديد من هذه البرامج، والتراجع عن بعض المكتسبات الاجتماعية. في إطار هذه التحولات، عاد الاهتمام بالمؤسسات الخيرية، وتدعم هذا الاتجاه بشكل كبير في كل البلدان الغربية دون استثناء. وكتتويج لهذا المسار، تم - مع مطلع سنة ٢٠٠٥ - إدراج العمل التطوعي في مسودة الدستور الأوروبي ثم في الميثاق الأوروبي، كأحد الأنشطة الاجتماعية الاستراتيجية لدول المجموعة الأوروبية.

غير أن التجربة الأهم في هذا المسار هي تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، التي سلكت بفعل تكونها التاريخي مسيرة مغايرة لتلك التي شهدتها الدول الأوروبية، والتي استطاعت أن تستفيد بشكل مباشر من الصيغة الوقفية. ومن المهم أن يُذكر في هذا السياق ما تشير إليه بعض المصادر من أن المهاجرين الأوروبيين إلى أمريكا - البريطانيين منهم بالتحديد - قد نقلوا مع بدايات القرن السابع عشر الصيغة الوقفية بوصفها أفضل الصيغ القانونية التي تمكنهم

Pierre Rosanvallon, *La Crise de l'état-providence* (Paris: Seuil, 1981), pp. 8-9.

(١٠)

(١١) المصدر نفسه، ص ٦٧ - ٦٩.

من ممارسة عقائدهم بكل حرية، والابتعاد عن الاضطهاد الديني الذي كانوا يتعرضون له في أوروبا، وتمكنهم أيضاً من المساهمة في بناء الدولة الجديدة (أمريكا). ولعل هذا الأمر يعدّ أحد العوامل التاريخية التي تفسر الانتشار الواسع للصيغ الوقفية في أمريكا منذ نشأتها لتصبح إحدى السمات المميزة للمجتمع الأمريكي وجزءاً مهماً من آليات تنظيم علاقاته^(١٢).

وبعد ما يزيد على القرنين من الزمن، أصبحت المؤسسات الأهلية الأمريكية تمثل قطاعاً مجتمعياً متميزاً ينتظم من خلال قوالب قانونية متعددة، من أهمها المؤسسات الخيرية (Foundations)، والمؤسسات اللاربحية (Non-profit Corporations)، والأمانات الخيرية

(Charitable Trust). فعلى سبيل المثال، تشير الإحصاءات إلى أن ٧١,٠٩٥ مؤسسة مالية خيرية^(١٣) تنشط في الولايات المتحدة الأمريكية، وتختص تحديداً بجمع التبرعات وتوزيعها على المؤسسات والمشاريع الخيرية، ويصل مجموع وقياتها إلى ٥٥٠ مليار دولار^(١٤)، وتوزع من ريعها سنوياً ٣٠ مليار دولار على المجالات الاجتماعية كلها تقريباً.

تؤدي المؤسسات الوقفية اليوم دوراً محورياً في تشكيل النسيج الاجتماعي والاقتصادي للتكتلات الاجتماعية الفاعلة، على أساس تصوّر متكامل للمجتمع، إضافة إلى وجود مناخ تشريعي وسياسي واقتصادي.

لقد أصبح القطاع الوقفي مع بداية الألفية الثالثة يمثل، إلى جانب الدولة والقطاع الخاص، إحدى ركائز المجتمع الغربي المعاصر. ولا بد هنا من الإشارة إلى أربعة عناصر رئيسية ساهمت في دعم مكانة هذا القطاع في هذه البلدان:

١ - وجود علاقة واضحة المعالم بين القطاعات الاجتماعية الثلاثة: العام والخاص والتطوعي، حيث تتميز الديناميكية الاجتماعية الغربية بتعايش سلمي بين هذه القطاعات يعمل

(١٢) أشار الفيلسوف الفرنسي (Alexis de Tocqueville) في كتابه عن الديمقراطية في أمريكا إلى أهمية المؤسسات الأهلية في حياة الأجيال الأولى من الأمريكيين، واستعرض أمثلة كثيرة عن الجمعيات الاجتماعية والسياسية «المعقولة وغير المعقولة»، على حد تعبيره، التي شكّلت النواة الأولى للمؤسسات الخيرية الحالية، الأمر الذي جعل من أمريكا، حسب رأيه، «أكثر بلدان العالم استفادةً من مفهوم المؤسسات الأهلية». انظر: Alexis de Tocqueville, *De la démocratie en Amérique* (Paris: Flammarion, 1981).

(١٣) هذا النوع من (Foundation) أو المؤسسات الخيرية ينحصر نشاطه في توفير مصادر مالية لتمويل الأنشطة والمشاريع الخيرية. وترتبط هذه المؤسسات في الغالب بوقفيات ضخمة لأصحاب مؤسسات اقتصادية مشهورة. فعلى سبيل المثال، تبلغ وقفية بيل وميليندا غيتس (Bill and Melinda Gates Foundation) ٢٩ مليار دولار، وزعت من ريعها سنة ٢٠٠٥ ملياراً و٣٥٦ مليون دولار. وتبلغ وقفية مؤسسة فورد (Ford Foundation) ١١,٥ مليار دولار، وتوزع سنوياً ما يقارب ٥١٦ مليون دولار. أما مؤسسة روبرت وود جونسون (Robert Wood Johnson Foundation)، فتبلغ وقفيتها ٩ مليارات و٣٥٩ مليون دولار، وتوزع سنوياً ما يقارب ٣٧٢ مليون دولار. انظر: Foundations Giving Trends, Foundations Today Series, Foundation Center, 2007.

(١٤) المصدر نفسه.

كل منها وفق فلسفة خاصة قد تتناقض في مستوى الفكرة (على سبيل المثال نفعية القطاع الخاص مقابل خيرية الوقف)، لكنها عملياً تنتهي إلى حالة يسودها التعاون ضمن مجالات مشتركة يتم تهيئتها وتحديدها من خلال تفاعل هذه القطاعات بعضها مع بعض.

٢ - **التجدد والاستمرارية:** تتميز المؤسسات الغربية في هذا القطاع باستفادتها من التراكم التدريجي للخبرة الوقفية، واستمرارية المشاريع التي تنخرط على أساسها، بقطع النظر عن التقلبات السياسية أو مزاجية الأفراد، الأمر الذي مكّنها من تطوير علمي وعملي مستمر لمسائل الإدارة والاستثمار والتمويل، ونقل هذه الخبرة إلى باقي المؤسسات.

٣ - **إدارة فاعلة:** تعتمد هذه المؤسسات على الفصل بين إدارة الشركة ومالكها، وتزواج في عملها بين مجالس الإدارة من ناحية، وشريحة من المديرين التنفيذيين المحترفين في مجالات الاستثمار والتسويق والحاسبة من ناحية ثانية. كما تخضع هذه المؤسسات للسلطات الرقابية التشريعية للدولة.

٤ - **التوجه العالمي:** لقد نجحت التجربة الغربية في العمل التطوعي في استثمار بعض مظاهر العولمة بشكل كبير من خلال إنشاء تكتلات أهلية ذات صبغة عالمية^(١٥)، مستفيدة في ذلك مما تتيحه سياسات الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي التي أصبح أغلب الدول يتبناها، وما يتبعها من تغيير في التشريعات والقوانين المحلية، وبالتالي أصبحت هذه الشبكات العالمية شريكاً أساسياً يساهم في صناعة مستقبل الألفية الثالثة.

والنتيجة الأساسية التي نخرج بها من خلال ما سبق هي أن هذه المؤسسات الوقفية بكل تصنيفاتها تؤدي اليوم دوراً محورياً في تشكيل النسيج الاجتماعي والاقتصادي للتكتلات الاجتماعية الفاعلة في عالم اليوم، على أساس تصور متكامل للمجتمع يحدد لها دوراً واقعياً مباشراً في الحياة العملية، إضافة إلى وجود مناخ تشريعي وسياسي واقتصادي لا يتعارض وهذا الدور، بل يتيح له إمكانيات الشراكة في بناء المجتمع.

رابعاً: الدعم الحكومي للمؤسسات الوقفية المعاصرة في الوطن العربي

● ماذا نقصد بالدعم الحكومي للقطاع الوقفي؟

لقد بينت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حصلت مع نهاية السبعينيات أن من الصعب على الأقطار العربية، حتى النفطية منها، التشبث ببرنامج يعتمد نموذجاً يحقق الرفاه الاجتماعي كما صورته الأدبيات التنموية التقليدية. وقد حملت هذه التغيرات تساؤلات جوهرية حول الدولة ودورها ومناطق حركتها الاجتماعية، بعد عقود من الهيمنة والمركزية.

(١٥) على سبيل المثال، تأسست في العاصمة البرتغالية برشلونة في سنة ١٩٩٣ مؤسسة «التحالف العالمي لمشاركة المواطن» (CIVICUS)، وهو كتل عالمي يربط بين المؤسسات الأهلية المحلية والإقليمية لتحقيق جملة من الأهداف ترتبط بتعزيز مشاركة المواطن في اتخاذ القرار وتحقيق قيم العدالة والحرية.

وظهرت جملة من المؤشرات الاقتصادية السلبية في الأقطار العربية كافة. فالعجز المالي وما يرافقه من بطالة مباشرة ومقتنعة، واستمرار تصاعد وتيرة النفقات الحكومية، ووجود جملة اختلالات هيكلية، أعطت انطباعاً قوياً بأن الأقطار العربية تجاوزت واقعياً مرحلة الرفاه، ودخلت عملياً في مرحلة لا تستطيع فيها الدولة بأية حال من الأحوال تلبية سلّة واسعة من الخدمات. ولعل التحولات التي رافقت وما تزال ترافق هذه المرحلة، والحديث المتزايد عن دور المؤسسات المدنية وإمكانية مساهمتها في التنمية المجتمعية الشاملة، والتخلي التدريجي للدولة عن جملة من أدوار كانت تبشر بها، هي التي مهدت الطريق لإعادة التفكير في دور محتمل للقطاع المدني، ووضعه من جديد في دائرة الضوء، ونبهت لما يمكن أن يساهم به اجتماعياً واقتصادياً.

وفي مجال العمل الوقفي، يطرح السؤال حول تفعيل هذا الاهتمام بالشكل الصحيح الذي يضمن واقعياً عدم إضاعة هذه الفرصة التاريخية ليعيد الوقف ممارسة أدواره، وفي الوقت نفسه تدعيم الشراكة بينه وبين القطاعات الاجتماعية الأخرى، وعلى رأسها الدولة. إننا نعتقد أن إعادة التوازن بين مؤسسات الدولة من ناحية، ومؤسسات المجتمع (بشقيه الخاص والأهلي) من ناحية ثانية، تمثل المدخل الأساسي لهذا التوجه. ولنموذج الوقف دلالة قوية في هذا الاتجاه من حيث انتماؤه بفكره وفلسفته ومهامته إلى القطاع المدني، وارتباط فعاليته وحضوره بدرجة اقترابه من هذا الفضاء أو ابتعاده عنه. وعليه، فإن بناء علاقة صحية بين الدولة والوقف يمر بالضرورة من خلال تحقق شرطين أساسيين:

- تأكيد طبيعة الوقف المدنية، وما يستلزمه الوقف من حرية حركة لممارسة أدواره بكفاءة عالية.

- القطع مع فكرة الدولة المتغولة والماسكة بزمام المجتمع من كل نواحيه، والمتمددة على مناطق الفعل الاجتماعي كلها.

إن تثبيت هاتين المسئمتين يساعد الدولة في الوطن العربي، بوصفها المشرف على ترتيب العلاقات بين مؤسسات المجتمع المختلفة، على التعرف على مكامن القوة في المجتمع، ويدعوها إلى ترشيد حركتها، وتقديم الدعم لها حتى تقوم بالمهام الملقاة على عاتقها. ثم إن فسح المجال لمكونات القطاع المدني - ومنها الوقف - كي تمارس أدوارها، يزيد المجتمع قوة، ويسهل بالتالي مهمة الدولة في عالم يتسم اليوم بقدر كبير من التنافس يفرض على الجميع الاستفادة من الخبرات، وعدم إضاعة الفرص، والسماح لطاقات المجتمع الخلاقة بأن تبديع وتحل الإشكاليات المطروحة بعيداً عن سياسة الاتكال على الدولة، وتحميل (أو تحمّل) هذه الأخيرة ما لا تطيق أو ما يخرج عن مهماتها.

على هذه الأسس يتبين لنا أن الدعم الحكومي للأوقاف يعني بداية رفع الوصاية عن الوقف، وتسهيل مهمته في المجتمع وتطوير أساليبه، التي يفترض أن توليها الدولة اهتماماً خاصاً من خلال منهجية شراكة تحفظ فكرة الوقف، وتدعم فعالية مؤسساته، وتؤسس لتعاون مستديم بينه وبين القطاعات المجتمعية الأخرى في مجالات مشتركة، وما أكثرها.

إن أفضل السياسات الحكومية لدعم هذا القطاع هي تلك التي تستهدف تحرير حركة

الوقف من كل ما يعيقها إدارياً أو تشريعياً، وتمكينه من تفعيل إمكانياته. ونتصور أن نتائج هذه السياسات سوف تعود بالفائدة على الوقف بطبيعة الحال، وعلى الدولة من حيث إنها ساعدت على تشجيع قيام مشاريع اجتماعية واقتصادية نوعية دون أن تتحمل فيها أية تبعات مالية أو إدارية. ويمكن أن تتوزع هذه السياسات على أربعة اتجاهات أساسية:

١ - الدور الرقابي

تعد النظرة على الأوقاف من أهم المسائل التي أعاقت تاريخياً تطور المؤسسات الوقفية. كما ساهمت حالة القضاء غير المتخصص بمسائل الرقابة المالية والإدارية للمؤسسات والمشاريع الوقفية، في استشراء الفساد عند القائمين على الوقف. من هنا تكتسي مسألة النظم الرقابية الشاملة أهمية قصوى تحتاج المؤسسات الوقفية المعاصرة إليها لتطوير تجربتها، وتحديد الضوابط والقواعد والإجراءات الكفيلة بالتعرف على حقيقة نشاطها، ومدى كفاءة القائمين عليها في تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها.

ونعتقد أن الدولة، بما تمتلكه من مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية، هي الجهة التي يفترض أن تمارس الرقابة الخارجية على المؤسسات الوقفية، كجزء من ضمان حسن أداء المؤسسات الاجتماعية بشكل عام، والوقاية من كل ما قد يعثرها من عوامل الضعف. إن مثل هذا التوجه يمثل دعماً مباشراً للأوقاف لما يحققه من تحصين لمؤسساتها، وذلك في المجالين الإداري والمالي، خاصة بما يفترض أن تتمتع به الدولة من خبرة في مجالات التدقيق، ومن أجهزة وكوادر مدربة على القيام بمثل هذه العمليات. وتحدد الرقابة الإدارية بفحص الآليات والخطط والنظم والأساليب التي تطبقها المؤسسات الوقفية، وبيان مدى مطابقتها للقواعد المعمول بها في النظم الإدارية الحديثة.

إن التدقيق الحكومي في أنشطة المؤسسات الوقفية يشكل ضماناً قانونية ونفسية مهمة للغاية^(١٦)، سواء بالنسبة إلى الواقفين، من خلال تقديم صورة صادقة ودقيقة عن حالة المؤسسات التي أقاموها، أو بالنسبة إلى المستفيدين الذين يطمئنون إلى صيانة حقوقهم. ومن الأساسي أن يبقى جهاز القضاء المستقل الجهة المرجعية لحسم الخلافات داخل المؤسسات الوقفية، والتصدي للتلاعب والتهاون من جانب من يديرونها.

٢ - الدور التشريعي

لا شك في أن القوانين التي تنظم شؤون الوقف في أغلب الأقطار العربية، هي بحاجة إلى إعادة النظر فيها حتى تتمكن من استيعاب المستجدات، وتكفل تفعيل دور الوقف في خدمة

(١٦) تبرز أهمية الدور الرقابي للدولة حتى مع وجود رقابة خارجية على المؤسسات. وقد برز هذا جلياً مع سلسلة الفضائح التي هزت الكيان المؤسسي للعديد من الشركات الغربية العملاقة، مثل فضيحة إنفلاس شركة إنرون بتواطؤ بين الإدارة التنفيذية للشركة ومكتب المحاسب القانوني آرثر أندرسون، المنوطة به مهمة المراقبة والتدقيق المحاسبي على حسابات الشركة.

قضايا التنمية الاجتماعية. ومن المهم أن تعمل أجهزة الدولة التشريعية على تطوير القوانين الوقفية المعتمدة حالياً في الأقطار العربية، وسنّ تشريعات تساهم في تشجيع الأفراد والمؤسسات على الإيقاف وتساهم، بالتالي، في إحياء سنّة الوقف.

ومن القضايا الملحة التي ما تزال تمثل عوائق أمام تطوير التجربة الوقفية، وتنتظر معالجة قانونية من السلطة التشريعية، ما يتعلق بتأكيد الشخصية الاعتبارية للوقف، مما أوجد تضارباً في تأكيد استقلالية الذمة المالية للوقف عن ذمة الواقف والناظر والموقوف عليهم. ولهذا الأمر تبعات كبيرة على نشاط المؤسسات الوقفية، سواء من حيث التداخل الحاصل بين سلطة الإشراف الإداري والقرارات الملزمة للمؤسسة الوقفية، أو من حيث ربط الوقف بالسياسات الحكومية وتحمله نتائج مالية واجتماعية بعيدة كل البعد عما اشترطه الواقفون. من جهة أخرى، تساعد القوانين الحالية على الخلط بين الرقابة الإدارية والنظارة الكاملة على الأوقاف، حيث تتمدد سلطة الوزارات والمجالس الوقفية في الوطن العربي إلى ميادين الاستثمار وتوزيع الربح وتحديد الفئات المستحقة، بل يذهب بعض القوانين إلى إعطاء هذه الهيئات الإدارية إمكانية تغيير شروط الواقفين، وما ينتج من هذا من توجس عند الواقفين القائمين أو المفترضين من تصرف الدولة في ريع الأوقاف^(١٧). من ناحية ثالثة، تستطيع الدولة أن تساند القطاع الوقفي من خلال العمل بشكل جاد على إعادة الحقوق الوقفية المستلبة من خلال عملية حصر شاملة للأوقاف، وتطوير الإدارات الحكومية ذات العلاقة (مثل دوائر الشؤون العقارية والقانونية) لغرض استرداد الأوقاف القديمة، والكشف عن وضعها القانوني الصحيح، وتنفيذ الأحكام القضائية.

٣ - الدور التحفيزي

لا بد من الإقرار بأن الوقف في المرحلة الراهنة، ورغم الاهتمام النسبي الذي حظي به منذ ثلاثة عقود، ما يزال يعاني مظاهر الضعف، ويحتاج إلى الكثير من الدعم حتى يعيد بناء مؤسساته. في هذا الباب يمكن للمؤسسات الحكومية أن تلعب دوراً تشجيعياً وتحفيزياً من خلال اتجاهين رئيسيين: يتمثل الأول في تسخير جزء من إمكانيات الدولة الإدارية وخبراتها الاقتصادية لصالح احتياجات القطاع الوقفي. ويتمثل الثاني في عدم تحميل المؤسسات الوقفية أعباء مالية.

إن هذه الحوافز لا تعني إيجاد سياسة «تمويل الدولة للمؤسسات الوقفية» تنتهي إلى بسط الدولة سيطرتها على القطاع الوقفي. إن ما ندعو إليه من دعم مالي يرتبط بما يمكن تسميته مساعدات تأهيلية - يستفيد منها القطاع الوقفي، شأنه في ذلك شأن قطاعات اجتماعية أخرى. فمن ناحية، يفتقر العديد من المشاريع الوقفية إلى الخبرة في التعامل مع الجوانب

(١٧) فؤاد العمر، «البناء المؤسسي للوقف في بلدان شبه الجزيرة العربية»، ورقة قدمت إلى: نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، ص ٥٩٩.

الاقتصادية، مثل دراسات الجدوى، ونوعيات الاستثمار، وخدمات التمويل، بل حتى المهارات الإدارية الأساسية. واستناداً إلى خبراتها، تستطيع الدولة تقديم الدعم الفني والإداري المتوافق مع الاحتياجات الحقيقية للقطاع الوقفي.

من ناحية ثانية، يمثل استيفاء الضرائب على الوقف أحد معوقات تطوير هذا القطاع من خلال زيادة الأعباء المالية على مؤسساته، وتقليص عوائدها الاجتماعية. من هنا تبرز الحاجة إلى إعادة التفكير في كيفية تهيئة المناخ الملائم لطبيعة النشاط الوقفي والأهلي عموماً، وسن تشريعات تعمل على تخفيف الأعباء المالية ومنح أنشطة المؤسسات الوقفية، والتطوعية بشكل عام، امتيازات مالية.

٤ - الدور الإعلامي

إن إيصال رسالة الوقف إلى كل الأفراد هو مسؤولية يشترك فيها الجميع. وللدولة نصيبها في هذا المجال، نظراً إلى خصوصياتها ومناطق فعلها. ولعل أهم دعم يمكن للدولة أن تقدمه إلى الوقف في المستوى الإعلامي، هو إدراجها العمل التطوعي ونماذجها في مناهج التربية، وذلك في المستويات التعليمية كافة. إن إشاعة ثقافة الوقف والقيم التي ترتبط به، وتقديمها إلى الطلاب بشكل علمي، أمر في غاية الأهمية بالنسبة إلى مستقبل القطاع الوقفي. كما

إن إشاعة ثقافة الوقف والقيم التي ترتبط به، وتقديمها إلى الطلاب بشكل علمي، أمر في غاية الأهمية بالنسبة إلى مستقبل القطاع الوقفي.

إن دراسة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في الخبرة الإسلامية - وعلى رأسها الوقف - سوف تساهم في تغيير الصورة الذهنية السلبية التي طبعت الوقف في أذهان الأفراد عقوداً طويلة، وتحبب الناشئة بالقيم التي يرسبها الوقف، وبالتالي تساهم في بناء أجيال المستقبل من الواقفين.

خاتمة

لقد افتتح القرن الحادي والعشرون على وقع ثورتين: ثورة المعلومات، وثورة «الكيانات الاجتماعية العملاقة» التي تسخر كل إمكانياتها البشرية والمادية لتحقيق ريادتها السياسية والاقتصادية^(١٨). هذه اللحظة التاريخية تلقي على العرب مسؤولية جسيمة لإعادة بناء مجتمعاتهم بما يمكنها من مواجهة سيل من التحديات تتعدى قدرة كل دولة بمفردها، مهما

(١٨) إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، تعتبر الصين والهند أهم الكيانات العملاقة الصاعدة في القرن الحادي والعشرين. وتقدر التقارير الاستراتيجية أن بحلول سنة ٢٠٢٥، سوف تنافس هاتان القوتان - ومن موقع الند للند - الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على المستويين الاقتصادي والتقني. انظر: L. Alan Winters and Shahid Yusuf, eds., *Dancing with Giants: China, India, and the Global Economy* (Washington, DC: World Bank, Institute of Policy Studies, 2007).

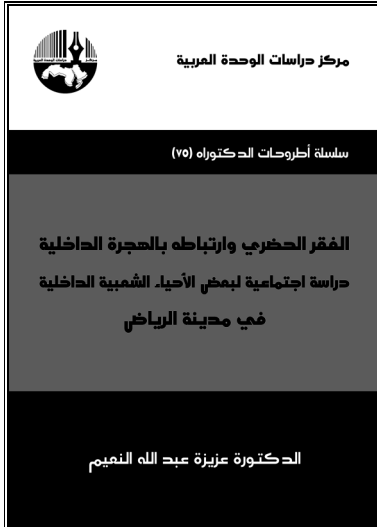
كبرت ومهما تصورت أنها في منأى عن التقلبات الاقتصادية والسياسية. إن تقوية المجتمعات العربية، كشرط لازم لتوحيد قدراتها، ترتبط في المقام الأول، حسب اعتقادنا، بتوظيف التعاون بين الدولة ومختلف القطاعات الأخرى. في هذا الإطار العام، يمكن أن يشكل الدعم الحكومي للقطاع الوقفي نموذجاً متميزاً في إعادة بناء المجتمعات العربية على قواعد صحيحة. ونظراً إلى أهميته، فهو يحمل الدولة مسؤولية كبيرة لتحقيق إصلاحات تطال البنية الاجتماعية ككل، انطلاقاً من إعادة تصور معنى الشراكة الاجتماعية مع القطاعات الأخرى، ووصولاً إلى تسخير إمكانياتها لتطوير هذه القطاعات. كما إن تنفيذ هذه الأدوار يستلزم من الدولة، إضافة إلى الإرادة السياسية للقيام بهذه الخطوات، تطوير خبرات مؤسساتها الرقابية والإدارية والفنية في مجالات الوقف والعمل التطوعي عموماً حتى تستطيع أن تمارس هذا الأدوار بكفاءة □

صدر حديثاً

الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض

د. عزيزة عبد الله النعيم

تهدف هذه الدراسة إلى رصد ظاهرة الفقر الحضري باعتبارها نتاج ظواهر اجتماعية واقتصادية، وبالتالي التعرف إلى واقع الفقر الحضري في مدينة «الرياض» السعودية، من خلال معرفة العوامل الطاردة والجاذبة، التي تدفع بالفقراء إلى الهجرة من مناطقهم الأصلية وانجذابهم إلى الأحياء الشعبية في مدينة «الرياض»، كما تهدف الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والمستوى الاقتصادي لسكان هذه الأحياء الشعبية، ومدى مساهمتها في انتشار الفقر الحضري في تلك الأحياء.



٤٠٠ صفحة

الثمن: ١٥ دولاراً

أو ما يعادلها

التنقيبات الصهيونية تحت أسس الأقصى: مسلسل من الفشل والتزوير

حسن عبيد عيسى (*)

عضو الاتحاد العام للمؤرخين العرب.

تثير التنقيبات الأثرية الصهيونية، وخاصة تلك التي تستهدف سلامة وبقاء المسجد الأقصى المبارك، الكثير من ردود الفعل الغاضبة في شتى انحاء العالم. ومؤخراً، حاول إيهود أولمرت، الخارج من حرب مضنية مُنيت بفشل ذريع دفع بشعبيته إلى الحضيض، جاهداً، استغلال تلك التنقيبات الأثرية، بما فيها من تحدٍّ لمشاعر المسلمين وذوي النزعات الإنسانية عامة، بهدف رفع شعبيته المتهاوية، وكانت البداية متواضعة؛ وهي إقامة جسر للمشاة يحاذي جدار الأماكن الإسلامية المقدسة في تلك البقعة.

فالجهود المضنية والموارد الضخمة والآمال العريضة، التي رافقت أعمال التنقيب على مدى قرن ونصف في منطقة شاسعة من الوطن العربي، بهدف الكشف عن آثار الأساطير التوراتية في سبيل إثبات مصداقية التوراة، باءت كلها بالفشل الذريع، ولكن القائمين عليها كانوا من الصلف والمكابرة، بحيث لم يعترفوا بهذا الفشل المذل، وقد دفعهم ذلك الأمر إلى التزوير والتدليس والانتحال والاختلاق والتشكيك. فكل كشف أثري لحضارات العراق ومصر والشام كانوا يدعون إثباتاً لمصداقية التوراة، حتى وإن كانت هذه الآثار المكتشفة تعود إلى حقبة تسبقها بألاف السنين. ولم يتردد أولئك عن الدعاوى المضلّة، حتى بعد أن أدت الاكتشافات إلى كشف المصادر الأصلية لأسفار التوراة، وتبين أنها مجرد آثارات تمثل طقوساً ونصوصاً وثنية تعود إلى قدامى البشر الذين سكنوا أرضنا قديماً.

من هنا برزت منذ بضع سنوات مجموعة «المؤرخين الجدد» الذين شكّلوا ظاهرة فكرية تعارض النظرة الصهيونية في تفسير أحداث التاريخ، وخصوصاً أن هذه المجموعة الأكاديمية لمست فشل التنقيبات الأثرية في إثبات يهودية فلسطين، ومنها فشل الوصول إلى ما يثبت وجود الهيكل المزعوم. فما حاولت الصهيونية تكريسه في الأذهان وإيصاله إلى مستوى

الحقائق، بات في نظر ونتاج المؤرخين الجدد أساطير لا يصح التعامل معها بمنطق العصر. ولما كانت أسفار التوراة مرتكزاً أساسياً للفكر الصهيوني، ومنبع الأهداف المستقبلية، وأسس البناء الاجتماعي والتربوي، فإن أسطرتها وتحنيطها يعني الإجهاز على الصهيونية كأيدولوجيا للمجتمع الصهيوني.

فكثير من المؤرخين الجدد الذين عملوا في مجال التنقيبات، وخاصة تحت جدران الأقصى، وذاقوا خيبة الأمل، تناولوا موضوع التنقيبات بأسلوب علمي خالٍ من الإسفاف والتعصب، فنسفوا كل التصورات التاريخية التي رسمها العقل الصهيوني. لذا، خرجوا بما يفيد أن لا هجرة من مصر إلى فلسطين، ولا فتوحات بقيادة يشوع في أريحا وعاي، ولا دولة يهودية بناها داود، ولا هيكل يستحق البحث.. الخ، فعلام البحث في أسس المسجد الأقصى، إذن، غير توخي إثارة التكسب السياسي بتأجيج المشاعر الإسلامية؟

أولاً: التأسيس التوراتي

تأسست الحركة الصهيونية من عناصر أوروبية مثقفة ذات نزعة علمانية متأثرة بالدعاوى القومية التي كانت تجتاح أوروبا. بيد أنها، وعلى الرغم من علمانيتها، رأت أن تستعين بالتوراة من أجل جذب أنظار واهتمامات يهود العالم، الذين ادعت أنها تسعى إلى إنقاذهم على الرغم من أن موروثهم الديني يحتم عليهم انتظار المسيح المنتظر لتتمّ عودتهم إلى فلسطين على يديه، كما بحسب عقيدتهم، وليس على أيادي قادة منظمة الصهيونية.

ولما كانت الصهيونية (العلمانية) استمدت أيديولوجيتها من التوراة، فقد قرّرت إيلاء الأبحاث والدراسات الخاصة بالتوراة اهتماماً يحظى برضا كل اليهود. وكانت التنقيبات الأثرية قد بدأت على أيدي منقبين هواة منذ نصف قرن، وأصبحت محطّ اهتمامها. فلقد ادّعى أولئك الهواة أنهم يسعون إلى إثبات مصداقية التوراة، بينما كانت دوائر الاستخبارات في دول أولئك الأثريين الهواة، وخاصة في بريطانيا، تعدّهم مصادر ثمينة جداً للمعلومات الاستخبارية عن العراق وفلسطين، وخصوصاً أن عملهم لا يلفت الأنظار، فتنقيباتهم تخدم المسيحية التي تقدس التوراة، وهي من ثمّ تخدم البحث العلمي التاريخي.

وتأسيساً لرابطة توحدّهم وتوجّههم صوب الأهداف المرسومة، انبثقت عام ١٨٦٥ جمعية «صندوق التنقيب الفلسطيني»، التي شرعت بإجراء مسح لعدد من الدول المعنية، وأسست لجهد آثري ضخم، ومن بين ناشطيها اللورد كيتشنر، ثم دمجت مع «جمعية آثار أقطار الكتاب المقدس» التي أسسها صموئيل بيترش، أمين الآثار الشرقية في المتحف البريطاني عام ١٨٧٠، ومارست عملها في عدد من الأقطار العربية. ومنذ العام ١٩٢٠ دمجت هذه الجمعية مع الجمعية الأكبر في مجال الآثار والاستشراق، وهي «الجمعية الآسيوية الملكية»، التي كانت قد أسست في العام ١٨٢٤.

وكان أوستن هنري لايارد، الذي لم يكن متديناً، يبحث عن مدن وردت أسماؤها في التوراة، ويملاً تقارير خاصة أهله لإشغال منصب وكيل وزير الخارجية البريطانية، مع عدم

حيازته على ما يؤهله لإشغال منصب خطير كهذا غير تلك التقارير والخدمات الخاصة التي قدّمها تحت حجة البحث عن آثار المدن التي نكرتها التوراة، عملاً بتوجيهات وتوصيات بنيامين دزرائيلي^(١).

وعلى الرغم من حماسة لايارد، ومرافقته من قبل رئيس بعثة تبشيرية بروتستانتية، وحثّه على مضاعفة الجهود في العمل من أجل كشف ما يثبت أخبار التوراة، إلا أنه فشل في اكتشاف الأماكن المذكورة فيها، مما حداه على الاعتقاد بأن تلك الأخبار مجرد أساطير^(٢).

وجاء كثير من المنقّبين بعد لايارد تدفعهم حماسة دينية غايتها إثبات صدقية التوراة،

وعندما ظهرت مدرسة النقد التوراتي في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وخاصة طروحات جوليان فلهاوزن، التي تحدّثت تاريخانية القصص التوراتية^(٣)، انبرى العديد من المنقّبين بدافع حميتهم الدينية للعمل الجاد في مجال اختصاصهم، لإثبات صدقية التوراة وإفحام نقّادها، وكان يتصدرهم الأثاري المعروف وليم فوكسويل أولبرايت، الذي عدّ التوراة وثيقة تاريخية، فتحمّس لاكتشاف المدن الفلسطينية القديمة التي ورد ذكرها فيه، ليدلّل على صدق

لم يكن الهدف من التنقيبات
الحصول على كسر الجرار
وقطع الفخار المهشّم، وإنما
البحث عن أسس الصروح التي
كانوا يظنون أن الكيانات
السياسية اليهودية قد
نشّدتها.

التوراة، دحضاً لطروحات النقد التوراتي. ولكن الإحباط سرعان ما تسلّل إلى النفوس وفترت الهمم، بعد أن رجّحت كل الاكتشافات كفة الناقدين، ودحضت دعاوى المتحمسين لتاريخانية التوراة. وجاء تكذيب بنيامين فازار لمزاعم أولبرايت بأن رحلة إبراهيم من العراق إلى فلسطين لم تحصل بين القرن الثاني والعشرين والقرن العشرين ق.م.، وإنما حصلت في القرن السابع عشر ق.م.، ليكرّس ذلك الإحباط.

وتتالت التنقيبات لتثبت أموراً منها أن التوراة شكّلت كماً ضخماً من السرقات الفكرية لإبداعات وجهود العراقيين والسوريين والمصريين القدماء، فقد أعيدت صياغة أساطير تلك الشعوب لتتحول على أيدي الحاخامات إلى أسفار مقدّسة، وصار بعض أوثنانهم إلهاً مجيداً لبني إسرائيل، وتعدّى الإعجاب والاقتراب حقل الأساطير ليشمل جوانب الحياة الأخرى، فالشيقل الذي كان عملة سومرية قديمة، أصبح بالتدليس نقداً يهودياً.

(١) نورا كوبي، الطريق إلى نينوى، ترجمة سلسل محمد العاني؛ مراجعة هادي الطائي (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٨)، ص ٢٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(٣) زئيف هرتزوغ، «هدم أسوار أريحا»، قضايا صهيونية (بيت الحكمة)، العدد ٣ (تموز/يوليو

٢٠٠٠)، ص ٣.

وبمثل حماسة وهمة أولبرايت، اشتغلت عالمة الآثار البريطانية كاثلين كينوين، التي خصت الهضاب الوسطى من فلسطين بجهد تنقيبي حثيث، حيث كان يفترض قيام مملكة إسرائيل، وامتدت تنقيباتها لتبلغ مدينة القدس.. ولكنها لم تعثر إلا على بقايا أسس مدينة أورشليم اليبوسية، التي قدّرت بأنها تعود إلى القرن الثامن عشر ق.م.، ليقفز الزمن بين يديها فجأة بظهور بقايا سور هيروود المعين من قبل الرومان ملكاً على أورشليم، والذي بناه توسيعاً للهيكل الثاني المبني من قبل زروبابل العائد من بابل.

وعندما نقبت كينوين في أريحا في خمسينيات القرن المنصرم، عثرت على ما أذهل العالم: طبقتان تعودان إلى ما قبل عصر الفخار (أي إلى حوالي ثمانية آلاف سنة قبل الميلاد، وربما أقدم)^(٤) وقد صنفتها بأنهما يعودان إلى فترتي العصر الحجري الحديث ما قبل الفخار، وهما: ppN-A و ppN-B.. فأين هي إذن بقايا أسس دولة داود وسليمان، وأين هي مخلفات دولتي إسرائيل ويهوذا، وأين هي أسوار أريحا التي تحدت عنها «سفر يشوع»، وأين هي الآثار الدالة على الهيكل المزعوم؟ لقد وجدت كينوين أن من المنطق الاعتراف أنه «لا يوجد وقت في ما بين عصر البرونز الأخير وعصر الحديد، نستطيع أن نلاحظ فيه تغيراً حضارياً يشير إلى حلول أقوام جديدة في فلسطين، سواء في المناطق الهضابية أو غيرها»^(٥)، وسواء أدركت أم لم تدرك، فإنها ساهمت في الإجهاد على الأحلام الصهيونية.

وجاءت دوروثي أ. إي. غاروود (التي درّبت لمدة عشرين عاماً في العراق، أي منذ العام ١٩٢٨) عام ١٩٤٩ إلى فلسطين مفعمة بالخبرة والتجربة والآمال العريضة لتشرع في التنقيب في جبل الكرمل.. ولم يكن حظها أفضل من سابقها من الآثاريين في المجال الذي جُنّدت من أجله.

ثانياً: الدعم المسخر

لقد خصص دعم مادي ومعنوي ضخم لإنجاح التنقيبات في فلسطين منذ بدايتها. أما المساهمة الرسمية لسلطات الاحتلال الإنكليزية في فلسطين، فكانت على عدة مستويات. فقد أصدرت في العام ١٩٢٠ قانوناً للآثار أوقفت بموجبه العمل بقانون الآثار العثماني الذي كان يمنح السلطة صلاحية احتكار كل اللقى الأثرية، إضافة إلى صلاحية معاقبة كل من يعثر بحوزته على قطعة أثرية، بينما شجّع القانون الإنكليزي كل من يجد في نفسه القدرة على الحفر ويمتلك معولاً، للمساهمة في أكبر حملة للتنقيب عن الآثار، فكل من يعثر على لقي أثرية يحق له الاحتفاظ بنصفها ملكاً خالصاً وفق القانون. لم يكن هدف الجهات التي كانت وراء القانون الحصول على كسر الجرار وقطع الفخار المهشم، وإنما البحث عن أسس الصروح التي

(٤) ديفيد أوتيس وجوان أوتيس، نشوء الحضارة، ترجمة لطفي الخوري، سلسلة المائة كتاب (بغداد:

دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٨)، ص ١٥٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

كانوا يظنون أن الكيانات السياسية اليهودية قد شيّدتها منذ مطلع القرن العاشر ق.م. وحتى القرن السادس ق.م. عندما شطب نبوخذنصر اسم آخر تلك الكيانات السياسية اليهودية، وكذلك كانوا يأملون في أن يؤمن عمل الطامعين والهواة المحليين والأجانب لهم استطلاعاً مدعماً بالأدلة الأثرية للمواقع التي لم تتوصل البعثات التنقيبية إلى تحديد أماكنها على الأرض والخارطة. ومن أجل متابعة الجهود التنقيبية من قبل جهة ذات اختصاص، كلّفت قوات الانتداب الإنكليزي غاستانغ تأسيس دائرة الآثار.

استطاعت دائرة الآثار من خلال إبحاثها التنقيب بموجب القانون لكل من هبّ ودبّ، تأشير وجود ثلاثة آلاف موقع أثري في فلسطين، الأمر الذي أتاح لها فرصة منح ٢٦٦ تصريحاً بالعمل التنقيبي في البلاد لجمعيات ومعاهد ومؤسسات أثرية تنتمي إلى ثمانية بلدان. ولقد استمر عمل بعض تلك الجهات خمس عشرة سنة متواصلة.

كانت تلك الجهات الأثرية في سباق بعضها مع بعض من جهة، ومع الزمن من جهة أخرى، من أجل إثبات الدعاوى الصهيونية، وليس أكثر دلالة على ما ذهبنا إليه في هذا المجال من استحضارنا ادعاء البعثة الأثرية الخاصة بجامعة فيلادلفيا الأمريكية، التي نقيت في بيسان عام ١٩٢٥ بإشراف آلان رو، الذي ادّعى أنه اكتشف البيوت التي أشار إليها سفر أخبار الأيام الأول (الأصحاح العاشر)؛ فقد عثرت على أكوام من الحجارة في بيسان، وسارعت إلى الادعاء بأنها بقايا بيت داجون الذي سمر فيه الفلسطينيون رأس شاول، أول ملك يهودي، و«بيت الإله» الذي وضعوا فيه أسلحة شاول. لقد ادّعت البعثة أن بناء البيتين كان على شكل هرمين، وقد تم التعرف عليهما بدقة، وهما من المنشآت التي كانت للفلسطينيين الذين حكموا فلسطين عقب وفاة رعمسيس الثالث عام ١١٦٧ ق.م.، وأن الهرمين المذكورين هما من إنشاء رعمسيس الثاني (١٣٠٤ - ١٢٣٧ ق.م.)، من بين أربعة أهرامات بناها في فلسطين، أحدها للجنود المصريين الأجراء في تلك البلاد، بينما خصّص الآخر لعبادة إله الفلسطينين «داجون»، الذي يسمونه «بعل»، وثالث لعبادة زوجه عشتروت، التي يسمونها «بعلة»^(٦).

لقد كان التوجّه الصهيوني فعّالاً وبارزاً في أداء «دائرة الآثار الفلسطينية» لمهامها، من خلال فكرة المعرض الذي نظّمته الدائرة في «متحف روكفلر»^(٧) عام ١٩٤٠. فالمجموعة الأثرية التي عرضت كانت مقتصرة على الفترة (١٢٠٠ - ٥٨٦ ق.م.)، أي منذ تسلل اليهود إلى فلسطين وحتى تدمير نبوخذنصر لكيانهم السياسي، إلا أن منظّمي المعرض لم يوفّقوا في عرض أية قطعة أثرية يهودية خالصة، فقد كانت الآثار المعروضة كنعانية وفلسطينية وفينيقية وعربية، وبينها كسر مجهولة الهوية، زعموا أنها يهودية.

(٦) المعلومات التي ثبتناها هنا بخصوص اكتشافات بعثة جامعة فيلادلفيا مترجمة من قبل المرحوم سامي محمود، وقد أُرّخ قيامه بالترجمة بالعام ١٩٢٦ دونما إشارة إلى المصدر الذي ترجم عنه. وقد تفضل علينا نجله المهندس عبد الإله سامي محمود بنسخة مصورة من النص المترجم، الذي لم يسبق نشره.

(٧) نوري عبد الحميد العاني، الإرهاب الصهيوني والمقاومة العربية في فلسطين (بغداد: بيت الحكمة،

ثالثاً: جهود الجامعة العربية

لم تتخلف الجامعة العربية عن ذلك الركب. فقد كان علم الآثار حاضراً منذ إنشاء «مدرسة الدراسات الشرقية» في الجامعة عام ۱۹۲۶^(۸). وقد استطاعت فرقها التنقيبية تحقيق نجاحات عامة، حيث تم اكتشاف الأجزاء الأولى من السور الثالث لمدينة القدس عام ۱۹۳۵. وهذا السور المكتشف لا يخدم التوجّهات الصهيونية، كونه يعود إلى عهد السيطرة الرومانية^(۹)، الأمر الذي حجّم من الاهتمامات الأثرية للجامعة، إذ بدا وكأنّ جهودهم جاء مؤيداً لداخلي تاريخانية التوراة بدلاً من إفحامهم. فهذا جوزيف غالوي يفاقم الإحباط بقوله: «بعد استعراض جميع الوثائق الأركيولوجية من المواقع الفلسطينية المذكورة في سفر يشوع، هل يمكن القول إن الغزاة الإسرائيليين قد استولوا على المناطق الهضبية والجليل عبر معارك عسكرية خاطفة، مما يرويه سفر يشوع من الأصحاح الأول إلى الأصحاح الثاني عشر؟ إن البيانات الأركيولوجية غير مقنعة وتتعارض في معظمها مع الرواية التوراتية»^(۱۰).

رابعاً: الصهاينة وشعبية علم الآثار

على الرغم من الإحباط الأكاديمي الذي حمل المختصين في الجامعة العربية على النكوص عن الاستمرار في حملة التنقيبات الأثرية لفترة من الزمن، فإن تكريساً لشعبية علم الآثار^(۱۱) في المجتمع الصهيوني قد تحقّق تحت يافطة «الهوية»، وليس انهماك كبار قادة الكيان في أعمال التنقيبات الأثرية (أغلبها فردي ويحقق مردوداً شخصياً للقائم به)، إلا الواجهة المكشوفة لتلك الشعبية، فقد كان بعض أولئك القادة يرى في أعمال التنقيب خدمة للأهداف الصهيونية يمارسها بدوافع «قومية».

ويحضرنا من بين القادة الذين اهتموا بهذا الجانب بشدّة موشي ديان، الذي اشتهر بسرقاته الأثرية، فهو يقول: «إن الحفائر تشعرنني بالاطمئنان»^(۱۲). وقد أثّرت عقب موته فضيحة في هذا المجال عندما قامت أرملته ببيع بعض المسروقات التي خلفها بمبلغ ۳ ملايين شيقل [۶۰۰ ألف دولار أمريكي]، مما أثار نقمة في المجتمع الصهيوني. ولعل الطريقة التي تمّت بها التغطية على حادث الكمين الفدائي الذي وقع فيه دايان، خلال توجّهه إلى الجبهة عشيّة معركة «الكرامة»، حيث ادعى الإعلام الصهيوني في حينه أن موشي دايان (وكان وزيراً

(۸) من الفكر الصهيوني المعاصر، سلسلة كتب فلسطينية؛ ۱۱ (بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ۱۹۶۸)، ص ۲۷۰.

(۹) العاني، المصدر نفسه، ص ۵۳۶.

(۱۰) بديعة أمين، الجذور التوراتية للعنصرية الصهيونية (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة،

۲۰۰۲)، ص ۲۱۶.

(۱۱) من الفكر الصهيوني المعاصر، ص ۳۰۰.

(۱۲) كريم محمد حمزة، الكيان الصهيوني: التعددية وآليات الضبط (بغداد: بيت الحكمة، ۲۰۰۱)،

ص ۱۲۳.

للحرب) تعرّض لحادث خلال ممارسته هواية التنقيب عن الآثار، أدى إلى كسر ظهره، تدلّل على اهتمام القادة الصهاينة بالآثار. فهل كان الوزير ينقّب عن الآثار فعلاً بعد منتصف الليل، وفي وقت كانت قطعاته تندفع نحو الجبهة لخوض معركة ضارية؟!.

أما الجنرال إيغال يادين، الحاصل على شهادة الدكتوراه في الآثار، فهو الذي أطلق التسمية المعروفة «لفائف البحر الميت أو لفائف قمران» على الوثائق (المخطوطات) التي آلت حيازتها إلى الكيان الصهيوني بعد عدوان حزيران/يونيو ١٩٦٧، مما أمّن لهذا الكيان فرصة التعطيم عليها، كونها ليست عديمة النفع في إثبات دعاواه فحسب، وإنما تدحض مزاعمه وتكشف حقائق في غير صالح الصهيونية. فالجنرال يادين قاد شخصياً أعمال التنقيب الأثرية في منطقة «قمران» للكشف عن المزيد من تلك المخطوطات^(١٣). ويادين هذا هو من المهتمين بإشاعة الاهتمام بالآثار بين اليهود، وجعل التنقيب الأثري ممارسة شعبية للصهاينة، فهو يقول بهذا الصدد: «بالإضافة إلى استعداد الإسرائيليين للتطوع في المهام الخطيرة ووحدات

**أثبتت التنقيبات أن التوراة
شكّلت كماً ضخماً من
السرققات الفكرية لإبداعات
وجهود العراقيين والسوريين
والمصريين القدماء، فقد أعيدت
صياغة أساطير تلك الشعوب
لتتحول على أيدي المحامات
إلى أسفار مقدسة.**

الصاعقة أو الخدمة على الحدود، فإنهم على استعداد للتطوع لجماعات للحفائر الأثرية.. فالإيمان بالتاريخ لدى الشباب الإسرائيليين أصبح بديلاً من الدين، فهم يكتشفون في علم الآثار قيماً دينية، لكنهم يتعلمون أن آباءهم عاشوا في هذه البلاد منذ ثلاثة آلاف عام، وأن هذا ملكهم، وعلى هذا يعيشون، وعن هذا يحاربون»^(١٤)، إضافة إلى هدف عدواني آخر يتوخّاه الصهاينة من الاهتمام بالتنقيبات الأثرية، يتمثل بتدمير اللقى الأثرية للشعوب الكنعانية والفلسطينية ومخلفات الحضارة العربية الإسلامية.

وقد تكون الهوية الإرهابية التي يحملها آرييل شارون هي المعتمدة في تشخيص مؤهلات وشخصية الرجل الدموي، إلا أن ما يخفيه شارون وراء تلك الهوية هو اهتماماته التاريخية والاستشراق اللذين صقلهما بالدراسة في الجامعة العبرية.

وما دنا في أجواء «الشعبية الأثرية» التي حاول زعماء الصهيونية وقادة الكيان الصهيوني خلقها وإدامتها، فلا بد من الإشارة إلى أن عدد المتاحف القائمة الآن في الكيان الصهيوني يزيد أضعافاً مضاعفة على العدد الذي تفخر بامتلاكه أرقى الدول وأطولها باعاً في مجال الآثار والوعي الأثري، ففي هذا الكيان أكثر من ١٥٠٠ متحف^(١٥). فهل كانت

(١٣) انظر: الموسوعة السياسية، إشراف عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري (بيروت: المؤسسة العربية

للدراسات والنشر، ١٩٧٤)، ص ٥٨٧.

(١٤) حمزة، المصدر نفسه، ص ١٢٣.

(١٥) عبد الوهاب المسيري، الموسوعة اليهودية، مادة «متاحف» (قرص مدمج).

مصادفة اختيار دافيد بن غوريون قاعة متحف تل أبيب مكاناً لتلاوة بيان تأسيس ما سمي «دولة إسرائيل»^(١٦)؟

خامساً: أساطير الأولين

تري، ماذا كسبت الصهيونية من نتائج التنقيبات الأثرية في بلدان عديدة بعد أن أصبح التنقيب علماً يحتكره علماء مختصون، تسير بعضهم جهات صهيونية، وتخطط لمشاريعهم، وتبلغ التفسيرات المقصودة عن طريق ألسنتهم وأقلامهم؟ لقد كانت النتائج عكسية، وضد ما حلمت به تلك الجهات!

فمدرسة النقد التوراتي التي تعرّفنا على اتجاهها العلمي، لم تكن قد غرست في الهواء، إذ إن الأرضية التي غرست فيها كانت أرضية مشجعة وواعدة، فبواكير الاكتشافات الأثرية في بلاد الرافدين كانت قد آتت أكلها. ومع تزايد تلك الاكتشافات، كانت نظريات النقد التوراتي تتزايد وترسخ، فما إن نجح المنقبون باستخراج محتويات الكنوز الدفينة في أرض الرافدين حتى بدأت قصة الطوفان التي زين بها الحاخامات، الذين ألفوا التوراة، سفر التكوين، تعلن أنها إرث حضاري عراقي قديم اقتبسها الحاخامون من الأساطير السومرية، وبدا شمشون التوراتي الخرافي صورة مزيّفة نتجت من الدمج التعسفي لشخصيتي «غلغامش» و«أنكيبدو». أما القصص الذي شرعته التوراة، فإنما هو اقتباسات من شريعة «حمورابي»، وقد اكتشف مورغان في سوسة المسلة التي نقشها عليها الملك البابلي، فهي شريعة المدينة التي كتب الحاخامات فيها التوراة متأثرين بثقافتها وعاداتها. ولعل ما استنتجه ناجح المعموري، الذي لفت انتباهه موضوع الترابط الوثيق بين أسفار التوراة والأساطير العراقية القديمة، فأنجز عدة كتب في هذا المجال، يشكّل نقطة فصل هنا، حيث يقول: «ولا يكاد سفر من أسفار التوراة يخلو من التناص مع الأنظمة الفكرية والدينية في حضارات الشرق المعروفة، والتي تحاورت مع الخطاب التوراتي، الذي مارس عملية النحل، والاستبدال أحياناً، ومهما كانت البنية الذهنية العبرانية نكية، فإن المركز المعرفي المؤسس يومئ لتمرّكه، باعتباره مهيمناً، لا يمكن إخفاؤه وسط المتغيرات التي حصلت أثناء النقل والترحيل»^(١٧). ولقد أفلح المعموري في إثبات أصول أسفار التوراة، وإرجاعها إلى تلك الأصول الأسطورية العراقية والسورية والمصرية، كالمعدّب البابلي، وولادة البطل المنقذ، والسبت العراقي القديم، وغيرها.

إن توصل العلماء إلى اكتشاف أكثر من ٣٠٠ ألف رقيم في عموم بلاد الرافدين، بحسب تقديرات د. نائل حنون^(١٨)، أو ما مجموعه ٥٠٠ ألف رقيم للعراق والحضارات القديمة الأخرى،

(١٦) ماجدولين أبو الرب، «فلسطينيو ١٩٤٨: الهوية القومية في مواجهة العنصرية الصهيونية»، صامد الاقتصادي، العدد ١٢٧ (٢٠٠٢)، ص ٢١٠.

(١٧) ناجح المعموري، الأسطورة والتوراة: قراءة في الخطابات الميثولوجية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢)، ص ٩.

(١٨) نائل حنون، «آثار حضارة العراق القديمة بين التحدي الأجنبي والانبعاث القومي»، محاضرة ألقاها في بيت الحكمة بتاريخ ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٠.

كما يذكر د. أحمد سوسة^(١٩)، ساهم بشكل فاعل في التعرف على المصادر الخفية لأسفار التوراة، مما جعل الأثاريين وغيرهم من الباحثين يغذّ السير في سبيل فضح الادعاءات التوراتية، وعندما لاحظ القِيمون على سلامة الأفكار الصهيونية أن بعض الناقدین الناشطين لم يعد يجدي معهم الردّ الأكاديمي، فقد عمدوا إلى تصفيتهم جسدياً عن طريق الاغتيال، كما حصل مع الأديب الأمريكي جون غاردنر، لجرد أنه استثمر التقاليد الحياتية العراقية القديمة في قصصه^(٢٠)، والمؤرخ الأمريكي رودنشتاين، الذي كانت الإدارة الأمريكية تعتمد في تنظيم دورات في حضارات العراق القديم لنخب مختارة من العناصر المسؤولة في الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وخاصة رؤساء وأعضاء هيئة الأركان المشتركة^(٢١).

ولقد ربط داود عبد العفو سنقرط هو الآخر بين المعتقدات العراقية القديمة وما ثبتت عليه عقيدة اليهود الدينية، مثل «اليوم الآخر»، إذ توصل إلى أن تأثيرات الأساطير السومرية واضحة ملموسة في أسفار العهد القديم، خصوصاً عندما يتوصل إلى «أن العراقيين القدماء لم يكونوا يعتقدون باليوم الآخر وحياة ما بعد الموت، لذا جاءت الأساطير التوراتية مطابقة، لا تؤمن بالآخرة والبعث، حيث إن الفريسيين اعتنقوا فكرة البعث بشكل غائم إلى زمن السيد المسيح، ثم تركوها بعد ذلك، إلا أن الصدوقيين كانوا من أعتى غلاة اليهود في إنكار البعث»^(٢٢).

إن الاسترسال في هذه المقارنة يستغرق مجلدات كاملة، لذا لسنا متحمسين بصدد المضي قدماً فيه، ولكن ما نريد أن نوضحه هنا هو أن المكتشفات الأثرية التي نجحت بإخراج مئات الألوف من الرقيمات من تحت طبقات الأرض العراقية المزدهمة بالوثائق الطينية، أعادت الأساطير اليهودية (ذات المظهر الديني المقدس) إلى جذورها وأصولها الوثنية العراقية، حيث كانت التنقيبات في هذا المجال وسيلة دحض للدعوى الصهيونية، وليست وسيلة إثبات، وهذا أمر ذو أهمية وخصوصية، فهي إما منتحلة بشكل مباشر من الحضارات الرافدينية، وإما مقتبسة من الحضارة الفينيقية (الكنعانية) المستوردة للنتاج الحضاري العراقي القديم، إضافة إلى اقتباس ما هو نتاج حضاري فينيقي خالص. لقد حاول البعض التستر على السرقة اليهودية الضخمة للنتاج الحضاري العراقي والفينيقية (الكنعانية)، وتعليل وجود الرموز الوثنية والروايات الأسطورية العراقية والعادات الفينيقية وغيرها في أسفار التوراة على أنه بسبب تهوّد البابليين والفينيقيين، وليس نتيجة السطو الحاخامي على تراث ذينك الشعبيين.

يقول هـ. ج. ويلز في مؤلفه **موجز تاريخ العالم بهذا الصدد**: «أفعبجب إنن أن تهفو إلى

(١٩) أحمد سوسة، **مفصل العرب واليهود في التاريخ**، ط ٥ (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨١)،

ص ٤١٣.

(٢٠) حنون، المصدر نفسه.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) داود عبد العفو سنقرط، **جذور الفكر اليهودي**، أبناء يهوذا في الخفاء؛ ١ (عمّان: دار الفرقان،

١٩٨٣)، ص ٨٣.

هذه العقيدة الملهمه نفوس كثير من البابليين والسوريين ومن إليهم، ونفوس كثير من الفينيقيين في ما تلا ذلك من الزمان، وهم أقوام يتحدثون بلسان واحد تقريباً، ولديهم ما لا حصر له من مشترك العرف والعادات والأذواق والتقاليد، وأن يحاولوا الإسهام في عضويتها ووعدها، ولا سيما بعد أن تمرغوا في مهاوي الهزيمة والذلة؟ وقد لوحظ أن الفينيقيين اختفوا فجأة من صفحات التاريخ بعد سقوط صور وصيدا وقرطاجنة والمدن الفينيقية الإسبانية، كما ظهرت المجتمعات اليهودية مكانهم»^(٢٣). إن صدى ما قاله ويلز يردده الصهاينة الجدد^(٢٤)، الذين ينادون بضرورة الفصل بين الإسرائيليين (الكنعانيين) واليهود^(٢٥).

لقد دفع الإحباط والفشل في توظيف علم الآثار لخدمة الأهداف الصهيونية بالقيمين على التوجّه التاريخي (وخاصة الأثاري) في المنظمة الصهيونية إلى اعتماد أسس لسياسة جديدة للتعامل مع المكتشفات الأثرية، تبدأ مع بداية الاكتشاف، حيث تطرح أسئلة أو تقدّم ملاحظات يبدو بعضها بريئاً، والأخر تشكيكياً، والثالث افتراضياً، مع جهود خاصة تستهدف طمس معالم الآثار التي تدينهم وتحجيم تأثيراتها، كما أشرنا عندما تحدثنا عن شعبية الآثار عند الصهاينة.

سادساً: طريقة الأسئلة البريئة

لقد طرح البعض أسئلة في غير مواضعها، بيد أنها تعدّ أساساً راسخاً ومتيناً لبناء فكري مستقبلي يصبّ في مصلحة التزوير الصهيوني للتاريخ، سواء أكان طرحها بريئاً أم ينطوي على غايات مبيتة.. لقد استثمر البعض «قلة المعرفة الدقيقة» ليعوّض عنها بأسئلة ذات أهداف مرسومة، فالأثاري يراجع نفسه ويبتسم [نحن نعلم القليل]، كانت لازمته الثابتة، كما توضح السيدة سكريد كاله^(٢٦). فعندما جاء البروفسور الألماني لنزن إلى جنوب العراق، كان يهدف إلى البحث عن سكن إغريقي في الوركاء بعد أن نقّب تحت أرضية الملعب الإغريقي في بابل، ولكنه عقب انغماسه في نبش قبور السومريين مقتفياً خطى وولي، الذي عاثت معاولة في القبور فساداً، وتفسيراته المبرمجة والمخطط لها تشويهاً، توقّف فجأة ليشغل واحدة من اثنتين من الآليات الدافعة له في مهمته، واللتين كانت **أولاهما** خزين اللاوعي الذي يشكّل خلفيته الثقافية من غير مؤثرات ذات قصد مريب، و**ثانيتها** هدفاً مخططاً له بعناية

(٢٣) ه.ج. ويلز، موجز تاريخ العالم، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد؛ مراجعة محمد مأمون نجا

(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨)، ص ٩٦ - ٩٧.

(٢٤) الصهاينة الجدد وهم معتنقو (الصهيونية الجديدة) التي أسسها المتدينون من المتطرفين دفاعاً

منهم عن الصهيونية ضد دعاة (ما بعد الصهيونية).

(٢٥) المسيري، الموسوعة اليهودية.

(٢٦) سكريد كاله، «حول حفريات بلاد ما بين النهرين: خلاصة أعمال الحفريات الأثرية في أوروك -

الوركاء» (باللغة الإنكليزية)، مجلة فكر وفن (الألمانية)، العدد ٣ (١٩٦٤). ترجم المقال من قبل المهندس

عبد الإله سامي (والترجمة غير منشورة حتى الآن).

دفعه إلى انتخاب تلك المنطقة بالتحديد. وقد يكون مصدر الدفع المعني خارجي دفع البروفسور من غير أن يقوّمه إلى معرفة خفاياه، أو أن له إسهاماً في التخطيط له.

فبعد جهد، عثر لنزن على سكاكين صغيرة وحادة جداً، كان عددها ٣٨ سكيناً. وقد استنتج أنها وضعت لاحقاً (اعتماداً على معدن السكاكين وطران الصنع)، وبدلاً من أن يذهب إلى تفسير ذي قدرة على إقناع الآخرين، فإنه طرح سؤالاً يبدو بريئاً في صياغته وطريقة طرحه، عندما قال متسائلاً: «أَيُّهُمُ الْيَهُودُ قَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ..»

أن يضعوا علامات خاصة بشعائر التضحية على السكاكين؟»^(٢٧).

**استولى الصهاينة على
مخطوطات البحر الميت، أو
مخطوطات قمران، وهي حتم
ظلالاً من الحقيقة تدين اليهود
وتفند الكثير من أسفار التوراة.**

ولما كان د. خالد الأعظمي قد اشترك مع لنزن في تلك التنقيبات، فقد اتصلتُ به هاتفياً لاستقراء رأيه في تساؤل لنزن بعد أن قدّمت له كما يأتي: «إنني افترض مقدماً أن لنزن لا يجب

اليهود»، فأخبرني د. الأعظمي أنه عمل مع لنزن قرابة شهرين، ولكنه لم يطّلع على أمر تلك السكاكين. وهو (أي الأعظمي) يعتقد أن تفسير لنزن غير دقيق. وأنا أتساءل هنا: «أَيُّهُمُ الْيَهُودُ قَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ..»

سابعاً: طريقة الاصطناع

إن أمر وضع السكاكين، ليكتشفها منقّبون لاحقاً، أمر ينطوي على مخاطر رهيبة، فهي إن صحت ستشكل عملية اصطناع، بل تلفيق تاريخ حضاري لفئة لا تتيسر لها مقومات صنعه، وإن زرع أفكار عن أصابع حضارية يهودية في خزائننا التاريخية هو من الأمور التي تتطلب دراسات معمّقة للتصدّي لها وكشفها وإحباطها. وتساهم الريبة والشكوك التي أخذت تخلق عن قصد سيئ عقب كلّ اكتشاف مهمّ في تخصيص حصة من الاهتمام العالمي بذلك الاكتشاف لليهود من غير وجه حق. أولم يدع الصهاينة والمتصهينون مؤخرًا «وجود مزامير داود تحت سطح الأرض أسفل الهرم»؟^(٢٨)، والمقصود به «هرم خوفو»، الهرم الأكبر في الجيزة، على الرغم من أن بانيه دُفِنَ في أرض الهرم قبل أن يولد داود بستة عشر قرناً. وإن فلماً أمريكياً مخصصاً للصغار أخرج ستيفن سبيلبرغ، بعنوان: «أمير من مصر» يظهر جداريات أثرية (مفبركة) تتضمن صوراً لأبناء اليهود يقتلون من قبل أسريهم المصريين! وقبل مغادرة هذا الموضوع، لا بد من التطرّق، ولو بإيجاز، إلى شطط في رأي ديورانت بخصوص بعض الصور النحتية التي خلفها الآشوريون والمصريون، تمجيداً لانتصاراتهم على اليهود، بقوله:

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) انظر تصريح عبد الحليم نور الدين، أمين عام مجلس الآثار المصري الأسبق وعميد كلية الآثار في

جامعة القاهرة، لوكالة أنباء رويتر المنشور في: بابل، ١٣/١/٢٠٠٣، ص ٢٤.

«فالأسرى العبرانيون الذين نرى صورهم في النقوش المصرية والآشورية يشبهون كل الشبه يهود هذه الأيام، رغم تحامل الفنانين وتحيزهم، ففي هذه النقوش نرى الأنف الحثي الطويل الأفتى والوجنتين البارزتين وشعر الرأس واللحية الملتوي»^(۲۹). إن ديورانت لم يطلع على صور اليهود الفلاشا على ما يبدو، ولكن كيف لم يلفت انتباهه أنوف اليهود الروس وغيرهم من نوي الأنوف المفروشة؟

إنه تلاعب خطير بالإرث الإنساني ينطوي على مقاصد خاصة، فهذا التلفيق يختلف جداً وكثيراً عن التلفيق الذي انطوت عليه التوراة، فمثلاً نجد في وصف حزقيال لأورشليم بقوله: «انظروا عند باب معبد الرب بين الرواق والمذبح، كان حوالي خمسة وعشرين رجلاً باتجاه معبد الرب ووجوههم باتجاه الشرق، وقد سجدوا للشمس التي في الشرق». وتعزو السيدة غاتلك الأفكار إلى أن حزقيال عاش في الكفل قرب بابل، ومات هناك، مما يسهل عليه تحويل «الرجال الخمسة والعشرين الذين في خياله اليقظ إلى بعض تماثيل الكهنة التي تقف على الرفوف في المتحف في بغداد: فصاروا سماناً بابتسامتهم العتيقة وعيونهم الناتئة وأيديهم المطوية في الصلاة، وهم يرتدون تنورات مربوطة، صلعان، عضلاتهم ناعمة ولامعة، وإلى حد ما أنيقة»^(۳۰). هنا يبرز الجهد العلمي الصادق والأمانة العلمية، حيث يردّ اللاحق إلى السابق (استناداً إلى الاكتشافات الأثرية طبعاً).

ثامناً: مخطوطات البحر الميت

تسمى هذه المخطوطات لفائف البحر الميت ولفائف قمران. وثمة إشارة إلى أن أول تلك المخطوطات (اللفائف) عثر عليها مواطن عربي عام ٨٠٠ للميلاد، بحسب أثر تركه البطريرك تيموثي الأول^(۳۱). ومنذ العام ١٩٤٧ توالت حالات اكتشاف قطع مطوية من البردي والرقوق في مغارات تل قمران، إذ عثر محمد الذيب، وهو راع عربي، على أول مجموعة منها في العام المذكور، كما توالت حالات العثور على كميات أخرى لاحقاً، حيث لفت منظر التلّ انتباه الأثاريين، ففتشوا عشرين كهفاً أعطيت تسلسلات رقمية لتسهيل الإشارة إليها. وكان الاكتشاف الأهم هو ما تمّ في الكهف الرابع الذي عثر الرعاة في زواياه على المخطوطات الأكثر كمية والأهم قيمة عام ١٩٥٢، وبعضها الذي عثر عليه عام ١٩٥٥ احتوى على الصلوات التي كان نابونائيد، الملك البابلي الأخير، يتلوها خلال مرض أصيب به. وخلال التنقيبات التي تمت في المنطقة خلال ١٩٥٦ - ١٩٥٨ عثر على آثار تخصّ الفرقة اليهودية، التي كانت تقطن المغارات المذكورة، والتي كتبت تلك المخطوطات، الأمر الذي حدا

(۲۹) ول ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة زكي نجيب محمود (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٥)، ج ٢، ص ٣٢٨.

(۳۰) كاله، «حول حفريات بلاد ما بين النهرين: خلاصة أعمال الحفريات الأثرية في أوروک - الوركاء».

(۳۱) سامي سعيد الأحمد، تاريخ فلسطين القديم، سلسلة دراسات فلسطينية؛ ١٥ (بغداد: جامعة

بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩)، ص ٣٥٧.

الجنرال إيغال يادين على قيادة فريق من الأثاريين الصهاينة عام ١٩٦٠ - ١٩٦١ للتنقيب والبحث في المناطق المحتلة المحاذية للتل، وهو الذي أطلق عليها اسم لفائف، الذي عرفت به في ما بعد (كما مرّ بنا آنفاً).

كان القسّ الفرنسي دوفو هو القيمّ على المخطوطات تلك، وقد تولّى مهمة الإشراف على الأبحاث المتعلقة بها منذ البداية، إذ إنه كان يعمل في «المدرسة الفرنسية التوراتية والأركيولوجية» منذ العام ١٩٢٩، وكان يصرّ دائماً على منع الصهاينة من الاشتراك في الأبحاث الخاصة بالمخطوطات. وعقب عدوان الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وخلافاً لأحكام معاهدة لاهاي لسنة ١٩٥٤، التي تنظّم حماية الممتلكات الثقافية في العمليات الحربية، فقد استولى الصهاينة على تلك المخطوطات التي جرى نقلها إلى خزائن الكيان الصهيوني، وهو «يحاول التكتّم عليها كونها تحمل إدانات لليهود لا تقبل الدحض، إضافة إلى أن محتوياتها تفنّد الكثير من أسفار العهد القديم»^(٣٢)، حيث يقول عنها جورج رو «إن أكثر المؤرخين المعاصرين تريبثاً، اضطر إلى الاعتراف بأن تلك الوثائق تمتلك ظلالاً من الحقيقة»^(٣٣) لقد أعقب القسّ دوفو في القيمومة على المخطوطات جون ستووغنل من جامعة هارفارد، وقد تمكّن الصهاينة من إقصائه عن وظيفته بتهمة «اللاسامية»!

الآن وقد استولى الكيان الصهيوني على تلك المخطوطات التي تدينه وتفنّد الخرافات التي يقدّسها، فهل من المعقول أن يبيح الاطلاع عليها؟ لقد حفظت تلك المخطوطات في خزانات خاصة، أما ما يمكن إباحة الإطلاع عليه منها فقد خصّص له جناح في متحف «إسرائيل». إن جهة علمية صهيونية متخصصة ما تزال تنقّب بجهد كثيف عن مزيد من تلك المخطوطات في المواقع المحتمل وجودها فيها، وتلك الجهة هي «جمعية دراسات أرض إسرائيل وآثارها» التابعة للجامعة العبرية. كيف لا، وأن كشف فحوى تلك المخطوطات «سوف ينسف سلسلة كاملة من الافتراضات التي رسّخها العهد القديم»، كما يقول الباحث نورمان غولب، من جامعة شيكاغو^(٣٤)، مما يعني ضرورة احتكار المكتشف منها والبحث عن المظوم، لئلا يعثر عليه منقّبون من غير الصهاينة.

تاسعاً: المؤرخون الجدد

منذ قرابة عقدين ونصف من الزمان برزت ضمن الحركة الصهيونية أفكار وطروحات تبدو في أول الأمر هدامة للفكر الصهيوني ومعارضة له، ولكنها في حقيقتها ليست كذلك، ولم يشأ واضعوها أن يخرجوا على الفكر الصهيوني على الإطلاق. ولعل من أبرز الظواهر الفكرية

(٣٢) حسن عبيد عيسى، التأمّر اليهودي على بلاد الرافدين حتى سقوط بابل ٥٣٩ ق.م. (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص ٢١٥.

(٣٣) جورج رو، العراق القديم، ترجمة حسين علوان حسين (بغداد: دائرة الشؤون الثقافية والنشر، ١٩٨٤)، ص ٥١١.

(٣٤) انظر العرض الخاص لكتاب: مايكل بايجنت، «خديعة لفائف البحر الميت»، أوراق جمعية (المجمع العلمي، بغداد)، السنة ١، العدد ٥ (أب/أغسطس ١٩٩٨)، ص ١٤.

التي سجّل لها حضور بارز، ظاهرة «ما بعد الصهيونية»^(٣٥)، والتشعّبات الفكرية الواسعة التي رشحت عنها، كجماعة «المؤرخين الجدد».. الذين كدّبوا بجرأة فريدة كل الطروحات الصهيونية في مجال التاريخ، مع أن بعضهم عمل طويلاً في حقل التنقيبات الأثرية في فلسطين المحتلة. فمن هم المؤرخون الجدد، وماذا يؤرخون؟

لا بد قبل التعرّف على ذلك النشاط، أن نلّم بالإطار الأوسع المؤسس له ولسواه من الأنشطة الفكرية، وأعني به «ظاهرة ما بعد الصهيونية»، التي جاءت استجابة لمتطلبات مرحلة جديدة لتبني الغد على ما أسسته الصهيونية. وإذا ما زعم منظّرو هذه الظاهرة بأنهم عازمون على هدم الصهيونية أو إنهائها على الأقل، فهذا غير مستبعد، إلا أن ما يجب أن لا نلغيه، أو حتى نستبعده، هو أن هؤلاء المنظرين صهاينة بالدرجة الأولى، وأن السقف الذي يعملون تحته هو الصهيونية، فلو لم تكن تلك هويتهم وقناعتهم وثقافتهم، لما وجدوا لهم مكاناً في ذلك الكيان الصهيوني هوية، العنصري طابعاً، وكانت أبحاثهم خيانة عظمى. ثم إن علينا استحضار ذكرى العزل الاجتماعي والتصفيات الجسدية التي أنهت يهوداً عارضوا الأفكار الصهيونية، مهما تكن مكانتهم العلمية أو الدينية أو التضحيات التي قدموها. وما مثال العالم النووي مردخاي فعنونو منكم ببعيد، فالمهم في الوسط الصهيوني القبول بالفكرة الصهيونية أولاً. فالحاخام يوثيل تيلبوم (١٨٨٧ - ١٩٧٩) عزل في فلسطين كونه انتقد الصهيونية، ووصمها بالكذب، واتهمها باتباع الطرق الدينية في تحقيق غاياتها. ولم يكن أمامه غير المغادرة والهجرة إلى الولايات المتحدة، على الرغم من جسامه التضحيات التي قدمها في أوروبا من خلال اعتقاله في معسكرات الاعتقال النازية، وحتى في منفاه (الولايات المتحدة)، لم يكن حرّاً في خياراته، فقد عانى تعسّف السلطات الأمريكية كثيراً.. فكيف يجرؤ يهودي في صدارة الوسط المثقف على التقدم بأفكار لهدم الصهيونية، إن لم يكن ذلك طريق صهيوني جديد لاجتياز عتبة القرن الحادي والعشرين، والتهيوّ المحلي لواقع تعايشي جديد مع المتغيّرات الإقليمية والعالمية، دونما إسقاط أو إيقاف للخطط والطموحات الصهيونية القائمة؟

وإذا ما كانت الإشكالية الاجتماعية تشكّل خطراً بالحجم الذي اختصرنا الإشارة إليه في ما مضى، فإن الإشكالية التاريخية لا تقلّ خطورة عنه، فالصهيونية تردّ مزاعمها السابقة والحالية وتطلعاتها المستقبلية إلى دعاوى تاريخية اجتهدت بشكل مضنٍ من أجل ترسيخها في أفكار الرأي العام اليهودي أولاً، والغربي لاحقاً. فقناعة الأول حتمية لتأمين عنصر العمل في سبيل الشروع بالتنفيذ، وقناعة الثاني ضرورة في سبيل الحصول على الدعم والإنسان اللازمين لغرض الإنجاز. من هنا، فقد شرع الصهاينة ومساندوهم بحملة ضارية في سبيل تسخير التاريخ، وخاصة الحفريات والتنقيبات الأثرية، لخدمة المشروع الصهيوني. فإخراج ذخائر الأولين من تحت طبقات الأرض بواسطة التنقيبات الأثرية، كان هدفاً مخططاً له بعناية

(٣٥) يعد دانيال بل عالم الاجتماع اليهودي المولود في نيويورك عام ١٩١٩ أول من استخدم (المابعديات) حيث وردت أول مرة في كتابه: ما بعد الأيدولوجيا ثم ظهرت سلسلة لاحقة مثل: (ما بعد الحداثة - ما بعد الصهيونية - ما بعد الإنسانية... الخ).

كبيرة، وسخّرت له جهود هائلة وموارد ضخمة. وكان الإنجاز العظيم لذلك العمل الدؤوب هو إظهار الكنوز التاريخية، التي وضعت العالم أمام روعة الحضارات العراقية والكنعانية والمصرية القديمة، التي تشكل أساس الواقع الحضاري الذي تنعم بخيراته البشرية، فكان إحباطاً هائلاً لطموحات أصحاب المقاصد الصهيونية، وقد عمّق هواجسهم في أن ما كانوا يحلمون به لن يتحقق. فليس ثمة دليل مادي على وجود حضارة يهودية ذات صروح شامخة، كالهيكل المزعوم، وإن مزاعم أسفار العهد القديم انكشفت مع انكشاف الأرض عن خزائن الآثار، فهي أباطيل، ولا يمكن تصديقها. ثم أخذت الاكتشافات تترى، فتنبصر الناس بالمصادر الحقيقية لتلك الأسفار، وإذا بها أساطير عراقية ومصرية وكنعانية ذات طابع وثني، أُعجب بها الحاخامات وحوّلوا إلى نصوص دينية ألبسوها مسوحاً من القداسة ليتسيّدوا على الرعايا من اليهود. وزاد الأمر سوءاً باكتشاف «مخطوطات البحر الميت»، التي زادت من إظهار زيف تلك الأسفار وأكاذيب اليهود.

وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الجهد الهائل والتكاليف الضخمة والآمال الواسعة التي خصّ الصهينة التحريات الأثرية بها، سواء تلك التي بدأت في العراق أو التي نفّذت في فلسطين، والتي تستهدف من بين أمور، إثبات صحة المزاعم الصهيونية التي تستند إلى الأساطير التوراتية، والتي فصلنا المهّم من جوانبها في هذا البحث بهدف الوقوف على تلك الجهود والآمال، فإن نظريات المؤرخين الجدد اعتبرتها مضيعة للجهود والنفقات، ولا قيمة لها، على الرغم من أن أحد الأساتذة المرموقين في مجال التاريخ القديم، والذي صار في عداد الصف المتقدم من المؤرخين الجدد، وهو البروفسور زئيف هرتزوغ، أستاذ التاريخ في جامعة تل أبيب، كان قد ساهم بجد ونشاط في تلك التحريات شخصياً، فعَمَّ كان ينقّب هذا الرجل؟ هل كان ينقّب عن اليأس الذي يريد أن يكتب به نظرية «المؤرخين الجدد»، أم أنه كان ينقّب عن هيكل سليمان حقاً، ولكن اليأس كشف عن وجهه بشكل عرضي تحت ضربات المعول، ليتسرب إلى عقله وقلمه؟ لقد كانت النتيجة ملخصة في السطور التي خصّ بها هرتزوغ جريدة **هآرتس**، التي نقتبس منها قوله: «إن العشرين سنة الأخيرة تشقّ ثورة حقيقية في ما يتعلق بتعاطي باحثين إسرائيليين مع التوراة كقصة تاريخية.. والباحثون الذين عكفوا حتى الآن على العثور على براهين لصحة قصص التوراة، يوافقون اليوم على أن مراحل نشوء شعب إسرائيل كانت مختلفة تماماً عمّا ورد في تلك القصص»^(٣٦)، فهو ينكر، أو يكاد، قصة وجود اليهود في مصر، وخروجهم منها إلى فلسطين، ولكنه يزعم أن «مملكة يهوذا وجدت في فترة العهد البرونزي المتوسط (٢٠٠٠ - ١٦٠٠ ق.م.) وعصر الحديد الثاني (١٠٠٠ - ٧٠٠ ق.م.)»^(٣٧).

عموماً، أرى من المفيد جداً استحضار جملة من أفكار هرتزوغ وتثبيتها هنا، كونها الأكثر التصاقاً ببحثنا، فهو يرى ما يلي:

١ - إن الإحداث الرئيسية في تاريخ الإسرائيليين لا تعزّزها أية وثائق، في ما عدا التوراة،

(٣٦) أمين، الجذور التوراتية للعنصرية الصهيونية، ص ٢٠٦.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٢١.

ولا تدعمها التنقيبات الأثرية. لذلك، فإن معظم المؤرخين اليوم يتفقون، في أحسن الأحوال، على أن المكوث في مصر والخروج منها، قد جرى لبعض العائلات. وإن روايتهم الخاصة قد وسّعت وعمّمت على نطاق وطني لتفي بحاجات الأيديولوجيا الدينية.

٢ - قبل ربع قرن رأى علماء التوراة أن قصص الفتح^(٣٨) يمكن النظر إليها باعتبارها أساطير اختلقت بهدف توفير الأسباب للأحداث ليس غير، لكن مع اكتشاف المزيد من المواقع، تبيّن أن الأماكن قيد البحث زالت أو هجرها أهلها في أزمنة مختلفة، وبذلك تعرّزت النتيجة القائلة إنه لا يوجد أساس واقعي للرواية التي تسردها التوراة عن الفتح الذي قامت به القبائل الإسرائيلية في حملة عسكرية بقيادة يوشع.

لم يكن ثمة من دليل مادي على وجود حضارة يهودية ذات صروح شامخة، كالهيكل المزعوم، بل جُلّ ما هنالك أساطير ذات طابع وثني أعجب بها الحاخامات وحولوها إلى نصوص دينية.

٣ - إن الآثار التي عثر عليها تناقض بشكل صارخ الصورة التي رسمت في التوراة: فالمدن الكنعانية لم تكن كبيرة أو عظيمة، ولم تكن محصّنة، كما إنها لم يكن لها «أسوار شاهقة تصل إلى عنان السماء»، وإن بطولة الفاتحين، والقلّة في مقابل الكثرة، والعون الذي منحه الله للمقاتلين من شعبه، هي مجرد عملية إعادة بناء للأحداث لغاية دينية، وليس لها أساس واقعي.

٤ - كان علم الآثار أيضاً المصدر الذي أحدث التغيير في ما يتعلق بإعادة بناء الواقع في الفترة المعروفة بـ «المملكة المتحدة» لداود وسليمان... فالمملكة العظيمة المتحدة هي كيان مختلق من نسج الخيال، جرى تأليفه في زمن مملكة يهوذا. ولعل أقوى دليل على ذلك هو حقيقة أننا لا نعرف اسم هذه المملكة.

٥ - إن البحوث الأثرية في أرض إسرائيل ستكمل عملية تعدّ ثورة علمية. وهي على استعداد لمواجهة نتائج الدراسات التوراتية مع نتائج التاريخ القديم. لكننا في الوقت نفسه نشهد ظاهرة تلفت الانتباه، وهي أن الجمهور الإسرائيلي يتجاهل ذلك.

٦ - يبدو أن جزءاً من المجتمع الإسرائيلي مستعد للاعتراف بالظلم الذي لحق بالسكان العرب في هذه البلاد، وقبول مبدأ إعطاء المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل، إلا أنه ليس على استعداد لتبني الوقائع التي أظهرها علم الآثار^(٣٩).

في الحقيقة، فإن الجمهور (الإسرائيلي) لم يتجاهل تماماً ما يحصل من تصادم بين الأثاريين من المؤرخين الجدد والمزاعم الصهيونية، فقد هرع المنقّبون، المزيّفون للحقائق

(٣٨) يقصد بها قصص الغزو الأسطورية التي نفذها (يشوع) ضد (أريحا) و(عاي) حسب ادعاءات ومزاعم أسفار التوراة.

(٣٩) للمزيد من المعلومات، انظر: هرتزوغ، «هدم أسوار أريحا».

والمزورون للآثار، إلى تعميق الحفر في «أنفاق الأقصى»، ومحاولة تجفيف البركة المائية التي توجد في منطقة الحفريات، تمهيداً لإقامة أسس مزيفة تساعدهم على ترسيخ وتمتين دعاواهم الواهية بأنهم اكتشفوا أسس هيكل سليمان المزعوم. وكمرحلة أولى، فقد شادوا جداراً بشكل سرّي، اكتشفه حراس المسجد في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، حيث ادعى كاوفمان، وهو محاضر في الجامعة العبرية، أن ذلك الجدار الذي لا يبعد سوى أمتار فقط عن قبة الصخرة^(٤٠)، هو جزء من الهيكل الثاني.

فالحفر الذي ينفذه المنقّبون الأشد عنصرية ليس حديث العهد، إذ إن عمالاً ومهندسين فلسطينيين، وخلال تفقدهم الدوري لأسس ومرافق المسجد الأقصى الشريف لترميم ما يتطلب الترميم، اكتشفوا مصادفة الأنفاق السرية التي حفرت بواسطة فريق الآثار^(٤١). لقد ثبت أن المتطرفين الصهاينة كانوا يرغبون في انهيار المباني المقدسة^(٤٢).

إن «الحراس الأمناء» على الفكر الصهيوني غير مستعدين للقبول بطروحات «ما بعد الصهيونية» وفرعها «المؤرخون الجدد»، فما يحاوله هؤلاء بالحيلة والدهاء و«منطق العصر»، يسعى الحرس القديم إلى تحقيقه عن طريق المزيد من إراقة الدماء وهدر الحقوق، إذ إن شارون منذ استلامه مقاليد السلطة في مطلع العام ٢٠٠١ وحتى إغماؤه الأبدية، سعى بهذا الاتجاه، فهو الذي كان يأمر جنوده باقتلاع خصي العرب^(٤٣)، لا بل تصدّى للمؤرخين الجدد بضراوة، إذ كان يرى أنهم «شبه أعداء». كما إن وزيرة التربية في حكومته ليمور ليفنات ألغت تدريس كتاب كان قد ألفه أحد المؤرخين الجدد، هو داني يعقوب، وقد عُرف عنها أنها (أي الوزيرة) من الراغبين في موت «ما بعد الصهيونية»، وأنها تنادي دائماً، معبرة عن حلم يراودها مفاده أن «المؤرخين الجدد» قد تلاشوا □

(٤٠) كيت ماجواير، تهويد القدس: الخطوات الإسرائيلية للإستيلاء على القدس (بيروت: دار الآفاق

الجديدة، ١٩٨١)، ص ٥٤.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٤٣) عبد الغني عماد، ثقافة العنف: في سوسيولوجيا السياسة الصهيونية (بيروت: دار الطليعة،

٢٠٠١)، ص ١٤٩.

معايدة وحدثان... وأيام غزة

آرا خاجادور (*)

قائد نقابي يساري، عراقي.

أولاً: معايدة

أتمنى في بعض المناسبات أن يكون بوسعي الكتابة إلى كل الأصدقاء والرفاق الذين مررت بهم في مسيرة العمر أو عايشتهم لفترات، طويلة كانت أم قصيرة، ومثل هذه المناسبات كثيرة، خاصة لمن يقف مع شعبه، وأقول في هذا الصدد: أنا تربيتُ في حركة وقفت مع شعبها، وناضلت من أجله، ولهذا أهتم بالأعياد، على الأقل، لأنها تشغل حيناً كبيراً في معتقدات ومناسبات واهتمامات من كرّستُ حياتي من أجلهم.

واعترافاً بالفجوة بين الواقع والطموح، أو الأمنيات، قلّصتُ هذه الرغبة العارمة إلى حدود الرغبة في الكتابة إلى كل الذين على قائمة بريدي على الأقل، ولكن بالاسم، فواجهتُ حقيقة أخرى هي أن مجرد إرسال رسالة عامة دون الإشارة إلى كل رفيق أو صديق باسمه يستغرق ساعات، فكيف يكون الحال إذا كتبتُ الاسم وبعض المشاعر والخصوصيات؟

كادحو بغداد والعراق بأسره يستخدمون المعايدات في الأعياد للتعبير عن مشاعرهم، وأنا مثلهم، لا ولم أستطع تجاوز عيد الأضحى أو رأس السنة الميلادية أو الهجرية، وكذلك أعياد الميلاد، على التقويم الشرقي أو الغربي، أو حتى ما صرّح به مؤخراً علماء الفلك بصدد حساب رأس السنة، ولا تهمني الاختلافات المتعمّدة لفقهاء مراحل الذلّ والكذب والأنانية وغياب الفروسية والشهامة، وكل القيم الأخلاقية النبيلة؛ تلك القيم التي حمت الإنسانية إلى يومنا هذا، وتلك القيم التي يحاول القابعون في غرف المصارف والرذيلة تدميرها.

كنت قد اتخذت قراراً قبل كتابة هذه المعايدة بأن تكون المادة عن الشهيد البطل ابن الطبقة العاملة العراقية ستار خضير، القائد الشيوعي الصميمي، وأنا ما زلت عند وعدي الذي

ذكرته لأبي نبراس، على الرغم من توقفي غير مرة عند ذكرى هذا البطل. ولكن في هذه المرحلة هناك جدوى لذكر أمجاد هذا العراقي المندائي الكبير، الكبير بقدر صغر حجم المندائيين العراقيين عدداً، ولكنهم في الوقت ذاته أنجبوا شعراء وعلماء وفنانين وأبطالاً، وكانوا وما زالوا من حماة الوطنية العراقية بكل أبعادها وامتداداتها العربية والإسلامية والشرقية عامة؛ هم كانوا وما زالوا للعراق وفلسطين وكوبا، وكل بقعة تناضل من أجل شرف الإنسان وحماية حقوقه بحق.

في هذه الأيام التي طغى فيها الحزن على الأعياد، وعلى كل أبناء العراق، أحيي رجال الفكر والعلم وقادتهما من مختلف الأصناف والفروع والاختصاصات: الشاعر الباسل، والرسام الشامخ، والعالم الفذ، والمناضل المقدم؛ أحيي رجال الكلمة والصحافة الشرفاء الذين وقفوا وقفة عزٍّ مع شعبهم وأمتهم والإنسانية؛ وأحيي المواقع الوطنية والتقدمية واليسارية على شبكة الإنترنت. والتحية موجّهة إلى كل من لم يلوّث يده وضميره بقرش واحد من الإمبريالية الجامحة، أو من الاستبداد، أو من القوى العرقية والطائفية، وكل الملوّثات الأخرى، وأقول لحملة الكلمة: إن رسالتكم كبيرة، وتستحق الصيانة من كل شائبة، مهما كانت صغيرة؛ إن صون الأوطان والضمير والكلمة الحرّة الصادقة قيمة لا ندّها، ولا تُقدر بثمن.

وكما تقول أمهاتنا؛ أمهات العراقيين، أقول لكم جميعاً إن «تذكرتي» هذه صادقة وخالصة النية، وجلّ ما تطمح إليه هو إيصال شكري على المساندة، وعرفاني بجهودكم الطيبة من أجل الشعب، وشكري موصول إلى صحافة الأحزاب الشقيقة في البلدان العربية والعالم، ولكن تظلّ دعوتي من أجل التريث والاقتصاد في ما يتعلق بما يُمكن أن يوصف بـ «الحروب» الداخلية، وكل ما يبذد القوى والجهد في هذا الظرف العصيب، قائمة، ولا مكان هنا في هذه الدعوة لعملاء الاحتلال وخدمه والمتواطئين معه، إلا لمن يطلب الغفران من الشعب علناً، والشعب وحده صاحب الحق في القرار.

ثانياً: حدثان

كان العام المنصرم مزدهماً بالأحداث والتطوّرات المختلفة، ولكن ظلّ هناك حدثان يتمتعان بميزات خاصة بالنسبة إليّ: الحدث الأول هو التفجير الآثم في كركوك العريضة بألوانها وطبيعتها وكرمها نحو الشعب العراقي كله، إذ كاد التفجير يودي بحياة كوكبة من المناضلين العراقيين المعادين للاحتلال وعملائه، وبقدر فرحنا بنجاة الرفاق والأصدقاء كان حزننا عميقاً على الضحايا الذين سقطوا دون ذنب اقترفوه، وكلّ ذنبهم أنهم في بلدهم يمارسون حياتهم الطبيعية، وليسوا تحت حماية المحتل في مناطقه الصفراء والخضراء التي يحرص على حمايتها، إن مثل هذه الجرائم هي أفعال مشينة مشبوهة، دوراً ونتيجة وتخطيطاً. وأكتفي الآن بالقول إن الفعل المقاوم الحقيقي هو الذي يُخرج به العدو منذ اللحظة الأولى، ويفرح ويزهو به الصديق وكل مخلص لشعبه. ومن جانب آخر، أقول إن مثل هذه الجرائم أعجز من أن تشوّه الوجه الحقيقي لمقاومة الشعب العراقي بكل أشكالها، والتي تلحق يومياً المزيد من الهزائم بالمحتل.

والحدث الثاني الذي حظي بموقع مميز، ليس في أوساط الشعب العراقي فقط، وإنما في العالم أجمع، هو حذاء الوطني العراقي **منتظر الزيدي**، الذي سدّده إلى وجه بوش وخدمه الأذلاء، وكان حقاً جواب الإنسانية جمعاء ضد الجريمة الأمريكية في العراق وغيره. وفي هذا الصدد أبدأ **أولاً** بالقول: أطلقوا سراح الزيدي ابن الشعب العراقي، وأحذّر المحتل من مغبة الإساءة إليه، ولا أتوجّه بأية كلمة إلى الحكومة العميلة، لأنها تنفّذ ما يطلبه منها أسيادها، ولها طبعاً هامش محدود ككيادق رعناء. **وثانياً** أقول لدعاة الحضارة والحداثة المزيّفين من كتّبة الاحتلال، وهم ثلّة من المأجورين: لماذا هالكم أن يُصفع بوش بحذاء عراقي غيور، ولم يرفّ لكم جفن على مئات الآلاف من القتلى العراقيين من الرجال والنساء والأطفال بقرارات من المجرم بوش؟ لماذا لم تستفزّكم ظواهر الجوع والمرض في العراق؟ لماذا لم يستفزّكم تحطيم منشآت الماء والكهرباء في العراق على أيدي جنود بوش، وبواسطة منتجات حضارته الوحشية؟ لماذا لا يثير حميتكم الحضارية احتلال بلد كامل وتشريد الملايين من أبنائه؟ وهناك ألف ألف سؤال آخر في هذا المجال. اخجلوا ولو قليلاً!

لخصّ منتظر الزيدي الحادث بنفسه حين صرخ بوجه بوش وخدمه: «هذه قبلة الوداع من الشعب العراقي أيها الكلب»، ورماه بالفردة الأولى، وعندما لم يُصبه بالحذاء الأول بادر الزيدي بالفردة الثانية، وصرخ: «وهذه من الأرامل والأيتام والأشخاص الذين قتلتهم في العراق».

إن الزيدي أظهر الوطنية العراقية بكل رونقها وبهائها، كما فعل **العبيدي ابن الأعظمية**، الذي ظلّ ينقذ الغرقى من جراء التدافع في حادثة جسر الأئمة حتى استشهاده مع الضحايا. إن منتظر الزيدي وحّد الشعب بالطريقة الباسلة ذاتها، الطريقة التي فارق بها الحياة ذلك العبيدي العراقي الأشمّ لإنقاذ الضحايا في حادثة جسر الأئمة. إن الشباب الغضّ لا يعرف الزيف، ولا الجبن، ولا الخداع؛ إنه فقط ينطق بفطرة الوطن المستباح، وحتى اليوم لم تكشف الحكومة العميلة عن تلك الجريمة - جريمة جسر الأئمة - وهل للمجرم أن يكشف عن جريمته أو جريمة أسياده؟ يُقدم الزيدي إلى المحاكمة في يوم ٢٠٠٨/١٢/٣١، وفي يوم رأس السنة الميلادية، الذي يصادف الأيام الأولى من السنة الهجرية، وهنا نسأل العملاء: هل كان اختيار يوم المحاكمة صدفة أم إيغالاً في الحقد من جانب أسيادكم؟

إن منتظر الزيدي أعاد إلى اليسار العراقي صورته التي سعى العديدون إلى تشويهها، وقال ما قاله رفيقنا حازم (زكي بسيم) على منصّة الإعدام مع الرفيقيين فهد وصارم: «لو عدت إلى الحياة ثانية لما اخترت غير هذا الطريق». فقد استلهم منتظر الزيدي الدرس، وأعلن أمام جلاّديه ما يشبه صرخة حازم. وهاكم ما جاء على لسان شقيق منتظر الزيدي: «التقيت منتظر أمس بمساعدة المحكمة، وكان قد تعرّض للتعذيب، وهناك أثر على جسده من جراء التعذيب بالكهرباء». وأضاف: «إن منتظراً أكد أنه قام بفعله ليس للشهرة، لأنه كان يتوقع أن يقتل لدى رميه الحذاء على بوش، لكنه رمى الحذاء لاستيائه من كلام بوش عندما قال إنه أتى بالخير للشعب العراقي». وأشار إلى أن «الهدف من تعذيبه هو لإرغامه على التوقيع على أوراق تقول إن إحدى الشخصيات أو المجموعات أرسلته وجعلته يقوم بما فعله مقابل تلقيه مبالغ مالية».

وأضاف: «جعلوه يوقّع على الأوراق بالإكراه» .. وقال: «لكن منتظراً قال إنه لم ولن يقدم أي اعتذار لما فعله لا في الحاضر ولا في المستقبل». وفي خبر آخر، قال منتظر: «لو توقّرت لي فرصة ثانية لما توانيت عن الإقدام على العمل نفسه».

إن منتظر الزيدي يقاوم ظلم جلالديه، ويثير بصلابته ووضوحه غضبهم، لأنهم وأسيادهم كانوا طموحين إلى قتل هيئته والتستر على العار الذي لحق بهم وبأسيادهم، وإيقاف تفاعلات إقدامه، ولكن هيئات!

ارفعوا أيديكم عن مناضل جسّد غضب شعبه بشرف ومسؤولية.

ثالثاً: ٢٧/١٢/٢٠٠٨ يوم عمليات إعدام شعب

توقفتُ هنا، ولم أواصل كلمتي هذه، لأتابع الجرائم الرعناء، التي ترتكبها حكومة مجرمي تل أبيب ضد الشعب الفلسطيني الباسل في غزة. هذا العدوان يقدم صورة حقيقية عن النظام الدولي الإجرامي والمنفلت الجديد، وعن خنوع وجبن النظام العربي المفروض علينا بالتأمّر تارة، وبالقهر المباشر أخرى.

أين أنتم يا «كتّاب» الاحتلال، يا دعاة الحضارة والإنسانية وحقوق الإنسان ... وبقية الأكاذيب، من الجرائم التي تُرتكب في غزة؟.

سلمت يداك يا منتظر الزيدي. لقد استخدمت بشجاعة وعقل ثوري سلاح من لا سلاح لديه، وعبرت عن إرادة الرفض والثورة التي لا تموت، وهذه غزّة دليل على سلامة موقفك لكل من يريد إيهاهم نفسه. لقد قدمت مساندتك لشعبك ولشعب فلسطين، ولكل شعب يقهر بفارق قوة السلاح، والقدرة على الفتك الجنوني غير الشريف المتحرّر من كل القيم والمعايير الأخلاقية والإنسانية.

المجد لكم يا شهداء غزّة. وإن معركة الشعوب واحدة، ولن تقتل الحيل الرخيصة والدعاية البارعة للإمبريالية النهوض الثوري الراهن والقادم للشعوب المظلومة. إنهم يشنون حروب الإبادة في فلسطين والعراق وغيرهما لتأجيل يوم قهرهم، وهو آت لا ريب في ذلك، وإن طال غدر الزمن.

وأخيراً، وليس آخرأً، لا أجد غير التأكيد في يوم الغدر بغزة على أن ذروة النازية وعصارتها في الوقت نفسه، أن يُجبر الأبرياء على البكاء دماً، تحت قوة السلاح الغاشم، وبالاستخدام المفرط له، وبكل بربرية ووحشية وحقد.

لن تموت غزة □

ثورة أردوغان ومستقبل الدولة التركية (*)

جورج فريدمان

مؤسس ومدير مؤسسة ستراتفور البحثية الأمريكية.

ثارت ثائرة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان خلال مناقشة عامة في الأسبوع الماضي مع الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في اللقاء السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، سويسرا. ولم يكن غضب أردوغان موجهاً إلى بيريز، وإنما إلى رئيس الجلسة، الكاتب في صحيفة **واشنطن بوست** والمحرم المساعد ديفيد إيغناطيوس، الذي اتهمه أردوغان بأنه أتاح لبيريز مدة زمنية أطول. وقد قال أردوغان بعد ذلك «أنا لم أقصد إطلاقاً شعب إسرائيل أو الرئيس بيريز أو الشعب اليهودي. إنني رئيس وزراء، إنني قائد صرّح بوضوح بأن معادة السامية جريمة في حق الإنسانية».

ومع ذلك، ركزت الصحافة الدولية لا على النقاط الدقيقة في حجة أردوغان، وإنما على هجماته على السياسة الإسرائيلية في غزة وعلى خروجه غاضباً، الأمر الذي اعتقد كثيرون أنها موجهة ضد بيريز وضد إسرائيل. هذه البلبلة، على ما نظن، لاءمت أردوغان تماماً؛ فتركيا هي في واقع الأمر حليفة لإسرائيل. وعلى أساس هذا التحالف، وضعت أحداث غزة الأخيرة أردوغان في موقف صعب، فهو رأى ضرورة لأن يبدي لمناصريه في مجتمع تركيا الإسلامي المعتدل معارضته لسياسات إسرائيل دون أن يثير خشية المؤسسة العسكرية التركية بأنه يتجه نحو قطع العلاقات مع إسرائيل. وسواء كانت ثورة أردوغان في دافوس محسوبة أم لا، فإنها أتاحت له أن يظهر وهو يبدي معارضة صريحة لإسرائيل - ومباشرة لرئيس إسرائيل، لا أقل - من غير أن يعرّض العلاقات مع إسرائيل للخطر.

إن فهم موقف أردوغان السياسي المعقد أمر مهم. فمنذ سقوط الإمبراطورية العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى، بات الحكم في تركيا علمانياً. وكانت علمانية الحكم مضمونة

(*) صدر التقرير بالإنكليزية عن مؤسسة ستراتفور تحت عنوان: «Erdogan's Outburst and the Future of the Turkish State», Stratfor, 2 February 2009, <http://www.stratfor.com/weekly/20090202_erdogans_outburst_and_future_turkish_state> .

دستورياً من جانب الجيش، الذي كان دوره حماية إرث مصطفى كمال أتاتورك - مؤسس تركيا العلمانية الحديثة، الذي استخدم الجيش وسيلة لبناء الأمة. وفي المقابل، ينقل الجمهور التركي المجال بكامله من غلاة العلمانيين إلى الإسلاميين المتطرفين.

أردوغان إسلامي معتدل منتخَب. وهو بكونه كذلك موضع شك من طرف الجيش ومطوّق بإحكام في شأن المدى الذي يمكن أن يبلغه في الأمور الدينية. وعلى يمينه سياسياً أحزاب إسلامية أكثر تشدداً تُغيّر على الرأي العام التركي. ويتعين على أردوغان أن يقيم توازناً بين هذه القوى، بحيث يتلافى المحصلتين المتطرفتين الناجمتين عن تدخل الجيش والإرهاب الإسلامي.

في غضون ذلك، ومن منظور جيوبوليتيكي، نجد أن تركيا هي دوماً في موقع غير مريح؛ فآسيا الصغرى هي محور أوراسيا، إنها الجسر البري بين آسيا وأوروبا، الحدود الشمالية للعالم العربي والحدود الجنوبية للقوقاز. يمتد نفوذها إلى الخارج باتجاه البلقان وروسيا وآسيا الوسطى والعالم العربي وإيران. وبشكل آخر، تلبث تركيا هدفاً لقوى منطلقة من هذه الاتجاهات كافة. أضف إلى ذلك تحكمها بالبوسفور، الذي يجعل تركيا صلة الوصل بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، فيتضح إذ ذاك التعقيد الذي يلف موقف تركيا: فهي دائماً إما تحت ضغط من جيرانها وإما تمارس ضغطاً على جيرانها. وهي مشدودة أبداً إلى الخارج وفي اتجاهات متعددة، حتى إلى داخل شرق المتوسط.

إن لدى تركيا مسارين مختلفين كي تتعامل مع تحديها الجيوبوليتيكي.

الانعزالية العلمانية

من وجهة نظر الجيش، كانت الإمبراطورية العثمانية كارثة ورّطت تركيا في كارثة الحرب العالمية الأولى. وكان واحد من حلول أتاتورك قد اشتمل ليس فقط على تقليص تركيا بعد الحرب، بل احتوائها بطريقة تحول دون استدراجها إلى خطر المغامرة الاستعمارية البالغ. وفي الحرب العالمية الثانية، توددت دول المحور والحلفاء إلى تركيا وخربتها. لكن البلد استطاع - وبصعوبة - الحفاظ على موقف الحياد، فتحاشى بذلك كارثة وطنية أخرى.

خلال الحرب الباردة، كان موقف تركيا صعباً بالمقدار نفسه. فإزاء الضغط السوفياتي من الشمال، اضطر الأتراك إلى الدخول في تحالف مع الولايات المتحدة والنااتو. وكانت تركيا تملك شيئاً أراداه السوفيات على نحو مستميت: البوسفور، الذي كان من شأنه أن يعطي البحرية السوفياتية منفذاً طليقاً إلى البحر المتوسط. طبعاً، لم يكن في وسع الأتراك أن يفعلوا شيئاً حيال وضعهم الجغرافي، وما كان في إمكانهم أن يتنازلوا عن البوسفور للسوفيات دون التضحية باستقلالهم. لكنهم لم يقدرُوا على حمايته بأنفسهم. لذا، لم يكن أمامهم سوى العضوية في النااتو، فانضموا إلى الحلف الغربي.

كان ثمة درجة عالية من الوحدة الوطنية بشأن هذا الموضوع. وأياً تكن الأيديولوجيات المحيطة، فقد نُظر إلى السوفيات بوصفهم تهديداً مباشراً لتركيا. ولذلك، فإن استغلال النااتو والولايات المتحدة كي يساعدها على ضمان وحدة الأراضي التركية كان في آخر المطاف أمراً

يمكن تشكيل إجماع عليه. أما العضوية في الناتو، فقد أدت، طبعاً، إلى تعقيدات، كما هي حال الأمور دائماً.

ولمواجهة العلاقة الأمريكية مع تركيا (ومع إيران، التي أعاقت بدورها حركة السوفيات باتجاه الجنوب)، وضع السوفيات استراتيجية تحالفات - وتخريب - تضم أقطاراً عربية. فوقعت مصر أولاً، ثم سورية وبلدان أخرى تحت التأثير السوفياتي بين الخمسينيات والسبعينيات. ووجدت تركيا نفسها بين مطرقة السوفيات وسندان العراق وسورية. وبدخول مصر - بأسلحتها السوفياتية ومستشاريها السوفيات - الفلك السوفياتي أيضاً، بات الخطر الحقيقي محدقاً بحدود تركيا الجنوبية.

كان لدى تركيا ردان ممكنان على هذا الوضع. أولهما تعزيز جيشها واقتصادها للاستفادة من جغرافيتها الجبلية وردع أي هجوم. وفي سبيل ذلك، احتاجت تركيا إلى الولايات المتحدة. وثانيهما إقامة علاقات تعاون مع بلدان أخرى في المنطقة كانت تناصب العداء للسوفيات والأنظمة العربية اليسارية. وكانت الدولتان الملائمتان لهذا المسعى إسرائيل وإيران ما قبل عام ١٩٧٩، أي في عهد الشاه. فقيدت إيران العراق، وقيدت إسرائيل سورية ومصر. وفي الواقع، استطاعت هاتان الدولتان أن تبطل خطر الضغط السوفياتي من الجنوب.

وهكذا ولدت العلاقة التركية مع إسرائيل؛ فالبلدان كلاهما كانا ينتميان إلى منظومة التحالف الأمريكي المناوئ للسوفيات، وكان لديهما بالتالي مصلحة عامة مشتركة في الظروف في شرق المتوسط. وكان لدى كليهما أيضاً مصلحة مشتركة في احتواء سورية. وبالتالي، كان للتعاون الوثيق مع إسرائيل معنى كامل من وجهة نظر الجيش التركي، واستطراداً من وجهة نظر الحكومة التركية.

الأممية الإسلامية

بيد أن هناك رؤية ثانية لتركيا: رؤية تركيا كقوة مسلمة ذات مسؤوليات تتعدى ضمان أمنها القومي. طبعاً، من شأن وجهة النظر هذه أن تقطع علاقة البلد بإسرائيل والولايات المتحدة، فهذه العلاقة هي، بمعنى ما، شأن لا يؤبه له كثيراً في الوقت الراهن؛ فإسرائيل لم تعد الدولة التي لا غنى عنها بالنسبة إلى الأمن القومي التركي، وتركيا شبت عن طوق الاعتماد على الولايات المتحدة. (في هذه الأيام، تحتاج الولايات المتحدة إلى تركيا أكثر مما تحتاج تركيا إلى الولايات المتحدة).

وفق هذه الرؤية الثانية، تستطيع تركيا إنفاذ قوتها إلى الخارج دعماً للمسلمين. وفي حال أتبعت هذه الرؤية إلى النهاية، فإنها ستورط تركيا في البلقان لدعم الألبان والبوسنيين، على سبيل المثال. وسترى تركيا أيضاً وهي تمدد نفوذها جنوباً لتساعد في تطور أنظمة عربية. وستجعل تركيا موعلة بتورطها في آسيا الوسطى، حيث لها تأثير وارتباطات طبيعية. وفي نهاية الأمر، ستعيد هذه الرؤية تركيا إلى وضعية القوة البحرية، فيصبح لها تأثير في الأحداث في شمال أفريقيا. ذلك بأن هذه الرؤية هي في صميمها رؤية توسعية؛ رؤية ستتطلب دعماً حيوياً

من جيش هو، في الوقت الحاضر، شديد الحساسية إزاء تأدية مهمات خارج الوطن.

علاوة على إندونيسيا وباكستان وإيران ومصر، فإن تركيا هي في العالم الإسلامي واحدة من خمس قوى رئيسية فقط تملك إمكانات اقتصادية وعسكرية كافية للتأثير في أي شيء يتعدى جيرانها المباشرين. فإندونيسيا وباكستان متصدعتان داخلياً وتكافحان من أجل البقاء متماسكتين، وإمكاناتهما مكبوحة إلى حد كبير؛ إيران في مواجهة طويلة الأجل مع الولايات المتحدة وينبغي لها أن تستغل قوتها كلها في التعامل مع تلك العلاقة، الأمر الذي يحد من خياراتها للتوسع؛ مصر مشلولة داخلياً بفعل نظامها واقتصادها، وهي لا تقوى على إنفاذ قوة إلى خارج حدودها من غير أن تحدث تطورات داخلية ذات شأن.

أما تركيا، فهي تتمتع حالياً باقتصاد كبير يحتل المرتبة السابعة عشرة على الصعيد العالمي. وهي تتباهى بإنتاج محلي إجمالي أكبر من الإنتاج المحلي الإجمالي في أي بلد مسلم آخر، بما في ذلك العربية السعودية، وأكبر من الإنتاج المحلي الإجمالي في كل بلد من بلدان الاتحاد الأوروبي باستثناء ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وهولندا، وأكبر بخمسة أضعاف تقريباً من الإنتاج المحلي الإجمالي في إسرائيل. وفي مجال الإنتاج المحلي الإجمالي لكل فرد، تأتي تركيا في مرتبة أدنى كثيراً على السلم العالمي، إلا أن القوة القومية – أي الوزن الكلي الذي يستطيع بلد تسخيره في سبيل التأثير في النظام الدولي – تعتمد كثيراً على الحجم الكلي للاقتصاد أكثر مما تعتمد على دخل الفرد. (انظروا إلى الصين، التي يبلغ دخل الفرد فيها أقل من دخل الفرد في تركيا).

إن تركيا محاطة بانعدام الاستقرار في العالم العربي، وفي القوقاز، وفي البلقان. لكنها صاحبة الاقتصاد الأكثر استقراراً ودينامية في منطقتها، ولديها القوات المسلحة الأعلى فعالية، بعد القوات المسلحة الإسرائيلية.

وبين حين وآخر، تخرج تركيا إلى ما وراء حدودها؛ فقد قامت، مثلاً، بدخول العراق في عملية جوية – برية مشتركة لمهاجمة حزب العمال الكردستاني، الذي هو مجموعة انفصالية كردية. غير أن سياسة تركيا تتمثل في تجنب عمليات تورط عميقة. لكن من وجهة النظر الإسلامية التركية، من شأن قوة بهذا الحجم الكبير وتحت سيطرة نظام إسلامي أن يكون في موقع يؤهلها لنشر نفوذها بصورة درامية. وكما ذكر من قبل، ليس هذا ما يريده الجيش أو العلمانيون؛ فهم يتذكرون كيف استنزفت الإمبراطورية العثمانية القوة التركية، وهم لا يريدون لهذا الأمر أن يتكرر.

تحدي أردوغان ومستقبل تركيا

ليس من الإنصاف في شيء أن يقال إن تركيا مجتمع منقسم انقساماً عميقاً. بل إن تركيا تعلمت التأليف بين الخلافات. ولعل أردوغان يمثل في هذه اللحظة نقطة الوسط في الطيف السياسي التركي. لكنه مكره على محاولة إقامة توازن بين قوى متنافسة ثلاث: الأولى هي اقتصاد يبقى متيناً ويرجح أن يزداد نمواً، على الرغم من أنه يعاني نكسات (إلى جانب سائر

بقاع العالم). والثانية هي جيش قوي لا يريد عمليات تورط مفرطة خارج الحدود، وبالتأكيد ليس لأسباب دينية. والثالثة هي حركة إسلامية تبتغي أن ترى تركيا كجزء من العالم الإسلامي - وربما كزعيمة حتى لهذا العالم.

أردوغان لا يريد إضعاف الاقتصاد التركي، وهو يعتبر الأفكار الإسلامية المتطرفة مصدر خطر على الطبقة الوسطى التركية. إنه يريد استرضاء الجيش ومنعه من التصرف سياسياً. ويريد أيضاً تهدئة الإسلاميين المتطرفين، الذين قد يدفعون الجيش إلى الخروج من ثكنه، أو قد يضعفون الاقتصاد، وهذا أمر أسوأ. لذا، فإن أردوغان يريد إبقاء الجميع سعداء في وقت واحد: قطاع الأعمال والجيش والقطاع الديني.

ليست هذه بالمهمة اليسيرة، ومن الواضح أن أردوغان كان غاضباً على إسرائيل بسبب هجومها على غزة وجعلها تلك المهمة أشد صعوبة. وقد كانت تركيا عنصراً أساسياً في تطوير الحوار الإسرائيلي - السوري. وهذا يعني أن العالم يرى أن القيادة التركية ملتزمة إقليمياً، وهو أمر يشعر جيشها الكاره للمخاطرة حياله بقدر لا يستهان به من الحساسية. من هنا، رأى أردوغان أن إسرائيل تعرض توازن القوة العسكري - المدني التركي للخطر، وتشتت خطوات تركيا التجريبية نحو بقعة الضوء الإقليمية، من أجل ما اعتبره عملية حمقاء في غزة.

مع ذلك، لم يشأ أردوغان الخصومة مع إسرائيل. ولذا وجّه أمارات غضبه إلى رئيس الجلسة. وسواء كان هذا الأمر محسوباً أو كان يعكس رده على الموقف الذي وجد نفسه فيه، فإنه غير أساسي. فتورته سمحت له بأن يظهر أنه مقبل على التخاصم مع إسرائيل بشكل حاسم، من غير أن يُحدث مثل هذه القطيعة. وهكذا واصل، وببراعة، السير على خطه الرفيع.

المسألة هي، إلى أي مدى يستطيع أردوغان الحفاظ على التوازن. فبمقدار ما تشتد الفوضى في المنطقة المحيطة بتركيا وتغدو تركيا أقوى، يشتد الضغط الجيوبوليتيكي الصرف على تركيا كي تملأ الفراغ. أضف إلى ذلك أيديولوجيا توسعية - إسلاماً تركيا - وقوة جديدة فعّالة قد تظهر في المنطقة بسرعة. والجهة الوحيدة التي يمكنها كبح هذه العملية هي روسيا؛ فإذا أجبرت موسكو جورجيا على الخضوع، وأعدت قواتها إلى الحدود التركية في أرمينيا، سيضطر الأتراك إلى العودة مجدداً إلى سياسة اعتراض سبيل الروس. لكن بصرف النظر عن المستوى الذي ستعود إليه القوة الروسية في الأعوام القليلة التالية، فإن نمو القوة التركية الأبعد مدى مسألة محتومة - وهذا أمر يجب أن يُدرس بعناية □

الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية

منسق ومحرف علي خليفة الكواري
(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩). ٤٣٠ ص. (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

عبد الفتاح ماضي (*)

أستاذ في قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

الشعوب، والتخفيف من حدة الضغوط الداخلية والخارجية المناذية بإصلاح حقيقي.

وفي وطننا العربي، شهدت العقود الثلاثة الماضية إجراء العديد من الانتخابات على المستويين البرلماني والمحلي، بل أجرى بعض الأقطار العربية انتخابات مباشرة لاختيار رئيس الدولة. وعلى الرغم من ذلك، لم تفض تلك الانتخابات، بمجملها، إلى تداول سلمي للسلطة، أو إلى انتقال ديمقراطي حقيقي، أو حتى حدوث تغيير حقيقي في صلب الأنظمة السياسية الحاكمة وطبيعة عملية صنع القرار السياسي. كما لم يتمكن الناخبون في أي قطر عربي من اختيار حكاهم وممثليهم بمحض إرادتهم، إن من خلال برلمان حقيقي يمثل فئات المجتمع ويعبر عن آمالها ومطالبها بشكل حقيقي بعيداً عن نفوذ السلطة القائمة، أو على مستوى رئاسة الدولة في انتخابات تنافسية حقيقية، بلا قيود تعجيزية.

من حقائق عالم السياسة المعاصر أن النظم التي تسمى نفسها ديمقراطية ليست كلها بالضرورة نظماً ديمقراطية حقة. وبالمثل، ليست كل الانتخابات التي تجرى هي انتخابات ديمقراطية حقة، من الناحيتين الفنية والموضوعية. فمعظم دول العالم يجري انتخابات من نوع ما، بيد أن نحو نصف تلك الدول فقط يشهد انتخابات توصف حقاً بأنها ديمقراطية، فعالة وحرّة ونزيهة.

أما بقية الانتخابات، فلا توصف بذلك، نظراً إلى أن حكاهم راحوا يتخذون من الانتخابات واجهة ديمقراطية لحكمهم المطلق، مبتكرين أدوات للتلاعب بجوهر عملية الانتخابات في مراحلها كافة بهدف تحقيق مقاصد خاصة غير تلك المقاصد العامة التي ترجى من الانتخابات الديمقراطية، وعلى رأس هذه المقاصد الخاصة الحصول على شرعية ما أمام

الأمر **الثاني** فهو التعرف إلى نوعية الانتخابات التي تجرى في الأقطار العربية، من حيث الوظائف التي تقوم بها، ومن حيث إطارها القانوني وإجراءاتها ونوعية المؤسسات السياسية التي تُفرزها. وفيما يلي أبرز نتائج تلك الدراسات والمناقشات.

أولاً: كيف نميز الانتخابات الديمقراطية، من غيرها، من الانتخابات؟

أوضحت الورقة النظرية «مفهوم الانتخابات الديمقراطية» (عبد الفتاح ماضي) أن للانتخابات الديمقراطية في النظم الديمقراطية المعاصرة متطلبات لا بد أن تتوفر قبل إجراء الانتخابات من جهة، ومعايير لقياس مدى ديمقراطيتها من جهة أخرى. أما متطلباتها فهي الإطار الدستوري والقانوني الذي تجرى في سياقه الانتخابات، فلا يمكن إجراء انتخابات ديمقراطية دون وجود دستور ديمقراطي يرسى القواعد الرئيسية لنظام الحكم الديمقراطي، التي هي حكم القانون، وتمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرار، ورابطة المواطنة، وما يرتبط بذلك من إجراءات ومؤسسات وقواعد.

أما معايير الانتخابات الديمقراطية فتلاثة: **المعيار الأول** هو معيار الفاعلية، ويعني أن الانتخابات ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لتحقيق غاية أعلى منها، تتمثل في المقاصد العليا للانتخابات. إن للانتخابات الديمقراطية نتائج على درجة كبيرة من الأهمية في نظم الحكم والصراع السياسي الداخلي. فهي عملية اختيار من بين بدائل متعددة، تستهدف تحقيق مقاصد سبعة، تدور حول التعبير عن مبدأ أن الشعب

هذا فضلاً عن أنه برغم إجراء انتخابات من نوع ما في معظم الأقطار العربية، فإن الصراع ما يزال يدور في كثير منها بطرق غير سلمية؛ ففي لبنان والسودان اندلعت الحروب الأهلية وساد عدم الاستقرار السياسي عدة عقود، وفي التسعينيات شهدت اليمن والجزائر حروباً داخلية طاحنة، وقامت جماعات مسلحة في مصر بتحدي سلطة الحكومة المركزية. وانتقل العنف السياسي، بدرجات متفاوتة، إلى البحرين والسعودية والمغرب وسورية وليبيا والأردن. وانتهى الأمر في بعض الأقطار العربية الأخرى إلى الانهيار التام للسلطة القائمة، وانهايار الدولة، كما حدث في الصومال، أو إلى إسقاط النظام الحاكم واحتلال الدولة بأكملها، كما حدث في العراق.

ومن هنا كان موضوع اللقاء السنوي السابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في الأقطار العربية، الذي انعقد في ١٨ آب / أغسطس ٢٠٠٧ في جامعة أوكسفورد البريطانية، وقام د. علي خليفة الكواري بتنسيق بحوثه والإشراف على نشاطاته. وقد حضر اللقاء لفيف من المفكرين والباحثين العرب، تحت عنوان «الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية».

تضم فصول هذا الكتاب أعمال هذا اللقاء ومناقشاته، وهي عبارة عن سبع أوراق بحثية ومناقشات شهدتها اللقاء، وأربع أوراق أخرى لم يتسنّ تقديمها في المؤتمر. وهي في مجملها تستهدف أمرين رئيسيين: **الأول** هو الوقوف على مفهوم «الانتخابات الديمقراطية» من الناحيتين الموضوعية والفنية، أي من حيث مقاصدها في النظم الديمقراطية المعاصرة، ومن حيث حريتها ونزاهتها. أما

معايير الشفافية والعدالة فيما يتصل بتسجيل الناخبين، وسرية التصويت، وإدارة الانتخابات والإشراف عليها، وسلامة عملية فرز الأصوات وإعلان نتائجها، والنظر في أي طعون أو شكاوى.

وقد أشارت الدراسة إلى أن ثمة انتخابات «غير ديمقراطية» و«غير تنافسية»، وهي التي لا يمكن لأغلبية الناخبين فيها تغيير الحكومات القائمة، وذلك بغض النظر عن وجود قوانين تنص على حرية التصويت وعدالة الانتخابات وغير ذلك من ناحية، وعن وجود برامج وبدائل متعددة أو مرشحين متعددين من ناحية أخرى. ويتسم هذا النوع من الانتخابات بأن نتائجه تكون معروفة مسبقاً، نتيجة الآليات التي ابتكرها الحكام للتلاعب بالانتخابات.

ومن هنا، فإن فهم حقيقة الانتخابات يقتضي عدم الوقوف عند معرفة جانبيها القانوني والفني، وإنما تجاوز ذلك لتناول السلوك الفعلي لكل أطراف العملية الانتخابية، من ناخبين ومرشحين ومراقبين ومشرفين وسلطة تنفيذية، وذلك ليس فقط لمعرفة ما إذا كان تزوير في فرز الأصوات قد حدث أم لا، وإنما أيضاً لمعرفة حقيقة تلك الانتخابات ونتائجها الفعلية على جوهر نظام الحكم، وما إذا قامت أية جهة بالتأثير في إرادة الناخبين، أو قامت بعرقلة عملية التصويت، أو التلاعب بمضمون الدعاية الانتخابية، ومعرفة حقيقة العلاقة بين الناخبين ومن هم في الحكم، وعلاقة الناخبين والمرشحين بأصحاب المصالح، وما إذا كانت قوات الأمن قد مارست العنف ضد المرشحين أو الناخبين، أو حالت دون إتمام عمليات التصويت، وما شابه ذلك من أمور.

هو مصدر السلطة، وأن لا سيادة لفرد أو قلة، وانتخاب الحكام، وتسوية الصراع على السلطة بطرق سلمية من خلال التداول على المناصب السياسية العليا، وتوفير الشرعية الشعبية للحكام، ومحاسبتهم. هذا بالإضافة إلى أنها تمثل وسيلة لتوعية و تثقيف المواطنين من جهة، ومصدراً لتجنيد السياسيين والقادة من جهة أخرى.

المعيار الثاني هو معيار الحرية، أي ضرورة أن تستند الانتخابات إلى مبدأ حكم القانون، وأن تحترم حريات وحقوق المواطنين الرئيسية، ولا سيما الحق في المعرفة وفي التعبير وفي الاجتماع وفي تشكيل الأحزاب السياسية. كما إن حرية الانتخابات تعني احترام مبدأ التنافسية، فلا انتخابات ديمقراطية دون تعدد المرشحين والبرامج، وبلا اختلافات حقيقية بين برامج المرشحين لمناصب سياسية أو بين الأحزاب والكتل السياسية المشاركة في الانتخابات.

أما المعيار الثالث للانتخابات الديمقراطية فهو معيار النزاهة، بمعنى أن الانتخابات الديمقراطية لا بد أن تُجرى بشكل دوري، فنزاهة الانتخابات تقتضي تطبيق القوانين والقواعد ذاتها المنظمة للانتخابات بشكل منتظم ودوري للوصول إلى مقاصد الانتخابات، كما إن تقلد المناصب السياسية عن طريق الانتخابات مُقيد بالعودة إلى الناخبين بشكل دوري بهدف الاحتكام إليهم لاختيار حكام جدد أو تجديد شرعية من في الحكم. كما تقتضي نزاهة الانتخابات ضمان حق الاقتراع العام الذي لا يميز بين فئة وفئة، أو بين جماعة وجماعة، والاستناد إلى نظام انتخابي فعّال وعادل يعمل على تمثيل كل فئات المجتمع، وتحري

المراقبة الصارمة للترشيحات و«تأطير العملية الانتخابية ككل واتخاذ القرار بشأنها».

وقد اعتبرت الدراسة أن النظام السياسي في الجزائر اعتاد تنظيم انتخابات برلمانية لأجل تحقيق مقاصد، منها محاولة إقناع المواطن بنوع من المشاركة السياسية «المؤطرة»، ومحاولة «إضفاء مسحة من الشرعية الوطنية» على المؤسسات السياسية الرسمية. كما تستهدف الانتخابات إفراز نخب سياسية تشارك جزئياً في عملية تسيير مؤسسات الدولة، وتُستعمل كوسيط بين المؤسسات المركزية والمواطن، خاصة على المستوى المحلي. كما تقوم الانتخابات بدور آخر هو محاولة إشراك، وإلهاء، بعض أفراد النخبة المركزية الموجودة على هامش المؤسسات، كالوزراء القدامى وضباط الجيش السابقين وبعض الشخصيات السياسية المبعدة عن مراكز القرار الفعلي، وذلك حتى «لا يتطور تهميشها إلى نوع من المعارضة، وحتى تتمكن من الاستفادة بالريع المالي الناتج من مواقعها في الهيئات الوطنية المنتخبة»، كما أكدت الدراسة.

وقد أثارت مناقشات هذه الدراسة الكثير من القضايا المهمة، على رأسها ضرورة الربط بين الانتخابات والبناء الديمقراطي ككل وعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ومسؤولية المجتمع المدني وقوى المعارضة، وأداء التيارات الإسلامية في الانتخابات، والفساد في الانتخابات.

وفي الدراسة الثانية عن الجزائر (بوحنية قوي): الانتخابات البرلمانية الجزائرية لـ ٢٠٠٧: مقارنة من خلال بعض ميكانيزمات التنمية السياسية)، تمت مقارنة انتخابات أيار/مايو ٢٠٠٧ عن طريق التركيز على

ثانياً: لماذا وكيف تجرى الانتخابات في الوطن العربي؟

تناولت موضوعات هذا الكتاب، في مجملها، طبيعة الانتخابات التي أجريت في عدد من الأقطار العربية من حيث مقاصدها ووظائفها، ومن حيث الكيفية التي تمت بها هذه الانتخابات.

يحتوي الكتاب دراستين عن الحالة الجزائرية. تتناول الدراسة الأولى (عبد الناصر جابي): الانتخابات التشريعية الجزائرية: انتخابات استقرار أم ركود سياسي؟ الانتخابات الجزائرية التي أجريت في أيار/مايو ٢٠٠٧، مستعرضة تفاصيل الحدث، من مرض الرئيس إلى فضيحة بنك الخليفة، وسوسيلوجيا المرشحين (القوائم المستقلة، ترشيحات الأحزاب، المرأة والانتخابات، صراع الشيخ والمريد، فئات السن للمرشحين). ثم تعرض الدراسة لنتائج الانتخابات، مع التركيز على دور لجنة مراقبة الانتخابات المشاركة في الانتخابات، ونتائج الانتخابات، وأداء الأحزاب. وقد انتهت الدراسة إلى القول إن على الرغم من إجراء الانتخابات في ظل غطاء قانوني معدّل ومحسّن جزئياً، فإن ذلك لم يمنع بعض الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والمواطنين من التشكيك في نزاهة العملية اعتماداً على «ترسبات التجربة التاريخية للعملية الانتخابية في الجزائر وخصائص النظام السياسي الجزائري نفسه».

وبشكل عام، رأت الدراسة أن عملية الانتخابات تسيطر عليها ثلاث جهات هي: حزب جبهة التحرير كغطاء سياسي، والإدارة (الولاية) «كمسير إداري»، والأجهزة الأمنية ومخابرات الجيش التي تقوم بدور

أما الحالة الثانية فتشير إلى حالة عدم وجود ديناميكية وحراك سياسيين، واستمرار الخطاب السياسي النمطي والأحادي، الأمر الذي من شأنه الإلغاء التدريجي لمفهوم الطبقة السياسية، وتحويل البرلمان إلى «آلية للمصادقة على الأوامر الرئاسية». وفي هذه الحالة انتهت الدراسة إلى أن الشعب الجزائري إما أن يختار «خياراً جديداً من الأحزاب - غير أحزاب التحالف الرئاسي - لتشكل قوة نسبية وليس أغلبية في البرلمان القادم، بشرط حدوث انتخابات شفافة ونزيهة»، وإما أن ترتفع وتيرة «الامتناع» لتصل إلى أكثر من ٨٠ بالمئة، مع استمرار سيطرة أحزاب التحالف الرئاسي». والإشكالية الكبرى - كما ترى الدراسة - هي في أن هذا الامتناع سيتحول بعد خمسة أعوام إلى سلوك راسخ وجديد وهو «الامتناعية»، وستصبح هذه الأخيرة - كمذهب مدروس وموقف واع - «سلوكاً سياسياً جزائرياً بامتياز».

أما الفصل الخاص بالانتخابات الكويتية (حزيران/يونيو ٢٠٠٦) لأحمد الدين، فقد استعرض الإطار الدستوري للنظام السياسي في الكويت، مشيراً إلى أن دستور ١٩٦٢ يوفر حداً أدنى من المبادئ والقيم الديمقراطية التي تضم جملة من الحريات والآليات والمؤسسات التي تسمح بدرجة من المشاركة الشعبية. غير أن الدراسة أكدت أن الدستور يكفل مبدأ سيادة الأمة، وسيادة القانون، ويقرر قواعد واضحة لمبدأ الفصل بين السلطات، لكن مع سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية. كما تتضمن نصوص الدستور الحقوق والحريات العامة، ولكنها تحيل في الوقت ذاته إلى قوانين تقيّد هذه الحقوق والحريات. ولم ينص الدستور على حرية تكوين

العناصر المؤثرة، في مجريات الحملة الانتخابية، وتفسير نسبة التصويت المتدنية، وذلك وفق بعض مكونات التنمية السياسية وأسسها، كما جاء في الدراسة. وخلصت الدراسة إلى أنه من الناحية السياسية - الداخلية - هناك استحالة للعودة إلى الوراء، وأنه برغم وجود قرائن تشير إلى أن يد التزوير طالت بعض نواحي العملية الانتخابية، فإن «الإعلان عنها بحد ذاته ملمح هام إيجابي ينبغي تعزيزه مستقبلاً». كما انتهت الدراسة إلى أن من الصعوبة، أيضاً، عودة النظام إلى نمط الحكم الذي كان سائداً قبل أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، لأن الشعب ذاته «قطع أشواطاً طويلة في العمل الديمقراطي وحرية الصحافة...»، كما أن إجراءات الانتخابات برغم تهديدات القاعدة وتفجيرات ١١ نيسان/أبريل لدليل آخر على استحالة عودة الجزائر إلى الصراعات الدموية.

وقد احتوت الدراسة على حالتين استشرافيتين لمستقبل العملية الانتخابية والبرلمان المستقبلي في الجزائر. ففي الحالة الأولى، رأيت الدراسة أنه في حالة وجود ديناميكية في الحياة السياسية خلال الأعوام الخمسة القادمة، فإن معدل التعبئة في صفوف الأحزاب التي أحدثت هذه الديناميكية سيزداد. غير أن تعاطف الناخب وسلوكه الانتخابي المستقبلي مرتبطان، كما جاء في الدراسة، باعتبار عدة، منها تخلي الأحزاب عن العقلية المركزية في القيادة، ورفض مبدأ «الشيخوقراطية»، أي التخلي عن «عقلية المريد والشيخ» وذهنية «الطاعة العمياء»، وفتح المجال للنقد الداخلي، ولا سيما داخل الأحزاب الإسلامية. وقد قدمت الدراسة عدداً من التوصيات للأحزاب المختلفة لتعزيز من مكانتها في الحياة السياسية.

الانتخاب قبل موعد الانتخابات لأجل تحقيق أهداف سياسية أو انتخابية لصالح طرف أو آخر.

وقد تضمنت مناقشات هذه الدراسة مسألة اقتصار الديمقراطية في الكويت على فئة معينة من المواطنين دون فئات كثيرة، مثل المتجنسين الجدد، والمرأة (حتى ٢٠٠٦)، وكذا مسألة تكرار استجوابات الوزراء، وحل البرلمان، واختلال العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وغياب الأحزاب، ومشكلة التردد الحكومي وضعف المبادرة في الداخل، والحملات الدعائية الحكومية ضد الديمقراطية وتصويرها على أنها معيقة للتنمية، ودور المال في شراء الأصوات.

وفي الجزء الخاص بمصر، تساءلت الدراسة الأولى (عبد الفتاح ماضي: انتخابات ٢٠٠٥ الرئاسية في مصر: انتخابات بلا ديمقراطية ولا ديمقراطيين) عن مدى ديمقراطية أول انتخابات رئاسية مصرية (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)، مستندة إلى المعايير الثلاثة التي قدمت في الورقة النظرية. وقد خلصت الدراسة إلى أن هذه الانتخابات لم تستند إلى دستور ديمقراطي، كما أنها لم تتسم بالسماح الثلاث للانتخابات الديمقراطية، أي الحرية والنزاهة والفعالية، فهي لم تكن حرة، لأنها لم تستند إلى مبدأ حكم القانون والتنافسية، وشهدت أشكالاً مختلفة من التضيق على حريات وحقوق المواطنين الرئيسية. كما أنها ليست نزيهة لأنها لم تستند إلى قانون انتخابي عادل وفعال، ولشيوع حالات التصويت الجماعي واستخدام مؤسسات الدولة وقوات الأمن لصالح مرشح الحزب الحاكم، وبسبب عدم التزام القائمين على الانتخابات بالحياد السياسي في إدارتها وبالشفافية في تسجيل

الأحزاب السياسية، ولم يحظر قيامها أيضاً. ثم تناولت الدراسة الانتخابات الكويتية الأخيرة في ضوء المعايير الثلاثة التي قدمتها الدراسة النظرية. وانتهت إلى أن بعض مقاصد الانتخابات الديمقراطية قد تحققت في الكويت، وبعضها الآخر لم يتحقق. فبرغم أن الانتخابات تشكل آلية للتمثيل السياسي على مستوى البرلمان، فإنها، في واقع الأمر، «لا تتيح سوى فرصة محدودة لهذا التمثيل على مستوى السلطة التنفيذية، في غياب وجود حياة حزبية منظمة، وانعدام وجود آلية واضحة للتداول الديمقراطي للسلطة، وفي ظل واقع حصر المناصب الأساسية للحكومة في أيدي الأسرة الحاكمة». كما لا تقوم الانتخابات بوظيفة محاسبة الوزراء، لأن معظم الوزراء يتم تعيينهم من غير النواب المنتخبين. وفي المقابل تمثل الحملات الانتخابية فرصة أمام القوى والتيارات السياسية للقيام بالتعبئة السياسية في صفوف الناخبين، وكسب الأنصار والمؤيدين، كما أنها تتيح فرصة تدريب بعض عناصرها على العمل السياسي والجماهيري. كما تساهم الحملات الانتخابية في إيجاد حالة من الحراك السياسي، وفي زيادة الوعي السياسي لدى قطاعات واسعة من المواطنين.

وقد أوضحت الدراسة أن هناك مؤشرات معقولة على تحقق معياري حرية الانتخابات ونزاهتها، غير أن الديمقراطية في الكويت غير مكتملة في ظل غياب الأحزاب السياسية وعدم وجود آلية محددة لتداول السلطة، الأمر الذي يؤثر سلباً في فعالية الانتخابات النيابية، إذ لا تتيح الانتخابات سوى فرصة محدودة جداً للتمثيل على مستوى السلطة التنفيذية. كما أنه لا توجد ضمانات حقيقية للحيلولة دون تعديل قانون

بعض الشكوك في مسألة التنسيق بين الإخوان المسلمين والحزب الوطني. كما تساءل البعض عن جدوى المشاركة السياسية عن طريق صندوق الانتخابات في ظل كل تلك التجاوزات التي وردت في الدراساتين، ودور تلك المشاركة في دعم المسيرة الديمقراطية أو تعطيلها. وأشار البعض الآخر إلى أهمية تناول العامل الخارجي في دعم النظام، وأهمية البعد الإقليمي، وافتقاد النظام الحاكم للشرعية. وقد انتهى آخرون إلى أن طريق التغيير الوحيد المتاح هو التغيير عبر الشارع.

أما انتخابات موريتانيا التي تناولها محمد المختار ولد الخليل، فقد جاءت - كما تؤكد الدراسة - نتاجاً لدستور لم يكتب بطريقة ديمقراطية ولا في أجواء ديمقراطية، وإنما تحت وصاية نظام غير ديمقراطي، وبعد فترة من الاحتقان السياسي والاجتماعي شهدت معارك للنظام القديم مع الأقلية الزنجية، ومع السنغال، ومع البعثيين، والإسلاميين، وبعض الناصريين. وانتهت الدراسة إلى أن انقلاب آب/ أغسطس ٢٠٠٥ هو انقلاب من داخل النظام، أدرك فيه قادته - وهم من رجالات الحكم القديم - أن خيارهم هذا هو «أهون الشرين وأخف الضررين»، ولذلك أرادوا إقامة برلمان «يجنبهم شرور المحاسبة على ما اقترفه النظام السابق من فساد مالي وإداري وحقوقى»، وإيجاد رئيس «يسمح لهم بهامش نفوذ ويجنبهم المسألة ويحميهم من عاديات قوى المعارضة التي كانت ترى فيهم جزءاً من نظام يجب استئصاله كله». وقد خلصت الدراسة، في معرض إجابتها عن أسئلتها المحورية: هل كان العسكر صادقين بوعدهم بإقامة انتخابات ديمقراطية والتزام الحياد التام فيها؟

الناخبين وفي فرز الأصوات وإعلان النتائج. هذا فضلاً عن عدم فعالية الانتخابات، إذ لم تؤد وظيفة واحدة من وظائف الانتخابات الديمقراطية التي أوضحتها الدراسة النظرية، فهي لم تعكس إرادة الناخبين، ولم تتح الفرصة لتداول حقيقي للسلطة، ولم تمثل مصدراً لتوعية وتثقيف المواطنين وتجنيب السياسيين والقادة.

أما الدراسة الثانية (سعيد شحاتة: الانتخابات البرلمانية المصرية في الميزان)، فكانت عن الانتخابات البرلمانية الأخيرة (تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥)، إذ ناقشت السياق الذي تمت فيه الانتخابات، والقوى المشاركة فيها والحملات الانتخابية، وأساليب الدعاية التي تم استخدامها. ثم تناولت نتائج الانتخابات بالتحليل، مع التركيز على دور القضاة والإعلام، وتراجع الحزب الوطني والحزب الناصري وحزب التجمع، مشيرة إلى حدوث تنسيق بين جماعة الإخوان المسلمين والحزب الحاكم. وقد انتهت الدراسة إلى أنه كان لتلك الانتخابات بعض الإيجابيات مثل فوز المعارضة بأكثر من ١٠٠ مقعد، والإشراف القضائي الكامل على عملية الاقتراع، وتمكّن منظمات المجتمع المدني من مراقبة الانتخابات، وظهور اللجنة العليا للانتخابات. أما الجوانب السلبية لتلك الانتخابات، فمنها العنف المتزايد من قبل «البلطجية» في المرحلة الأولى، ثم مشاركة قوات الأمن في المرحلتين الثانية والثالثة بجانب هؤلاء «البلطجية» في عمليات العنف. هذا فضلاً عن ضعف أحزاب المعارضة وتنافسها، وغلبة المصالح الشخصية.

وقد أثار مناقشات الحالة المصرية

المطلوبة لتأمين التحول الديمقراطي واستمراريتها، وأهمية المشاركة باعتبارها مكسباً مهماً لإحداث التغيير، واتفاق المعارضة حول برنامج حد أدنى للمشاركة.

أما بشأن التجربة الفلسطينية في ظل الاحتلال، فقد أكدت دراسة أحمد نوفل أنه لا يمكن أن يمارس الفلسطينيون الديمقراطية تحت الاحتلال الإسرائيلي بحرية وكفاءة، لأن الاحتلال «نقيض للحرية التي يحاول الأفراد مزاولتها في اختياراتهم في العملية الانتخابية». وقد أضافت الدراسة أن الاحتلال الإسرائيلي ساهم في وضع القوانين التي تحكمت في الانتخابات الفلسطينية، وفي التأثير في حرية حركة الناخبين والمرشحين من التيارات السياسية، وفي منع وصول الناخبين إلى صناديق الاقتراع في القدس الشرقية. وأشارت الدراسة إلى أن الاحتلال استهدف، من خلال التهديد، قبل الانتخابات وبعدها، عدم التعامل مع حركة «حماس» في حال فوزها وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، بل فرض الحصار الاقتصادي على الشعب الفلسطيني بعد فوز «حماس»، لمعاينة الفلسطينيين على اختيارهم الحر في الانتخابات. وفي شأن العامل الداخلي الفلسطيني، أشارت الدراسة إلى أن ممارسات تيار معين داخل السلطة كانت بعيدة عن احترام نتائج الانتخابات، مؤكدة أن الخلافات في الساحة الفلسطينية كشفت «هشاشة الديمقراطية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني».

وقد أثارت الدراسة كثيراً من المناقشات، إذ تساءل البعض عن الأسباب التي أدت بالولايات المتحدة وإسرائيل إلى السماح بإجراء انتخابات كانت سيطرة «حماس» فيها واضحة، أو على الأقل كان ظهورها فيها

وهل التزم النظام السياسي في مجمله بروح الحياد؟ وهل كانت الأدوات القانونية فعالة ومسخرة للجميع؟ إلا أنه على الرغم من أن الانتخابات لم تصلها - من الناحيتين القانونية والفنية - شبّهات التزوير، في جميع مراحلها، فإن «الانقلاب العسكري انتهى في صورة الحاكم وبقي في زي المتحكم». فالانقلاب أوجد كتلة المستقلين وزودهم بالدعم اللازم، واتبع سياسة الترغيب والترهيب ووسائل الضغط المخابراتية التقليدية.

وقد عرضت الورقة لسيناريوهات المستقبل بين من يرون أن العسكر ما يزالون يتحكمون في مقاليد الأمور، وبين من يستبعدون هذا الأمر، ويرون أن هدف العسكر هو إيجاد فترة انتقالية حقيقية تسمح ببناء النخبة السياسية وتجديدها، والسماح للمؤسسة العسكرية بالانسحاب التدريجي من الحياة العامة دون دفعها إلى التصدي لمن يحاولون التخلص منها. وانتهت إلى أن السلطة كانت «الحاضر القوي في مختلف تفاصيل.. العملية الانتخابية، لكنها من الناحية التقنية لم تتدخل مطلقاً لصالح أي طرف»، فالانتخابات كانت «انتخابات ديمقراطية فنياً»، ويمكن «تطويرها لتصبح ديمقراطية مضموناً وشكلاً في المستقبل»، حسب الدراسة.

وقد أثار بعض المناقشات مسألة أن الولايات المتحدة لا تريد انتخابات تُوصل الإسلاميين إلى السلطة، وأن للعامل الخارجي تأثيراً كبيراً في السماح بظهور هذه التجربة. وأشار البعض إلى ضرورة وجود حد أدنى من الضغط الخارجي لإحداث التغيير، نظراً إلى أن موازين القوة الداخلية غير قادرة وحدها على إحداث ذلك التغيير. وتساءل البعض الآخر عن ماهية المؤشرات

والمغانم والنفوذ بين أركان طبقة سياسية قابضة قوامها مترزعمون في طوائف، ورجال أعمال وأموال، ونافذون في أجهزة أمن واستخبارات». وأكدت الدراسة أن في ظل غياب معارضة حقيقية للطبقة القابضة، فإنه يتعذر الشروع في عمليات الإصلاح ومكافحة الفساد. فالإصلاح يتطلب إقامة دولة مدنية ديمقراطية، وإقامة الدولة المدنية يتطلب اعتماد نظام عادل للانتخابات، «ولا سبيل إلى إجراء انتخابات ديمقراطية، حرة ونزيهة وعادلة، إلا باعتماد التمثيل النسبي أساساً لنظامها»، كما جاء في الدراسة التي عرضت لمزايا التمثيل النسبي ومساوئ نظام الأغلبية في بلد متعدد الأقليات الدينية والعرقية والثقافية، وانتهت إلى أن التجربة اللبنانية القائمة على أساس الجمع بين الطائفية ونظام الأغلبية منذ انتخاب أول مجلس نيابي في العام ١٩٢٢ أفضت إلى «تكلس النظام السياسي، وإعادة إنتاج الطبقة الحاكمة لنفسها، وبالتالي عدم تجديد الطبقة السياسية، واندلاع اضطرابات سياسية بعد كل انتخابات نيابية تقريباً، وتعمق الشعور بعدم جدوى الانتخابات كآلية لتداول السلطة»، الأمر الذي أدى، في النهاية، إلى «تجوية الحياة السياسية وبزوغ الأجهزة الأمنية كموجّه للدولة وضابط للمجتمع». ولهذا رأيت الدراسة أن ثمة حاجات ثلاثاً، أو ضرورات استراتيجية، للخروج من هذا الوضع، هي اعتماد نظام التمثيل النسبي، وقيام «قوة ثالثة في البلاد تجسّد تلاقى القوى الديمقراطية والاجتماعية الحية في مواجهة جناحي الموالاة والمعارضة المتكاملين تاريخياً في منظومة واحدة هي الطبقة الحاكمة»، و«التخلي، في التفكير والتدبير، عن

كلاعب رئيسي واضحاً، وعن سبب مشاركة «حماس» في الانتخابات، على الرغم من أنها كانت ضد أو سلو. كما أشار البعض إلى أن الولايات المتحدة وإسرائيل ربما وافقتا على مشاركة «حماس» بهدف استبعادها وتصفيتهما. واعتبر آخرون أن «حماس» خسرت كثيراً من جراء مشاركتها، وأن علاقتها مع إيران أضعفتها داخلياً وعلى الساحة العربية. وراح بعض المناقشات يؤكد أن «حماس» كانت أمام خيارين: خيار التهميش أو خيار خوض العمل السياسي بجانب المقاومة، وقد اختارت الخيار الثاني في ظل غياب البعد العربي واختلال الميزان الدولي. وحذّر البعض من أن التنافس الأساسي هو مع الصهيونية وإسرائيل وليس الصراعات الانتخابية، وأن على الفلسطينيين الاحتكام إلى الطرق المختبرة تاريخياً، واللجوء إلى الأساليب التوافقية، فيما اعتبر البعض الآخر أنه كان على «حماس» البقاء في المعارضة بدلاً من دخول السلطة. وثمة من آمن بأن فوز «حماس» ليس مأزقاً للقضية الفلسطينية وإنما لأعدائها، وأن نجاح «حماس» هو نجاح لمشروع المقاومة في مواجهة مشروع التسوية، فيما رأى البعض الآخر أن الصراع هو بين منهجين مختلفين هما منهج المقاومة ومنهج المساومة، والمنهج الأول ليس خيار «حماس» فقط وإنما خيار الشعب الفلسطيني أيضاً.

أما الدراسة الخاصة بلبنان، وهي لعصام نعمان، فتنتقل من أن وضع نظام عادل للانتخابات هو جوهر الإصلاح المؤدي إلى إقامة الدولة المدنية الديمقراطية. فليس هناك في لبنان - حسب الدراسة - دولة بل مجرد نظام سياسي هو «عبارة عن آلية (Mechanism) لتقاسم السلطة والمصالح

معادلة جديدة لطبيعة السلطة، تؤسس لفتح الطريق أمام تنافس سياسي حقيقي.

وأشارت الدراسة إلى أن الملكية لم تتجاوز «منظورها الاكتساحي للسلطة السياسية» مع وصول الملك محمد السادس إلى الحكم عام ١٩٩٩، فبرغم أن الخطاب الرسمي راح يؤكد ما سمّاه مفهوم «العهد الجديد» الذي يقوم على «التركيب الخلاق» بين أصالة التقاليد المؤسسية وحدثات الآليات العصرية للديمقراطية، فإن عدة اختلالات تشكك في اتجاهها الجديد، منها ما حدث من تجاوزات في تجديد ثلث مجلس المستشارين في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦. غير أن الدراسة انتهت إلى أن ثمة مؤشرات سادت قبل انتخابات أيلول / سبتمبر ٢٠٠٧ تشير إلى أنها قد تكون بداية تحول في «تصور البعد الانتخابي وفي انفتاح تدريجي للحقل السياسي».

أما دراسة خديجة عرفة الخاصة بالديمقراطية والرقابة الدولية على **الانتخابات في الأقطار العربية**، فقد تناولت أهمية الرقابة الدولية «النزيهة» - أي التي لا تتدخل في الشؤون الداخلية - مع تأكدها أن هذه الرقابة ليست الضامن الوحيد لتحقيق الديمقراطية، مستشهدة بحالتي مصر وفلسطين. وشددت الدراسة على أن هناك جملة من الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان، بجانب هذه الرقابة الدولية «النزيهة»، أبرزها «الإرادة الداخلية للدول ذاتها لتحقيق الديمقراطية»، و«الرقابة الذاتية أو الرقابة الشعبية من خلال دور المجتمع المدني». وقد انتهت الدراسة إلى أن الرقابة المحلية والرقابة الدولية النزيهة تمثلان معاً «صمام الأمان لضمان حسن سير العملية الانتخابية والتأكد من نزاهتها وسلامتها» □

نمط المعارضة اللفظية التقليدية، واعتماد الممانعة الوطنية الديمقراطية المتطورة إلى مقاومة مدنية وميدانية». كما أشارت الدراسة إلى توصية للدكتور سليم الحص، وردت في كتابه **صوت بلا صدى**، قوامها جواز اعتماد العصيان المدني، إذا ما اقتضت الضرورة، وسيلةً لتذليل عقبات الإصلاح السياسي، وذلك نظراً إلى أن الطبقة الحاكمة، في رأي الحص، «غير معنية بالإصلاح بل معادية له لأن تبنيها الإصلاح هو بمثابة انتحار سياسي لها».

وتسعى دراسة الحالة المغربية

ليونيس برادة إلى تناول المسار الانتخابي في المغرب انطلاقاً من مقارنة أسس الحكم في علاقتها بالممارسة الانتخابية، إذ لا يمكن فهم طبيعة النظام السياسي هناك بالنظر فقط في الدستور، وذلك على اعتبار «أن جوهر الفعل السياسي يتصل بممارسات تتجاوز في عمقها المدلولات المباشرة التي يتيحها استقرار النص الدستوري» كما جاء في الدراسة. وأكدت الدراسة أن طبيعة السلطة السياسية في المغرب تجعل من المؤسسة الملكية ليس فقط حاكمة وإنما «سائدة» و«مقدسة»، الأمر الذي يعلو على مبدأ الفصل بين السلطات، ويضع المؤسسة الملكية فوق المنافسة السياسية، فهي «مؤسسة المؤسسات». وأضافت الدراسة أن مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي شهدها المغرب منذ عام ١٩٦٣ تتسم بـ «ميل حاد إلى التشكيك في مصداقيتها واتهام السلطات الإدارية من طرف الأحزاب المعارضة بتزييفها والوقوف وراء التجاوزات المؤدية إلى الإجهاز على شرعيتها»، وأن تجربة «التناوب» عام ١٩٩٨ وإشراك أحزاب معارضة في الحكومة لم يبلورا

أحلام بيضون

إشكالية السيادة والدولة (نموذج لبنان): الكيان، النظام، التدخلات، الاعتداءات، المسؤوليات

(بيروت: مطابع يوسف بيضون، ٢٠٠٨). ٥٧٦ ص.

عبد الحسين شعبان(*)

مستشار قانوني وباحث عراقي.

الأمة (الدولة) في الحالة اللبنانية، ولا سيما
التركيبة الدينية والطائفية.

وإذا ما مررنا بدستور العام ١٩٢٦،
وبميثاق العام ١٩٤٣، الذي حدّد الهوية
العامة للبنان باعتباره «ذا وجه عربي»،
وصولاً إلى ميثاق الطائف الذي حدّد الوجه
العربي «الكامل» للبنان، فإن مثل هذا الأمر،
وبخاصة في ظلّ التوازنات الجديدة الحاصلة،
قد أثر في مستقبل لبنان، وسيبقى مؤثراً
وعنصر احتدام في الوضع اللبناني، إن لم
يجر اعتماد صيغة شاملة للإصلاح، باتفاق
جميع الفرقاء. ومثل هذا الأمر لا يتعلق
بالوضع اللبناني الداخلي، بل إن علاقته
وثيقة بالوضع الإقليمي، وبارتباطات لبنان
الدولية، وبتوازن القوى على المستوى
العالمي.

إن انتهاء الحرب الأهلية التي دامت نحو
١٥ عاماً، والوجود السوري الذي دام نحو

- ١ -

أستطيع القول استهلالاً إن البحث
الذي أنجزته د. أحلام بيضون بعنوان:
إشكالية السيادة والدولة (نموذج لبنان)،
هو موضوع راهني ويستحق الدراسة
والتحصيل، وإن كانت قد درست موضوع
لبنان نموذجاً، إلا أن المعطيات التي تناولتها
يمكن أن تنطبق على علاقة الدولة وسيادتها
بموضوع السياسة والقانون، ولا سيما في
إطار تطور الفقه القانوني الدولي.

ولعل د. بيضون قد فصلت في الفصل
التمهيدي المهمّ أهم النظريات الخاصة
بمسألة السيادة ومفهومها القانوني،
وتوقفت بإطالة حول المشهد اللبناني، الأمر
الذي كان الخيط الرابط لعموم البحث،
وخصوصاً أنها تناولت بعض مظاهر الأزمة
الداخلية اللبنانية، منذ إعلان العام ١٩٢٠
وحتى الآن، متوقّفة عند معادلة: الشعب -

إلى قواعد القانون الدولي، وهي: احترام حرمة الحدود، واحترام وحدة الأراضي، واحترام حقوق الإنسان، التي تعتبر تطويراً مهماً للقانون الدولي، وقد جاء دورها بعد انحلال نظام القطبية الثنائية في أواخر الثمانينيات.

إن الدول بإقرارها التعاقد والاشتراك في المنتظم الأممي تكون قد تنازلت عن جزء من سيادتها لحساب المجتمع الدولي، وهو الأمر الذي لو توفرت العدالة فيه لكان يمكن توظيفه إيجابياً لمصلحة الشعوب الضعيفة والدول الصغيرة.

وإذا كان النظام الدولي الجديد الذي نشأ في أعقاب نظام القطبية الثنائية، وانتهاء عقد الحرب الباردة، وتحول الصراع الأيديولوجي من شكل إلى آخر، ولا سيما باختيار الإسلام عدواً (بعد انحلال الأنظمة الشيوعية الدولية)، قد بشر ببعض القيم الإيجابية التي تقوم على التعددية وإجراء الانتخابات واحترام حقوق الإنسان وحرية السوق، إلا أنه لم يكن أكثر عدالة من سابقه، خصوصاً في التطبيق العملي، بل إنه بفعل العولمة والافراد في القرار الدولي صار أكثر توحشاً ولإنسانية، ولا سيما بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية الإجرامية التي حصلت في الولايات المتحدة عام ٢٠٠١.

ولعل التجاوز على مفهوم السيادة التقليدي قد اتخذ منحنيين: الأول هو الاستخفاف به طالما يتعارض مع مصالح القوى الدولية المتسيدة والمتنفذة في العلاقات الدولية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والثاني هو استخدام ما سمي بالتدخل لأغراض إنسانية على نحو يتعارض في الغالب مع مصالح الشعوب وتطلعاتها في الانعتاق والحرية والتخلص من الاستبداد. ولعل

ثلاثة عقود، تركا بصماتهما على الوضع الراهن، فضلاً عن مؤشرات مهمة لإمكانية التأثير في المستقبل، خصوصاً في ظل توازن القوى الحالي، وانعكاس ذلك على السيادة اللبنانية.

وبودّي أن أشير إلى أن مفهوم السيادة كان قد حصل فيه تطور كبير منذ بداية القرن الماضي، ولا سيما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، إذ لم تعد السيادة حقاً مطلقاً للدولة، ولم يعد بإمكان أي دولة أن تشنّ حرباً إذا اقتضت مصالحها القومية ذلك، لتحقيق مآربها السياسية أو رغباتها الاقتصادية، كما كان الأمر في عهد القانون الدولي التقليدي. فالحرب أصبحت تدريجياً محرّمة، مثلما تمّ تقنين وتقييد استخدام القوة في العلاقات الدولية، منذ عهد عصبة الأمم، مروراً بميثاق «بريان كيلوك» (ميثاق باريس) لعام ١٩٢٨، ووصولاً إلى ميثاق الأمم المتحدة، الذي تمّ إقراره في مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، والذي حرّم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، وفي إطار التحرر الوطني، ومن أجل حق تقرير المصير. كما اعتمدت السيادة مبدأً أساسياً من مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي المعاصر، إضافة إلى المساواة في الحقوق، وحق تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وغيرها من المبادئ التي جرى تقنينها في إطار إعلان الأمم المتحدة حول العلاقات الودية بين الدول، والذي عُرف بـ «إعلان التعايش السلمي» الذي صدر عام ١٩٧٠.

- ٢ -

وقد أضافت وثيقة صدرت عن مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي بحضور ٣٣ دولة أوروبية، إضافة إلى الولايات المتحدة وكندا، في العام ١٩٧٥، ثلاثة مبادئ أساسية

فلسطين المحتلة، وتجذب لوم اسرائيل، وفي الوقت نفسه اتهام الضحية بالإرهاب الدولي، وفي حين يفرض حصار على العراق لمدة ثلاثة عشر عاماً، ثم تشنّ حرب عليه خارج نطاق الشرعية الدولية، وبالضدّ من قواعد القانون الدولي، بحجة وجود أسلحة دمار شامل لديه، وعلاقته مع تنظيم القاعدة، فضلاً عن وجود نظام استبدادي فيه لا يحترم حقوق الإنسان؛ يقوم الاحتلال وما أعقبه من تشكيلات بانتهاكات لمبادئ القانون الدولي، عبر اعتقالات لا تحترم فيها حقوق الإنسان، وهو ما فضحته وسائل الإعلام الغربية ذاتها، كما حصل في سجن أبو غريب، إضافة إلى السجون السرية الطائرة، والسجون السرية العائمة، ناهيك عن عدم اكتشاف وجود أسلحة دمار شامل أو علاقة مع تنظيمات القاعدة.

- ٣ -

كان بوذيّ لو خصصت د. أحلام بيضون فصلاً أو فقرة لتبحث في موضوع التدخل الإنساني نظرياً، خصوصاً بعد حرب الخليج الأولى وصدور القرار الرقم (٦٨٨) في ٥ نيسان/أبريل عام ١٩٩١، وهو القرار الوحيد الذي انتصر للشعب العراقي من بين جميع قرارات الأمم المتحدة المجحفة والمذلة، التي فرضت الحصار الدولي الجائر على العراق، والذي راح ضحيته ما يزيد على مليون وستمئة وخمسين ألف مواطن عراقي.

إن القرار اليتيم ذا الرقم (٦٨٨) كان قد دعا إلى وقف القمع في المنطقة الكردية وبقيّة مناطق العراق، واحترام الحقوق السياسية لجميع المواطنين، لكن هذا القرار ظلّ تائهاً في بورصة المساومات الدولية، وهو القرار الوحيد الذي لم يصدر ضمن الفصل

تجربتي أفغانستان والعراق، ومحاولات الضغط على سورية باتجاه التسوية مع إسرائيل، وتطوير إيران، والتلويح بضربة عسكرية ضدها، ناهيك عن فرض حصارات وشنّ عدوانات وحروب، بل الاستخفاف أيضاً بمئات الملايين من البشر، الذين يعيشون دون خط الفقر، وبدخل لا يزيد يومياً على دولار واحد؛ يضع جميعها علامة استفهام كبيرة حول الاستخدام غير العادل لمفهوم التدخل الإنساني وتوظيفه لأغراض مصلحة وأنانية وعدوانية.

إن الحاجة تكاد تكون ماسّة إلى تدخلات دولية تتجاوز مسألة السيادة الدولية، خصوصاً إذا استهدفت الحفاظ على البشر، وهي مسألة مطلوبة، بل ملحّة أيضاً، وذلك بتأمين حماية حقوق الإنسان. لكن هذه المسألة لا يربطها رابط بالحرب أو بالتدخل العسكري أو بفرض الحصار الاقتصادي أو بإذلال الشعوب، كما إنه لا يمكن لأحد، أن يُصبّ نفسه حاكماً أممياً بلا منازع، ويحتكر العدالة وحده، ويقوم بتنفيذ ما تقتضيه مصلحته، لا مصلحة الشعوب أو متطلبات القانون الدولي والعدالة الدولية، الأمر الذي جعل العالم كله محكوماً من جانب قوة متفردة ومتسيّدة لا تحدّها حدود.

إذا كان التدخل الإنساني ضرورياً لحماية البشر، وتأمين احترام حقوق الإنسان، وإنقاذ شعوب وجماعات تعاني القتل والتطهير العرقي والديني والمذهبي ومجازر جماعية، فإن هذا الأمر يحتاج إلى قرار دولي تستند فيه الشرعية الدولية إلى قواعد القانون الدولي المعاصر، وليس بالضدّ منها، حيث يسود الوضع الدولي نظام متعسف يتعامل بطريقة انتقائية وبمعايير مزدوجة. ففي حين يتمّ تشجيع المعتدي في

أمرة ملزمة في القانون الدولي (Jus Cogens).

عندما نقول إن على المجتمع الدولي أن يتحمّل مسؤوليته إزاء استمرار اغتصاب الصهيونية لفلسطين، وإزاء عدوان إسرائيل المتكرّر على لبنان، واستمرار احتلال مرتفعات الجولان السورية، واستمرار ضمّ القدس، واستمرار بناء المستوطنات، واستمرار مشكلة اللاجئين وحق العودة، واستمرار شطف المياه العربية وغيرها، فإننا نعني بذلك، التدخّل لأغراض إنسانية، وهو الأمر الذي ينطبق على مطالبة المجتمع الدولي بتحمّل المسؤولية ذاتها إزاء احتلال العراق.

- ٤ -

لقد أفاضت د. بيضون في الجزء الثاني من الكتاب في بحث موضوع السيادة اللبنانية لمواجهة الاعتداءات والتدخلات الأجنبية، وتوقفت عند الوضع الذي نشأ بعد العام ١٩٨٢، واتفق ١٧ أيار/مايو عام ١٩٨٣، وصولاً إلى انفجار الأزمة الداخلية، ولا سيما في ظل التدخّل السوري، والعلاقات السورية - اللبنانية، وهو الأمر الذي وجدت أن معالجته ضرورية في إطار منهجية البحث التي اعتمدها.

وقد حاولت د. بيضون أن تتناول بعض المفاهيم القانونية بإسناد السيادة إلى الشعب، مضفية دوراً إلى المقاومة اللبنانية وحقّها في الدفاع الشرعي عن الكيان الوطني اللبناني، متناولة بعض جوانب التدخّل في الشؤون اللبنانية، كما حصل في العام ١٩٥٨، بإنزال الجيش الأمريكي قواته في لبنان، بالصدّد من قواعد القانون الدولي، إضافة إلى العدوان الإسرائيلي المتكرّر، ولا سيما عدوان تموز/يوليو عام ٢٠٠٦، معلقة على قرار مجلس الأمن الدولي الرقم

السابع الخاص بالعقوبات، وكانت حجته القانونية أدنى من القرارات الأخرى، وهو دليل جديد على الازدواجية والانتقائية أيضاً. فقد كانت واشنطن تصرّ على تطبيق قرارات مجلس الأمن جميعها باستثناء هذا القرار، وتصرّ على إرسال بعثات التفتيش الدولية عن أسلحة الدمار الشامل، وقد اتضح زيف هذه الادعاءات لاحقاً، في حين ظلّ القرار الرقم (٦٨٨) مهملًا ويطيماً وتائهاً ومنسياً، حتى وقع العراق تحت الاحتلال في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

قد يكون هناك تعارض بين مفهوم السيادة ومفهوم التدخّل، لكن التدخّل إذا كان لأغراض إنسانية حقّة سيصبّ في إطار الشرعية الدولية، وسيتوافق مع قواعد القانون الدولي، وليس العكس، ولعلّه سيسهم في إنقاذ شعوب وبشر، خصوصاً باعتبار أن الإنسان هو أئمن مخلوق على وجه الأرض، وهو أسمى من كل شيء، بل إنه معيار كل شيء، على حدّ تعبير الفيلسوف الإغريقي بروتوغوراس.

وإذا كنّا نطالب أحياناً بوقف مجازر أو بشاعات أو حروب أو اعتداءات، وفقاً لاعتبارات إنسانية، فإن هذا هو المعيار الذي يحكمنا عند الحديث عن السيادة أيضاً، ولعلّه موضوع إشكالي ما زال الفقه القانوني والسياسي الدولي يخوض نقاشات وجدالات بشأنه، لكن اعتبار مبادئ حقوق الإنسان قاعدة مركزية في القانون، ليس على الصعيد الداخلي فحسب، بل على الصعيد الدولي أيضاً، قد دفع الأمور باتجاه بلورة قاعدة جديدة على صعيد العلاقات الدولية، وهي قاعدة التدخّل الإنساني، التي تستمد شرعيتها من القاعدة الأساسية، وهي قاعدة حقوق الإنسان، باعتبارها قاعدة

ضوءاً كاشفاً على إشكالية التداخل بين القانون والسياسة.

ولعله بقدر ما يبحث ويفكّ المفاهيم، فإنه يثير إشكاليات أخرى بحاجة إلى بحث وتفكيك هي الأخرى، وهو ما وجدته مفيداً ونافعاً للدارسين، ولا سيما طلبة القانون والسياسة، إضافة إلى الثقافة القانونية العامة، بل إن فيه فائدة كبيرة للبنانيين بشكل خاص، وللعرب بشكل عام، وللمكتبة القانونية أيضاً، وخصوصاً أنه اتسم بروح أكاديمية عزّزتها المصادر والمراجع المختلفة □

(١٧٠١)، الذي اعتبرته مخالفاً لنصّ وروح القانون الدولي، ولحق الشعوب بالتححرر والسيادة وصدّ العدوان.

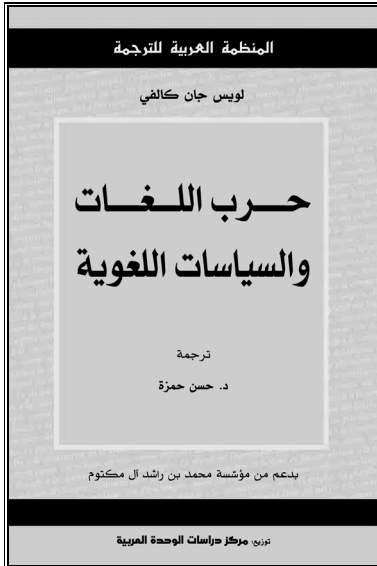
وأخيراً، لقد توقّفت د. بيضون عند التدخّل الدولي المنظم، سواء الإقليمي أو الدولي، باعتباره تدخلاً مشروعاً، لأنه حصل برضا الدولة اللبنانية، وهو يهدف إلى وقف الاعتداء الخارجي، وحماية السيادة، والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

إن كتاب **إشكالية السيادة والدولة** (نموذج لبنان) للباحثة بيضون، يسلّط

صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة

حرب اللغات والسياسات اللغوية

تأليف: لويس جان كالفي
ترجمة: حسن حمزة



صورة التعدّد اللساني تعود، في اللاوعي، إلى أسطورة بابل، ذلك أن التعددية اللسانية البعيدة عن الفهم، باعتبارها ثراء، هي معيشة على أنها التباس أو خلط بين اللغات، وعلى أنها عقاب إلهي يوقف بناء البرج، وذلك بوضع عراقيل للتواصل بين الشعوب. هذا هو خيال اللسانيين الذين يحاولون إيجاد استعمالٍ للغّةٍ وحيدة داخل حدود الدول أو ابتداء لغات كونية اصطناعية.

اعتماداً على تحقيقات ميدانية، وعلى دراسة حالات أفريقية ولاتينو - أمريكية وأوروبية وآسيوية، يحلّل المؤلف رهانات السياسات اللسانية ويدعو إلى احترام التنوّع اللساني.

«إذا نجح رجل الدولة... في مراقبة سير اللغة في مرحلة حاسمة، فإنه يضيف إلى سلطته سلطةً أخرى، حفيّة وفاعلة» (كلود حجاج، إنسان الكلام).

٤٤٦ صفحة

الثمن: ١٤ دولاراً

أو ما يعادلها

محمد سالم محمد الأمين الطلبة

الحجاج في البلاغة المعاصرة.. بحث في بلاغة النقد المعاصر

(بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٨). ٣٢٠ ص.

أحمد ولد نافع(*)

باحث وأكاديمي موريتاني.

وأساسية، وذلك لأنه لم ينظر إلى الحجاج نظرة اختزالية، بل تكاملية تفاعلية مع مختلف فروع المعرفة الإنسانية آنذاك، وذلك خلافاً لرؤية البلاغة الأفلاطونية والسفسطائية.

وعالج الكتاب آراء المدرسة التأويلية الهرمينوطيقية، وبعدها مدرسة القراءة والتلقي، واتضح أن أطروحات الأولى كانت تأسيساً للثانية، فاهتمام الأولى بقضايا الفهم والمعنى والدلالة والعلاقة بالماضي والحاضر أيضاً، والتركيز على النصّ في كليته وفي علاقته بمبدعه من جهة، وبنصوص جنسه أو نوعه من جهة أخرى، وكلها أفكار تلقّفها أصحاب التلقي وأضافوا إليها، كما إن تحديد أسئلة النصّ المؤول لا يتمّ إلا بعد وعي لغته، ومن ثم القدرة على التقاط وتمييز الأصداء النصّية المتجاوبة في فضائه، كما إنه بقدر التمثيل الجيد والتخيّل لحجج وتساؤلات المحاورين اللاحقين يكون التمييز في القراءة المقدّمة.

إن الكتابة وإعادة الكتابة عن طريق

يناقش الكتاب موضوع الحجاج في البلاغة المعاصرة، ويؤصل لذلك بدءاً من البلاغة الأرسطية، وصولاً إلى إعادة القراءة التي عرفتها البلاغة القديمة عموماً على يد النقاد المعاصرين، من أمثال رولان بارت، وتزيفتان تودوروف، وهنريش بليت، وأساساً المدرسة البلجيكية ممثلة في بيرلمان وتيتيكا وماير وغيرهم. كما يحاول الكتاب تقديم خارطة عامة لتجليات بلاغة الحجاج في الهرمينوطيقية المعاصرة، ومدرستي القراءة والتلقي؛ هذا إضافة إلى قراءة للإسهام البلاغي العربي في بلاغة الحجاج تحديداً، والبلاغة المعاصرة عموماً. وقد ناقش المؤلف موضوعه في ثلاثة أبواب وستة فصول.

أولاً: حجاج الدرس النقدي المعاصر

لقد دعا الفيلسوف أرسطو، بدايةً، إلى بلاغة يكون الحجاج مركزها، وتكون العناية فيها بمختلف أطراف العملية التواصلية بالغة

الذي صاغ منه مفهوماً فاعلاً يستمد جذوره من روافد فلسفية وجودية وتأويلية ولغوية بلاغية، يتمّ من خلالها توظيف كل شيء والاستفادة منه في إنجاح مضمون الخطاب.

وتصبّ جهود ريكور كلّها، خاصة منها الحجاجي البلاغي في ما يسميه هو بالزمن الثالث (زمن السرد)، الذي أثبت - الضمير يعود إلى السرد - قدرته على استيعاب خطابات كل الأزمنة وتحويلها ومعارضتها وإعادة صياغتها في قالب حجاجية جديدة تراعى فيها سياقات التوظيف الجديد ومقاماته.

وإذا كانت «أفعال الكلام» توضح - مثلاً - كيف تدفع الألفاظ المخاطبين إلى إنجاز الأفعال المنطوقة، فإن الحجاج اللغوي كامن في الأبنية اللغوية، بوصفه علاقات توجّه القول وجهات معينة ذات مضامين دلالية مقصودة، وأفاق تواصلية رحبة مؤسسة على التأويل والتأويل المضاد، والاحتمال والاحتمال المعاكس، لأن المدار هنا هو على الطاقتين: التبليغية - التوصيلية، والتحليلية.

وقد ساهم هذا الحجاج اللغوي في نفي الغرابة - ومنح الألفة - عن العديد من الخصائص اللسانية التي كانت حتى وقت قريب متمحّضة ضمن السياقات التركيبية الجافة، وبالتالي صار للنحو صورته وجمالياته وخصائصه الحجاجية.

ثانياً: أية إضافة عربية لتيار البلاغة المعاصرة

لقد عرف الدرس البلاغي العربي منذ ثلاثينيات القرن العشرين محاولات متعدّدة لتطويره وإعادة صياغته في شكل جديد، وقد كانت تلك المحاولات تدور في البداية حول

التأويل والقراءة هما عمليتان وجوديتان تشترك فيهما فروع معرفية مختلفة، وسياقات اجتماعية متعددة، وتتأسس كلتا العمليتين على جملة من الحجج والحجج المضادة المتخلّقة من تصوّرات المبدعين والقراء لتساؤلات وحجج كل من السابقين عليهم واللاحقين لهم على السواء.

ولا يمكن للدارس إلا التوقّف مع مختلف الإسهامات المتنوعة لرواد، مثل شارل بيرلمان، وأولبريت تيتيكا، في كتابهما المشترك: **مصنّف الحجاج**، وكذلك ميشيل ماير في مشروعه القائم على التساؤل والمساءلة، ورولان بارت صاحب مشروع إعادة قراءة البلاغة النقدية.

ويشترط هؤلاء البلاغيون تأسيس العلاقة الحجاجية على بُعد حوارى عالم (Dimension Argumentative Savante)، وذلك كشرط مهم للرفع من مستوى الخطاب أولاً، والمخاطب ثانياً، والمجتمع ثالثاً.

وفي هذا التصوّر لا تكون الصورة البلاغية مقتصرة على الوظيفة التحسينية، وإنما تكون عبارة عن بنى حجاجية جاذبة وموجّهة. وإذا كانت روافد البلجيكيين تأويلية قرائية، وذات أبعاد دلالية بيّنة، فإن المدرسة الفرنسية قد أضافت ملمحاً بنوياً جديداً من أجل تعميق الحجاج في «المكتوب»، حتى تتمّ الاستفادة من جلّ الخصائص العلامية والتركيبية والصوتية في خطاب معين.

كما تمّ شفع هذا الملمح البنيوي بمحاولة جادة لإعادة قراءة البلاغة القديمة وبعثها في ثوب جديد، نظراً إلى ما أضحى للبلاغة في العصر الراهن من دور في صناعة الإنسان والوسط وشروطهما.

ويتكامل التّصوّر الحجاجي مع ريكور،

أو من خلال ترجماته المتعدّدة لبعض رواد هذا التيار، أو اهتماماته - الطموحة - لإعادة رسم خارطة عامة للبلاغة العربية القديمة: روافدها، اتجاهاتها، امتداداتها، خصائصها الصوتية والنحوية والمنطقية.

ويقرّ الكاتب أنه في تتبعه لبعض آراء رواد المدارس العربية لم يوفهم حقهم، ربما لأن عطاء بعضهم ما يزال متواصلًا، أي أن محاولة تشكيل فكرة شاملة عنه تظل ناقصة وغير مكتملة.

ومع ذلك، فإن هذه المدارس العربية قد أفادت من تيار البلاغة المعاصرة بدرجة واضحة، ثم أضافت إليه، كلاً بحسب موقعها ومشغلها.

وتتلخّص أهم الإضافات الجدية: أولاً في توعية القارئ العربي بهذا التيار ومفاهيمه، ثم بدور البلاغة الحجاجية في تحليل الخطابات المعاصرة وإثرائها. وثانياً في لفت الأنظار إلى ما يمكن أن يمدّ به هذا المنهج البلاغي المعاصر من آليات لعصرنة التراث البلاغي العربي وتفعيله.

ولا شك في أن سلسلة الإضافات والاستفادات ما تزال متواصلة، مشكّلة تراكمًا نقدياً بدأ يبرز على السطح، وسيبرز أكثر عندما تتجاوز مرحلة التنظير والمفاهيم إلى مرحلة الممارسة التطبيقية على النصوص والخطابات القديمة والحديثة، بالاستعانة بمفاتيح المنهج البلاغي النصّي المعاصر بصفة عامة. والكتاب، كما ذهب إلى ذلك ناشره، يمثل حاجة، ويسدّ نقصاً في المكتبة العربية، نظراً إلى ندرة الدراسات التي تتناول مبحث الحجاج، علاوة على دوره في استجلاء مكونات الحجاج وأبنيته وبلاغته وعلاقاته بطيف واسع من حقول المعرفة □

إعادة تصنيف المواد البلاغية في النقد القديم، لكن مع دخول الدرس اللساني الحديث إلى الساحة النقدية العربية بدأنا نشهد نوعاً جديداً من الدراسات البلاغية تحاول، كلّ من منظورها الخاص، إنارة بعض الجوانب القديمة من خلال الاستعانة بالمفاهيم التحليلية الحديثة، فظهرت عناوين متعدّدة تلخّص هذه التوجّهات، وذلك مثل علاقات البلاغة بالأسلوبية أو اللسانيات أو الفلسفة، أو علاقة بعض مباحثها - كالمجاز أو البديع أو الاستعارة - بأحد هذه الفروع المعرفية.

كما ظهرت دراسات توظّف كلاً من البلاغة القديمة واللسانيات المعاصرة في تحليل بعض الأجناس أو المفاهيم الأدبية: كالشعر والصورة والخيال...، لكن أياً من تلك الدراسات لم يول اهتماماً واضحاً لمباحث البلاغة المعاصرة عامة، والحجاج خاصة.

ولهذا كان كتاب **بلاغة الخطاب وعلم النص**، للناقد المصري الشهير صلاح فضل، أول مرجع عربي يبحث في هذه القضايا بحثاً جاداً، وينير مفاهيمها وروافدها وآليات تطبيقها على بعض الخطابات الأدبية.

أما المدرسة المغربية، فقد رأينا من خلالها كيف تطوّر المشروع البلاغي الحديث عند محمد مفتاح إلى مشروع نقدي معرفي هدفه تحديد شروط الحوار والثقافة مع الآخر، ورسم الموقع منه، وذلك - طبعاً - بعد الوعي اللازم بتراثنا وصياغة «المفاهيم» المناسبة لأي عملية تواصلية مع هذا «الآخر».

في حين كان محمد العمري أبرز ناقد مغربي يظهر عنده الاهتمام بمقولات البلاغة المعاصرة عامة، والحجاجية خاصة، سواء من خلال دراسته المبكرة حول بعض مظاهر «الإقناع» في الخطابة العربية القديمة،

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية مختارة

كابى الخورى

مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً: كتب عربية

وتنوع الثقافات والانتماءات. وينعكس هذا التصادم في مجالات عديدة مثيرة للنقاش تتناولها بحوث الندوة من خلال المحاور التالية: النشأة التاريخية للعولمة، الثقافة الكونية، الخصوصية الثقافية، العولمة والهوية الثقافية، سياسات العولمة، الإعلام المعاصر وتحديات العولمة، مفهوم العولمة بين علماء السياسة والاقتصاد والأنثروبولوجيا، العولمة والتحديث، ثقافة العولمة وآلياتها ومستقبل الإقليمية في ظل العولمة.

(٢)

حازم طالب مشتاق. المنهج التاريخي: من المفهوم الأيديولوجي إلى المفهوم الاستراتيجي. عمّان: دار دجلة، ٢٠٠٩. ١٢٤ ص.

تسعى هذه الدراسة الاستطلاعية - كما يأتي في تقديمها - إلى أن تتبين أسس فلسفة التأريخ وخصائصها وحدودها

(١)

الثقافات المحلية والعولمة: دراسات مصرية أفريقية. تحرير إيمان يوسف البسطويسى. القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية؛ دار الثقافة الجديدة، ٢٠٠٨. ٢٩٦ ص.

يضم هذا الكتاب بحوث ومناقشات ندوة «الثقافات المحلية والعولمة» التي عقدها قسم الأنثروبولوجيا في معهد البحوث والدراسات الأفريقية في جامعة القاهرة في أيار/مايو ٢٠٠٣. ويكتسب الموضوع أهمية متزايدة في ضوء محاولات الغرب عموماً تعميم سياساته الاقتصادية وفرض قيمه السياسية والثقافية على سائر الدول الأخرى، وصولاً إلى إزالة خصوصياتها، الأمر الذي غالباً ما يؤدي إلى التصادم بين المجتمعات المحلية وقوى العولمة.

تقلل العولمة من أهمية الحدود وتسعى إلى إلزالتها، فيما تحرص المحلية على الحدود

تعلو فوق الحقيقة، وفي ذلك انتقال من القوة العمياء إلى الحقيقة العزلاء.

(٣)

سالم لبيض. الهوية: الإسلام،
العروبة، التونسية. بيروت: مركز دراسات
الوحدة العربية، ٢٠٠٩. ٢٨٨ ص.

«من أسباب الاهتمام الملحوظ بمسألة الهوية في عالمنا المعاصر بروز العولمة التي أعادت إنتاج نفسها بسبب محاولات مراكز القوى الغربية في أوروبا وأمريكا الشمالية إعلاء شأن بعض الهويات «المستحبة» وطمس أخرى «مستهجنة» في إطار توظيف مسألة الهوية في المصالح الاقتصادية والسياسية للغرب... فالعولمة بما تتضمنه من مفاهيم عن توحيد الأسواق وإلغاء الحدود والحواجز الجمركية بين المجتمعات والشعوب لصالح رأسمال العالمي تحتاج، ضرورة، إلى إزالة الفوارق الثقافية والخصوصيات الوطنية التي تشكل أساسات الهوية حتى تزول آخر الحواجز أمام الرأسمالية التي تعيد تشكيل الإنسانية على أساس من التماهي وليس الاختلاف». هذا ما ينطلق منه المؤلف للبحث في مسألة الهوية ومكوناتها في الوطن العربي عموماً وفي تونس على وجه الخصوص. ويتمثل أبرز مكونات الهوية في اللغة والدين (العروبة والإسلام) وكل ما ينبثق عنهما من أفكار وأنماط عيش وعادات وتقاليد ورموز وأحزاب وأنظمة ثقافية واقتصادية وسياسية.

يرى المؤلف أن قضية الهوية في تونس يتجاذبها قطبان رئيسيان؛ **القطب الأول** هم أنصار الهوية التونسية بوصفها خليطاً من الهويات التي تضاف إلى الهوية العربية

وأبعادها، بعيداً عن الأهواء والأغراض والعواطف والحماسيات. وهي تتناول، في خمسة فصول، مفاهيم السياسة والفلسفة والتاريخ وفلسفة التاريخ وشجاعة الحكمة وسفسطة الحتمية وإشكالية القوة والحق.

يعرض **الفصل الأول** لأهداف السياسة التي تتوخى المصلحة أو المنفعة، والفلسفة التي تتوخى المعرفة والحقيقة، ليصل إلى الواقع الحي للتاريخ الإنساني الذي يؤكد أن الواقع يتغير، ولا يمكن تجميده، وإلا لكان استمر التخلف والجهل والظلم والفساد والشر والطغيان. أما **الفصل الثاني**، فيبحث في مفهوم التاريخ القائم على البحث في الوقائع والأحداث الماضية بدقة وموضوعية ليقدمها مادة إلى فيلسوف التاريخ ليحللها ويبحث في أبعادها توخياً للمعرفة والحقيقة، وفي ذلك انتقال من الحقيقة (مجموعة الوقائع) إلى الحكمة (تحليل الوقائع والإفادة من تجربتها).

ويتناول **الفصل الثالث** مفهوم حكمة الشجاعة (الصبر والنفس الطويل) لينتقل إلى معنى شجاعة الحكمة أو لجم الحماسة وضبط النفس. أما **الفصل الرابع**، فيسعى إلى دحض مقولة وجود حقيقة ثابتة لا تحتاج إلى برهان، ليخلص إلى أنه يمكن الحديث عن احتمال حصول أشياء وليس عن حتمية حدوثها، وفي ذلك انتقال من سفسطة الحتمية إلى فلسفة الاحتمالية. ويركز **الفصل الخامس** على إشكالية القوة والحق وإشكالية القوة والضعف، ليؤكد أن القوة أو التلويح باستخدامها يجب أن تؤدي إلى منع الخصم من فرض إرادته، وإذا ما استخدمت القوة، فيعني ذلك أن سياسة الردع فشلت. وقد أثبتت الوقائع أن القوة في النهاية لا

إذا طال أمده كما هو حال العرب اليوم».

(٤)

عبد الإله بلقزيز. **الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨. ١٦٧ ص.

يوضح د. بلقزيز أن فكرة هذا الكتاب نشأت «عن ملاحظة حالة الاستفحال المتزايد للانسداد السياسي الذي ترزح فيه البلدان العربية المعاصرة، فيمنعها من التقدم أو من فتح الأفق نحو التقدم، ويضغط على حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي فيها إلى الحد الذي يأخذ تناقضاتها الاجتماعية إلى التعبير عن نفسها في صور من العنف الأهلي... وفكرة الكتاب أيضاً نشأت من ملاحظة تفكير أيديولوجي وانتقائي لظاهرة الانسداد السياسي تلك. وهكذا، فالكتاب تأمل في جدلية التوحيد والانقسام التي تحكم الاجتماع العربي وتشتغل في نسيجه الداخلي باحتدام، والتي تقود إلى نتائج كارثية وفتن داخلية».

ويضيف بلقزيز، إن الكتاب دعوة إلى ثلاثة مطالب: «إلى تفكير حقيقي في مسألة الدولة والارتفاع عن مستوى كلام العموميات السائب والكف عن الثثرة الأيديولوجية في مسائل الاجتماع السياسي، ودعوة إلى نقد مزدوج للدولة والمجتمع على السواء، وأخيراً دعوة إلى أن ترفع النخب السياسية درجة انتباهها إلى ما يدمر مجتمعاتها». والكتاب أيضاً «صرخة في وجه الفتنة وصرخة ضد الانتقائية الأيديولوجية في التفكير وضد الخمول النظري والكسل المعرفي».

الإسلامية، ومنها الهويات الفينيقية والقرطاجية والرومانية والإسبانية والتركية والفرنسية وغير ذلك. ويبرز هذا القطب هذا الخليط من الهويات ليدعم موقفه القائل إن الهوية التونسية ليست هوية عربية إسلامية صرف. وأنصار هذا القطب هم الذين تولوا شؤون الدولة منذ إعلان الاستقلال عام ١٩٥٦، وارتكزت استراتيجياتهم على استعمال تلك الدولة وسيلة للتغيير الاجتماعي، ومن ثم بناء الهوية التونسية وفق منظورهم الأيديولوجي والسياسي وشعارات الأيديولوجيا الليبرالية التحديثية، مع ما يصاحب ذلك من رصد ميزانيات من أموال الدولة المتأتية من دافعي الضرائب وغيرها من المداخل لهذا الغرض.

أما **القطب الثاني**، فهو المجتمع بأكمله، بناسه وأحزابه وتنظيماته ونخبه السياسة والنقابية. وقد استطاع هذا التيار الواسع أن يفرض نفسه على النخب الحاكمة وأن يؤثر في مسيرة الدولة بدستورها وقوانينها وإداراتها ومؤسساتها التعليمية وميثاقها الوطني، فتم تعريب مؤسساتها كلياً أو جزئياً على الرغم من الدور البارز الذي ما زالت تؤديه النخب الفرنكفونية في القطاع الخاص. وشكل ذلك حصناً منيعاً في وجه العولمة الهادفة إلى طمس الخصوصيات والنيل من اقتصاديات الشعوب بشركاتها العابرة للحدود القومية.

ويخلص المؤلف إلى القول «إن النهضة الحقيقية لمجتمع ما لا تتحقق خارج هويته الحقيقية أي خارج منظومته اللغوية والدينية، والهوية بهذا المعنى تتقمص الدور المنوط بالدولة - الأمة في ظل غيابها، خاصة

الحضري في الأحياء الشعبية القديمة وسط مدينة الرياض، حيث تشهد الأسر في تلك الأحياء ارتفاعاً في حجم الأسرة مع انخفاض في الدخل، كما تشهد نسبة أمية مرتفعة، ويعيش سكانها في بيوت صغيرة الحجم تقدر في المتوسط بعمق ١٠ أمتار وعرض ٥ أمتار. وتهدف الدراسة - كما يأتي في تقديمها - إلى معرفة دوافع الهجرة الداخلية لذوي الدخل المنخفضة إلى مدينة الرياض ودوافع تمركز بعض المهاجرين في الأحياء الشعبية، وإلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لسكان الأحياء الشعبية في المدينة، ومدى مساهمتها في انتشار الفقر الحضري في تلك الأحياء.

تجد الدراسة في تقصّي خصائص الأسر في الأحياء الشعبية، أن نسبة ٨٧ بالمئة من الأسر يرأسها رجل فيما تصل نسبة الأسر التي ترأسها امرأة إلى ١٣,٥ بالمئة. والنساء اللواتي يرأسن الأسر إما من الأرمال أو المطلقات أو ممن يقبع أزواجهن في السجون أو تعرضن للهجر. وتنتشر الأمية بين أرباب الأسر لتصل إلى ٥٥ بالمئة بين الرجال و٦٦,٢ بالمئة بين الزوجات. ولا يتعدى متوسط الدخل الشهري لرب الأسرة مبلغ ٢٩١٠ ريالاً، وتصل نسبة المرضى من أرباب الأسر إلى ٢٥,٣ بالمئة.

أما بالنسبة إلى أسباب الهجرة الداخلية إلى الأحياء الشعبية وسط الرياض، فترتبط بعوامل الطرد من الموطن الأصلي وعوامل الجذب إلى الرياض. ويأتي في مقدمة عوامل الطرد، عدم توافر فرص العمل ومحدودية وسائل العيش وعدم توافر المساعدات التي توفرها الجمعيات الخيرية.

يقع الكتاب في مدخل وقسمين. في المدخل عرض لمقدمات نظرية في مسألة الدولة، يتناول الجماعة والجماعة السياسية، ومفاهيم الليبرالية والماركسية والفوضوية، ونظام اشتغال الدولة وإشكالية الدولة في البلدان العربية. أما القسم الأول، فيبحث تحت عنوان «الدولة والأمة: ديناميات التوحيد» في الدولة والمجتمع والشرعية، والدولة والأمن والتنمية والوعي بالدولة وموضوع الدولة والتوحيد الوطني. ويتناول القسم الثاني بعنوان «ديناميات الانقسام» العوامل الكامنة المؤسسة للفتنة والفتنة الثقافية.

يؤكد بلقزيز أن ظاهرة الانقسام الثقافي «تعبير مكثف» عن حال الانسداد التي بلغها النظام الاجتماعي والسياسي والثقافي العربي، لا يكفي معه إبرام تسويات طائفية وعشائرية أو إنتاج نظام محاصصات طائفية أو عرقية، وإنما الخروج من الانسداد يكون من مخارج متعددة معلومة: العقد الاجتماعي، الإصلاح الديمقراطي، المواطنة، الاندماج الاجتماعي والانتقال من المجتمع الأهلي العصبي إلى المجتمع المدني الحديث.

(٥)

عزيزة عبد الله النعيم. **الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية: دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. ٤٠٠ ص (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٧٥)

تبحث هذه الدراسة في مسألة الفقر

يسعى هذا الكتاب إلى الإجابة عن هذه التساؤلات، ويتقصى - كما يأتي في تقديمه - موضوع المضمرة ونشأته وما ينتج منه، أي كيف يبصر النور، وأي منحى ينتهج، فضلاً عن دراسة تكونه ومفاعيله التداولية التواصلية، وكيف يعمد المتكلمون إلى استخراج المحتويات المضمرة من القول وكيفية ارتداد هذه الأخيرة على المتكلمين أنفسهم. وبهذا يتوجه الكتاب ليس فقط إلى الاختصاصيين في مجال الألسنية، بل أيضاً إلى كل من يهتم بالفعل المؤثر لواقع الخطابات، سواء أكانت خطابات أدبية أم عادية، سياسية أم إعلانية، ذلك أن هذه الخطابات تعمل في معظمها، وبجزئها الأكبر، خفية، ولكن بشكل فعّال بفضل المحتويات «عابرة السبيل المستترة» أو المحتويات المضمرة التي تتضمنها.

تنتقي المؤلفة في إطار تحليلها للمضمرة بعض الأقوال التي تبدو حدسياً مشبعة بالمضمرة، ثم تدققها بالتفصيل بهدف تحديد طبيعة محتوياتها المضمرة مع الاستعانة بتعابير تقريبية لتفسيرها وهي: الركيذة اللغوية للمحتويات، وضعها، سواء كانت افتراضاً أو مضمناً، ثم تكونها أي الآليات التي ترسي أسس استخراجها.

(٧)

بدائل التنمية العربية. تحرير مدحت أيوب. القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية؛ دار الثقافة الجديدة، ٢٠٠٨. ٤١٢ ص.

يضم هذا الكتاب بحوث ندوة «بدائل التنمية العربية» التي عقدت في مقر معهد التخطيط القومي في القاهرة خلال الفترة

أما عوامل الجذب، فيأتي في مقدمها ظهور برامج السَعْوَدَة ووجود فرص العمل والأقارب، إضافة إلى القرب من الجمعيات الخيرية التي توفر المساعدات في الأحياء الشعبية، وتوافر مساكن قديمة ورخيصة الإيجارات.

تتناول المؤلفة أسباب الفقر التي دفعت إلى الهجرة الداخلية إلى الرياض، ومنها انخفاض أسعار النفط العام ١٩٨٦، وانخفاض الدخل القومي وتراجع مشاريع التنمية. كما تشير إلى استمرار استقدام العمالة الأجنبية، واستمرار نمط الاستهلاك الفائض عن الإنتاج والدخول في دائرة الديون. لذا توصي بوضع برامج للحد من الهجرة الداخلية، والتوسع جغرافياً في تقديم خدمات الجمعيات الخيرية، وتوجيه البحوث إلى المناطق المصدرة للفقر بهدف الكشف عن حجمه وعمقه والتركيب الاجتماعي والاقتصادية للسكان، وتوجيه المشاريع التنموية إلى المناطق والتوسع في برامج التثقيف والتوعية بين الأجهزة الإدارية.

(٦)

كاترين كيربرات - أوريكيوني.
المضمرة. ترجمة ريتا خاطر؛ مراجعة جوزيف شريم. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨. ٦٩٩ ص. (لسانيات ومعاجم)

«لم لا نقول دائماً ما نقصده بشكل مباشر؟ ولم نسع على الرغم من الفائض التأويلي الذي نتكبد به إلى كشف النقاب عن المعاني المستترة وراء أقوال الآخرين والأجزاء المغمورة من هذه الأقوال»؟

(٨)

مسفر بن علي القحطاني. أثر المنهج
الأصولي في ترشيد العمل الإسلامي.
بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،
٢٠٠٨. ١٣٤ ص.

يؤكد المؤلف في هذا الكتاب أهمية
أصول الفقه أو القواعد التي وضعها
القائمون على الشريعة لضبط الاختلافات
الناجمة عن الاجتهاد في تفسير النصوص
وأحكامها. ويوضح في مقدمة الكتاب أن الله
سبحانه أنزل على رسوله القرآن الكريم
تبياناً لكل شيء وأوصى إلى رسوله أن يبين
للناس ما نزل إليهم لعلهم يتفكرون، فكانت
مجموعة من النصوص تتمثل فيها شريعة
كاملة تجتمع فيها أحكام شؤون الناس.
ولكن هذه النصوص على كثرتها لم تبيّن كل
ما يحدث في مستقبل الأيام تفصيلاً، فكان
الاجتهاد. ولأن العقول متفاوتة والمدارك
متباينة والأفهام مختلفة، فكان لا بد من
وضع قواعد يسير عليها كل من يرغب في
أخذ الأحكام من النصوص، وإلا حصل
الاختلاط والاضطراب في أمر الشريعة،
فكانت أصول الفقه.

يأمل المؤلف في أن يسهم الكتاب في
تكييف بعض القضايا الدعوية من خلال
التأصيل الشرعي لها، ويدعم ذلك بال نماذج
والأمثلة الدعوية. ويتناول في ستة فصول،
الاجتهاد الدعوي، وضبط المصلحة الدعوية،
وحاجة الدعاة إلى فهم مقاصد الشريعة،
وفقه الأولويات وضوابطه الشرعية،
والتطرف الفكري وأزمة الوعي الديني،
ويقدم رؤية للملاحم التجديد في علم أصول
الفقه.

من ١٣ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وكما
يأتي في تصدير الكتاب، تكتسب بحوث
الندوة أهميتها مع تصاعد الاهتمام ببداية
التنمية العربية انطلاقاً من إشكالية عدم
قدرة نماذج النمو المتبعة، خلال العقود
الخمسة الماضية، في مختلف البلدان
العربية، على تحقيق تنمية تلبي المتطلبات
الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للأمن
القومي واحتياجات شعوبها، وسط مخاطر
عديدة من بينها: التناقض بين تزايد السكان
وانخفاض معدلات النمو، تفاوت التوزيع
والثروة والدخل بصورة عميقة، تفاقم
البطالة، التخلف في بناء اقتصاد قائم على
المعرفة وإشكالية هجرة رؤوس الأموال
العربية.

تتناول بحوث الندوة الاقتصاد الريعي
في الوطن العربي، والتنمية العربية من
منظور تجربة العمل الاقتصادي العربي
المشترك، وبدائل التنمية عن طريق التنمية
ذات التوجه الاشتراكي، والتنمية المستقلة.
كما تتناول السياسات الاجتماعية والتربوية
والتعليمية التي اعتمدت ودورها في عملية
التنمية. وقد خلصت مداورات الندوة إلى
أهمية التركيز على موضوع التنمية
المستدامة وتفعيل القطاعات الإنتاجية
وتوسيع المسار التكاملي العربي والاهتمام
بالبعد الاجتماعي المتعلق بتوزيع الثروات
والدخول والفقر وإعادة النظر في السياسات
التربوية والتعليمية، والإفادة من الخبرات
والتجارب، خاصة أن دول العالم بدأت
تراجع سياساتها الاقتصادية بعد أن
أسقطت الأزمة المالية العالمية الكثير مما كان
يُعتبر من المسلّمات، حتى إن أساسات
النظام الرأسمالي نفسها باتت محل مراجعة.

(٩)

مصطفى عبد الغني. **الاتجاه القومي في الأغنية الوطنية العربية**. القاهرة: دار العالم العربي، ٢٠٠٨. ١٦٨ ص.

يسعى هذا الكتاب إلى استخلاص العناصر التي تتضمنها الأغنية الوطنية العربية بوصفها نموذجاً للتعبير عن الحياة الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي، بدءاً بمرحلة الاستعمار وصولاً إلى حقبة الاستقلال وخلال الانتكاسات العسكرية.

يعرض المؤلف لمجموعة من الأغاني العربية التي حملت مضامين ومبادئ وطنية كان لها الأثر في الشعور العام وتأييد الشعوب لسياسات أنظمة الحكم العربية. ويتوقف عند الأغنية العربية التي عززت من الاتجاه القومي، خاصة الأغاني التي قدمت في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والتي حملت الكثير من المعاني التي قامت من أجلها «ثورة يوليو». ولا يخفى أن الأغاني التي أعقبت نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧ عبّرت بوضوح عن رفض الواقع العربي المأزوم نتيجة النكسة وكان لها الأثر في تجاوز تداعياتها، وهي لا تزال في وجدان المواطن العربي الذين عايش تلك المرحلة.

(١٠)

واصف منصور. **مسألة اللاجئين: جوهر القضية الفلسطينية**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨. ٢٨٧ ص.

يرى د. منصور في هذا الكتاب أنه بعد التعمق في مسار القضية الفلسطينية منذ

نكبة ١٩٤٨، فإن كل المسائل المتصلة بالقضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل كان بالإمكان الوصول إلى حل بشأنها، إلا مسألة اللاجئين وحقهم بالعودة. ودليل المؤلف أن السبب الرئيسي في فشل كل مشاريع التسوية أنها لم تكن تتضمن تنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي تؤكد حق العودة، خاصة القرار ١٩٤.

والمسألة الثانية التي يتابعها المؤلف أن المجتمع الدولي كان على الدوام الساحة التي شهدت فصول انتزاع الأرض الفلسطينية من أصحابها الشرعيين. لقد اعترف هذا المجتمع بقيام كيان غاصب على حساب الشعب الفلسطيني وتسبب بمأساة اللاجئين الفلسطينيين. ولم يكتف بذلك، بل أقدم على إزالة اسم فلسطين من الخارطة السياسية العالمية عندما قرر التعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية إنسانية، متجاهلاً أنها قضية شعب له حقوقه الوطنية كسائر شعوب العالم.

يتناول المؤلف منطلقات الصراع العربي الفلسطيني - الإسرائيلي ومسار القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة ووقائع تشريد الشعب الفلسطيني ومشاريع التسوية. ويخلص إلى أن إرادات القوى العظمى التقت مصالحها لدعم الفكرة الصهيونية وأنتجت دولة إسرائيل. ولا تزال المعادلة الدولية لصالح إسرائيل حتى الآن، خاصة بعد تفرد الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولي. كما إن مشاريع التسوية لم تكن مشاريع سلام في جوهرها بقدر ما هي اتفاقات أمنية. ويؤكد أن حق العودة يعني العودة إلى كل المناطق الفلسطينية التي احتلت وليس فقط إلى الضفة الغربية وقطاع

أمام الشعب الفلسطيني سوى النضال لاستعادة حقوقه لمشروعة.

غزة. ويرى أن السلام مستبعد طالما بقي ميزان القوى لصالح إسرائيل، لذا لا سبيل

ثانياً: كتب أجنبية

يقدم الرئيس كارتر خلفية تاريخية للصراع العربي - الإسرائيلي وصولاً إلى الوضع الراهن. ويرى أن العديد من المسائل العالقة يمكن تسويتها؛ فالقرار الدولي الرقم ٢٤٢، لا يجيز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ولذا يجب التعامل مع المستوطنات الإسرائيلية بوصفها غير شرعية وتشكل عقبة في طريق السلام. وبالنسبة إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين، فالقرار ١٩٤ الصادر عن الأمم المتحدة يسمح بعودة اللاجئين، ويمكن دفع تعويضات للذين دمرت منازلهم أو أزيلت ممتلكاتهم في نحو ٥٠٠ قرية فلسطينية. وحول موضوع القدس، يمكن العمل على تأمين حرية الوصول إلى كل الأماكن المقدسة.

ولكن هل تلتزم إسرائيل بالقرارات الدولية التي يعيد كارتر التشديد عليها بوصفها أساساً لعملية السلام؟ وهل تمارس الإدارة الأمريكية الجديدة ضغوطاً على الجانب الإسرائيلي لتنفيذ هذه القرارات؟

الجواب بالإيجاب مستبعد، على الرغم من أن الرئيس كارتر يمكن أن يعيدنا إلى اتفاقية كامب ديفيد بوصفها مثالا للدور القيادي الذي يمكن أن تؤديه الولايات المتحدة. لكن الاتفاقية لم تجلب السلام، بقدر ما هدفت إلى إبعاد مصر، أكبر قوة عربية، عن الصراع العربي - الإسرائيلي، وفي ذلك مصلحة إسرائيلية - أمريكية، الأمر

(١)

Jimmy Carter

We Can Have Peace in the Holy Land: A Plan That Will Work

New York: Simon and Schuster, 2009.
256 p.

ما هي المعطيات التي تدفع الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر - عراب كامب ديفيد (١٩٧٨) الذي أخرج مصر من دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي - إلى الحديث عن فرصة مؤاتية وفريدة لإنجاز السلام في الشرق الأوسط الآن؟

يرى الرئيس الأمريكي الأسبق أن الاتصالات الجارية على المستويين العربي والدولي تشير إلى أن عملية السلام تحظى بتأييد دولي وإقليمي واسع. وهذا الإجماع على دفع عملية السلام بات يحظى بالتزام قيادة أمريكية شجاعة، أكده الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما، فور تسلمه مهامه في البيت الأبيض. وإذا ما أخذنا بالاعتبار التحرك العربي على أساس المبادرة العربية، الأرض مقابل السلام، وتحرك اللجنة الرباعية المعنية بعملية السلام التي تضم ممثلي الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والتزام القيادة الأمريكية الجديدة دفع عملية السلام، تصبح الطريق إلى السلام سالكة، على أن لا تستبعد البلدان الأطراف المعنية بالسلام، خاصة سورية، التي يجب إشراكها في عملية السلام.

المتمردين ودفعهم إلى إعطاء معلومات مفيدة، بعدما تبين أنه من الأفضل عدم قتل متمرّد بانتظار آخر يسعى إلى الانتقام. وبدلاً من تجمع القوات الأمريكية في معسكرات منعزلة وترك الناس دون حماية، تقرر الاندفاع العسكري. مع ذلك، فالنقد الذي تحقق في بغداد لا ينسحب على سائر المدن العراقية الأخرى. كما إن وضع الشرطة والجيش لا يدعو إلى الاطمئنان، و«فرق الموت» الطائفية لم تغب عن الساحة العراقية. من هنا يرى المؤلف أن الحرب الآن هي حرب الرئيس أوباما وأن الولايات المتحدة ستواصل دورها العسكري حتى عام ٢٠١١ على الأقل. وقد يستغرق الأمر خمسة أو عشرة أعوام قبل أن يأتي الوقت الذي يمكن فيه الحديث عن نهاية الحرب في العراق في أفضل سيناريو يمكن أن يطرح.

(٣)

Mark LeVine

Impossible Peace: Israel/Palestine Since 1989

London: Zed Books, 2009. 240 p. (Global History of the Present)

وُقِّعت اتفاقية أُوسلو عام ١٩٩٣، ورفعت التوقعات بإقامة سلام دائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين على الأرض المقدسة. ولكن ما لبثت هذه التوقعات أن تلاشت، شأنها في ذلك شأن التعهدات بالسلام التي أطلقت من البيت الأبيض، وباتت اتفاقية أُوسلو عملياً من التاريخ. هكذا يرى مؤلف هذا الكتاب، مارك لوفين، الأستاذ المتخصص في تاريخ الشرق الأوسط المعاصر والدراسات الإسلامية.

يستند المؤلف في موقفه إزاء اتفاقية

الذي يعني أن الضغوط الأمريكية، إن وجدت، لن تتجاوز «أجندة السلام الإسرائيلي»، وبالتالي من المستبعد - في ضوء التجارب السابقة واستمرار تهويد الأراضي الفلسطينية المحتلة - أن تؤدي الضغوط الأمريكية إلى السلام الشامل والدائم في المنطقة.

(٢)

Thomas E. Ricks

The Gamble: General David Petraeus and the American Military Adventure in Iraq, 2006-2008

New York: Penguin Press, 2009. 419 p.

يعرض هذا الكتاب لـ توماس ريكس، مراسل صحيفة واشنطن بوست لدى وزارة الدفاع الأمريكية، لأنشطة وعمليات الجيش الأمريكي في العراق منذ العام ٢٠٠٥، ويتابع الأحداث المتعلقة باستراتيجية الاندفاع العسكري بقيادة الجنرال ديفيد بترايوس، قائد القوات الأمريكية (السابق) في العراق، ليؤكد أن هذه الاستراتيجية حققت تقدماً، لكنه من المبكر الحديث عن نهاية الحرب في العراق.

يكشف المؤلف أن خطة الاندفاع العسكري لم يكن مرحباً بها من قبل العسكريين، وأن مستشاري بترايوس ذهبوا إلى العراق بكثير من التشاؤم إزاء جدوى هذه الخطة، علماً أن الوضع في العراق عام ٢٠٠٥ كان يزداد سوءاً، وكان لا بد من التحرك لوقف التدهور.

وضع بترايوس دليلاً جديداً للجيش الأمريكي بدلاً من الدليل السابق الذي كان يعتمد منطلق «القوة الساحقة» والتصادم مع الناس، وشدّد الدليل الجديد على عزل

أن يتم بطريقة عقلانية وواقعية من أجل مصلحة الجانبين، وهذا أمر يمكن أن ينجح - برأي المؤلف - إذا احترم العراقيون وجيرانهم دستور ٢٠٠٥، وصيغة الفدرالية، وباشرت القوات الأمريكية بمغادرة العراق.

يبحث المؤلف في دستور العراق الذي أقر عام ٢٠٠٥، والأهداف السياسية لمختلف المجموعات الدينية والإثنية التي «تشكل العراق الجديد». ويعتبر أنه مع تطبيق هذا الدستور وتفعيل المؤسسات الموجودة، يمكن أن يتجه العراق نحو بناء دولة ذات سيادة. وهذا يتطلب مساعدة الولايات المتحدة في تسهيل قيام الفدرالية على أساس قيام أربع مناطق إقليمية أو أربعة أقاليم، بدلاً من التركيز على قيام دولة مركزية، ومباشرة الانسحاب من العراق.

الكتاب مثير للنقاش والجدل كون مسألة الفدرالية في العراق ما زالت مسألة شائكة على أرض الواقع، يخشى أن تؤدي إلى تهديد وحدة الأراضي العراقية، في ظل الانقسامات الطائفية والعرقية وظهور مبادرات انفصالية تتجاوز مفهوم الفدرالية، وربما مفهوم الاتحاد الكونفدرالي. ولا يخفى أن أكثر من مسؤول عراقي أشار مؤخراً إلى أن بعض المحافظات العراقية باتت يتصرف وكأنه دول مستقلة.

(٥)

Tamim Al-Barghouti
The Umma and the Dawla: The Nation State and the Arab Middle East
London; Ann Arbor, MI: Pluto Press, 2008.
ix, 240 p.

يسعى هذا الكتاب إلى توضيح المفاهيم المثيرة للنقاش حول الإسلام السياسي

أوسلو إلى أن الاتفاقية تتضمن أساساً شروطاً مفخخة، وهناك أزمة ثقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ومواقف أيديولوجية تغلف بنود الاتفاقية. ومن بين العوامل التي أدت إلى سقوط الاتفاقية، عدم إزالة المستوطنات، مواصلة السيطرة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني والحدود والموارد، وإبراز القلق من العامل الديمغرافي الفلسطيني. وهذه الممارسات الإسرائيلية الاستعمارية لا تختلف عن ممارسات قوى الاستعمار التي عرفها التاريخ، من تطهير عرقي وإبادة وترحيل شعوب المستعمرات الأصلية. لذا لا عجب في أن تتمسك إسرائيل بالهيمنة على الشؤون الأمنية والسياسية والاقتصادية الفلسطينية بعد قيام السلطة الفلسطينية. لكن المازق الإسرائيلي، هو أنها لم تتمكن من ترحيل كامل الشعب الفلسطيني عن أرضه من أجل إقامة دولتها اليهودية الصافية، ولا يوجد ما يشير، في الوقت نفسه، إلى أنها بصدد وقف ضم الأراضي الفلسطينية وتهويدها، الأمر الذي يؤكد استمرار الصراع إلى أمد غير محدد.

(٤)

Brendan O'Leary
How to Get Out of Iraq with Integrity
Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press, 2009. 280 p.

يرى مؤلف هذا الكتاب - وهو خبير في الشؤون الدستورية لتسوية النزاعات الإثنية - أن الأمريكيين والعراقيين على السواء يتطلعون إلى انسحاب القوات الأمريكية من العراق، ولا يوجد بالتالي موجب لتوجيه الانتقادات إلى خروج هذه القوات كما كان الأمر عند دخولها. على أن هذا الخروج يجب

الاستعمار أو خلال الانتداب الغربي ليشير إلى أن هذا البناء كان مستورداً ومصطنعاً لخدمة أغراض المستعمر. وإذ يتناول مرحلة الاستقلال، يرى أن المنطقة شهدت حروباً متواصلة أسهمت في فشل الدولة القومية في توفير الأمن والتنمية والازدهار لمواطنيها. هذا الفشل دفع بدوره إلى التفكير في مفهوم الدولة والأمة على أسس غير جغرافية، فكانت المؤسسات الإسلامية التي تعبر عن الولاء الجماعي والهوية.

ويتناول الصور الخاطئة التي تثيرها الدوائر الغربية حول المؤسسات والمنظمات الإسلامية غير الحكومية ومحاولات ربط هذه المؤسسات بـ «الإرهاب»، وهو ما تحرّض عليه الدوائر الإسرائيلية على الصعيد الدولي، أملاً في استكمال سياسة التطهير العرقي في الأراضي الفلسطينية المحتلة دون إثارة «المجتمع الدولي».

يعرض المؤلف لمسار بناء الدولة القومية في المجتمعات العربية في مرحلة

ثالثاً: تقارير المراكز البحثية

(١)

مسألة، وليست بالتالي راعياً نزيهاً لعملية السلام. لذا، فالمطلوب من إدارة أوباما إعادة النظر في سياساتها تجاه عملية السلام والعراق والإصلاح في المنطقة على أسس جديدة، من بينها:

– أن تباشر العمل باتجاه عملية السلام دون تأخير، بحيث تجري اتصالات مباشرة مع حركة حماس وحركة فتح الداعمة لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ذلك أن عباس لا يستطيع ضمان أي اتفاقية سلام دون حماس.

– أن تعلن الإدارة الجديدة بوضوح وصراحة أنها تخطط للانسحاب من العراق وإنهاء احتلاله.

– على الولايات المتحدة أن تدعم عملية الديمقراطية في المنطقة، لكن ذلك يتطلب إعادة النظر في مواقفها من الأحزاب الإسلامية التي لا يمكن تجاهلها أو إبعادها عن عملية الإصلاح السياسي.

– أن تعيد النظر في سياستها التي

Gamal Al-Ghitany [et al.],

«President Obama and Middle East Expectations»,

With an introduction by Amr Hamzawy and Marina Ottaway

Policy Brief (Carnegie Endowment for International Peace (January 2009).

يؤكد هذا البحث الصادر عن مؤسسة كارنيغي لأبحاث السلام أن انتخاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما حظي بترحيب عربي لم يحظ به رئيس أمريكي منذ عقود. لكن هذا الترحيب لن يستمر إذا لم تقدم إدارة أوباما على إجراء تغيير فعلي في سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة، يعيد بناء العلاقات العربية – الأمريكية، كما يعيد المصادقية لصورة الولايات المتحدة في المنطقة، خاصة أن هناك تعميماً سائداً في المنطقة مفاده أن الولايات المتحدة التي تنادي بالديمقراطية والسلام في المنطقة ليست سوى صديقة وحليفة للأنظمة الديكتاتورية، وهي داعمة لإسرائيل دون

إلى المحافظة على قوة الردع والدفء والمحافظة على أوروبا حرة وقوية.

يعطي المشروع أولوية استراتيجية للتعامل مع الوضع في أفغانستان وباكستان حيث «التحديات الإرهابية» تواجه الولايات المتحدة وأوروبا بشكل مباشر. كما يعطي المشروع أولوية في التعامل مع روسيا، إذ يدعو إلى التماسك في وجه سياسات روسيا القديمة وأساليب التخويف، وفي الوقت نفسه يدعو إلى علاقة تقوم على احترام القانون الدولي ومبادئ هلسنكي وميثاق الأمم المتحدة.

(٣)

Simon Henderson and Matthew Levitt, «Qatar Challenges Washington on Hamas,» *Policy Watch* (Washington Institute for Near East Policy), no. 1468 (2 February 2009).

إن استضافة قطر لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، الأسبوع الماضي، وإعلانه من الدوحة انتصار حماس على المخططات الإسرائيلية في غزة، وإشادته بالشيخ يوسف القرضاوي، رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ووصفه بشيخ المقاومة، ناهيك عن جهود قطر لعقد القمة العربية في الدوحة الشهر الماضي (يمن حضر)، من المؤشرات التي تدل على انحياز قطر إلى تأييد الإسلاميين والاتجاه نحو التحالف مع سورية وإيران. هذا ما ينطلق منه هذا البحث ليخلص إلى أن تطور الموقف القطري على النحو الذي عليه من شأنه أن يعيق سياسات الولايات المتحدة تجاه إيران وعملية السلام في الشرق الأوسط، على

تضع جميع المنظمات والمؤسسات الإسلامية في خانة الأعداء، إذ إن مثل هذه السياسة لا تخدم سوى المنظمات الراديكالية.

(٢)

Daniel Hamilton [et al.],

«Alliance Reborn: An Atlantic Compact for the 21st Century: The Washington NATO Project,»

Center for Strategic and International Studies (CSIS) (February 2009).

يأتي هذا المشروع لإعادة بناء حلف الناتو وتعميق الشراكة بين أوروبا وأمريكا الشمالية قبل قمة دول الناتو السنوية المقررة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وهو يهدف إلى تقديم أفكار جديدة حول الدور الذي يمكن أن تؤديه الشراكة الأوروبية الأمريكية في تغيير البيئة الأمنية الدولية، وبناء المؤسسات التي تعمق هذه الشراكة في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، وأبرزها الأمن والتقدم والحرية.

يفيد المشروع أن الشراكة الأمريكية الأوروبية تقوم على مبادئ وأفكار وقواعد تُجمع عليها الدول المشاركة، وأنه على مدى ٦٠ عاماً من عمر الناتو يتبين أن التوافق بين أوروبا وأمريكا أدى على الدوام إلى بناء تحالفات دولية، فيما أدى الانقسام أو الخلاف بين قطبي الأطلسي إلى غياب تأثير كل منهما عن الساحة الدولية. وإذا كانت الشراكة ضرورية في الماضي، فإنها ملحة في الوقت الراهن، ذلك أن بيئة اليوم الاستراتيجية معقدة ومتقلبة تتطلب التحرك السريع لمواجهة التهديدات الإرهابية ومنع النزاعات المحتملة بين الدول، والمشاركة في عمليات الاستقرار وفض النزاعات، إضافة

بات يتطلب من إدارة أوباما الاتصال مباشرة بالقيادة القطرية لتسوية الخلافات الموروثة عن إدارة بوش السابقة. وقد يكون من المناسب أن يقوم المبعوث الرئاسي جورج ميتشل بزيارة إلى قطر، لكن التحدي الأكبر يتجسد في معرفة ما إذا كانت قطر ستجري تغييراً في سياستها تجاه إيران وحماس أم أنها ستعزز مواقفها الراهنة.

(٤)

Anthony H. Cordesman,

«The «Gaza War»: A Strategic Analysis,»

Center for Strategic and International Studies (2 February 2009).

يرى الخبير العسكري الأمريكي كوردسمان في هذه المتابعة لنتائج حرب غزة أن المواجهة بين الجيش الإسرائيلي وحماس تمثل دراسة حالة في كيفية تغيير الإمكانات العسكرية الإسرائيلية منذ حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ مع حزب الله في لبنان، وتحت على دراسة الحروب غير المتناظرة بين الجيوش النظامية والمنظمات القتالية غير النظامية.

وفي رأي كوردسمان أن إمكانات الجيش الإسرائيلي شهدت تحسناً ملحوظاً لناحية الاستعداد والقدرة مقارنة بحرب تموز/ يوليو في لبنان، فيما لم تقدم حماس سوى بعض التفاصيل في رؤيتها للقتال. لكن من الواضح أن الجيش الإسرائيلي فشل في ردع حماس عن إطلاق الصواريخ أو إحداث تغيير عسكري أو سياسي في غزة، لا بل إن الوضع في غزة بعد القتال لا يختلف عما كان عليه قبل الحرب.

ويذهب كوردسمان إلى أبعد من ذلك

الرغم من استضافة قطر لأكبر قاعدة عسكرية للقيادة الوسطى الأمريكية في الخليج.

يعرض البحث لما يعتبره مواقف قطرية متعاطفة مع الإسلاميين منذ التسعينيات حتى اليوم، ومنها عدم سماحها باعتقال خالد الشيخ الذي كان يعمل مهندساً في الدوحة بناء على طلب أمريكي، وتقديم قطر ٥٠ مليون دولار لحكومة حماس عقب تسلمها السلطة نتيجة فوزها بالانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ٢٠٠٦ - في وقت كان المطلوب فرض حصار مالي على حماس - وتسهيل المساعدات إلى حماس عن طريق جمعية «ائتلاف الخير» التي أسسها القرضاوي. ويرى البحث، أن الموقف القطري قد يُعزى إلى الخلفية الإسلامية المحافظة لأمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أو إلى سياسة وزير الخارجية الشيخ حمد بن جبر آل ثاني، أو إلى التقارب بين الشيخ حمد والرئيس السوري بشار الأسد، بخلاف العلاقة بين الشيخ حمد والرئيس الأمريكي السابق جورج بوش التي طغت عليها الخلافات، أو لحسابات قطرية تستبعد الرد الأمريكي على تحركها وتحالفها مع إيران، القوة التي ينتظرها المستقبل في الخليج. ويضيف البحث إلى هذه التكهّنات، بأن استضافة قطر للقاعدة العسكرية الأمريكية يقلل من هامش المناورة الأمريكية، إذ إنه على الرغم من وجود بديل لاستضافة هذه القاعدة سواء في البحرين أو في الإمارات، فلدى كل من المنامة وأبو ظبي شروط لاستضافة هذه القاعدة.

ويخلص البحث إلى أن الموقف القطري

وأولها العمل على إعادة الثقة وتأكيد اهتمامها بتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، إضافة إلى تأكيدها أنها غير معنية بتغيير نظام الحكم في سورية، خاصة بعدما فشلت سياسة إدارة بوش في عزل سورية أو تغيير السلوك السوري. لذا يوصي التقرير الإدارة الجديدة باتخاذ سلسلة من الإجراءات التي تعيد الروابط بين واشنطن ودمشق، من بينها:

- تقديم الدعم والمشاركة في المفاوضات بين سورية وإسرائيل، وتأكيدا أن أية تسوية يجب أن تضمن الانسحاب الإسرائيلي من كامل الجولان السوري في مقابل ضمانات أمنية صارمة وتطبيع للعلاقات.

- العمل على تشجيع المبادرات الإيجابية التي تتخذها سورية في المنطقة.

- تعيين سفير أمريكي في دمشق، وإقامة قناة اتصال شخصية بين الرئيس الأمريكي والرئيس السوري.

- إرسال موفد أمريكي أمني إلى دمشق من أجل إقامة تعاون أمني بين الولايات المتحدة وسورية والعراق.

- إعادة النظر بالعقوبات التي اتخذتها إدارة بوش ضد سورية، والاستفادة من التجربة الفرنسية في إعادة العلاقات بين باريس ودمشق □

ليشكك في تحقيق مكاسب إسرائيلية استراتيجية مع تصاعد العداء لإسرائيل بسبب حرب غزة. ويرى أن إسرائيل لم تكن لديها قيادة متماسكة للتعامل مع الأبعاد السياسية للحرب وإنهاء النزاع، مما زاد من عدم الاستقرار في المنطقة وأضعفت من أمن إسرائيل.

(٥)

International Crisis Group [ICG],
«Engaging Syria? U.S. Constraints and Opportunities»,
Middle East Report, no. 83 (11 February 2009).

يراجع هذا التقرير، الصادر عن المجموعة الدولية للأزمات، العلاقة بين سورية والولايات المتحدة ليعيد التذكير بتعهد الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما بإعادة الروابط مع سورية. ويفيد التقرير أن الأسباب وراء تعهد أوباما معروفة، فسورية تملك أوراقاً مهمة في لبنان والعراق وفلسطين، وهي أهم حليف عربي لإيران. وهناك مؤشرات على مصالح مشتركة يمكن البناء عليها باستئناف المفاوضات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل بواسطة تركيا، ودعم التقدم في العراق للجم تصاعد الطائفية والعمليات الجهادية. لذا من المهم أن تباشر الإدارة الأمريكية الجديدة بإزالة العوائق، التي خلقت سياسة إدارة بوش السابقة أمام عودة العلاقات مع سورية،

البيان الختامي الصادر عن: المؤتمر القومي - الإسلامي السابع: دورة غزة

بيروت، ١٠ - ١١ صفر ١٤٣٠ هـ الموافق ٥ - ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ م

الإسلامي يبعث بالتحية الحارة الخاصة إلى المقاومة البطلة في غزة التي أشعلت أهداف المحرقة والتآمر الأمريكي - الدولي، وتصدّت للجيش الصهيوني ومنعته من اجتياح غزة وألحقت به فشلاً عسكرياً غير مسبوق فوق أرض فلسطين الحرّة. ويحيي هنا، بصورة خاصة، حركتي حماس والجهد وكتائب القسام وسرايا القدس وألوية صلاح الدين وكتائب أبو علي مصطفى وكتائب الأقصى وكتائب الشهيد جهاد جبريل والمقاومة الوطنية، وكل من قاوم بالسلاح وصد في وجه العدوان الصهيوني.

وبالحرارة نفسها، يوجّه المؤتمر تحيته إلى أحرار العالم والحركات الشعبية والرأي العام لنصرتهم المشرفة لشعب فلسطين وقضيته، وإلى عدد من القادة الرسميين لوقوفهم إلى جانب الحقّ الفلسطيني، وإدانة جرائم الحرب والإبادة التي ارتكبتها جيش الكيان الصهيوني بحق الأطفال والنساء والشيوخ، فضلاً عن تدميره البيوت والجوامع والمؤسسات التربوية والاجتماعية والإنسانية والبنى

بتاريخ العاشر والحادي عشر من صفر ١٤٣٠ هـ، الموافق الخامس والسادس من شباط/فبراير ٢٠٠٩ م، عقد المؤتمر القومي - الإسلامي دورته السابعة - دورة غزة، في رحاب مدينة بيروت، متقدماً بأعلى درجات التقدير والاعتزاز وجزيل الشكر للرئيس ميشال سليمان وللحكومة والبرلمان والشعب اللبناني الحبيب.

إن المؤتمر القومي - الإسلامي، إذ يحيي الشعب اللبناني على صموده وانتصار مقاومته على العدوان الصهيوني في تموز/ يوليو ٢٠٠٦، يحيي أهلنا الصامدين في قطاع غزة على صبرهم وتضحياتهم، وانتصار مقاومتهم التاريخي والاستراتيجي، الذي هزّ أركان المشروع الصهيوني، لا بل كيانه الإرهابي الإحلالي الغاصب لأرض فلسطين، وبالقدر نفسه يعتزّ المؤتمر بأهلنا داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، هؤلاء المرابطون المقاومون للتهجير وسياسات الميز العنصري.

إن المؤتمر العام للمؤتمر القومي -

إنَّ المرحلة اليوم هي مرحلة نهج المقاومة وانهايار نهج الاستسلام. وقد أكدت ذلك الحرب على جنين، إلى الحرب على غزّة، مروراً بالحرب على العراق ولبنان والسودان والصومال وأفغانستان، فضلاً عن مقاومة الحصار والضغوط والابتزاز.

هذا المسلسل الإجرامي مُنِي بالفشل والإخفاق، فالمنطقة العربية والإسلامية هي اليوم على غير ما أرادته إدارة العدوان الأمريكي - الصهيوني، فموازين القوى تتبدّل في غير مصلحتها.

إن المقاومة في فلسطين وفي لبنان وفي العراق المحتضنة من أهلها هزمت مشروع «الشرق الأوسط الجديد» أو «الكبير»، وأحدثت تحولاً تاريخياً في مسار الصراع العربي - الصهيوني ومواجهة المشروع الإمبراطوري الأمريكي.

لكن هذه المرحلة التي حققت فيها المقاومات العربية والإسلامية انتصاراتها التاريخية، شهدت كذلك تواطؤاً مع العدو، وحصاراً لقطاع غزّة، وسعيّاً إلى تصفية المقاومة واستئصالها من مجتمعها المحتضن لها.

إن انتصار غزّة، كما انتصار لبنان، هو انتصار على نهج المساومة والاستسلام والتنازل عن الحقوق، فصوّب بذلك وجهة الصراع التاريخي في المنطقة العربية والإسلامية وحصره بالصراع ضد العدو الصهيوني، وأكّد مرّة أخرى أنه ليس للأمة سوى عدو واحد هو الكيان الصهيوني وحلفاؤه.

لقد أكدت انتصارات المقاومة أنه لم يعد من الممكن تجاوزها أو إلغاؤها باعتماد نهج التنازلات والمفاوضات والتسوية الذي

التحتية كافة، بعنصرية إجرامية ضجت منها الإنسانية بأسرها. وفي المقابل، يأسف من مواقف بعض الدول، ولا سيما روسيا والصين بالتزام الصمت إزاء الجرائم التي ارتكبتها العدوان الصهيوني.

وبالإجلال نفسه يرسل المؤتمر تحيته إلى أبطال المقاومة في لبنان الذين كانوا القدوة في تسجيل الانتصارات على العدو وقياداته الإرهابية، السياسية والعسكرية، والتحتية الخاصة، إلى قيادة المقاومة وحزب الله الذي حرّر الأرض في العام ٢٠٠٠ وألحق الهزيمة بجيش العدو في تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

وبالإكبار ذاته، يحيي المؤتمر بوسائل المقاومة العراقية الذين قاوموا، ويقاومون، الاحتلال الأمريكي/ البريطاني على مدى ست سنوات، وألحقوا بجيش الاحتلال خسائر فادحة، مادية وبشرية، ما اضطرّه إلى برمجة انسحابه من أرض الرافدين، فكانوا بداية إسقاط مشروع ما يسمى زوراً بـ «الشرق الأوسط الكبير».

أما التهنئة فهي للأمة العربية والإسلامية لكل هذ الانتصارات المؤرّرة... والتهنئة للمقاومات التي رفعت رأس الأمة عالياً، وأفهمت العالم أن الأمة ما زالت بخير، وأنها قوية، إيماناً وحقاً وعزماً وعملاً، من أجل التحرير والكرامة...

هذه الانتصارات قدّمت مشهداً إقليمياً ودولياً يتمظهر اليوم بسلسلة من الهزائم السياسية والعسكرية والنفسية، إذ أثبت خيار المقاومة فعاليته، وأفضى إلى تراجع المشروع الأمريكي - الصهيوني المعدّ للمنطقة العربية والإسلامية، وبيات هذا الخيار هو المعطى الاستراتيجي الذي لا مجال للتشكيك فيه.

إلى تحرير كامل أرضها، ورفضها ممارسة أي ضغوط عليها من أية جهة للتخلي عن سلاحها أو تحقيق مكاسب سياسية للعدو تعطيه ما لم يستطع تحقيقه بالعدوان.

وفي الساحة اللبنانية تتجلى الوحدة في دعم خيار المقاومة ضمن استراتيجية دفاعية تكفل الحفاظ على سلاح المقاومة ومواجهة التهديدات الصهيونية الدائمة لحماية لبنان وشعبه وحفظ سيادته واستقلاله.

وفي الساحة العراقية تأكيد نبذ النعرات الطائفية والمذهبية ومثريتها، واستمرار دعم المقاومة المسلحة والممانعة السياسية حتى خروج قوات الاحتلال نهائياً، وبناء العراق العربي والإسلامي المستقل والموحد. ومن هنا:

أولاً: إن مؤتمرنا العام يؤكد أن الصراع مع الكيان الصهيوني هو صراع وجودي، وأن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية التي يتوقف عليها مصير العالم العربي والإسلامي.

- في ضوء الانتصارات التي حققتها حركات المقاومة العربية والإسلامية، ينبّه المؤتمر ويحذر من خطورة الاستمرار في النزاعات العربية - العربية، ومن خطورة تحويل وجهة الصراع إلى إيران. هذا ويدعو ما يسمى حلف «الاعتدال العربي» إلى تصويب سياساته. ويهيب بشعوب دول هذا الحلف تشديد الضغوط لتصحيح تلك السياسات والوقوف إلى جانب إرادة شعوبنا العربية التي ترفض الارتهان للإدارة الأمريكية.. هذه هي مسؤولية المعارضة والقوى المؤيدة والحاضنة للفعل المقاوم في كل الساحات العربية والإسلامية. وينتهز المؤتمر هذه المناسبة لإرسال تحية خاصة

أثبت عقمه، إلا أن هذه الانتصارات ما هي سوى معارك في حرب طويلة مع قوى الاحتلال والعدوان. فالتحديات التي تواجهها الأمة ما تزال قوية، مما يستوجب حشد طاقاتها حول قوى المقاومة وفعلها، ورفع كفاءات قواها، والتنسيق مع الدول العربية والإسلامية التي تقف في خندق مواجهة المخططات الاستعمارية للمنطقة. إن تأكيد مواجهة العدوان الأمريكي - الصهيوني وتحرير الأراضي المحتلة يبقين القضية المركزية التي لا يجوز التحول عنها، وخلق صراعات جانبية مفتعلة تضعف من مواجهة ذلك العدو الصهيوني المركزي. وهنا يحذر المؤتمر من مخاطر إثارة النعرات والانقسامات الطائفية والمذهبية والإثنية التي تصبّ في خدمة العدو وتضعف من قدرات المقاومة.

لقد خلص مؤتمرنا العام إلى أن المقاومة هي مقاومة الأمة، وليست مقاومة حزب أو فئة أو تيار محدد، وهي مقاومة تتناولها الأجيال في سياق حركة التحرر العربي ونضالها المتواصل، مما يتطلب دعم المقاومة وتطويرها من خلال توطيد الوحدة الوطنية في إدارة الصراع ضد العدو الصهيوني - الأمريكي في كل ساحات الصراع، حتى تأتي هذه الوحدة على قاعدة مقاومة الاحتلال، وتتجلى هذه الوحدة على الساحة الفلسطينية في إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني من خلال العودة إلى ميثاقها لعام ١٩٦٨، وتبني خط المقاومة، وتأكيد حق العودة، وإعادة بنائها كحركة تحرير ومقاومة بحيث تضم قوى وفصائل المقاومة كافة، التي أثبتت حضورها في الساحة الوطنية ومقاومتها للعدوان وسعيها

والتفتيت القطري والطائفي والمذهبي والقبلي والعرقي، ويعمل لبناء الوحدات الوطنية على قواعد الأمن القومي والتنمية الاقتصادية والتطور العلمي والتكنولوجي والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والحريات وحقوق الانسان. أما حيثما توجد مقاومات وطنية، فالوحدة الداخلية تقوم على أساس دعمها واحتضانها وتأمين مستلزمات استمرارها قوة ردع وتحريم.

ومن هذا المنطلق، يتشبه المؤتمر بوحدة أراضي السودان، ويؤمن انتصار مقاومة الصومال في طرد الاحتلال الإثيوبي المدعوم من أمريكا، ويدعو، بثبات، إلى التصدي للسياسات الأجنبية التي عملت وتعمل تقسيماً وتقطيعاً لأراضي البلدين. كما يدين بشدة استخدام محكمة الجنايات الدولية بهدف التدخل في الشؤون الداخلية والاعتداء على سيادة السودان، ويشجب مذكرة المدعي العام المصهين أوكامبو بإيقاف رئيس جمهورية السودان تنفيذاً للمخططات الإمبريالية - الصهيونية لابتزاز السودان وتقسيمه.

- يؤكد المؤتمر إدانته للاتفاق الأمني الأمريكي مع الكيان الصهيوني (ليفني - كوندوليزا رايس وبمشاركة فريق من إدارة أوباما) الذي يهدف إلى فرض حصار بحري أطلسي على قطاع غزة وعدد من الشواطئ العربية الممتدة من الخليج إلى البحر الأحمر إلى شواطئ غزة ومصر، ويحذر أية دولة عربية من الانخراط والتورط في آليات وإجراءات هذا الاتفاق المهدد للأمن القومي العربي، والمتعارض مع القانون الدولي وحق الشعب الفلسطيني بالمقاومة المسلحة.

- يهيب المؤتمر بالحكومات العربية

لشعبنا العربي في مصر، ويؤمن عالياً ما قام به من تظاهرات واعتصامات، وما بذلته المنظمات الشعبية على اختلاف مسمياتها من دعم لفك الحصار عن قطاع غزة، ولمواجهة العدوان عليه تعزيزاً لدور مصر القيادي والريادي. ففتح معبر رفح مطلب شعبي مصري قبل أن يكون فلسطينياً وعربياً، إسلامياً وعالمياً.

- العدو الصهيوني ما زال مصمماً على مواصلة احتلال مزارع شبعا اللبنانية، والجولان السوري، وراح يزيد من وطأة احتلاله للضفة الغربية كما لم يسبق له مثيل منذ حزيران/يونيو ١٩٦٧، الأمر الذي يتطلب وضع هذه الملفات، في المرحلة القادمة، في مقدمة أولويات العمل العربي الشعبي والرسمي.

- يدعو المؤتمر أعضائه إلى المشاركة النشطة في مؤتمر دربان الثاني مع تشديد السعي إلى استعادة القرار ٣٣٧٩ الصادر عن الجمعية العامة «باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية».

- يدعو المؤتمر إلى نشر ثقافة المقاومة، ويرفض محاولات تدجين الجيل العربي والإسلامي عبر تعديل المناهج التربوية والتعليمية.

- يعمل المؤتمر ويضغط بقوة لإصلاح جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الإسلامية كي يكون لهاتين المؤسستين حضور فاعل في مقاومة المشروع الأمريكي - الصهيوني على امتداد المنطقة العربية والإسلامية. كما يدعو إلى إحياء اتفاق الدفاع العربي المشترك وتعزيز الأمن القومي العربي.

- يتصدى المؤتمر لمشاريع التجزئة

«الجزيرة»، فيما يعلن اشمئزازه من الأجهزة الإعلامية والأقلام التي خذلت وعتقت وتواطأت مع العدوان.

ثانياً: ضرورة دعم تشكيل هيئات عربية وإسلامية مركزية لدعم وإسناد المقاومة تكون ركائزها الهيئات التي أثبتت حضورها في الشارع العربي والإسلامي: تشكيل هيئات داعمة لقرارات المؤتمر على نطاق الأقطار العربية، وتشكيل هيئة إغاثة، وهيئة مقاطعة لمصالح الدول والشركات الداعمة للعدوان الصهيوني - الأمريكي، وهيئة إعلام تنسق المعركة الإعلامية ضد العدو، وهيئة ثقافية مقاومة من أجل نشر ثقافة المقاومة، يكون من مهامها فضح المصطلحات الزائفة التي يجري ترويجه من خلال ثقافة الاستسلام، مثل الربط بين المقاومة والإرهاب، أو رفع شعار التسوية بدل التحرير، أو تصوير الصراع مع الاحتلال بأنه مجرد صراع فلسطيني - إسرائيلي .. بما يعنيه من تحويل الصراع إلى مجرد نزاع، إلى جانب ضرورة التركيز على نشر ثقافة وقيم وسلوك المقاومة لدى الأجيال الجديدة.

ثالثاً: ضرورة التوجه نحو الرأي العام الدولي من خلال تأكيد شرعية المقاومة في القانون الدولي، وفضح الطابع الإرهابي للكيان الصهيوني، وما ارتكب من جرائم، إلى جانب تعميق العلاقات بالدول التي دعمت الشعب الفلسطيني، وخاصة فنزويلا وبوليفيا ونيكاراغوا، إضافة إلى تركيا وإيران، والاعتماد على الجاليات العربية في هذا الشأن بعد تعميق الاتصال مع فعاليات تلك الجاليات.

رابعاً: دعوة قوى المقاومة في جميع

والإسلامية عدم الاندماج في العولمة، لما في ذلك من تفریط بقدراتها المالية وثرواتها، كما أكدته الأزمة المالية العالمية الراهنة، حيث أعلن عن خسارة حوالى ثلاثة تريليونات دولار (ثلاثة آلاف مليار دولار) من الأموال العربية في البورصات العالمية والاستثمار في الشركات الأمريكية. فثروات شعوبنا هي لخدمة قضاياها وتنميتها المستدامة المستقلة وتطوير مؤسساتها التعليمية والصحية والاجتماعية والبيئية. فمؤتمرنا يدعو إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يتسم بالعدالة، ويعزز نظاماً سياسياً عالمياً يعبر عن إرادة الشعوب كافة، وليس دولة كبرى واحدة أو عدة دول كبرى. كما يشدد على أهمية التكامل الاقتصادي العربي وإقامة السوق العربية المشتركة.

- ثمّن المؤتمر القرارات التي صدرت عن قمة الدوحة ضد العدوان على غزة ومن أجل دعم صمودها ومقاومتها. وهو يحذر من خطورة سياسات الأنظمة والحكومات التي أحببت عقد قمة عربية طارئة لنصرة قطاع غزة وشجب العدوان، وما زالت مصرّة على تبني «مبادرة السلام العربية» وإقامة العلاقات الدبلوماسية والتطبيعية مع الكيان الصهيوني، بدلاً من مقاطعته سياسياً، والعودة إلى دعم مكتب المقاطعة العربية التابع لجامعة الدول العربية.

- يؤكد المؤتمر دعوته إلى الالتزام الشعبي والفردى بمقاطعة بضائع الكيان الصهيوني والبضائع الأمريكية وبضائع الدول الداعمة للكيان الصهيوني.

- وإن المؤتمر قدّر مواقف الأقبانية الفضائية التي التزمت جانب إظهار الحقيقة في العدوان على غزة، ولا سيما قناة

مباشرة عبر آليات نظيفة وشفافة وبعيداً عن أي تسييس وتدخل دوليين.

٥ - دعم المؤتمر ومشاركته في كل الجهود لملاحقة المجرمين الصهاينة قضائياً أمام المحاكم الوطنية والإقليمية والدولية.

٦ - إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية ديمقراطياً، وبالتوافق، كونها بيت الشعب الفلسطيني ومظلة جميع الفلسطينيين، وذلك على قاعدة الميثاق والمقاومة والإصرار على عدم التفريط بأي ذرة تراب من أرض فلسطين التاريخية في إطار برنامج تحرري وطني شامل يحفظ الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وفي المقدمة حق العودة ورفض مشاريع التوطين والوطن البديل.

٧ - تحصين الانتصار بإلغاء استراتيجيات المفاوضات والتسوية مع عدم السماح بالتنازل عن الحقوق والثوابت الفلسطينية أو الرضوخ للابتزاز الصهيوني.

٨ - تأييد مطلق لحق الشعب الفلسطيني في امتلاك السلاح والدعوة الصارمة إلى تزويده بالسلاح، حيث أمكن وكيفما أمكن، وشجب أي حصار على ذلك.

٩ - اتخاذ كل الإجراءات القانونية والاحتجاجية على تهويد القدس والاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية والحفاظ على هويتها العربية، إلى جانب شجب سياسات تهجير عرب فلسطين المحتلة ١٩٤٨، ولا سيما من خلال ما يسمى الاعتراف بـ «يهودية الدولة».

١٠ - العمل بالوسائل كافة على تحرير الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب من سجون الاحتلال الصهيوني والأمريكي.

الساحات للتنسيق في ما بينها وتوحيد جهودها وتبادل الخبرات والإمكانات، نظراً إلى وحدة العدو ووحدة الهدف على قاعدة خلق جبهة موحدة للمقاومة.

● في ضوء التحولات التي أحدثتها **انتصار غزة** مع استمرار الحصار، يعلن المؤتمر المواقف الآتية:

١ - العمل على كسر الحصار عن غزة وفتح المعابر كافة، ولا سيما معبر رفح، دون شروط أو إملاءات إسرائيلية، ومعاودة تسيير السفن لتأمين مستلزمات البناء والصمود. وفي هذا الإطار، يوجه المؤتمر تحية تقدير لكل السفن التي سعت إلى كسر الحصار، ولا سيما سفينة «الأخوة اللبنانية» التي أشرف عليها وقادها أعضاء من المؤتمر القومي - الإسلامي بتوجيهات المؤتمرات الثلاثة: المؤتمر القومي العربي، والمؤتمر العام للأحزاب العربية، والمؤتمر القومي - الإسلامي.

٢ - تبني فكرة المؤتمر الشعبي لنصرة غزة وفتح عضويته لجميع المناصرين على الصعيد الدولي.

٣ - تأييد المقاومة في رفضها الدخول في مشروع التهدئة مع استمرار الحصار أو عدم فتح المعابر كلها، ولا سيما معبر رفح، لأن في ذلك محاولة لخنقها، ولأن ما هو معروض يشكّل استسلاماً لا تهدئة، يترك قيادة العدوان طليقة الديدن، ويمنع عن الفلسطينيين وسائل رده، ويتيح للعدو أن يأخذ بالتهدئة ما لم يتمكن من أخذه بالحرب.

٤ - المساعدات والإعمار يشكلان حاجة عاجلة ملحة، ولهما الأولوية، لتخفيف المعاناة، وهما حق لأبناء الشعب الفلسطيني، مما يستوجب أن يصل إلى قطاع غزة

● أما في الشأن العراقي ف:

- يحثُّ المؤتمر أطراف المقاومة العراقية على توحيد صفوفها ضد الاحتلال والاستعداد لمرحلة ما بعد التحرير، بما يحافظ على وحدة العراق بأرضه وشعبه ومؤسساته وهويته العربية والإسلامية.

- ويهيب المؤتمر بالقوى الفاعلة والمخلصة من أبناء الشعب العراقي أن تضافر جهودها لإنهاء الاحتلال، وإبطال كل مفاعيله السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية، وإقامة الحكم الوطني العراقي المستقل والمستمد شرعيته من إرادة العراقيين الحرّة.

خامساً: تطوير آليات عمل المؤتمر، من

خلال:

- توزيع أعضاء المؤتمر وفق لجان تعمل على تفعيل المؤتمر وتنفيذ قراراته وتوصياته مع مراعاة الاختصاص والتوزّع الجغرافي للأعضاء.

- تفعيل لجنة المقاطعة الشعبية (على مستوى الأفراد والمؤسسات)، وذلك انطلاقاً من تحديد مفهوم المقاطعة، بحيث تشمل كل النشاطات والمنتجات المادية والمعنوية التي تدعم المشروع الصهيوني - أمريكي، ومحاربة النزعة الاستهلاكية في المجتمع.

- وينبثق عن هذه اللجنة لجان في الساحات تعمل بالتعاون مع المنظمات والنقابات وهيئات المجتمع المدني، واعتماداً على خبرات الأمة، بغية تفعيلها.

- إيجاد آلية تواصل فعّالة بين الأعضاء تعتمد الوسائل الحديثة، بحيث يستطيع كل عضو في المؤتمر التواصل مع أعضاء المؤتمر أينما كانوا.

- لفت المؤتمر إلى الدور الشبابي في معركة قطاع غزة، ولا سيما على الجبهة الإلكترونية، ولهذا يدعو إلى تعزيز هذا النضال وإلى استمراريته.

سادساً: تطوير العلاقات بين التيارين القومي والإسلامي؛

- تقترح لجنة موضوعات القضايا التنظيمية على المؤتمر القومي الإسلامي (في محور تطوير العلاقات بين التيارين القومي والإسلامي):

أ - إيلاء النقاط المحورية المشتركة بين التيارين الاهتمام الكامل بغية صياغة رؤية مشتركة لقضايا الأمة، مع الحفاظ على حق التمايز في التيارين.

ب - تنظيم ورش عمل قومية - إسلامية تقوم بإعادة دراسة المفاهيم العامة الواسعة من منطلق حضاري لبناء مشروع فكري مشترك يتبنّاه المؤتمر بكامل أعضائه.

● في الإعلام:

- إنشاء موقع الكتروني يشمل كل النوافذ المطلة على قضايا الأمة بأكملها. وفي حال توفر الموازنة، إصدار مجلة كمنبر ناطق باسم المؤتمرات الثلاثة: المؤتمر القومي العربي، والمؤتمر العام للأحزاب العربية، والمؤتمر القومي - الإسلامي، وتأسيس إذاعة وقناة تلفزيونية لإيصال صوت المؤتمرات الثلاثة إلى أبناء الأمة جمعاء.

● في الاقتصاد:

- الاهتمام بالجانب الاقتصادي بما يكفل للمؤتمر تحقيق أهدافه وتطلعاته، وذلك بإنشاء مشاريع استثمارية.

- التعاون مع رجال الأعمال المخلصين

المؤتمر، بما يحقُّ لها الاستقلالية.

- إنشاء آليات للحوار بين مختلف الفرقاء على الساحات العربية والإسلامية.

- يحذّر المؤتمر من استمرار هجرة المسيحيين من الشرق العربي، وخاصة من فلسطين والعراق، ويدعو الأنظمة العربية إلى إزالة العوامل الكامنة خلف الهجرة.

- تشكيل جبهة وطنية في كل قطر لدعم المقاومة ومناهضة التطبيع □

من أبناء الأمة، بما يدرّ على المؤتمر ما يعينه على أداء رسالته.

● في التربية والثقافة:

- تشجيع العمل على تنشئة نخبة مثقفة ومتعلمة، تحمل آمال المؤتمر وتطلعاته، وتحقق له الاستمرارية عبر الأجيال، وإنشاء مؤسسات تربوية جامعية وغير جامعية، ومراكز بحث ودراسات استراتيجية، تعنى بتربية الذات وبناء الإنسان، يشرف على تأطيرها وتمويلها

المشاركون

نائب الأمين العام للجماعة الإسلامية	(لبنان)	إبراهيم المصري	أ.
عضو اتحاد القوى الشعبية اليمنية واتحاد الشوريين التعاونيين	(اليمن/السعودية)	إبراهيم بن علي الوزير	أ.
رئيس اللجنة السورية لحق العودة	(سورية)	إبراهيم يحيى الشهابي	د.
اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا	(العراق/بريطانيا)	أحمد الراوي	د.
باحث اقتصادي	(الأردن)	أحمد السعدي	أ.
عضو الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح	(اليمن)	أحمد القميري	أ.
عضو المؤتمر القومي - الإسلامي	(تونس)	أحمد الكحلوي	أ.
جماعة الإخوان المسلمين - الأردن	(الأردن)	أحمد الكفاوين	السيد
مؤسسة الحوار	(السودان)	أحمد المبارك محمد حسن	أ.
مدير عام الإذاعة والتلفزيون ومعاون الوزير سابقاً وأستاذ جامعي حالياً	(سورية)	أحمد حلواني	أ.
رئيس جمعية أعضاء هيئة التدريس في جامعة الإمارات سابقاً	(الامارات)	أحمد صالح الحمادي	د.
وزير داخلية سابق، الأمين العام لمجلس الصداقة الشعبية العالمية	(السودان)	أحمد عبد الرحمن محمد	أ.
ناشط سياسي	(الجزائر)	إدريس ربوح	أ.
عضو المؤتمر القومي - الإسلامي	(المغرب)	إدريس مستعد	أ.
ممثل حركة حماس في لبنان	(فلسطين/لبنان)	أسامة حمدان	أ.
رئيس التنظيم الشعبي الناصري	(لبنان)	أسامة سعد	د.
مدير المؤتمر القومي - الإسلامي ومنسق الساحة اللبنانية في المؤتمر، أستاذ جامعي	(لبنان)	أسامة محيو	د.

يتبع

تابع

مسؤول الشؤون الدينية في المؤتمر الشعبي اللبناني، أستاذ العقائد والأديان المقارنة في جامعة الإمام الأوزاعي في بيروت، عضو لجنة المؤتمرات والندوات في رابطة الجامعات الإسلامية	(لبنان)	أسعد سحراني	د.
نائب سابق، رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان	(لبنان)	أسعد هرموش	أ.
نائب سابق في مجلس الأمة، أستاذ جامعي، عضو الحركة الدستورية الإسلامية	(الكويت)	إسماعيل الشطي	د.
محام، عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي أستاذة جامعية	(لبنان)	الياس مطران	أ.
عميد ركن سابق، دكتور في القانون، أستاذ في الجامعة الإسلامية، محلل استراتيجي	(لبنان)	أمان كجارة شعراني	د.
أستاذ جامعي، أمين سر اللجنة الأسقفية للحوار الإسلامي - المسيحي	(لبنان)	أمين حطيط	د. العميد
هيئة العلماء المسلمين نائب وزير سابق	(العراق)	أنطوان ضو	الأب د.
محام رئيس حركة التوحيد الإسلامي	(لبنان)	بشار الفيضي	د. الشيخ
أمين سر المنتدى القومي العربي في الشمال أمين عام حزب الإصلاح العربي الديمقراطي - سابقاً	(لبنان)	بشارة مرهج	أ.
الأمين العام للمؤتمر التأسيسي الوطني العراقي مدير مصرف	(لبنان)	بشرى الخليل	د.
عضو المؤتمر القومي - الإسلامي نائب في مجلس الشعب	(لبنان)	بلال شعبان	الشيخ
رئيس هيئة العلماء المسلمين حركة أمل	(لبنان)	بهية الحسن	أ.
عضو المكتب السياسي لحزب الله نائب في المجلس الشعبي الوطني	(العراق)	ثامر علي إبراهيم	أ.
مسؤول العلاقات العربية في حزب الله نائب رئيس لجنة الإمارات الوطنية لمقاومة التطبيع	(العراق)	جواد الخالصي	الشيخ
المسؤول السياسي في تجمع العلماء المسلمين اتحاد الكتاب الفلسطينيين	(البحرين)	جواد العصفور	أ.
نائب في مجلس الشعب	(الأردن)	جواد يونس	أ.
عضو المكتب السياسي لحزب الله نائب في المجلس الشعبي الوطني	(سورية)	جورج جبور	أ.
مسؤول العلاقات العربية في حزب الله نائب رئيس لجنة الإمارات الوطنية لمقاومة التطبيع	(العراق)	حارث الضاري	الشيخ
المسؤول السياسي في تجمع العلماء المسلمين اتحاد الكتاب الفلسطينيين	(لبنان)	حسن المصري	الشيخ
نائب في مجلس الشعب	(لبنان)	حسن حدرج	أ.
عضو المكتب السياسي لحزب الله نائب في المجلس الشعبي الوطني	(الجزائر)	حسن عريبي	أ.
مسؤول العلاقات العربية في حزب الله نائب رئيس لجنة الإمارات الوطنية لمقاومة التطبيع	(لبنان)	حسن عز الدين	الشيخ
المسؤول السياسي في تجمع العلماء المسلمين اتحاد الكتاب الفلسطينيين	(الإمارات)	حسن محمد حسن احمد	أ.
نائب في مجلس الشعب	(لبنان)	حسين غبريس	الشيخ
عضو المكتب السياسي لحزب الله نائب في المجلس الشعبي الوطني	(فلسطين/سورية)	حمزة خليل برقاي	أ.
مسؤول العلاقات العربية في حزب الله نائب رئيس لجنة الإمارات الوطنية لمقاومة التطبيع	(الجزائر)	حملوي عكوشي	أ.
المسؤول السياسي في تجمع العلماء المسلمين اتحاد الكتاب الفلسطينيين	(لبنان)	حيان حيدر	أ.
نائب في مجلس الشعب	(المغرب)	خالد السفيناتي	أ.

تابع

عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي	(العراق / سورية)	خضير المرشدي	د.
عالم دين، رئيس مركز الإنماء الإسلامي في عكار	(لبنان)	خلدون عريمط	د. الشيخ
مفتي البقاع	(لبنان)	خليل الميس	المفتي
محام، عضو تجمع اللجان والروابط الشعبية	(لبنان)	خليل بركات	أ.
أمين سر اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي	(سورية)	رجاء الناصر	أ.
أمينة سر المنتدى القومي العربي في لبنان، مديرة المؤتمر القومي العربي	(لبنان)	رحاب مكحل	أ.
صيدي، نائب سابق	(البحرين)	رسول الجشي	أ.
رئيس جمعية التجديد الثقافية الاجتماعية والرئيس التنفيذي لشركة تشييد للعقارات	(البحرين)	رضا أحمد رجب	أ.
رئيسة رابطة الكتّاب الأردنيين سابقاً	(الأردن)	رناد الخطيب عياد	د.
أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن	(الأردن)	زكي سعد بني أرشيد	أ.
محام، عضو المكتب التنفيذي لجبهة العمل الإسلامي	(الأردن)	زهير أبو الراغب	أ.
نائب سابق، عضو الجماعة الإسلامية	(لبنان)	زهير العبيدي	د.
اقتصادي	(لبنان)	زياد حافظ	د.
نائب رئيس المنتدى القومي العربي في لبنان / مستشار رئيس الجامعة اللبنانية	(لبنان)	ساسين عساف	د.
محام	(لبنان)	سامي عبود	أ.
كاتب وباحث	(ليبيا)	سامي لطيف	أ.
نائب سابق في البرلمان البحريني	(البحرين)	سعدى محمد عبد الله	أ.
وكيل نقابة الصحفيين وصحافي ومراسل وكالات أنباء، وهو ينتمي إلى الإصلاح	(اليمن)	سعيد ثابت	أ.
فاعلة جمعوية	(المغرب)	سكينة قادة	أ.
عضو الأمانة العامة للمؤتمر التأسيسي الوطني العراقي	(العراق)	سلمان عبد الله	أ.
عضو المؤتمر القومي - الإسلامي	(المغرب)	سليمان شنين	أ.
عضو قيادة المؤتمر الشعبي اللبناني	(لبنان)	سمير طرابلسي	م.
نائب رئيس مجلس إدارة حماية اللغة العربية	(الامارات)	شافع محمد صالح عبد الله الحمادي	د.
كاتب سياسي	(فلسطين / لبنان)	شفيق الحوت	أ.
عضو المؤتمر القومي - الإسلامي	(لبنان)	شفيق جرادي	الشيخ
رئيسة النادي العربي في لندن سابقاً	(مصر)	صفاء الصاوي	أ.
عضو المؤتمر القومي - الإسلامي	(فلسطين / لبنان)	صلاح صلاح	أ.
مدير مركز الإعلام العربي، الأمين العام المساعد لنقابة المحامين	(مصر)	صلاح عبد المقصود متولي	أ.

تابع

لواء أركان حرب متقاعد	(مصر)	طلعت مسلم	اللواء
مدير شركة أطلس الدولية	(فلسطين/ الكويت)	الطيب الدجاني	أ.
عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي	(المغرب)	عبد الإله المنصوري	أ.
محام	(المغرب)	عبد الاله باحي	أ.
محام، أمين سر اللجنة العليا لحقوق الانسان	(العراق)	عبد الجليل إبراهيم المهداوي	أ.
باحث وحقوقى، مستشار قانوني	(العراق/ لبنان)	عبد الحسين شعبان	د.
رئيس بلدية	(لبنان)	عبد الرحمن البزري	د.
أستاذ جامعي	(سورية)	عبد الرحمن عطبه	د.
عضو الكتابة الوطنية، حزب الاتحاد الاشتراكي	(المغرب)	عبد الصمد بلكبير	د.
أمين عام المؤتمر العام للأحزاب العربية	(الأردن)	عبد العزيز السيد	د.
نائب الأمين العام لاتحاد المحامين العرب	(مصر)	عبد العظيم المغربي	أ.
باحث اقتصادي	(سورية)	عبد القادر النبال	أ.
نائب في البرلمان ووزير سابق	(الجزائر)	عبد القادر بن قرينة	أ.
نائب في البرلمان ووزير سابق	(الجزائر)	عبد القادر سماري	د.
طبيب، نائب سابق، عضو قيادة التنظيم الشعبي الناصري	(اليمن)	عبد القدوس المضواحي	د.
رئيس حزب حركة الإصلاح الوطني	(الجزائر)	عبد الله سعد جاب الله	الشيخ
عضو الامانة العامة للمؤتمر العام للأحزاب العربية	(سورية)	عبد الله منيني	أ.
نائب رئيس حركة مجتمع السلم، نائب حالي في البرلمان، ووزير الصناعة السابق	(الجزائر)	عبد المجيد مناصرة	أ.
الأمين العام لهيئة شؤون الأنصار	(السودان)	عبد المحمود أبو إبراهيم	أ.
عضو مجلس الشورى	(اليمن)	عبد الملك المخلافي	أ.
الأمين العام المساعد لاتحاد القوى الشعبية اليمنية	(اليمن)	عبد رزاق صالح خالد	أ.
كاتب سياسي	(الجزائر)	عز الدين جلولي	أ.
محام ومنسق الهيئة الحقوقية لجماعة العدل والإحسان	(المغرب)	عزيز أودوني	أ.
أستاذ جامعي، عضو قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي	(لبنان)	عصام الجوهري	أ.
نائب ووزير	(السودان)	عصام الدين احمد البشير	د.
وزير ونائب سابق	(لبنان)	عصام نعمان	د.
عضو المؤتمر القومي - الإسلامي	(فلسطين)	عفت صدقي الجعبري	أ.
مهندس	(فلسطين/ السعودية)	علان بلال	المهندس
عضو المؤتمر القومي - الإسلامي	(الأردن)	علي صالح أحمد أبو سكر	أ.
عضو المؤتمر القومي - الإسلامي	(السعودية)	علي بادحدح	د.
ناشط سياسي في اتحاد القوى الشعبية	(اليمن)	علي حسين الديلمي	أ.

يتبع

تابع

أ. عمر القريشي	(الجزائر)	حركة الإصلاح، نائب سابق
أ. عمر امكاسو	(المغرب)	جماعة العدل والإحسان
أ. عمر مهاجر حمدين	(السودان)	أمين الدائرة الثقافية والاجتماعية في مجلس الصداقة، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا
أ. عوني عبد المحسن فرسخ	(فلسطين/الإمارات)	كاتب، محاسب قانوني
د. غازي حسين	(فلسطين/سورية)	منظمة الصاعقة
العميد فؤاد حسين آغا	(لبنان)	عميد متقاعد
أ. فؤاد زيدان	(سورية/الإمارات)	باحث صحافي
د. فاتن عبده محمد	(اليمن)	أستاذ جامعية
أ. فتحي خليل محمد	(السودان)	نقيب المحامين
أ. فضل شرورو	(فلسطين/سوريا)	أمين سر المكتب السياسي للجبهة الشعبية - القيادة العامة
أ. فيصل جلول	(لبنان/فرنسا)	كاتب
د. فيوليت داغر	(لبنان/فرنسا)	رئيسة اللجنة العربية لحقوق الانسان
أ. قاسم محمد المسألة	(سورية)	مهندس
أ. كمال شاتايلا	(لبنان)	رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني
أ. كمال الهلباوي	(بريطانيا)	كاتب
أ. لميا بله إبراهيم	(السودان)	عضو المؤتمر القومي - الإسلامي
م. ليث شبيلات	(الأردن)	مهندس، رئيس جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية
أ. ماجد عزام	(فلسطين/لبنان)	مدير مركز شرق المتوسط للخدمات الصحفية
أ. مازن خشاب	(العراق/بريطانيا)	رئيس الرابطة العراقية في بريطانيا
أ. مازن يوسف الصباغ	(سورية)	كاتب وباحث إعلامي
د. ماهر الطاهر	(فلسطين/سورية)	عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
الشيخ ماهر مزهر	(لبنان)	عضو تجمع العلماء المسلمين في لبنان
أ. مبارك سعدون المطوع	(الكويت)	رئيس الهيئة العالمية الإسلامية لحقوق الإنسان
د. محسن حسين العواجي	(السعودية)	عضو لجنة متابعة للمؤتمر
د. محسن صالح	(فلسطين/لبنان)	رئيس مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
أ. محمد أبو ميزر	(فلسطين/الأردن)	عضو المؤتمر القومي - الإسلامي
د. محمد أكرم العدلوني	(فلسطين/لبنان)	أمين عام مؤسسة القدس الدولية
أ. محمد البركة	(المغرب)	الحركة من أجل الأمة
د. محمد السعيد إدريس	(مصر)	خبير في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام
أ. محمد حسين العيدروس	(اليمن)	الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام

يتبع

تابع

نائب الأمين العام للمؤتمر القومي العربي	(قطر)	محمد المسفر	د.
مدير مركز الإسراء للدراسات والبحوث	(فلسطين/لبنان)	محمد تيسير الخطيب	أ.
عضو المؤتمر القومي - الإسلامي	(سورية/السعودية)	محمد أحمد حجازي	أ.
باحث	(السودان)	محمد حسب الرسول	أ.
عالم دين، مستشار المحكمة الجعفرية العليا	(لبنان)	محمد حسن الأمين	السيد
عضو اتحاد الكتاب العرب، عضو جمعية الدراسات والبحوث، موظف في مديرية الثقافة في إلب	(سورية)	محمد خالد عمر	أ.
عالم دين	(لبنان)	محمد خليل الميس	المفتي
عضو المؤتمر القومي - الإسلامي	(الأردن)	محمد خميس الجدوبه	أ.
مدير أعمال	(سورية)	محمد ديب كور	أ.
نائب رئيس تحرير مجلة المجتمع	(الكويت)	محمد سالم الراشد	أ.
عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي	(تونس/سورية)	محمد صالح الهرماسي	أ.
محام	(سورية)	محمد صياح المعراوي	أ.
رئيس اتحاد الناشرين في سورية	(سورية)	محمد عدنان سالم	أ.
رئيس الدائرة السياسية في التجمع الوطني للإصلاح	(اليمن)	محمد قحطان	أ.
عضو المجلس السياسي لحزب الله	(لبنان)	محمد كوثراني	الشيخ د.
مسؤول في حركة حماس	(فلسطين/سورية)	محمد نزال	أ.
عضو الأمانة العامة لجماعة العدل والإحسان، رئيس تحرير مجلة النداء التربوي	(المغرب)	محمد وجدي حمداوي	م.
محام	(سورية)	محمود الجيوش	أ.
رئيس مركز الدراسات الإسلامية	(سورية)	محمود كفتارو	د.
تلفزيون الشارقة قسم الأخبار	(سورية/الإمارات)	مخلص الصيادي	أ.
رئيس حزب النجادة	(لبنان)	مصطفى الحكيم	أ.
باحث	(فلسطين/سورية)	مصطفى اللداوي	د.
نائب مدير المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية	(العراق)	مصطفى عياش الكبيسي	أ.
الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي	(لبنان)	معن بشور	أ.
ممثل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان	(فلسطين/لبنان)	معين الرفاعي	أ.
أمين عام تجمع الاصلاح الوطني	(لبنان)	ممتاز تقي الدين	أ.
مستشار في التأمين	(سوريا/لبنان)	ممدوح رحمون	أ.
عضو المؤتمر القومي - الإسلامي	(سورية)	منير درويش	أ.
المنسق العام للمؤتمر القومي - الإسلامي، مؤلف	(فلسطين/الأردن)	منير شفيق	أ.
عضو مجلس شوري، حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن	(الأردن)	منير عادل رضوان	د.
أستاذ جامعي	(السودان)	ناصر السيد	د.

تابع

نائب كويتي	(الكويت)	ناصر جاسم الصانع	د.
مدير عام مركز التراث والبحوث اليمني	(اليمن)	نبيل عبد الله الوزير	أ.
طبيب	(الأردن/سورية)	نشأت الحمارنة	د.
رئيس منتدى الفكر الفلسطيني	(فلسطين)	نضال السبع	أ.
نقيب الأطباء الأردنيين	(الأردن)	هاشم أبو حسان	د.
عضو قيادة حزب الإصلاح العربي الديمقراطي - سابقاً	(العراق)	هاشم الموسوي	أ.
مؤسسة القدس - سورية	(سورية)	هالة الأسعد	أ.
محام، وزير سابق، رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن	(الأردن)	هاني الخصاونة	د.
عضو المؤتمر القومي - الإسلامي	(الأردن)	هاني الدحلة	أ.
ندوة العمل الوطني	(لبنان)	هاني فاخوري	أ.
دار الفتوى	(لبنان)	هشام خليفة	الشيخ
مهندس	(البحرين)	هشام ساتر	أ.
عضو المؤتمر القومي - الإسلامي	(السودان)	هويدا صلاح الدين	أ.
عضو المؤتمر القومي - الإسلامي	(سورية)	العتباني	أ.
أستاذ جامعي، أمين عام اللجنة العربية للتضامن مع شعب العراق، الناطق الرسمي باسم المؤتمر التأسيسي الوطني العراقي	(العراق)	وليد محمد علي	د.
أمين عام الهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع في لبنان	(لبنان)	وميض نظمي	د.
		ياسين سويد	اللواء د.

البيان الختامي لمنتدى بيروت العالمي للمقاومة ومناهضة الإمبريالية والتضامن بين الشعوب والبدائل

قصر الأونيسكو، بيروت، ١٦ - ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

لا يمكن المساومة عليه، ويجب أن تتلقى دعماً من المجتمع الدولي بأسره والاعتراف بها كما هو وارد في القانون الدولي.

- أن معركة المقاومة في مواجهة الاحتلال هي جزء لا يتجزأ من المعارك التي يخوضها أحرار وثوار العالم لمواجهة الإمبريالية والنيوليبرالية، وسياسات العسكرة والهيمنة، وتدمير المنجزات الاجتماعية التي تحققت عبر مسار يزيد على مئتي عام من النضال المطلي.

- حق الشعوب بالسيادة على ثرواتها الطبيعية، وحقها بالحصول على الغذاء والخدمات الصحية وتلقي التعليم، والإبقاء عليها خارج أي اعتبارات تجارية.

- مساعدة كل ثقافة لتمكينها من بناء الخدمات الإنسانية المشتركة مع الأخذ بالحسبان الطبيعة، وأولوية الحاجات الإنسانية، وإدارة المجتمعات إدارة ديمقراطية.

- حق وجوب ممارسة الديمقراطية ليس على الصعيد السياسي فحسب، بل على الصعيد الاقتصادي أيضاً، وتنطبق هذه

بمبادرة من المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وبدعم من مراكز بحوث وجمعيات ونقابات وحركات اجتماعية وثقافية وسياسية مختلفة، انعقد منتدى بيروت الدولي في ١٦ - ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وشاركت فيه وفود عربية ودولية وشخصيات بارزة من القارات الخمس (٦٦ دولة).

وجسد المنتدى، الذي مُنِّلت فيه أمريكا الجنوبية وآسيا والشرق الأدنى تمثيلاً ضخماً، روح مركز القارات الثلاث.

وأضفى موضوعان أساسيان سمات على المنتدى: **أولهما**، مقاومة الشعب الفلسطيني في غزة وقدرته على مواجهة عنف حاد وبربرية لا مثيل لها. **ثانيهما**، الأزمة الرأسمالية العالمية التي لا تقتصر على الجهة المالية فحسب، بل تمتد لتشمل الجهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعنوية مما يهدد استمرارية الإنسانية بحد ذاتها.

في الحقوق والمبادئ:

يؤكد المنتدى:

- حق الشعوب بالمقاومة بوصفها مبدأً

٦ - إطلاق حملة دولية لإعادة بناء غزة، ورفع الحصار عنها، وإطلاق سراح السجناء السياسيين.

في ما يتعلق بدعم المقاومة ودعم مناهضة الإمبريالية:

١ - عبر المشاركون في المنتدى عن دعمهم المقاومتين اللبنانية والفلسطينية في مواجهة الاحتلال الصهيوني، والمقاومة العراقية في مواجهة الاحتلال الأمريكي. بالإضافة إلى دعمهم مساعي الشعب العراقي إلى صون وحدة أراضيه.

٢ - يعلن المشاركون دعمهم حقّ الشعب الأفغاني في تحقيق المصير ومقاومته في مواجهة الاحتلال الأطلسي والأمريكي.

٣ - يحيي المشاركون الرئيس الفنزويلي هيوغو شافيز، والرئيس البوليفي إيفو موراليز، لدعمهما مقاومة الشعوب. كما يصادقون على محابرتهما التدخل الأمريكي في أمريكا الجنوبية.

٤ - يدعون إلى رفع الحظر عن كوبا وإطلاق سراح السجناء الكوبيين المعتقلين في السجون الأمريكية.

٥ - يدين المشاركون التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة كولومبيا التي عملت طيلة أربعة عقود على إرهاب شعبها وعدم استقرار الأنظمة التقدمية في أمريكا اللاتينية. كما يعلنون دعمهم الحركات الثورية التي تحارب هذا النظام.

٦ - يطالبون بإنشاء رابطة دولية تضمّ البرلمانيين من أجل دعم حقّ الشعوب في المقاومة وفي تحقيق المصير من أجل إعادة

الممارسة على المرأة والرجل على حدّ سواء.

- حقّ الاختلاف الثقافي وحرية العبادة من دون إضفاء أيّ سمة عرقية أو ثقافية.

في المقررات والحملة:

يبدى المشاركون في المنتدى دعمهم مقاومة الشعب الفلسطيني في غزة، ويدينون «إسرائيل» على إرهابها المستمر وجرائمها المتعددة، وانتهاكها الأعراف والقيم الإنسانية، ويدعون في هذا المجال إلى ما يأتي:

١ - فرض عقوبات صارمة على «إسرائيل»؛ من بينها قطع العلاقات معها، وإلغاء المعاهدات، وفرض حظر على بيع السلاح لها.

٢ - اتخاذ إجراءات قانونية بحقّ الدول والشركات التي تبيع أسلحة لـ «إسرائيل».

٣ - حثّ الاتحاد الأوروبي على وقف العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع «إسرائيل»، وإلغاء كافة الاتفاقات التي تربطه بها.

٤ - عقد مؤتمر دولي من أجل محاكمة «إسرائيل» على جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية التي ارتكبتها ضدّ شعب غزة، فضلاً عن الجرائم الاقتصادية والبيئية، وإحضار المسؤولين عن هذه الجرائم إلى المحكمة، فضلاً عن محاكمة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في لبنان عام ٢٠٠٦.

٥ - إعادة الاعتبار إلى قرار الأمم المتحدة الرقم ٣٣٧٩، الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية، والعمل على طرد «إسرائيل» من الأمم المتحدة.

٢ - إلغاء الاتفاقات والسياسات الدولية التي تسمح للشركات بالتحكم بالكائنات الحية، مما يعرّض التنوع البيولوجي للخطر.

٣ - الوقوف في وجه مشروع ساركوزي النيوليبرالي، وإنشاء سوق شرق أوسطية مشتركة (باستثناء دولة «إسرائيل» الاستعمارية) مستند إلى التجارة العادلة بين المنتجين والمستهلكين من شمال وجنوب الحوض، فضلاً عن التجارة داخل كل دولة. ويتم تأدية ذلك في ظلّ عملية من أجل بناء منطقة عظيمة في منطقة الشرق الأوسط.

٤ - محاربة الاستغلال المفرط في مجال صيد السمك، بغية الحصول على منتجات صناعية لمصلحة محلات الأسماك الحرفية، عبر ضمان التكاليف الاجتماعية.

٥ - صون الأصول الإنسانية المشتركة والموارد الرئيسية للعيش، وتطوير زراعة عضوية، واستخدام موارد متجددة للطاقة.

توصيات:

يدعو المشاركون إلى المشاركة في:

- قمة ستراسبورغ المناهضة للنااتو المنعقدة من ٢ لغاية ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.
- مؤتمر القاهرة يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٩.

● مؤتمر دوربان الثاني في جنيف في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

المنظمات التي تبنت أو دعمت أو شاركت في المنتدى:

ويوجد أسماء منظمات عديدة غير موجودة في اللائحة ستمّ إضافتها لاحقاً:

العمل بالاتفاقات المتعلقة بالدفاع عن المدنيين.

٧ - يحثون على «إنشاء شبكة إعلامية دولية» من أجل كشف أكاذيب الدعاية الإسرائيلية والجرائم التي ترتكبها.

٨ - الاستمرار بالأولوية المعنوية القضائية بمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب المقررة في لبنان عام ٢٠٠٦.

٩ - إطلاق حملة لتفعيل الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية، بخصوص جدار الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية.

١٠ - إنشاء شبكة دولية هدفها التنسيق بين الوفود المحلية خلال الأزمات والحروب.

١١ - رفض عمليات التهديد والاستفزاز التي تمارسها الولايات المتحدة ضد إيران، مع الأخذ بعين الاعتبار حقّ الأخيرة بتطوير برنامجها النووي لأهداف مدنية وفق معايير القوانين الدولية. وبطريقة مماثلة، رفض تهديدات الولايات المتحدة بشن حرب ضدّ سورية والسودان.

١٢ - معارضة المحاولات الأمريكية الرامية إلى إفراغ القوانين الدولية والإنسانية من محتواها تحت ذريعة الحرب على الإرهاب.

يقترح المشاركون البدائل التالية، ردّاً على ابتزازات السوق:

١ - إخراج القطاعات المتعلقة بالغذاء والقطاعات الزراعية من المفاوضات الدولية الساعية إلى تخصيص الأسواق (على سبيل المثال الغات GATT وال OMC).

لبنان	١. اتحاد الشباب الديمقراطي
لبنان	٢. الحزب الشيوعي اللبناني
فلسطين	٣. شبكة المنظمات الشبابية الفلسطينية
مصر	٤. حزب الكرامة
مصر	٥. الحملة الشعبية لإنهاء الحصار على غزة
مصر	٦. كفاية (الحركة المصرية من أجل التغيير)
لبنان	٧. اتحاد الشباب الديمقراطي
مصر	٨. جمعية قضايا المرأة المصرية
فلسطين	٩. شبكة المنظمات الشبابية الفلسطينية
المغرب	١٠. اتحاد النقابات المغربية
المغرب	١١. الوكالة الشرق أوسطية من أجل التعاون الدولي (AMCI)
المغرب	١٢. مجلس الشباب العربي والمسير باتجاه برلمان عربي
سوريا	١٣. مركز البيانات والدراسات الإستراتيجية
سوريا	١٤. تجمع البديل المناهض للعولمة
الأردن	١٥. منتدى الفكر الاشتراكي
مصر	١٦. منظمة الثوريين الاشتراكيين
بوليفيا	١٧. حزب الاتحاد الشيوعي البولشيفي
إسبانيا	١٨. ALDEA
إسبانيا	١٩. Paloma valverde of CEOSI
إسبانيا	٢٠. Pamplona- Navarra
إسبانيا	٢١. Sodepao
سكوتلاندا	٢٢. حملة التضامن مع فلسطين الاسكتلندية
أفغانستان	٢٣. اليسار الراديكالي في أفغانستان
أفغانستان	٢٤. المقاومة الثورية اليسارية الأفغانية
أفغانستان	٢٥. منظمة نساء أفغانستان الثورية (RAWA)
ألمانيا	٢٦. الماركسية اللينينية اليوم
الولايات المتحدة	٢٧. لجنة الدفاع عن فلسطين - نيويورك
الولايات المتحدة	٢٨. مركز العمل الدولي - الولايات المتحدة
الولايات المتحدة	٢٩. المجلس الوطني للأميركيين العرب
الولايات المتحدة	٣٠. الحملة الأمريكية لإنهاء الاحتلال
الولايات المتحدة	٣١. نساء من أجل أمن متبادل - أمريكا الشمالية
الولايات المتحدة - لبنان	٣٢. طالب أميركي في جامعة القاهرة الأمريكية
إنكلترا	٣٣. حملة إيران
إنكلترا	٣٤. أصدقاء لبنان
إنكلترا	٣٥. أصدقاء أرض الشرق الأوسط (Eco Peace)
إنكلترا	٣٦. صداقة عابرة للحدود

تابع

إنكلترا	٣٧. معهد باكستان للعمل والبحث العلمي
إنكلترا	٣٨. تحالف أوقفوا الحرب
إنكلترا	٣٩. تجمّع الشباب: محاربة الإمبريالية أولاً والوقوف معاً
إنكلترا	٤٠. تحالف أخرجوا القوات الآن
إنكلترا	٤١. جمعية محاميين غرب أفريقيا
إيران	٤٢. حزب المؤتلفة (Motalefeh) الإيراني
إيران	٤٣. معهد نداء
إيطاليا	٤٤. معسكر مناهضة الامبريالية
إيطاليا	٤٥. IAPSCC
إيطاليا	٤٦. الاتحاد الدولي للسلام والمصالحة
إيطاليا	٤٧. L'Altra Lombardia- Sulatesta
إيطاليا	٤٨. La Pluma
إيطاليا	٤٩. مؤسسة نينو باستي
إيطاليا	٥٠. حزب CARC
بنغلادش	٥١. الحزب الاشتراكي
بوليفيا	٥٢. Csutbc
بوليفيا	٥٣. EGTKK
تركيا	٥٤. تحالف السلام والعدل العالمي
تركيا	٥٥. طياد (جمعية التضامن والتعاون بين عائلات السجناء)
تركيا	٥٦. مركز IDIL الثقافي
تركيا	٥٧. مؤتمر الشرق
تركيا	٥٨. جبهة الشعوب
تركيا	٥٩. اتحاد الشباب التركي
الجزائر	٦٠. حقوق المرأة من أجل التنمية
الجزائر	٦١. جمعية راشدة
روسيا	٦٢. AICPB - روسيا
السنغال	٦٣. المنسق الوطني لـ rtas
سويسرا	٦٤. الشمال الجنوب XXI
سويسرا	٦٥. حركة الشبابية والطلابية الدولية
شمال كردستان	٦٦. MLCP
العراق	٦٧. ديمقراطيون ضد الاحتلال
غانا	٦٨. مؤسسة التعاون الشبابي الدولية
فرنسا	٦٩. الصحيفة الديمقراطية BIP
فرنسا	٧٠. الجريدة الديمقراطية

تابع

فنزويلا	De primera Mano .٧١
فنزويلا	Azequiel Zamora .٧٢
فنزويلا	APORREAR .٧٣
الفيليبين	NDF .٧٤
قبرص	.٧٥ مجلس السلام في قبرص
لبنان	Soryana-cute .٧٦
لبنان	.٧٧ اتحاد العالم لاتحادات التجارة
ليبيا	FWB/PANAB .٧٨
ألمانيا	.٧٩ Offensiv، صحيفة للاشتراكية والسلام
	Nasyo .٨٠
لنرويچ	.٨١ لجنة النرويچ
النرويچ	.٨٢ الحزب الأحمر - النرويچ
النمسا	Campanti imperialista .٨٣
نيبال	.٨٤ الحزب الشيوعي في نيبال
نيجيريا	.٨٥ جامعة ولاية لاغوس
نيجيريا	.٨٦ جامعة إبادان
الهند	.٨٧ منتدى مناهضة الإمبريالية الهندي
الهند	.٨٨ منظمة الشباب الديمقراطي الهندي
الهند	.٨٩ All India mahila sanskritic snagathan
الهند	.٩٠ مجلس اتحاد التجارة الموحدة الهندي
الهند	.٩١ المجلس الدولي للصدائة والتضامن مع الشعب السوفياتي
الهند	.٩٢ مركز الوحدة الاشتراكية في الهند
اليونان	.٩٣ حملة جنيف ٢٠٠١
اليونان	.٩٤ الوفد اليوناني: مركز المعلومات البديلة ودراسة الشرق الأوسط
اليونان	M.A.D.I.S.A .٩٥
اليونان	.٩٦ تحالف أوقفوا الحرب - اليونان
اليونان	.٩٧ اللجنة اليونانية للسلام الدولي
اليونان	.٩٨ نساء من أجل أمن متبادل
اليونان	.٩٩ مجلس السلام العالمي
فنزويلا	biblioteca Ayacucho .١٠٠
فنزويلا	diputados parlatino .١٠١
فنزويلا	diputados de la addemblea nacional .١٠٢
فنزويلا	diputados del parlamento Andino .١٠٣
فنزويلا	solidaridad Arabe Venezuela .١٠٤

موجز يوميات الوحدة العربية (*)

كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات
في مركز دراسات الوحدة العربية

طارئة في الدوحة لمناقشة رفض إسرائيل الالتزام بقرار مجلس الأمن الرقم ١٨٦٠ الذي دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة (الدايلي ستار، بيروت، ١٣/١/٢٠٠٩). وقد واجهت الدعوة القطرية من جديد معارضة مصرية وسعودية باعتبار أن القمة العربية الاقتصادية ستعقد في الكويت الأسبوع المقبل، ويمكن مناقشة العدوان الإسرائيلي على جانب هذه القمة (القدس العربي، لندن، ١٣/١/٢٠٠٩). واشتدت التجاذبات العربية مع قرار الخليج لعقد قمة خليجية طارئة في الرياض للبحث في العدوان الإسرائيلي على غزة، فيما أعلن عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية أن النصاب المطلوب لعقد القمة العربية التي دعت إليها قطر (١٥ بلداً) لم يكتمل

١ - العمل العربي المشترك

- عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً طارئاً في القاهرة بحثوا خلاله في إنهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وقد ندد الوزراء بالعدوان الإسرائيلي، وطالبوا حركتي حماس وفتح بعقد اجتماع حاسم وتشكيل حكومة وحدة وطنية لمواجهة العدوان. لكن الوزراء أعلنوا تأجيل موضوع عقد قمة عربية طارئة (طالبت كل من قطر وسورية بعقدها) وقرروا تشكيل وفد وزاري للتوجه إلى مجلس الأمن الدولي بهدف إصدار قرار بوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، ورفع الحصار عن القطاع وفتح المعابر المؤدية إليه (الأهرام، القاهرة، ١/٢٠٠٩).

- جدت قطر مطالبتها بعقد قمة عربية

(*) حرصاً من مركز دراسات الوحدة العربية على أن تشكل هذه اليوميات مشروعاً توثيقياً شاملاً يعتمد على البحوث العربية كمرجع أساسي، فقد تم توسيع إطارها ليضم ستة أبواب رئيسية هي: العمل العربي المشترك، العلاقات العربية - العربية، الصراع العربي - الإسرائيلي، العلاقات العربية - الدولية، المجتمع المدني العربي (الاتحادات العربية والمنظمات الشعبية والمؤتمرات القومية) وشؤون قطرية (التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية وفق تسلسلها الزمني ومكان الحدث).

العربية الذي قاطع قمة الدوحة أيضاً بأن الوضع العربي يعيش حالة من الفوضى الكبرى (القدس العربي، لندن، ١٧/١/٢٠٠٩).

- افتتحت في الكويت اجتماعات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية تحت عنوان «قمة التضامن مع الشعب الفلسطيني في غزة» بحضور ١٧ من الملوك والرؤساء والأمراء العرب. وعكست الجلسة الافتتاحية للقمة الانقسامات العربية، مع إعلان مصر والسلطة الفلسطينية والكويت والسعودية تمسكها بمبادرة السلام العربية، واعتبار سورية هذه المبادرة «في حكم الميتة» ودعوته العرب إلى دعم المقاومة الفلسطينية وعدم التشكيك في صدقيتها. لكن العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز قرر تجاوز الخلافات العربية والتقى في لقاء مصالحة الرئيس السوري بشار الأسد في إطار قمة مصغرة للمصالحة جمعت أيضاً أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني والرئيس المصري حسني مبارك وأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح والعاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة والعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني. وفي موقف يهدف إلى ردم الهوة بين المطالبين بتعليق مبادرة السلام العربية والمطالبين بالتمسك بها، أكد العاهل السعودي أن على إسرائيل أن تدرك أن الخيار بين الحرب والسلام لن يكون مفتوحاً في كل وقت، وأن مبادرة السلام العربية المطروحة على الطاولة اليوم لن تبقى على الطاولة إلى الأبد. وحيث شهداء غزة وأبطالها وصمودها وكل من بذل جهده وفكره لوقف النزف، خاصة الأشقاء في مصر. وحذر من خطورة استمرار الانشقاق الفلسطيني وانعكاسه على القضية الفلسطينية، داعياً إلى الوحدة التي تؤدي إلى النصر. وقال متوجهاً إلى القادة العرب من أجل المصالحة

(الحياة، بيروت، ١٥/١/٢٠٠٩). مع ذلك انعقدت القمة في الدوحة بمن حضر، وهم إلى جانب أمير قطر صاحب الدعوة، رؤساء سورية، الجزائر، لبنان، موريتانيا، السودان وجزر القمر، إضافة إلى ممثلين عن المغرب وجيبوتي والعراق وليبيا. وشارك في جانب من القمة الرئيس الإيراني محمود أحمد نجاد وموفد لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان. ومثل الجانب الفلسطيني خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، بعدما اعتذر محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية عن الحضور. وأكدت كل من قطر وموريتانيا خلال القمة تعليق علاقتهما مع إسرائيل احتجاجاً على عدوانها على غزة. وقد دعت القمة إلى تعليق المبادرة العربية للسلام، وإنهاء كل أشكال التطبيع مع إسرائيل ووضع حد لعدوانها على قطاع غزة والانسحاب من القطاع وفتح كل المعابر المؤدية إليه لتأمين دخول المساعدات الإنسانية. كما دعت إلى المصالحة بين الفلسطينيين وتأسيس صندوق خاص لإعادة الإعمار في قطاع غزة. وتعهد أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني تخصيص ٢٥٠ مليون دولار لإعادة إعمار غزة. وكان خالد مشعل قد أكد خلال جلسة الافتتاح أن حماس لن تقبل بشروط إسرائيل لوقف إطلاق النار على الرغم من كل الدمار في قطاع غزة. وشدد الرئيس السوري بشار الأسد على أن المبادرة العربية للسلام في «حكم الميتة» وأن إسرائيل كيان إرهابي لا يتكلم سوى بلغة الدم (أخبار الخليج، المنامة، ١٧/١/٢٠٠٩). وأعلن الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس الوزراء القطري ووزير الخارجية، أن رئيس السلطة الفلسطينية أبلغه بعدم حضوره القمة نتيجة الضغوط الهائلة التي مورست عليه، فيما اعترف عمرو موسى الأمين العام للجامعة

على تقديم كافة أشكال الدعم لمساعدة الشعب الفلسطيني وإعادة إعمار غزة، ورحبوا بالمساهمات التي تمّ الإعلان عنها في هذا الاجتماع. وكلف القادة وزراء الخارجية والأمين العام للجامعة العربية بمتابعة التشاور حول مستجدات هذا الموضوع والدفع بالجهود العربية لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية وتنقية الأجواء العربية بالبناء على مبادرة العاهل السعودي وما تم تحقيقه في قمة الكويت في هذا المجال (السفير، بيروت، ٢١/١/٢٠٠٩).

- أعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى أن ثلاث دول عربية وجمعية خيرية قطرية أبلغت الجامعة أنها ستقدم ملياراً و ٥٥٠ مليون دولار لإعادة إعمار قطاع غزة، موضحاً أنّ السعودية تعهدت بتقديم مليار دولار، فيما تعهدت قطر بتقديم ٢٥٠ مليون دولار، والجزائر ٢٠٠ مليون دولار، بالإضافة إلى ١٠٠ مليون دولار تعهدت بها هيئة خيرية قطرية (السفير، بيروت، ٢٧/١/٢٠٠٩).

٢ - العلاقات العربية - العربية

- أفرج القراصنة في الصومال عن باخرة النفط السعودية التي خطفوها منذ نحو شهرين وطالبوا بدفع فدية قيمتها ٢٥ مليون دولار للإفراج عنها. وقد تمت تسوية مطالب القراصنة، لكن المبلغ الفعلي الذي تسلمه القراصنة لم يعرف (الدائلي ستار، بيروت، ١٠/١/٢٠٠٩).

- اتفق قادة دول مجلس التعاون الخليجي في القمة الخليجية الطارئة التي عقدت في الرياض بدعوة من العاهل السعودي الملك عبد الله على تفادي الانشقاق خلال القمة الاقتصادية في الكويت، وعلى دعم المبادرة

العربية: «... يجب أن أكون صريحاً صادقاً مع نفسي ومعكم، فأقول إن خلافاتنا السياسية أدت إلى فرقتنا وانقسامنا وشتات أمرنا، وكانت هذه الخلافات ولا تزال عوناً للعدو الإسرائيلي الغادر، ولكل من يريد شق الصف العربي لتحقيق أهدافه الإقليمية على حساب وحدتنا وعزتنا وأماننا...إننا قادة الأمة العربية مسؤولون جميعاً عن الوهن الذي أصاب وحدة موقفنا وعن الضعف الذي هدد تضامننا... ومن هنا اسمحو لي أن أعلن باسمنا جميعاً أننا تجاوزنا مرحلة الخلاف وفتحنا باب الأخوة العربية والوحدة لكل العرب دون استثناء أو تحفظ...». وأعلن العاهل السعودي تقديم مليار دولار مساهمة في البرنامج المقترح من هذه القمة لإعادة إعمار غزة (النهار، بيروت، ٢٠/١/٢٠٠٩). وقد اختتمت القمة بإصدار إعلان اقتصادي تضمّن سلسلة قرارات تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، خصوصاً من خلال السعي إلى تحقيق الاتحاد الجمركي وإطلاق صندوق بملياري دولار لدعم المشاريع العربية الصغرى والمتوسطة، وقد قدمت الكويت ربع هذا المبلغ (النهار، بيروت، ٢١/١/٢٠٠٩). كما أصدرت القمة بياناً بشأن العدوان الإسرائيلي على غزة، توجّه فيه القادة العرب بتحية إكبار وإجلال إلى الشعب الفلسطيني في مقاومته الباسلة لمواجهة العدوان الإسرائيلي الغاشم، ونددوا بهذا العدوان الهمجي الذي أوقع الآلاف من الشهداء والجرحى، وأحدث دماراً هائلاً. وطالب القادة العرب بوقف العدوان الإسرائيلي والانسحاب فوراً من قطاع غزة وتثبيت وقف إطلاق النار ورفع الحصار الجائر، وحمّلوا إسرائيل المسؤولية القانونية عمّا ارتكبه من جرائم حرب، مع اتخاذ ما يلزم نحو ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم. كما أكدوا عزمهم

إطلاق الصواريخ من القطاع (واشنطن بوست، واشنطن، ٢٠٠٩/١/٤).

- اندلع قتال عنيف بين القوّات الإسرائيلية ومقاتلي حماس في المناطق الحضرية لغزة بعدما قررت القوات الإسرائيلية الاندفاع في هجومها البري إلى عمق قطاع غزة. وقد اجتمع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في رام الله مع رئيس السّلطة الفلسطينية محمود عباس، ودعا إلى وقف العنف. لكنه وجّه انتقادات إلى حماس، معتبراً أنه كان عليها ألا ترد بالصواريخ على الهجمات الإسرائيلية. أما رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الذي يقوم بجولة في المنطقة، فقد حمل إسرائيل المسؤولية بشكل أساسي عمّا آلت إليه الأمور في غزة، موضحاً أن حماس كانت قد وافقت على التهدئة المصرية وأوقفت إطلاق الصواريخ على أن يرفع الحصار عن غزة. لكن بدلاً من ذلك شددت إسرائيل حصارها الخانق وأمعنت في خرق شروط التهدئة (الدائلي ستار، بيروت، ٢٠٠٩/١/٦).

- ارتفعت الخسائر في الأرواح المدنية في غزة بشكل مثير مع استهداف العدوان الإسرائيلي المستشفيات ومدارس الأمم المتحدة التي لجأ إليها مئات المدنيين. وقد سقط أكثر من مئة مدني، بينهم ٤٢ مدنياً على الأقل استشهدوا بالقصف الإسرائيلي الذي استهدف ٣ مدارس تابعة للأمم المتحدة، وأصيب العشرات بجروح (الحياة، بيروت، ٢٠٠٩/١/٧).

- اجتمع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي مع الرئيس السوري في دمشق، داعياً إلى ممارسة الضغوط على حماس. وقد ردّ الرئيس السوري بالتأكيد أن الأزمة في غزة تكمن في العدوان الإسرائيلي الذي يجب أن يتوقف وفي الحصار الخانق المفروض على غزة (الحياة، بيروت، ٢٠٠٩/١/٧).

المصرية الهادفة إلى وقف إطلاق النار في غزة (الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٠٩/١/١٦).

- وصف الرئيس السوري بشار الأسد العلاقة بين سورية ومصر بأنها «باردة»، مؤكداً عدم وجود تعاون على المستوى السياسي بين البلدين. ورأى أن لقاء المصالحة مع (العاهل السعودي الملك عبدالله) على هامش قمة الكويت الاقتصادية بمثابة «كسر للجليد» (السفير، بيروت، ٢٠٠٩/١/٢٧).

- وافقت الحكومة السورية على تعيين ميشال الخوري سفيراً للبنان في دمشق وأرجأت تعيين سفيرها في لبنان إلى وقت آخر (النهار، بيروت، ٢٠٠٩/١/٢٨).

- أنهى وزير الدفاع اللبناني الياس المر زيارة لدمشق بحث خلالها مع نظيره السوري العماد حسن توركماني والرئيس السوري بشار الأسد في ملف ضبط الحدود اللبنانية - السورية (النهار، بيروت، ٢٠٠٩/١/٢٩).

٣ - الصراع العربي - الإسرائيلي

- رفضت الإدارة الأمريكية مشروع قرار تقدم به وزراء الخارجية العرب إلى مجلس الأمن الدولي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة بدعوى أن المشروع غير متوازن (القدس العربي، لندن، ٢٠٠٩/١/٢).

- ادعى إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي أن بعض القادة العرب أعربوا عن دعمهم للهجمات الإسرائيلية على حركة حماس. ولم يذكر أولمرت أسماء هؤلاء القادة (القدس العربي، لندن، ٢٠٠٩/١/٢).

- بدأت القوات الإسرائيلية هجوماً برياً واسعاً على قطاع غزة بعد ٨ أيام من الهجمات الجوية المتواصلة أخفقت خلالها في إيقاف

سوى المصالح الإسرائيلية (الدائلي ستار، بيروت، ١٠/١/٢٠٠٩).

- حذر حزب الله إسرائيل من مغبة استخدام ذريعة إطلاق الصواريخ من جنوب لبنان على إسرائيل لشنّ عدوان على لبنان (الدائلي ستار، بيروت، ١٢/١/٢٠٠٩).

- توعد إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي بضرب حماس بـ «قبضة حديدية»، فيما أكد إسماعيل هنية رئيس الحكومة الفلسطينية (المقال) أن غزة لن تسقط (الدائلي ستار، بيروت، ١٣/١/٢٠٠٩). وجاءت تهديدات أولمرت وسط تقارير تؤكد أن القوات الإسرائيلية المندفعة في مدينة غزة فشلت في إنجاز تقدم يذكر داخل المدينة (القدس العربي، لندن، ١٣/١/٢٠٠٩).

- حذت بوليفيا حذو فنزويلا وقررت قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل احتجاجاً على عدوانها الوحشي على غزة (الحياة، بيروت، ١٥/١/٢٠٠٩).

- أطلقت صواريخ من جنوب لبنان باتجاه إسرائيل للمرة الثانية في خلال أسبوع. واعتبرت الحكومة اللبنانية أن هذه المحاولات تهدف إلى دفع لبنان إلى مواجهة جديدة (مع إسرائيل) (الحياة، بيروت، ١٥/١/٢٠٠٩).

- اغتيل وزير الداخلية الفلسطينية في حكومة حماس سعيد صيام مع أفراد من عائلته بغارة جوية إسرائيلية بينما كان موجوداً في منزل شقيقه في مخيم جباليا للاجئين في غزة (الشرق الأوسط، لندن، ١٦/١/٢٠٠٩).

- وقّعت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس مع نظيرتها الإسرائيلية تسيبي ليفني اتفاقية تقوم الولايات المتحدة بموجبها باتخاذ إجراءات لمنع تدفق الأسلحة إلى

- ساد التوتر في الجنوب اللبناني عقب إطلاق ٣ صواريخ من الجنوب باتجاه المستوطنات الإسرائيلية. وردّ الجانب الإسرائيلي بقذائف معدودة. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن إطلاق الصواريخ، فيما بدأت السلطات اللبنانية التحري حول الحادث (الدائلي ستار، بيروت، ٩/١/٢٠٠٩).

- أصدر مجلس الأمن الدولي بإجماع ١٤ صوتاً وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت قراراً يحمل الرقم ١٨٦٠ يدعو إلى وقف فوري وثابت لإطلاق النار في قطاع غزة، يؤدي إلى انسحاب كامل للقوات الإسرائيلية من القطاع، وإمداد السكان بالتجهيزات والمساعدات الإنسانية. كما يدعو إلى إجراء مصالحة بين الفلسطينيين، ويطالب الدول الأعضاء ببذل الجهود لتوفير الترتيبات والضمانات لمنع تهريب السلاح وضمان إعادة فتح المعابر إلى غزة على أساس اتفاقية عام ٢٠٠٥، مرحباً بالجهود المصرية في هذا المجال. ويذكر القرار الذي صدر بعد مفاوضات صعبة لوزراء الخارجية العرب مع أعضاء مجلس الأمن، بضرورة بذل الجهود لدفع عملية السلام في المنطقة على أساس قيام دولة فلسطينية تعيش بسلام إلى جانب إسرائيل، كما يذكر بأهمية مبادرة السلام العربية (السفير، بيروت، ٩/١/٢٠٠٩).

- قرر الرئيس الفنزويلي هيغو شافيز قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل احتجاجاً على عدوانها الإرهابي على قطاع غزة، وطلب من السفير الإسرائيلي مغادرة كراكاس (السفير، بيروت، ٩/١/٢٠٠٩).

- تجاهلت إسرائيل قرار مجلس الأمن الرقم ١٨٦٠ الداعي إلى الوقف الفوري لإطلاق النار، وقررت مواصلة الهجوم على غزة. كذلك رفضت حماس تبني القرار باعتباره لا يخدم

العدوان على غزة (القدس العربي، لندن، ١٩ / ٢٠٠٩).

- عقد اجتماع دولي حول غزة في شرم الشيخ، أعرب خلاله المشاركون عن تأييدهم للرئيس المصري حسني مبارك في جهوده من أجل تثبيت وقف إطلاق النار في غزة. وشارك في الاجتماع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، والملك عبدالله الثاني العاهل الأردني، والرئيس التركي عبدالله غول، بالإضافة إلى رؤساء حكومات بريطانيا، وإيطاليا، وإسبانيا، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، والأمين العام للأمم المتحدة، والرئيس الفلسطيني محمود عباس، وعمرو موسى أمين عام الجامعة العربية (الأهرام، القاهرة، ١٩ / ١ / ٢٠٠٩).

- لاحظ أكثر من مراقب أن الجانب الإسرائيلي تحدث عن تدمير مؤسسات حركة حماس فيما استمر مقاتلو حماس في إطلاق الصواريخ، الأمر الذي يشير إلى أن مكاسب إسرائيل غير أكيدة (إنترناشيونال هيرالد تريبيون، باريس، ٢٠ / ١ / ٢٠٠٩).

- ذكر جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني أن أكثر من ٢٢ ألف مبنى إما دمرت أو لحقت بها أضرار، وقدر إجمالي قيمة الخسائر في غزة بما لا يقل عن ١,٩ مليار دولار (القدس العربي، لندن، ٢٠ / ١ / ٢٠٠٩).

- أعلنت منظمة العفو الدولية أن استخدام الجيش الإسرائيلي للقنابل الفسفورية في قطاع غزة «واضح وأكيد»، وذلك بعد أن زار فريق للمنظمة غزة واتهم إسرائيل بارتكاب جريمة حرب (القدس العربي، لندن، ٢٠ / ١ / ٢٠٠٩).

- دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون الذي زار قطاع غزة إلى محاسبة المسؤولين عن قصف مبان ومدارس تابعة

حماس عن طريق الأنفاق المتصلة بسيئات المصرية. وستقدم الولايات المتحدة بموجب الاتفاقية مساعدات تقنية، وتقوم بمهمة مراقبة حركة تهريب الأسلحة. وصرحت راييس بأن وقف تهريب السلاح من دول مثل إيران كان أحد شروط وقف إطلاق النار في غزة، وأن الدول الأوروبية الحليفة، ومن ضمنها بريطانيا وألمانيا وفرنسا، من المحتمل أن تنضم إلى القوات المكلفة بالرقابة. وسيعمل الجانبان الأمريكي والإسرائيلي على وضع التفاصيل لتشكيل قوة مراقبة الأسلحة (إنترناشيونال هيرالد تريبيون، باريس، ١٧ / ١ / ٢٠٠٩).

- أكد الرئيس المصري حسني مبارك، في إشارة إلى الترتيبات التي يجري الحديث عنها لمنع تهريب الأسلحة على طول حدود مصر - غزة، أن مصر ترفض أي وجود للقوات الأجنبية على أراضيها تحت أي ذريعة أو ظرف (الأهرام، القاهرة، ١٨ / ١ / ٢٠٠٩).

- أعلنت إسرائيل وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد في قطاع غزة منهيها عدوانها على القطاع الذي استمر ٢٢ يوماً. بدورها أعلنت حركة حماس وفصائل فلسطينية من دمشق وقفاً للنار، بعد ساعات من الإعلان الإسرائيلي، وطالبت بسحب القوات الإسرائيلية من القطاع في غضون أسبوع. وتحدثت مصادر أمنية فلسطينية عن استشهاد أكثر من ١٣٠٠ فلسطيني، وإصابة أكثر من ٥٣٠٠ آخرين في العدوان الإسرائيلي. وأكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة أن ٦٥ بالمئة من الشهداء هم من المدنيين. وقال ناطق عسكري إسرائيلي إن عشرة جنود قتلوا، وإن ٢٠٧ آخرين جرحوا في الحرب (النهار، بيروت، ١٩ / ١ / ٢٠٠٩). وأكد مسؤولون طبيون في غزة استشهاد أكثر من ٤١٠ أطفال و١٠٨ نساء في

للأمم المتحدة في قطاع غزة (القدس العربي)، لندن، ٢١/١/٢٠٠٩).

- أجرى الرئيس الأمريكي باراك أوباما في اليوم الأول لولايته اتصالات بعدد من قادة الشرق الأوسط، وتعهد لهم بالعمل «بصورة فعالة» من أجل السلام في المنطقة. وقد اتصل هاتفياً بالرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت والرئيس المصري حسني مبارك والعاقل الأردني الملك عبد الله (القدس العربي)، لندن، ٢٢/١/٢٠٠٩).

- اقترحت القاهرة على الفصائل الفلسطينية التوصل إلى اتفاق ينهي الانقسام الداخلي بحلول الثاني والعشرين من شباط/ فبراير المقبل، عارضة في هذا الإطار جدول أعمال يمتد حتى الأول من آذار/ مارس المقبل لتشكيل حكومة وحدة وطنية، فيما قدمت لحركة حماس جدول أعمال آخر بشأن تثبيت وقف إطلاق النار، يبدأ في الخامس من شباط/ فبراير لينتهي باتفاق على تهدئة كاملة، ربطتها إسرائيل بشروط جديدة بينها إقامة حزام أمني جديد في غزة، إضافة إلى إطلاق سراح الجندي جلعاد شاليت (السفير، بيروت، ٢٧/١/٢٠٠٩).

- بدأ المبعوث الأمريكي الخاص إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل جولته الأولى في المنطقة بمحادثات مع المسؤولين في القاهرة، من أجل تثبيت وقف النار في قطاع غزة والبحث في وسائل منع تهريب السلاح إلى القطاع. وتزامناً مع بدء ميتشل مهمته، اهتز وقف النار في غزة عقب تفجير عبوة ناسفة بسيارة جيب إسرائيلية، مما أدى إلى مقتل جندي وإصابة ثلاثة آخرين بجروح، وردت إسرائيل بغارة جوية وبتوغل دبابات في القطاع (النهار)، بيروت، ٢٨/١/٢٠٠٩). وانتقل ميتشل إلى

إسرائيل آتياً من القاهرة، وصرح بأن «وقفاً طويلاً للأمد للنار في قطاع غزة يجب أن يستند إلى وقف عمليات تهريب الأسلحة إلى القطاع ووقف الأعمال العدائية وفتح المعابر الحدودية على أساس الاتفاق الموقع عام ٢٠٠٥». والتقى ميتشل رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، مؤكداً أهمية تثبيت وقف النار. أما أولمرت، فجدد بعد اللقاء قوله بأن فتح المعابر في قطاع غزة يجب أن يكون مربوطاً بتسوية قضية جلعاد شاليت الجندي الإسرائيلي الأسير لدى حركة حماس (النهار، بيروت، ٢٩/١/٢٠٠٩). والتقى ميتشل في رام الله رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وصرح بأن النجاح في وقف تهريب السلاح إلى غزة يتطلب إيجاد آلية تسمح بتدفق السلع المشروعة إلى غزة بمشاركة السلطة الفلسطينية (الشرق الأوسط، لندن، ٣٠/١/٢٠٠٩).

- رفض رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل الشروط الإسرائيلية لفتح المعابر في مقابل إطلاق الجندي الأسير لدى الحركة جلعاد شاليت، ووعده «مفاجأة» لبناء مرجعية جديدة بدلاً من منظمة التحرير الفلسطينية (النهار، بيروت، ٢٩/١/٢٠٠٩). وقد نددت حركة فتح بكلام مشعل (الشرق الأوسط، لندن، ٣٠/١/٢٠٠٩).

- عبّر رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان عن استيائه من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، حيث اتهم الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس على مرأى من العالم، بأنه «يعرف جيداً كيف يقتل الفلسطينيين» في غزة، وبادر إلى مغادرة الجلسة المشتركة معه، مستهجناً تصفيق المشاركين لكلمة بيريس في المنتدى (السفير، بيروت، ٣٠/١/٢٠٠٩).

الغيط اتهامه لإيران برفع التوتر في المنطقة، واعتبر أن سياسة طهران خلال الحرب على غزة هدفت إلى دفع مصر للمشاركة في حرب في الشرق الأوسط (النهار، بيروت، ٢٩/١/٢٠٠٩).

- ذكرت القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي أن السلطات القبرصية احتجزت باخرة كانت تحمل صواريخ من إيران إلى سورية استجابة لطلب أمريكي بحجز الباخرة. ولم تؤكد سورية أو مصادر أخرى هذه الأنباء حتى الآن (السفير، بيروت، ٣٠/١/٢٠٠٩).

الوضع في العراق

- قتل أكثر من ٢٤ من زعماء العشائر في هجوم انتحاري في منزل أحد المشائخ السنّة في جنوب بغداد (نيويورك تايمز، نيويورك، ٣/١/٢٠٠٩).

- انخفض عدد قتلى الجنود الأمريكيين عام ٢٠٠٨ إلى ٣١٤ قتيلاً بالمقارنة مع عدد قتلى عام ٢٠٠٧ الذي بلغ ٩٠٤. وقد وصل عدد قتلى الجنود الأمريكيين منذ غزو العراق إلى ٤٢٢١ (الشرق الأوسط، لندن، ٤/١/٢٠٠٩).

- أفاد تقرير صادر عن البنثاغون أن اهتمامات المواطنين في العراق باتت تتركز على توفير خدمات المياه والكهرباء والصحة والغذاء بدلاً من الأمن (لوس أنجلوس تايمز، لوس أنجلوس، ١٤/١/٢٠٠٩).

- أعلن تقرير أمريكي جديد صادر عن المفتش العام أن نحو ٧٢٢ مليون دولار أمريكي من العقود لإعادة إعمار العراق تعرضت لتغيرات عديدة نظراً إلى ارتفاع كلفة المشاريع أو الفشل في تنفيذها وفق الجداول المرسومة لها أو

٤ - العلاقات العربية - الدولية

- بحث رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي مع الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد في طهران ما تم إحرازه من تقدم في العراق. وأكد المالكي أن العراق يحتاج إلى مزيد من الروابط السياسية مع جيرانه خدمة للمصالح المشتركة (نيويورك تايمز، نيويورك، ٤/١/٢٠٠٩). وقد استقبل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي، المالكي وحذره من الوعود الأمريكية التي لا يمكن الوثوق بها (الشرق الأوسط، لندن، ٥/١/٢٠٠٩).

- تسلّم الرئيس الأمريكي باراك أوباما مهامه في احتفال حاشد أعلن خلاله أن عهده سوف يكون بممارساته ومسلماته قطيعة واضحة مع إرث سلفه جورج بوش وسياساته، داخلياً وخارجياً. ولخص جوهر سياسته تجاه العراق بقوله: «سنباشر بترك العراق لأهله بطريقه مسؤولة». وأكد أن العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي تستند إلى المصالح المشتركة والاحترام المتبادل (النهار، بيروت، ٢١/١/٢٠٠٩).

- شكلت السلطات الإيرانية لجنة أطلق عليها اللجنة المركزية لإعادة إعمار قطاع غزة، ووجهت اتهامات إلى مصر بالحيلولة دون وصول المساعدات الإيرانية إلى غزة (القدس العربي، لندن، ٢٢/١/٢٠٠٩).

- أكد الرئيس السوري بشار الأسد وجود اتصالات بين الإدارة الأمريكية الجديدة وسورية، لكنه أشار إلى أنه من المبكر الحديث عن مسار مستقبل العلاقات الثنائية (السفير، بيروت، ٢٧/١/٢٠٠٩).

- جدد وزير الخارجية المصري أحمد أبو

المحافظات وسط دعوات مناهضة للطائفية
(لوس أنجلوس تايمز، لوس أنجلوس، ٣١ /
٢٠٠٩/١).

٥ - المجتمع المدني

- ندّدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان
باستخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي للأسلحة
المحرمة دولياً في عدوانها على قطاع غزة،
وخاصة الفسفور الأبيض. ورحبت المنظمة
باستجابة مندوبة الأمم المتحدة السامية لحقوق
الإنسان نافي بيلاي لمطالب منظمات حقوق
الإنسان العالمية بإجراء تحقيق مستقل في
جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل في عدوانها
على غزة (بيان صادر عن المنظمة، القاهرة،
٢٠٠٩/١/١١).

٦ - شؤون قطرية

عمّان

- أعلن رئيس لجنة المتابعة لـ «المبادرة
الوطنية للإصلاح» أرحيل الغرابية نائب الأمين
العام لحزب جبهة العمل الإسلامي أن مئة
شخصية وطنية أردنية قررت تأسيس «جبهة
وطنية موسعة تعمل بشكل متكامل لتحويل
الأردن إلى ملكية دستورية بوسائل سلمية
وديمقراطية»، وذلك من أجل حماية الأردن
وتأمين مستقبل أبنائه في هذه الأوقات العصيبة
واللحظات الحرجة التي تفوح منها رائحة
المؤامرة الكبرى التي تستهدف تصفية القضية
الفلسطينية وتغيير خريطة المنطقة (النهار،
بيروت، ٢٠٠٩/١/٢٠).

طرابلس

- أعلن الزعيم الليبي معمر القذافي أن ليبيا
تدرس تأمين شركات النفط الأجنبية بسبب

لقصر النظر في رؤى تنفيذها (واشنطن
بوست، واشنطن، ٢٠٠٩/١/١٤).

- أظهرت الاستعدادات الجارية لإجراء
انتخابات مجالس المحافظات في العراق أن هذه
الانتخابات ستشكّل الاختبار الحاسم لنوري
المالكي رئيس الوزراء العراقي لتعزيز سلطة
الحكومة المركزية (واشنطن بوست، واشنطن،
٢٠٠٩/١/١٤).

- قتل جندي أمريكي في تفجير عبوة
ناسفة زرعت على جانب الطريق في شرق بغداد
(واشنطن بوست، واشنطن، ٢٠٠٩/١/١٩).

- أعلن غوردن براون رئيس الوزراء
البريطاني أن نحو ٤٠٠ جندي بريطاني فقط
سيبقون في العراق بعد نهاية تموز/يوليو المقبل
للمساهمة في تدريب القوات العراقية (الدائلي
ستار، بيروت، ٢٠٠٩/١/١٩).

- حذر رئيس إقليم كردستان مسعود
البارزاني، لدى لقائه زعماء عشائر عربية في
أربيل، من أن استقرار العراق «لن يكون عبر
معاداة الأكراد»، موضحاً في الوقت عينه أنه لا
يدعو إلى «الانفصال»، وقال: «نحن لا ندعو إلى
انفصال أي جزء من العراق، نريد وحدة البلد
وتعزيز الوحدة الوطنية، ولكن بأساليب
ديمقراطية اختيارية» (النهار، بيروت، ٢٠٠٩/١/٢٠).

- جدّد رئيس الوزراء العراقي نوري
المالكي دعوته إلى «تغيير الدستور» بما يحفظ
وحدة العراق، فيما أعلنت المفوضية العليا
المستقلة للانتخابات فشل حملة جمع التوقيعات
اللازمة لإجراء استفتاء على تحويل محافظة
البصرة الغنية بالنفط إقليمياً (النهار، بيروت،
٢٠٠٩/١/٢٢).

- بدأ العراقيون انتخابات مجالس

احتجاجاً على قيام الادعاء العام البحريني بتوجيه تهمة محاولة الإطاحة بنظام الحكم إلى ثلاثة ناشطين (القدس العربي، لندن، ٣٠ / ١ / ٢٠٠٩).

القاهرة

- استنكر المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في مصر محمد مهدي عاكف، المساعي الدولية والإقليمية لمنع إدخال الأسلحة إلى قطاع غزة المعتدى عليه، معتبراً أن تسليح المقاومة «فرض شرعي» (السفير، بيروت، ٣٠ / ١ / ٢٠٠٩).

مقديشو

- انتخب في جيبوتي الشيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الجناح المعتدل للمحاكم الإسلامية، رئيساً جديداً للصومال، خلفاً للرئيس المستقيل عبد الله يوسف. وتعهد الشيخ شريف تشكيل حكومة وطنية موسعة، داعياً كل الفصائل الصومالية المسلحة في البلاد، وخاصة حركة الشباب الإسلامية المتشددة (التي تتوسع عسكرياً في البلاد) إلى الانضمام إلى اتفاقية المصالحة التي تم التوصل إليها في جيبوتي مع الحكومة الانتقالية السابقة برعاية الأمم المتحدة. وجاء انتخاب الشيخ شريف بعد نحو أسبوع من انسحاب القوات الإثيوبية من الصومال التي شنت حملة عسكرية ضد المحاكم الإسلامية منذ سنتين، وأبعدت قياداتها إلى الخارج (ميدل إيست أون لاين، ٣١ / ١ / ٢٠٠٩).

هبوط أسعار الخام، وأشار إلى أن طرابلس ربما لن يكون بمقدورها أيضاً التقييد بالحصص الإنتاجية لمنظمة أوبك لأن النفط هو مصدرها الرئيسي للدخل (القدس العربي، لندن، ٢٢ / ١ / ٢٠٠٩).

بيروت

- عقدت الجولة الرابعة من الحوار بين القيادات اللبنانية المختلفة حول الاستراتيجية الدفاعية دون التوصل إلى نتيجة حاسمة سوى التوافق على عقد جولة جديدة من الحوار في الثاني من آذار/مارس المقبل (السفير، بيروت، ٢٧ / ١ / ٢٠٠٩).

الخرطوم

- أكد الرئيس السوداني عمر حسن البشير رفضه التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية بشأن دارفور. وحول اعتقال حسن الترابي الذي كان طالب البشير بتسليم نفسه إلى المحكمة الدولية، أشار البشير إلى أن اعتقاله ليس بسبب إبداء رأيه، بل لاتصاله بأحزاب مشبوهة تسعى إلى ضرب الوحدة الوطنية (الشرق الأوسط، لندن، الطبعة الإنكليزية) ٢٩ / ١ / ٢٠٠٩).

المنامة

- استخدمت قوات الشرطة البحرينية الغاز المسيل للدموع لتفريق عشرات المتظاهرين الذين خرجوا إلى الشوارع في أماكن متفرقة من البلاد، لليوم الثالث على التوالي

بليوغرافيا الوحدة العربية

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.
ص. ٢٨٨

انظر أيضاً: ٥٤

دوريات

- ٧ - جحا، ميشال. «بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد قسطنطين زريق: قسطنطين زريق (١٩٠٩-٢٠٠٠): سيرته وكتابه». **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩، ص ١٢٢-١٣٤.
- ٨ - الجمال، أحمد مختار. «القاموس السياسي المعاصر (الحلقة السابعة)». **شؤون عربية**: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨، ص ٨٨-٩٦.
- ٩ - ———. «ماذا يعني أوباما للعالمين العربي والإسلامي؟» **شؤون عربية**: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨، ص ٤٧-٥٥.
- ١٠ - حافظ، زياد. «بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد قسطنطين زريق: قسطنطين زريق والفكر القومي: حداثة فكره». **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩، ص ٩٩-١١٢.
- ١١ - حسيب، خير الدين. «افتتاحية العدد: حول العنوان الإسرائيلي على غزة: «مكاسب تكتيكية وفشل استراتيجي»». **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩، ص ٦-٩.
- ١٢ - الحمداي، قطان أحمد سليمان. «الفدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي». **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩، ص ٢٥-٤٧.

مصنفات عامة، مراجع ووثائق

دوريات

١ - «نشاط مركز دراسات الوحدة العربية خلال العام ٢٠٠٨ والمتوقع خلال العام ٢٠٠٩». **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩، ص ١٣٥-٢١٠.

فكر قومي وسياسة

كتب

- ٢ - أبو عامر، عدنان. **ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٨. ٣٥٨ ص.
- ٣ - أميتاي، يوسي. **اليسار المصري والصراع العربي الإسرائيلي**، ١٩٤٧-١٩٧٨. ترجمة عمرو زكريا وعبد الحميد عثمان. القاهرة: دار ابن لقمان، ٢٠٠٨. ٤٧٢ ص.
- ٤ - الدين، أحمد [وآخرون]. **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية**. منسق ومحزر علي خليفة كوارى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. ٤٣٠ ص. (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)
- ٥ - الفيلاي، عبد اللطيف. **المغرب والعالم العربي**. تقديم هوبير فيدرين. الدار البيضاء: الدار المغربية، ٢٠٠٨. ٢٦٤ ص.
- ٦ - لبيض، سالم. **الهوية: الإسلام، العربية، التونسية**.

٢٦ - كوردسمان، أنتوني. «الحرب على غزة: انتصارات تكتيكية وهزيمة استراتيجية»، **المستقبل العربي**: العدد ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٢١٨-٢٢١.

٢٧ - كيالي، ماجد. «القضايا الإستراتيجية العربية: تعارض في المصالح وتنافس في السياسات»، **شؤون عربية**: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨. ص ١٤-٢٣.

٢٨ - محمود، صدقي. «تركيا في السياق العالمي والأوروبي (دراسة تحليلية للتأثيرات العالمية والإقليمية)»، **التعاون**: السنة ٢٢، العدد ٦٦، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٢٤٧-٢٧٩.

٢٩ - المصري، شفيق. «ماذا بعد الحرب على غزة؟»، **الاقتصاد والأعمال**: السنة ٣٠، العدد ٣٥٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٣٨-٣٩.

٣٠ - مطر، جميل. «بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد قسطنطين زريق: قسطنطين زريق: يضع شروط القضاء على التخلف»، **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ١١٦-١٢١.

٣١ - نافعة، حسن. «إسرائيل والمبادرة العربية.. حسابات اليوم التالي»، **القدس**: السنة ١١، العدد ١٢١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ١٦-٢٠.

انظر أيضاً: ٢٧، ٦٧، ٨٧

مراجعة كتب

٣٢ - الربيعي، فاضل. «ما بعد الاستشراق: الغزو الأمريكي للعراق وعودة الكولونياليات البيضاء»، **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ٥، شتاء ٢٠٠٩. ص ١٩٤-٢٠٠. (يوسف مكي)

٣٣ - ريتز، سكوت. «إستهداف إيران»، **شؤون عربية**: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨. ص ٢٣٠-٢٣٦. (عماد الدين حلمي عبد الفتاح)

٣٤ - زلوم، عبد الرحمن يحيى. «أمريكا بعيون عربية»، **شؤون عربية**: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨. ص ٢٢٧-٢٤٢. (عصام تمام عثمان)

انظر أيضاً: ٩٩

اقتصاد

كتب

٣٥ - عبد المهدي، عادل. **الثوابت والمتغيرات في التاريخ الاقتصادي للبلاد الإسلامية**. بيروت: الدار العربية للعلوم-ناشرون، ٢٠٠٩. ٦٠٤ ص.

دوريات

٣٦ - بارودي، لباس. «الأزمة المالية العالمية: إنقاذ البنوك الكبرى شرط لنجاح برامج التحفيز الاقتصادي».

١٣ - حنفي، ساري. «التطهير المكاني: محاولة جديدة لفهم استراتيجيات المشروع الكولونيالي الإسرائيلي»، **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٦٧-٨٤.

١٤ - رفعت، سعيد. «السياسات العربية: تحركات منفردة وإستراتيجية مفتقدة»، **شؤون عربية**: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨. ص ٦-١٣.

١٥ - زيادة، رضوان جودت. «الانتخابات الأمريكية والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط»، **شؤون عربية**: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨. ص ٣٨-٤٦.

١٦ - عبد المجيد، وحيد. «مأزق القاهرة والاعتدال العربي»، **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٢١٥-٢١٧.

١٧ - عزباوي، يسري أحمد. «العلاقات التركية-العربية: فرص للتقارب التركي-الخليجي»، **التعاون**: السنة ٢٢، العدد ٦٦، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٢٠٧-٢٤٥.

١٨ - عسيلة، صبحي. «فرص التسوية السورية الإسرائيلية في ظل إدارة أوباما»، **القدس**: السنة ١١، العدد ١٢١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٢١-٢٦.

١٩ - عطوان، خضر عباس. «نحو نظام عربي فاعل.. منظور سياسي: هل يمكن تشكيل المستقبل العربي؟»، **شؤون عربية**: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨. ص ٢٤-٣٥.

٢٠ - العظمة، عزيز. «بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد قسطنطين زريق: استجلاء العلاقة بين الفكر القومي والسياسة»، **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ١١٢-١١٥.

٢١ - العناني، خليل. «الأثار السياسية للأزمة المالية العالمية: العرب وأمريكا.. بين النموذج ونقيضه»، **شؤون عربية**: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨. ص ٥٨-٦٨.

٢٢ - العوضي، هشام. «صراع على الشرعية: الإخوان المسلمون ومبارك (١٩٨٢-٢٠٠٧)»، **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٢٥٣-٢٦٧.

٢٣ - العيسوي، إبراهيم. «مأساة غزة: العار ورد الاعتبار»، **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٢١١-٢١٤.

٢٤ - غالي، إبراهيم. «إسرائيل وإدارة أوباما.. إيران المتغير الحاسم»، **القدس**: السنة ١١، العدد ١٢١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٢٧-٣٢.

٢٥ - قرم، جورج. «بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد قسطنطين زريق: هل تخطى الزمن فكر قسطنطين زريق؟»، **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٩٦-٩٨.

- ٤٩ - «المصارف العربية العام ٢٠٠٩: هل تتجح في تجاوز تداعيات الأزمة؟» **الاقتصاد والأعمال**: السنة ٢٠، العدد ٣٥٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩، ص ٤٦-٤٨.
- ٥٠ - مصيقر، عبد الرحمن عبيد. «مواجهة طوارئ نقص الغذاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية». **التعاون**: السنة ٢٢، العدد ٦٦، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ص ١٥٥-١٧٩.
- ٥١ - نوير، طارق. «تأثير تعاملات الأجانب على أداء البورصة المصرية». **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**: السنة ١١، العدد ١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ص ٧-٣٥.
- انظر أيضاً: ١٧، ٢١، ٢٨

مراجعة كتب

- ٥٢ - السيد علي، عبد المنعم. «الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة». **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩، ص ٢٢٣-٢٢٧. (منير الحمش)

اجتماع

كتب

- ٥٣ - أبو زيد، أحمد. **الوعي بالمجتمع: التاريخ الفكري لمصر القرن العشرين**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩. ٢٩٦ ص.
- ٥٤ - شعبان، عبد الحسين. **نوافذ وألغام: المجتمع المدني الوجه الآخر للسياسة**. عمان: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩. ٢٨٤ ص.
- ٥٥ - قنديل، أماني. **الشراكة الاجتماعية ومسؤولية الجمعيات الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون: دراسة ميدانية**. المنامة: مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، المكتب التنفيذي، ٢٠٠٨. ١٦٣ ص. (سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية: ٤٦)
- ٥٦ - يسين، السيد. **الخريطة المعرفية للمجتمع العالمي: من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة**. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨. ٢٩٩ ص.

دوريات

- ٥٧ - بن مسعود، المعز. «الاستثمار في المهبة والإبداع: أساس تقاس به تنمية الأمم وتبنى على فكره الحضارات» **شؤون عربية**: العدد ١٢٦، شتاء ٢٠٠٨، ص ٩٧-١١٢.
- ٥٨ - بوعزيزي، محسن. «سيمولوجيا مدينة تونس». **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ٥، شتاء ٢٠٠٩، ص ١٠٣-١١٦.

- الاقتصاد والأعمال**: السنة ٣٠، العدد ٣٥٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩، ص ٤٤-٤٥.
- ٣٧ - بيبرس، سامية. «قراءة تحليلية في الاتحاد من أجل المتوسط: رؤية عربية». **شؤون عربية**: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨، ص ١٥٢-١٧٢.
- ٣٨ - الثنيان، عبد الله بن ثنيان. «الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (رؤية مستقبلية)». **التعاون**: السنة ٢٢، العدد ٦٦، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٨٥-١٥٣.
- ٣٩ - جمال، وائل. «التداعيات الاقتصادية للأزمة المالية العالمية: الأزمة الاقتصادية العالمية والعالم العربي: نهاية نموذج». **شؤون عربية**: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨، ص ٦٩-٧٧.
- ٤٠ - سايا، إلياس. «الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها». **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩، ص ١٠-٢٤.
- ٤١ - الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية. «الاستثمار الزراعي الخارجي: استراتيجية بعيدة المدى للأمن الغذائي لدول مجلس التعاون». **التعاون**: السنة ٢٢، العدد ٦٦، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ص ١٨١-١٩٩.
- ٤٢ - شمت، نيفين حسين. «صناعة الأدوية في الدول العربية: الواقع والتحديات». **شؤون عربية**: العدد ١٢٦، شتاء ٢٠٠٨، ص ٢٧-٢٢٧.
- ٤٣ - علي، عبد القادر. «ملخص وقائع المؤتمر السنوي الخامس عشر لمنتدى البحوث الاقتصادية حول «الإصاف والتنمية الاقتصادية» (القاهرة: ٢٣-٢٥ نوفمبر ٢٠٠٨)». **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**: السنة ١١، العدد ١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ص ٣٧-٤٣.
- ٤٤ - العويشقي، عبد العزيز حمد. «السوق الخليجية المشتركة من الحلم إلى الواقع». **التعاون**: السنة ٢٢، العدد ٦٦، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ص ١٣-٨٢.
- ٤٥ - غلانز، جيمس وت. كريستيان ميلر. «فضائح إعادة إعمار العراق». **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩، ص ٢٢٨-٢٣٢.
- ٤٦ - غنطوس، إلياس. «قمة الكويت الاقتصادية... وماذا بعد؟» **الاقتصاد والأعمال**: السنة ٣٠، العدد ٣٥٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩، ص ٣٢-٣٤.
- ٤٧ - القويز، عبد الله بن إبراهيم. «مطالعات في جدول أعمال القمة المقبلة لجموعه العشرين». **الاقتصاد والأعمال**: السنة ٣٠، العدد ٣٥٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩، ص ٥٠-٥٤.
- ٤٨ - الكفري، مصطفى العبد الله. «نهاية الليبرالية الجديدة». **شؤون عربية**: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨، ص ٧٨-٨٦.

العربي: دبي والرياض أنموذجان». **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ٥، شتاء ٢٠٠٩. ص ١٨٦-١٩٠. (باقر النجار)

٧١ - بنيتو، سارة كارمونا. «البيغاء في شوارع الدار البيضاء». ترجمة عبد الصمد الديلمي؛ مراجعة عزيز المستقيم. **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ٥، شتاء ٢٠٠٩. ص ١٦٣-١٧٤. (عبد الله هرمار)

٧٢ - Longuenesse, Elisabeth. «Professions et société au Proche-Orient: Déclin des élites, crise des classes moyennes.»

إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع: العدد ٥، شتاء ٢٠٠٩. ص ٢٠١-٢٠٢. (ساري حنفي)

٧٣ - Roy, Oliver. «Secularism Confronts Islam.» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ٥، شتاء ٢٠٠٩. ص ١٩١-١٩٣. (ربي صالح)

بيئة

دوريات

٧٤ - المقدادي، كاظم. «الوطن العربي: انتشار أمراض السرطان والمشكلات البيئية القائمة». **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٨٥-٩٥.

قانون

دوريات

٧٥ - شلبي، علاء. «ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيلييين.. القانون كبعد آخر في الصراع». **القدس**: السنة ١١، العدد ١٢١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٦٦-٧٤.

تربية وتعليم

دوريات

٧٦ - بوعزة، محمد. «في مراجعة الإصلاح: الميثاق، التكوين، الإدارة». **فكر ونقد**: السنة ١٠، العدد ١٠٠، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٣٧-٤٢.

٧٧ - بيشو، عمر. «إشكاليات تدبير الكفايات منهاجياً: التعليم الابتدائي نموذجاً». **فكر ونقد**: السنة ١٠، العدد ١٠٠، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٥١-٥٧.

٧٨ - تنافعت، محمد. «علم النفس المعرفي وقضايا التعلم والاكتساب». **فكر ونقد**: السنة ١٠، العدد ١٠٠، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٦٣-٧٠.

٧٩ - مهدهاد، الزبير. «نحو إنشاء مجتمع قارئ (أهمية المبادرة في تدمير العوائق)». **فكر ونقد**: السنة ١٠، العدد ١٠٠، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٤٣-٤٩.

٥٩ - تشاندلر، دانيال. «السيمائية: نظرة إلى المستقبل والماضي». ترجمة طلال وهبه. **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ٥، شتاء ٢٠٠٩. ص ٨٩-١٠٢.

٦٠ - الركراكي، السعيد. «الفئات المهمشة بين سيرورة الإجتثاث وأزمة الدولة الوطنية (المجتمعات العربية الحديثة نموذجاً)». **فكر ونقد**: السنة ١٠، العدد ١٠٠، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ١٢-١٢.

٦١ - سايدمان، ستيفن. «شوارع بيروت: الذات والمواجهة مع «الأخر»». ترجمة مها بحبوح. **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ٥، شتاء ٢٠٠٩. ص ٤١-٦٩.

٦٢ - سوجيتا، سايكو. «العناية الاجتماعية: احتياجاتها وتوفير خدماتها في لبنان». **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ٥، شتاء ٢٠٠٩. ص ١٣٩-١٤٨.

٦٣ - الصويان، سعد. «البداءة والبدائية: إعادة نظر في النموذج الخلدوني». **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ٥، شتاء ٢٠٠٩. ص ٧٠-٨٨.

٦٤ - طرابلسي، فواز. «المجالات العامة والفضاء الحضري: مقارنة نقدية مقارنة». ترجمة مها بحبوح. **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ٥، شتاء ٢٠٠٩. ص ٣٦-٤٠.

٦٥ - العدوني، عصام. «المجتمع المدني في المغرب: المفهوم والسياق». **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ٥، شتاء ٢٠٠٩. ص ١٤٩-١٦٠.

٦٦ - مكرزل، رنا وصونيا فارس. «نقد لمقالة «الدوافع والدلالات المتعلقة بموضة الثياب في الحياة اليومية عن اللبنانيين» لرانية سعد». **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ٥، شتاء ٢٠٠٩. ص ٢٠٥-٢٠٧.

٦٧ - منظمة مراقبة حقوق الإنسان. «محرومون ومهددون بالخطر: الأزمة الإنسانية في قطاع غزة». **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٢٢٢-٢٢٧.

٦٨ - مريميه، فرانك. «السوق والتمدد في العالم العربي». ترجمة جميل قاسم. **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ٥، شتاء ٢٠٠٩. ص ٩-٢٥.

٦٩ - النعيم، عزيزة عبد الله. «الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية: دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض». **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ٥، شتاء ٢٠٠٩. ص ١١٧-١٣٦.

انظر أيضاً: ١٣، ٨٩، ٩٨

مراجعة كتب

٧٠ - البشر، بدرية. «وقع العولمة في مجتمعات الخليج

مراجعة كتب

٨٠ - بورديو، بيار وجان-كلود باسرون. «إعادة الإنتاج: في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم»، ترجمة ماهر تريمش؛ مراجعة سعود الولي. إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع: العدد ٥، شتاء ٢٠٠٩. ص ١٧٥-١٨٥. (علي أسعد وطفة)

ثقافة

كتب

٨١ - إبراهيم، نهلة. الثقافة في مواجهة العصر (قضايا سوسيولوجية معاصرة في علم الاجتماع الثقافي). القاهرة: دار العالم العربي، ٢٠٠٨. ٢٩٠ ص.

٨٢ - سالم، فاطمة الزهراء. نحو هوية ثقافية عربية إسلامية: التدايمات والتحويلات والتصورات. القاهرة: دار العالم العربي، ٢٠٠٨. ٣٥٢ ص.

٨٣ - عبد الغني، مصطفى. مستقبل الفكر العربي (تحويلات الواقع). القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩. ٣٢٧ ص.

٨٤ - عبد الهادي، زين. نقد العقل المصري المعاصر. القاهرة: مؤسسة شمس للنشر والإعلام، ٢٠٠٩. ١٨٠ ص.

٨٥ - عمارة، محمد. المشروع الحضاري الإسلامي. القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٨. ٢٠٨ ص.

انظر أيضاً: ٥٣، ٥٦

دوريات

٨٦ - حسن، عمار علي. «دور فن الكاريكاتير العربي في المقاومة المدنية المسلحة» شؤون عربية: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨. ص ١٣٩-١٤٩.

٨٧ - حيدر، قادري أحمد. «ناجي العلي: الوطن والفن في الممارسة السياسية». المستقبل العربي: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٤٨-٦٦.

٨٨ - الخميسي، فتحي. «الموسيقى العربية تبحث عن علومها» شؤون عربية: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨. ص ١٢٨-١٣٨.

٨٩ - سالم، صلاح. «جذور الاستقطاب الثقافي في المجتمعات العربية المعاصرة» شؤون عربية: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨. ص ١١٣-١٢٥.

فلسفة وعلم نفس

كتب

٩٠ - مفرج، جمال. الإرادة والتأويل: تغلغل النيئتشوية في الفكر العربي. بيروت: الدار العربية للعلوم-

ناشرون؛ الجزائر: منشورات الاختلاف، ٢٠٠٨. ص ١١٨.

دوريات

٩١ - ابن عدي، يوسف. «جدلية النصي والتأويل». فكر ونقد: السنة ١٠، العدد ١٠٠، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٨٩-٩٦.

أدب ولغة

مراجعة كتب

٩٢ - عويجان، ناجي. «تطور صورة الشرق في الأدب الإنجليزي». المستقبل العربي: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ٢٢٨-٢٤٢. (ماجد صالح السامرائي)

علوم وتقانة

دوريات

٩٣ - ابن عبد الحميد، عمر زرفاوي. «العصر الرقمي وثورة الوسيط الإلكتروني» فكر ونقد: السنة ١٠، العدد ١٠٠، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ص ٢١-٣٣.

٩٤ - ديراني، إياذ. «شركات الاتصالات العربية والأزمة: توسع، ترقب وندم». الاقتصاد والأعمال: السنة ٣٠، العدد ٣٥٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ص ١٢٢-١٢٤.

٩٥ - الزعفروري، عمر. «التكنولوجيا الحديثة ومعضلات التنمية في المجتمعات التابعة» شؤون عربية: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨. ص ١٧٣-١٨٥.

٩٦ - فياض، خالد. «العالم العربي والمجتمع المعلوماتي» شؤون عربية: العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨. ص ١٨٦-٢٠٦.

إعلام واتصال

كتب

٩٧ - نظرة على الإعلام العربي ٢٠٠٨-٢٠١٢: تعاون من أجل النمو، توقعات مستقبلية وتحليلات لواقع وآفاق الإعلام التقليدي والرقمي في العالم العربي. دبي: نادي دبي للصحافة، ٢٠٠٩. ص ٩٧.

دوريات

٩٨ - قنبر، مصطفى أحمد. «وقائع منتدى الفضائيات والتحدي القيمي والأخلاقي الذي يواجه الشباب الخليجي». التعاون: السنة ٢٢، العدد ٦٦، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٢٨٣-٢٩٥.

ترجمة سعيد الغانمي. بغداد: كولونيا: دار الجمل،
٢٠٠٨. ٤٤٤ ص.

١٠٢ - مشتاق، حازم طالب. **المنهج التاريخي: من المفهوم
الإيديولوجي إلى المفهوم الاستراتيجي**. عمان: دار
مجلة، ٢٠٠٩. ١٢٣ ص.

انظر أيضاً: ٣، ٥، ٣٥

مراجعة كتب

١٠٤ - أمين، سمير. «مذكراتي: ماضٍ لحراسة المستقبل».
**المستقبل العربي: السنة ٢١، العدد ٣٦٠، شباط /
فبراير ٢٠٠٩**. ص ٢٤٣-٢٥٢. (عبد الملك
أشهبون)

١٠٥ - الملحم، محمد بن ناصر بن أحمد. «تاريخ البحرين في
القرن الأول الهجري، شرق الجزيرة العربية».
**التعاون: السنة ٢٢، العدد ٦٦، كانون الأول /
ديسمبر ٢٠٠٨**. ص ٣١٧-٣٢١. (عبد محمد بركو)

مراجعة كتب

٩٩ - ميلر، دايفيد. «أخبرني أكاذيب: الدعاية والتضليل
الإعلامي في الحرب على العراق» **شؤون عربية:**
العدد ١٣٦، شتاء ٢٠٠٨. ص ٢٤٣-٢٤٧. (خالد
محمد زغلول)

تاريخ وجغرافيا

كتب

١٠٠ - الزنتاني، عبد الوهاب محمد. **جمال عبد الناصر
رجل العرب: من الميلاد إلى الرحيل**. القاهرة: دار
غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩. ٥١١ ص.

١٠١ - شبانة، محمد كمال. **مصر الإسلامية: منذ الفتح
الإسلامي وحتى نهاية الدولة الفاطمية**. القاهرة:
دار العالم العربي، ٢٠٠٨. ١٣٦ ص.

١٠٢ - فسر، ريدير. **البصرة وحلم الجمهورية الخليجية**.

ثانياً: المصادر الأجنبية

National Thought & Politics

Books

- 1- Al-Barghouti, Tamim. *The Umma and the Dawla: The Nation State and the Arab Middle East*. London; Ann Arbor, MI: Pluto Press, 2008. ix, 240 p.
- 2- Carter, Jimmy. *We Can Have Peace in the Holy Land: A Plan that Will Work*. New York: Simon & Schuster, 2009. 256 p.
- 3- Collins, Joseph J. *Choosing War: The Decision to Invade Iraq and its Aftermath*. Washington, CD: Institute for National Defense Strategic Studies, National Defense University Press, [2008]. x, 43 p. (Occasional Paper; 5)
- 4- Gardner, Lloyd C. *The Long Road to Baghdad: A History of U.S. Foreign Policy from the 1970's to the Present*. New York: New Press, 2008. 310 p.
- 5- Haass, Richard N. *War of Necessity, War of Choice: A Memoir of Two Iraq Wars*. New York: Simon & Schuster, 2009. 336 p.
- 6- LeVine, Mark. *Impossible Peace: Israel/Palestine since 1989*. London: Zed Books, 2009. 240 p. (Global History of the Present)

7- O'Leary, Brendan. *How to Get Out of Iraq with Integrity*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2009. 280 p.

8- Powers, Thomas. *The Military Error: Baghdad and Beyond in America's War of Choice*. New York: New York Review Books, 2008. xxi, 146 p.

9- Ricks, Thomas E. *The Gamble: General David Petraeus and the American Military Adventure in Iraq, 2006-2008*. New York: Penguin Press, 2009. 419 p.

See also: 44

Periodicals

10- Abuza, Zachary. «Jemaah Islamiyah Adopts the Hezbollah Model: Assessing Hezbollah's Influence.» *Middle East Quarterly*: vol. 16, no. 1, Winter 2009. pp. 15-26.

11- Azarva, Jeffrey. «Is U.S. Detention Policy in Iraq Working?» *Middle East Quarterly*: vol. 16, no. 1, Winter 2009. pp. 5-14.

12- Carapico, Sheila. «What Does It Mean, «Promoting Democratization?»» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 7-9.

- 13 - Choueiri, Youssef M. «Pensée 2: Theorizing Arab Nationalism.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 13-15.
- 14 - Gelvin, James L. ««Arab Nationalism»: Has a New Framework Emerged?» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 10-12.
- 15 - Halliday, Fred. «Pensée 3: The Modernity of the Arabs.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 16-18.
- 16 - Al-Hamdani, Ra'd. «Aspects of Disintegration: The Reality of the New Iraqi Military, its Forces and Institutions and Prospects for Reform.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 2, no. 1, January-March 2009. pp. 134-142.
- 17 - Hanafi, Sari. «Spacio-cide: Colonial Politics, Invisibility and Rezoning in Palestinian Territory.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 2, no. 1, January-March 2009. pp. 106-121.
- 18 - Haseeb, Khair El-Din. «The Occupation of Iraq: An Exit Proposal.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 2, no. 1, January-March 2009. pp. 1-25.
- 19 - Imad, Abdul Ghany. «A Topography of Sunni Islamic Organizations and Movements in Lebanon.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 2, no. 1, January-March 2009. pp. 143-161.
- 20 - Karasipahi, Sena. «Comparing Islamic Resurgence Movements in Turkey and Iran.» *Middle East Journal*: vol. 63, no. 1, Winter 2009. pp. 87-107.
- 21 - Kassem, Hashim. «Lebanon's Ayatollah: An Interview with al-Sayyid Muhammad Husayn Fadlallah.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 2, no. 1, January-March 2009. pp. 26-37.
- 22 - Lawson, Fred H. «Pensée 4: Out with the Old, In with the New.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 19-21.
- 23 - Long, Mark. «Ribat, al-Qa'ida, and the Challenge for US Foreign Policy.» *Middle East Journal*: vol. 63, no. 1, Winter 2009. pp. 31-47.
- 24 - Maitre, Benjamin R. «What Sustains «Internal Wars»? The Dynamics of Violent Conflict and State Weakness in Sudan.» *Third World Quarterly*: vol. 30, no. 1, February 2009. pp. 53-68.
- 25 - Majid, Kamal. «An Assessment of Conditions in the Kurdish Region of Iraq.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 2, no. 1, January-March 2009. pp. 67-72.
- 26 - Milton-Edwards, Beverley. «The Ascendance of Political Islam: Hamas and Consolidation in the Gaza Strip.» *Third World Quarterly*: vol. 29, no. 8, December 2008. pp. 1585-1599.
- 27 - Moaddel, Mansoor, Mark Tessler and Ronald Inglehart. «Saddam Hussein and the Sunni Insurgency: Findings from Values Surveys.» *Political Science Quarterly*: vol. 123, no. 4, Winter 2008-09. pp. 623-644.
- 28 - Nagl, John A. and Brian M. Burton. «Striking the Balance: The Way Forward in Iraq.» *World Policy Journal*: vol. 25, no. 4, Winter 2008-09. pp. 15-22.
- 29 - Roald, Anne Sofie. «From Theocracy to Democracy? Towards Secularization and Individualization in the Policy of the Muslim Brotherhood in Jordan.» *Journal of Arabic and Islamic Studies*: vol. 8, 2008. pp. 84-107.
- 30 - Yamani, May. «From Fragility to Stability: A Survival Strategy for the Saudi Monarchy.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 2, no. 1, January-March 2009. pp. 90-105.
- 31 - Zink, Valerie. «A Quiet Transfer: The Judaization of Jerusalem.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 2, no. 1, January-March 2009. pp. 122-133.
- 32 - Zisser, Eyal. «Nasrallah's Defeat in the 2006 War: Assessing Hezbollah's Influence.» *Middle East Quarterly*: vol. 16, no. 1, Winter 2009. pp. 27-36.
- 33 - Zweiri, Mahjoob and Christoph Konig. «Are Shias Rising in the Western Part of the Arab World? The Case of Morocco.» *Journal of North African Studies*: vol. 13, no. 4, December 2008. pp. 513-529.

See also: 20, 65, 67, 92

Book Reviews

- 34 - Al-Barghouti, Tamim. «The Umma and the Dawla: The Nation State and the Arab Middle East.» *Race & Class*: vol. 50, no. 3, January 2009. pp. 99-104. (Elaine C. Hagopian)
- 35 - Fawn, Rick and Raymond Hinesbusch (eds.). «The Iraq War: Causes and Consequences.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 152-153. (William E. Odom)
- 36 - Mattair, Thomas R. «The Three Occupied UAE Islands: The Tunbs and Abu Musa.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 158-159. (Christian Koch)
- 37 - Muqtedar Khan, M. A. (ed.). «Islamic Democratic Discourse: Theory, Debates, and Philosophical Perspectives.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 146-147. (Michaëlle Browsers)
- 38 - Nevo, Joseph. «King Hussein and the Evolution of Jordan's Perception of a Political Settlement with Israel, 1967-1988.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 143-144. (Clea Lutz Bunch)
- 39 - Norton, Augustus Richard. «Hezbollah: A Short History.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 148-149. (Sami Hermez)
- 40 - Stewart, Dona. «Good Neighbourly Relations: Jordan, Israel and the 1994-2004 Peace Process.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 142-143. (Daniel C. Kurtzer)
- 41 - Tschirgi, Dan. «Turning Point: The Arab World's Marginalization and International Security after 9/11.» *Political Science Quarterly*: vol. 123, no. 4, Winter 2008-09. pp. 713-714. (Fred H. Lawson)
- 42 - Youngs, Richard. «Europe and the Middle East: In the Shadow of September 11.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 173-174. (Lars Erslev Andersen)

See also: 73

Economics

Books

- 43 - Ark, Bart van [et al.]. *Growing beyond Oil: Productivity, Performance, and Progress in the Countries of the Gulf Cooperation Council*. New York: Conference Board, 2008. 57 p. (Conference Board Report; no. 1426-08-RR)
- 44 - Evans, William and Daniel J. Harris (eds.). *Politics and Economics of the Middle East*. New York: Nova Science Publishers, 2008. xiv, 230 p.
- 45 - Ould Aoudia, Jacques. *Croissance et réformes dans les pays arabes méditerranéens*. Paris: Karthala, 2008. 165 p.
- 46 - Rivlin, Paul. *Arab Economies in the Twenty-First Century*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2009. 328 p.

Periodicals

- 47 - Burguillo, Mercedes and Pablo del Rio. «Sustainability and the Central Maghrib Economies.» *Journal of North African Studies*: vol. 13, no. 4, December 2008. pp. 487-502.
- 48 - Harb, Georges. «GAFTA and Intra-Arab Trade (1997-2004): An Analysis.» *Journal of Development and Economic Policies*: vol. 11, no. 1, January 2009. pp. 5-44.
- 49 - El-Khoury, Gabi. «Statistical File: Statements on Energy in the Arab Countries and the World.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 2, no. 1, January-March 2009. pp. 198-206.
- 50 - Onour, Ibrahim. «Volatility Transmission Across GCC Stock Markets.» *Journal of Development and Economic Policies*: vol. 11, no. 1, January 2009. pp. 45-63.
- 51 - Al-Qosbi, Ali El-Din Abd El-Badee. «Repercussions of the Economic Reform Policies on the Urban Poor in Egypt.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 2, no. 1, January-March 2009. pp. 73-89.

Book Reviews

- 52 - Bronson, Rachel. «Thicker than Oil:

America's Uneasy Partnership with Saudi Arabia.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 156-157. (Amy Myers Jaffe)

- 53 - Sunayama, Sonoko. «Syria and Saudi Arabia: Collaboration and Conflicts in the Oil Era.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 159-162. (Hilary Kalmbach)

Sociology

Books

- 54 - Aksikas, Jaafar. *Arab Modernities: Islamism, Nationalism, and Liberalism in the Post-Colonial Arab World*. New York: Peter Lang, 2009. 192 p.
- 55 - Gray, Doris H. *Muslim Women on the Move: Moroccan Women and French Women of Moroccan Origin Speak Out*. Lanham, MD: Lexington Books, 2008. xviii, 199 p.

See also: 75

Periodicals

- 56 - Abu-Lughod, Lila. «Dialects of Women's Empowerment: The International Circuitry of the Arab Human Development Report 2005.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 83-103.
- 57 - _____, Fida J. Adely and Frances S. Hasso. «Overview: Engaging the Arab Human Development Report 2005 on Women.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 59-60.
- 58 - Aburish, Said. «The Last Jew in Beirut.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 2, no. 1, January-March 2009. pp. 162-167.
- 59 - Adely, Fida J. «Educating Women for Development: The Arab Human Development Report 2005 and the Problem with Women's Choices.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 105-122.
- 60 - Badarne, Marie-Olivia. ««Flower by

Flower, We Make a Garden»: Palestinian Women Organising for Economic Justice.» *Gender & Development*: vol. 16, no. 3, November 2008. pp. 509-521.

- 61 - Clark, Janine A. and Amy E. Young. «Islamism and Family Law Reform in Morocco and Jordan.» *Mediterranean Politics*: vol. 13, no. 3, November 2008. pp. 333-352.
- 62 - Al-Haidary, Ali. «Vanishing Point: The Abatement of Tradition and New Architectural Development in Baghdad's Historic Centers over the Past Century.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 2, no. 1, January-March 2009. pp. 38-66.
- 63 - Hasso, Frances S. «Empowering Governmentalities Rather than Women: The Arab Human Development Report 2005 and Western Development Logics.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 63-82.
- 64 - Jad, Islah. «Comments from an Author: Engaging the Arab Human Development Report 2005 on Women.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 61-62.
- 65 - Khalaf, Roseanne Saad. «Youthful Voices in Post-War Lebanon.» *Middle East Journal*: vol. 63, no. 1, Winter 2009. pp. 49-68.
- 66 - Leenders, Reinoud. «Iraqi Refugees in Syria: Causing a Spillover of the Iraqi Conflict?» *Third World Quarterly*: vol. 29, no. 8, December 2008. pp. 1563-1584.
- 67 - Regier, Terry and Muhammad Ali Khalidi. «The Arab Street: Tracking a Political Metaphor.» *Middle East Journal*: vol. 63, no. 1, Winter 2009. pp. 11-29.
- 68 - Tonnesen, Liv. «Gendered Citizenship in Sudan: Competing Debates on Family Laws among Northern and Southern Elites in Khartoum.» *Journal of North African Studies*: vol. 13, no. 4, December 2008. pp. 455-469.

See also: 29, 33

Book Reviews

- 69 - Bayat, Asef. «Making Islam Demo-

- cratic: Social Movements and the Post-Islamist Turn.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 2, no. 1, January-March 2009. pp. 168-169. (Paul Kingston)
- 70 - Bernhardsson, Magnus. «Reclaiming a Plundered Past: Archaeology and Nation Building in Modern Iraq.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 149-152. (Eric Davis)
- 71 - Dumper, Michael (ed.). «Palestinian Refugee Repatriation: Global Perspectives.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 127-128. (Wendy Pearlman)
- 72 - Gray, Doris H. «Muslim Women on the Move: Moroccan Women and French Women of Moroccan Origin Speak Out.» *Journal of North African Studies*: vol. 13, no. 4, December 2008. pp. 563-565. (Katja Zvan Elliott)
- 73 - Kisaichi, Masatoshi (ed.). «Popular Movements and Democratization in the Islamic World.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 145-146. (Meredith L. Weiss)
- 74 - Lazreq, Marnia. «Torture and the Twilight of Empire: From Algiers to Baghdad.» *Journal of North African Studies*: vol. 13, no. 4, December 2008. pp. 561-563. (Werner Ruf)

Education

Books

- 75 - Gonzalez, Gabriella [et al.]. *Facing Human Capital Challenges of the 21st Century: Education and Labor Market Initiatives in Lebanon, Oman, Qatar, and the United Arab Emirates*. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2008. xxxi, 299 p.

Culture

Periodicals

- 76 - Carter, Sandra G. «Constructing an Independent Moroccan Nation and National Identity through Cinema and Institutions.» *Journal of North African*

Studies: vol. 13, no. 4, December 2008. pp. 531-559.

- 77 - Salhi, Kamal. «Visualising Postcolonial Cultural Politics in Algeria: From State Cinema to cinéma d'auteur.» *Journal of North African Studies*: vol. 13, no. 4, December 2008. pp. 441-454.

Book Reviews

- 78 - Abaza, Mona. «Changing Consumer Cultures of Modern Egypt: Cairo's Urban Reshaping.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 162-163. (Jessica Winegar)
- 79 - Goodman, Jane E. «Berber Culture on the World Stage: From Village to Video.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 164-166. (Paul A. Silverstein)

Literature & Language

Periodicals

- 80 - Campbell, Ian. «Mapping Moroccan Literature: The Spatial Practices of Modernity in 'Abdelmajid Ben Jallun's Fi al-Tufula.» *Journal of Arabic Literature*: vol. 39, no. 3, 2008. pp. 377-397.
- 81 - Dotson-Renta, Lara N. «Translated Identities: Writing between Morocco and Spain.» *Journal of North African Studies*: vol. 13, no. 4, December 2008. pp. 429-439.
- 82 - Errihani, Mohammed. «Language Attitudes and Language Use in Morocco: Effects of Attitudes on «Berber Language Policy».» *Journal of North African Studies*: vol. 13, no. 4, December 2008. pp. 411-428.
- 83 - Mejdell, Gunvor. «What is Happening to Lughatuna al-Gamila? Recent Media Representations and Social Practice in Egypt.» *Journal of Arabic and Islamic Studies*: vol. 8, 2008. pp. 108-124.
- 84 - Moukhlis, Salah. «The Forgotten Face of Postcoloniality: Moroccan Prison Narratives, Human Rights, and the Politics of Resistance.» *Journal of Arabic Literature*: vol. 39, no. 3, 2008. pp. 347-376.

- 85 - Rooke, Tetz. «In the Presence of Absence: Mahmoud Darwish's Testament.» *Journal of Arabic and Islamic Studies*: vol. 8, 2008. pp. 11-25.
- 86 - Suyoufie, Fadia. «The Appropriation of Tradition in Selected Works of Contemporary Arab Women Writers.» *Journal of Arabic Literature*: vol. 39, no. 2, 2008. pp. 216-249.
- 87 - Torlakova, Ludmila. «The Notion Weapon in Arabic Idioms.» *Journal of Arabic and Islamic Studies*: vol. 8, 2008. pp. 125-141.
- 91 - Ezz el-Arab, Abdel Aziz. «And as you Listen: The Oral Narrative of Muhammad Abdel Wahab, Minister of Industry of Egypt, 1984-93.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 1-3.
- 92 - Laron, Guy. ««Logic Dictates that they May Attack When they Feel they Can Win»: The 1955 Czech-Egyptian Arms Deal, the Egyptian Army, and Israeli Intelligence.» *Middle East Journal*: vol. 63, no. 1, Winter 2009. pp. 69-84.
- 93 - Martin, Kevin W. «Peasants into Syrians.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 4-6.

History & Geography

Books

- 88 - Murphy, David. *The Arab Revolt 1916-18: Lawrence Sets Arabia Ablaze*. Oxford: Osprey, 2008. 96 p.

See also: 6

Periodicals

- 89 - Chatty, Dawn. «Rituals of Royalty and the Elaboration of Ceremony in Oman: View from the Edge.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 39-58.
- 90 - Cvikel, Deborah and Haim Goren. «Where are Bonaparte's Siege Cannon? An Episode in the Egyptian Campaign.» *Mediterranean Historical Review*: vol. 23, no. 2, December 2008. pp. 129-142.

- 94 - Willis, John M. «Making Yemen Indian: Rewriting the Boundaries of Imperial Arabia.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 23-38.

Book Reviews

- 95 - El-Eini, Roza I. M. «Mandated Landscape: British Imperial Rule in Palestine, 1929-1948.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 123-124. (Nahum Karlinsky)
- 96 - LeVine, Mark. «Overthrowing Geography: Jaffa, Tel Aviv, and the Struggle for Palestine, 1880-1948.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 41, no. 1, February 2009. pp. 124-126. (Mahmoud Yazbak)



- ١ - أسس السيميائية
تأليف: دانيل تشاندلر
ترجمة: طلال وهببه
□ □
- ٢ - خمسون مفكراً
أساسياً معاصراً
تأليف: جون ليشته
ترجمة: فاتن البستاني
□ □
- ٣ - في الـثورة
تأليف: حنة أرندت
ترجمة: عطا عبد الوهاب
□ □
- ٤ - صور المعرفة
مقدمة لفلسفة العلم المعاصرة
تأليف: باتريك هيلي
ترجمة: نور الدين شيخ عبيد
□ □
- ٥ - لختلاق الميثولوجيا
تأليف: مارسيل دي تيان
ترجمة: مصباح الصمد
□ □
- ٦ - حرب اللغات
والسياسات اللغوية
تأليف: لويس جان كالفلي
ترجمة: حسن حمزة
□ □
- ٧ - الأصول الاجتماعية
للدكتاتورية والديمقراطية
تأليف: بارينجتون مور
ترجمة: أحمد محمود
□ □
- ٨ - حديث الطريقة
تأليف: رينيه دي كارت
ترجمة: عمر الشارني
□ □
- ٩ - أزمة العالوم الأوروبية
والفنونولوجيا الترنسندنالية
تأليف: إدموند هوسرل
ترجمة: إسماعيل المصدق
□ □
- ١٠ - المرئي واللامرئي
تأليف: موريس مرلو-بونتي
ترجمة: عبد العزيز العيادي
□ □
- ١١ - تطوّر صورة الشرق
في الأدب الإنجليزي
تأليف: ناجي عويجان
ترجمة: تالا صبّاغ
□ □
- ١٢ - الكذبة الرومنسية
والحقيقية الروائية
تأليف: رينيه جيرار
ترجمة: رضوان ظاظا
□ □